شؤون فلسطينية

١٣٥ شباط (فبراير) ٨٣

شؤون فلسطينية

١٣٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣ — مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة — نايف حواتمه

٢٧ — شهادة ممدوح نوفل عن الحرب — إعداد: سلوى العمد

٤٠ — الضائقة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة — د. بكر أبو كشك

٥٥ — النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ — ١٩٧٤) — د. نظام محمود بركات

٨٣ — التنمية الوطنية ومحو الامية — هاني مندس

٩٨ — النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان عشية حرب حزيران ١٩٨٢ — إعداد: نبيل بدران

١٠٩ — مشكلات التعليم بين العرب في إسرائيل — هند أبو شرار

تقارير

١٢٠ — السياسة الاسرائيلية إزاء المخيمات في جنوب لبنان — حنه شاهين

١٢٧ — الدورة العاشرة للمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. — جابر سليمان

١٣٢ — استفتاء للرأي العام الاميركي بإشراف مؤسسة عربية — خليل فوطه

مراجعات

١٣٥	ـ مصيدة بيروت	كاتيا سرور
١٣٨	ـ النظام الزراعي في الزبيدات	سمير عثمان

شهريات

١٤٢	ـ اجتماعات عدن والحوار مع الأردن	سمير مكاوي
١٤٨	ـ هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية	صلاح عبد الله
١٥٦	ـ نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية ـ العربية	صقر أبو فخر
١٦١	ـ إسرائيل مصرة على تطبيع علاقاتها مع لبنان	ح.ش.

وثائق

١٦٨ ـ ملحق لبلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة

١٦٩ ـ محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم ٢١/٩/١٩٨٢ التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان عبد المعطي أبو زيد

جميع الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : فيصل حوراني

المشرف الفني : محمد النصر — سكرتير التحرير : عز الدين المناصرة

المراسلات بناية د. راجي نصر، شارع كراوميباني المتفرع من السادات، رأس بيروت ـ لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع: ٨٠٨٣٣١ ، تلكس LE ٤٢٣٩٢ PRC ، برقياً : مرابحات ، بيروت

الاشتراك السنوي [بريد جوي] في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ـ للافراد ١٣٥ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.؛ في اوروبا ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً.
[بريد عادي] في لبنان وسوريا ـ للافراد ١٠٠ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.

مهمات الثورة
بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة

نايف حواتمه
الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مع فشل المحادثات المصرية ــ الاسرائيلية بشأن مستقبل الحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد، وفشل أطراف هذه الاتفاقية في ايجاد الشريك الفلسطيني، وصلت هذه الاتفاقيات الى مأزق حرج. فالتنازلات المصرية المتتالية والمتواصلة لم تفلح في اشباع نهم التوسعية الاسرائيلية، هذه التوسعية التي أرادت ــ وبعد أن تمكنت، وبدعم من العراب الأميركي ــ من اصطياد مصر الكبيرة، أرادت أن تجعل كامب ديفيد جسراً تعبره أطراف عربية أخرى باتجاه التزاوج مع السياسة الأميركية.

بيد أن هذه المحاولات الأميركية ــ الاسرائيلية والتي سعت الرجعيات العربية الى الترويج لها، وتبييض وجهها القبيح، فشلت بدورها. ففي الوطن المحتل، أخفقت سياسة القبضة الحديدية التي كان تجمع الليكود قد جعل منها عنواناً بارزاً لسياسته تجاه شعبنا في المناطق المحتلة؛ أخفقت ليس فقط في لجم النهوض الوطني العارم الذي أبدته المقاومة اليومية لجماهير شعبنا في مواجهة هذه السياسة بكل اتجاهاتها ومستوياتها، بل وفي ايجاد البديل اللاوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا. فشعبنا داخل الوطن المحتل، كان قد أدرك وبالملموس أبعاد السياسة الاسرائيلية. فالاجراءات التي أخذتها حكومة الليكود، من توسيع حجم الاستيطان الكولونيالي وإجراءات الضم والالحاق والاعتقال والابعاد ومحاولات التصفية الجسدية، لم تكن أكثر من حلقة في سلسلة طويلة تهدف في نهاية المطاف الى توفير كافة الظروف المناسبة لتمرير اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي الإداري. ففي مواجهة هذه الإجراءات كان التفاف جماهير الشعب في المناطق المحتلة حول م.ت.ف يتعزز يوماً بعد يوم، فكانت أشكال النضال تتطور وفقاً لمتطلبات النضال الوطني الذي يعبر عن تمسك هذه الجماهير بمنظمة التحرير ممثلها الشرعي الوحيد، وبحقوقها الوطنية في العودة وتقرير المصير والاستقلال بدولة وطنية كاملة السيادة على تراب الوطن. كما أخفقت سياسة الترغيب المصطنع التي أعلنها شارون وزير الحرب الصهيوني في فترة

لاحقة، في اصطياد أية شخصيات فلسطينية ذات وزن توافق على الالتحاق بمباحثات الحكم الذاتي الإداري وفق الشروط الاسرائيلية، تماماً كما حدث مع محاولات النفخ المستمرة من جانب الاحتلال «لروابط القرى» العميلة، التي لم تتمكن، رغم كل ما قدم لها، من أن تقوم بالدور الذي أوكل اليها، بعد أن ووجهت برفض شعبي واسع وحازم.

وفي لبنان، فشل العدو الصهيوني في كل حملاته العسكرية التي شنها على الثورة والقوى الوطنية اللبنانية في الفترة التي تلت اتفاقات كامب ديفيد. ولم تفلح بالتالي كافة محاولات الابادة والدمار والترويع المتوالية على امتداد عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. وفشلت أيضاً كافة الضغوط السياسية التي مارستها الإدارة الأميركية عبر الأنظمة العربية الموالية لسياستها. وتمكنت الثورة عبر تحالفاتها مع القوى الوطنية اللبنانية وسوريا، وبفضل التفاف جماهير شعبنا حولها، أن تواجه كافة أشكال الضغوط السياسية والعسكرية، رغم الخسائر والدمار الكبير الذي ألحقته العدوانية العسكرية بالمدن والقرى اللبنانية، والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وبيروت في تموز (يوليو) ١٩٨١.

وعلى الصعيد العربي، ورغم أن جبهة الصمود العربية لم تفلح في تطوير وضعها بما يمكنها من الانتقال الى حالة الهجوم السياسي النشط والفاعل في احباط اتفاقيات كامب ديفيد وتحشيد الطاقات على الجبهات الأمامية مع العدو الصهيوني، فإنها تمكنت، على الأقل على امتداد تلك الفترة، من الحيلولة دون انتقال كامب ديفيد الى جبهات عربية أخرى متسلحة بالصمود الوطني الفلسطيني في الداخل وبالمقاومة الباسلة الفلسطينية ــ الوطنية اللبنانية لخطط جبهة الأعداء على جبهة لبنان الوطني.

وعلى الصعيد الاقليمي، حققت حركة التحرر العالمي انتصارات مهمة، تمكنت عبرها من خلق قوس يمتد من أثيوبيا حتى أفغانستان، مروراً بإيران واليمن الديمقراطية، وبشكل حرم الامبريالية الاميركية، بالتأكيد، من عدد من القواعد المتقدمة التي كانت تُستخدم ضد شعوب هذه البلدان والمنطقة بأسرها، ناهيك عن الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، وتشكل عنصراً من عناصر الاخلال بالسلام العالمي.

ان الفترة التي تلت كامب ديفيد، وان كانت الامبريالية الأميركية قد تمكنت خلالها من تعزيز وجودها في الشرق الأوسط واصطياد مصر، الدولة العربية الاكبر، فانها لم تتمكن من فرض مشروعها على مجمل المنطقة العربية، واقتصرت النجاحات التي حققتها على الجبهة المصرية. ومن الطبيعي أن التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي لم يفكر مطلقاً بالاكتفاء بما حققه على الجبهة المصرية، فمصر بالنسبة لهذا التحالف تشكل مفتاح المنطقة بأسرها؛ ولهذا تابعت قوى التحالف هجومها الاستراتيجي عبر تكتيكات جديدة، بهدف استكمال مخططاتها على صعيد المنطقة بأسرها، فقد تابعت الولايات المتحدة لذلك تأييدها للسياسة العدوانية الاسرائيلية على الشعوب العربية، وخاصة لبنان، وواصلت تزويدها اسرائيل بكل آلة الحرب العدوانية وبشتى المساعدات الأخرى التي مكنتها لاحقاً من غزو لبنان.

ومع مجيء ادارة ريغان الى البيت الأبيض الأميركي، اندفعت السياسة الأميركية في انتهاج سياسة عدوانية ليس فقط على صعيد الشرق الأوسط عبر دعمها لاسرائيل، بل وعلى الصعيد الدولي، عبر سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة

الاشتراكية من جهة، وتجهيز الحروب الاقليمية المحلية المحدودة والخاصة على قواعد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث عامة، وانخرطت وبحماسة شديدة في دعم الانظمة الرجعية والفاشية والدكتاتورية في مواقع كثيرة في العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط وأميركا الوسطى واللاتينية. وعملت الادارة الأميركية على توسيع نفوذها في منطقتنا عبر بناء المزيد من القواعد العسكرية في العديد من الدول الموالية لسياستها، كمصر والصومال وعُمان، الموجهة ضد شعوب المنطقة العربية والمنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي، واستخدمت عدداً من الدول الموالية في افتعال المشاكل مع الدول والقوى الوطنية والتقدمية العربية وفي المنطقة عموماً، وشجعت بحماسة فعلية الحرب العدوانية على الثورة الايرانية، بشكل عطل تماماً طاقة كل من ايران والعراق في الاسهام بشكل أو بآخر في مواجهة التوسعية الاسرائيلية، أو في مواجهة أميركا وسياستها العدوانية عامة، وخصوصاً تلك الهادفة لإضعاف المقاومة الوطنية لكامب ديفيد.

وكان من الطبيعي والأمر كذلك، أن يكون التحالف الثلاثي الفلسطيني ــ اللبناني الوطني ــ السوري الهدف المباشر للسياسة الأميركية وللعدوانية الاسرائيلية، وأن يكون لبنان ساحة التنفيذ لهذه المخططات، نظراً لوجود الجسم السياسي والعسكري الأساسي للثورة الفلسطينية عليها.

الحرب وغياب أسس المجابهة الفعلية «والحروب الأهلية الصغيرة»

مع تطور الهجمة الأميركية ــ الاسرائيلية ضد قوى المجابهة الامامية المتمثلة في الثورة الفلسطينية ــ سوريا ــ القوى الوطنية اللبنانية، وتصاعد وتيرتها العدوانية، كانت السمة الأبرز التي طبعت حركة قوى الصف العربي الوطني الاقليمي والقومي، هي أن مستوى ووتيرة استعداداتها الفعلية، أدنى بكثير من تلك التي لدى الحلف المعادي. وكان النهج العملي لهذه القوى في إدارة المعركة السياسية ــ والعسكرية لاحقاً ــ لا يستجيب لمتطلبات النضال، ولا لأهمية المعركة التي كان الحلف المعادي يخطط لها. ورغم أن جبهة المقاومة السياسية العربية، وخاصة التحالف الفلسطيني ــ السوري قد أمكنها أن توجه ضربة قاسية ــ مؤقتة ــ للمشاريع الاستسلامية الأميركية والاسرائيلية والرجعية العربية، الا أن تطور العلاقات بين أطراف جبهة الصمود عامة والعلاقات ــ السورية ــ الفلسطينية ــ الوطنية اللبنانية خاصة، وتقديراتها لأهمية صياغة علاقة تحالفية كفاحية جدية فيما بينها، كانت كما أثبتت الوقائع العملية تعيش حالة تراجعية، وبالضد من الاستنتاجات المفترضة لما يجب أن تكون عليه الحال في مواجهة اشتداد وتصاعد الهجمة المعادية.

فالساحة اللبنانية لم تكن تعيش أفضل حالاتها في الفترة التي سبقت الحرب. فالقوى الوطنية اللبنانية لم تتمكن عملياً من الامساك بزمام المبادرة في قيادة الشارع الوطني اللبناني، بسبب من الحروب الأهلية «الصغيرة» التي دارت على امتداد العامين السابقين للغزو بين أبناء الصف الواحد من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين، وبسبب من

تشرذم العلاقات بين هذه القوى الثلاث، وسياسة الاستقطاب المدمرة والممزقة لوحدة القوى الوطنية اللبنانية وغياب أسس التنسيق والعمل الوحدوي الجاد بين أطراف التحالف الثلاثي، وغياب البرنامج الواضح والمحدد الذي تخوض على أساسه معركتها المحلية الوطنية والعربية وتتوجه بوحي منه نحو اصلاح أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المقومات اللازمة لصيانة لبنان الوطني ووحدة أرضه وشعبه في مواجهة البرنامج الاميركي ــ الصهيوني ــ الانعزالي الذي حدد للبنان في سياقه موقعه في خدمة كامب ديفيد ومجمل السياسة الاميركية، كما أثبتت الأحداث لاحقاً. فبدلاً من الالتقاء على برنامج نضالي مباشر لأطراف التحالف الثلاثة يقود الى توحيد القوى الوطنية اللبنانية، وحزم أمرها للامساك بزمام المبادرة لقيادة الشارع الوطني اللبناني في اطار برنامج تصادمي مع البرنامج المضاد، فانها قد وجدت نفسها غارقة في حمأة الاقتتال المحلي المسلح، الذي لم يذهب فقط بعشرات الشهداء ومئات الجرحى فحسب، بل وهز مكانة القوى الوطنية اللبنانية ذاتها في صفوف جماهيرها، وأفسح المجال أمام القوى الرجعية المحلية لتوظيف هذه التناقضات ــ الهامشية في أغلبها ــ في خدمة مشاريعها الخاصة.

وفي هذا الوضع أسهمت أيضاً السياسات والحسابات الخاطئة لأطراف التحالف في بناء الملاحق التنظيمية في صفوف الشارع الوطني؛ هذه الملاحق التي لم يكن لها دور أكثر من التضييق على القوى الوطنية اللبنانية الأساسية وافتعال الكثير من الصدامات الداخلية، التي غالباً ما كانت تتطور لتوقع الساحة الوطنية برمتها في اقتتال داخلي لا مبرر له واقعياً. فيما لم يكن لهذه الملاحق والدكاكين السياسية أي دور يذكر في مجابهة الغزو الاسرائيلي للبنان.

وعلى صعيد العلاقة الفلسطينية ــ اللبنانية الوطنية، تراجعت أيضاً وتيرة الاهتمام الجدي بتطوير العلاقة التحالفية الكفاحية، وحلت مكانها، في بعض الأحيان وبين بعض القوى من الطرفين، وتيرة عالية من التنافر، أدت في بعض الاحيان الى اشتباكات دامية.

كذلك لم تستقم العلاقة الفلسطينية ــ السورية، ولم ترتفع الى المستوى الذي يفترضه الاعداد المشترك للمجابهة مع هجوم جبهة الأعداء. وفي ذات الاطار، أخفقت جبهة الصمود العربية في تطوير أوضاعها بما يؤمن الحالة التي تنقل الجبهة من حالة الدفاع السياسي والشعارات النظرية الكبيرة الى حالة عملية على درجة ما من المصداقية الرابطة بين الشعارات والممارسة، بين القول والعمل.

فجبهة الصمود العربية: ١ ــ لم تتمكن من صياغة سياسة موحدة جادة وملموسة في مواجهة هجمة التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي ضد قوى المجابهة الأمامية.

٢ ــ كما أنها أخفقت في صياغة أسس العلاقة التحالفية الثابتة والاستراتيجية بين أطرافها، بل أن العلاقة بين أطرافها كثيراً ما كانت تتعرض لانتكاسات تترك آثاراً خطيرة على امكانية الاستعداد لمجابهة خطط الأعداء، بشكل كان يفسح المجال أمام الرجعيات العربية لتوظيف هذا الخلل في خدمة تشابك سياستها ومصالحها مع سياسة ومصالح

الامبريالية الاميركية.

٣ ــ لم تنتهج أطراف قوى الصمود سياسة جادة في دعم قوى المجابهة الأمامية وخاصة الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وتقديم أشكال المساندة المادية والعسكرية الفعلية التي تعزز صمودها في وجه احتمالات العدوان ــ الذي وقع بالفعل ــ كما أن أشكال المساندة التي قدمت ــ وهي دون المستوى المطلوب بالتأكيد ــ كانت تتعرض للانحسار والتوقف لدى بروز أية تعارضات بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا أو حتى أي طرف آخر في الجبهة، فيما كانت الامبريالية الاميركية تواصل دعمها اللامحدود للعدو الاسرائيلي، دون أن يربط ذلك بالطبع بأية تعارضات تكتيكية بين السياسة الاميركية والاسرائيلية.

٤ ــ انتهج بعض أطراف جبهة الصمود العربية سياسة براغماتية في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية. فبالرغم من أشكال المساندة والدعم المبدئي والنزيه التي كانت ــ وما زالت ــ تقدمها هذه البلدان لدول جبهة الصمود العربية، وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي ظل يشكل المصدر الأساسي ــ ان لم يكن الوحيد ــ للسلاح الذي تستخدمه جيوشها، فان معظم دول الصمود ــ وان كانت بنسب متفاوتة ــ لم تتجاوز في تبادلها التجاري والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ٦٪ من مجمل وارداتها باستثناء السلاح، الأمر الذي ربط اقتصاد هذه البلدان ــ والى درجة كبيرة ــ بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وحرمها من امكانيات استخدام الضغط الاقتصادي كسلاح في مواجهة التحيز الاميركي الأعمى للعدوانية الاسرائيلية.

٥ ــ كما أحجمت جبهة الصمود عن الارتقاء بعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى الى مستوى التحالف الاستراتيجي الذي في مقدمة قواعده سلسلة من التحولات الطبقية والسياسية والثقافية الديمقراطية العميقة في تركيب أجهزة الدولة وحياة المجتمع لبناء جسور التحالف المتنامي والجاد في مواجهة الحلف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، وبقيت هذه العلاقات عرضة للتقلبات والاعتبارات البراغماتية قصيرة النظر.

٦ ــ وفي مجال توفير مقومات الصمود الوطني الداخلي، أحجمت دول الصمود عن انتهاج سياسة داخلية واضحة، تحد من سيطرة وتسلط البرجوازية البيروقراطية على أجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وعن اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضرب وتصفية القوى الرجعية الداخلية التي تمثل الاحتياطي الاستراتيجي للامبريالية العالمية. وسنت دول الصمود في الوقت نفسه كل الشرائع والقوانين التي تحد من الحركة الجماهيرية للقوى الثورية في المجتمع، وحرمتها من أبسط أشكال الحريات الديمقراطية وحق التنظيم السياسي والنقابي المستقل عن السلطة، بل وتركتها عرضة لمختلف أشكال الاجراءات القمعية الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والبوليسية، بشكل يحرم هذه الجماهير من الاسهام الجدي في معركة المواجهة مع قوى الجبهة المعادية، بحيث اقتصرت هذه المهمة على الدولة وأجهزتها البيروقراطية. وهكذا عندما حانت اللحظة التاريخية الحاسمة بقيت الجماهير تنتظر بوجع وحسرة وركود، مؤكدة بذلك أنها ليست «قطعاناً من الغنم» في خدمة حركة الأجهزة السلطوية.

٧ ــ بروز اتجاهات ذات طبيعة طبقية أنانية ضيقة واقليمية، تغلب المصلحة المباشرة على المصلحة القومية والوطنية العامة، بل وتخضعها لها، وتُغلب التكتيك اليومي المباشر على المصلحة الاستراتيجية في اطار المهمات النضالية لجبهة الصمود.

٨ ــ غياب سياسة واضحة تحدد الاتجاهات الرئيسية والفعلية المفترض أن يذهب الدعم المالي والعسكري اليها، واقتصار هذه المسألة في كثير من الأحيان على قوى هامشية في صفوف حركة التحرر الوطني العربية لاعتبارات تكتيكية براغماتية مباشرة وخاطئة.

ان هذا الوضع الذي اتسمت به حياة جبهة الصمود، وأسلوبها في المجابهة، ترك هامشاً واسعاً من الانفصام بين الشعارات المعلنة والوقائع العملية. وكل هذا تلمسته العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية، وقدم ــ ولا زال ــ الكثير من الاغراءات الموضوعية. ان النتائج العملية لمجمل الأوضاع التي عاشتها جبهة الصمود قد برزت بوضوح صارخ ابان الغزو الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت البطلة.

حركة التحرر الوطني العربي والمبادرة الغائبة

لم تنجح حركة التحرر الوطني العربي في الخروج من اطار الدوران حول الذات؛ فبالرغم من توافر العديد من العوامل المشجعة لأن تخطو القوى الأساسية في حركة التحرر الوطني العربي خطوات جادة الى الامام في تصحيح الأوضاع في أقطارها، بما ينعكس على مجمل الوضع الوطني العربي، وبما يسهم في توسيع اطار المعركة الدائرة مع التحالف المعادي، فانها أخفقت في المحصلة العامة في انجاز مهماتها الاقليمية أو الوطنية والقومية العامة، وظلت تعيش حالة انتظارية، تكتفي برد الفعل، وتدس رأسها في الرمل، بعيداً عن المجرى الفعلي للعملية النضالية الجارية في بلدانها والمنطقة بشكل عام.

ففي بلدان عربية عديدة، كانت الانظمة ــ وما زالت ــ تعيش في حالة واضحة من الارتباك بسبب من سياسة التحويل على السياسة الأميركية، وبسبب من ضعف قاعدتها الاجتماعية، وغياب التأييد الجماهيري الجاد لها. الا أن فصائل الحركة الوطنية في هذه البلدان فشلت في القيام بأي دور فاعل ونشط، يطور الحالة الجماهيرية، ويحدد الاتجاهات الصحيحة لنضالها، بل واستطاب بعضها التغني بأمجاد الماضي، دون أن يستخلص منه أية مهمات جدية لنضاله الراهن المستقبلي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان ثمة أسباباً عديدة أخرى لعبت دوراً مهماً وأساسياً يمكن أن نسجلها كالتالي:

١ ــ عجز أنظمة البرجوازية الجديدة العربية الحاكمة عن القيام بمهمات التعبئة الوطنية الجادة في مواجهة التحديات المعادية، وافتقارها لأي برنامج يحدد الاتجاه الرئيسي للعمل في هذه المرحلة، هذا الى جانب التدني البارز في قيامها بواجبها الوطني والقومي في مواجهة الهجمة المعادية في داخل بلدانها، وعلى حدودها، وفي اسناد قوى الجبهة الأمامية ضد الغزاة والمحتلين الاسرائيليين.

٢ ــ استمرار فصائل البرجوازية الحاكمة والمهيمنة في سياسة كم الأفواه للقوى الديمقراطية واليسارية، وممارسة مختلف أشكال القمع والاضطهاد لها، والاستمرار في انتهاج سياسة الاحتواء تحت مظلة حزب الحكم الذي يصادر دور كل القوى الأخرى ومهماتها، ويطرح نفسه بديلاً عن الشعب ووصياً عليه.

٣ ــ ضعف دور اليسار العربي وتشتته، وعجزه عن مراكمة جهود تساعد على الارتقاء بأشكال العمل الموحد بين أطراف حركة التحرر العربية، وعجز الاتجاه اليساري عن صياغة برنامج عمل قطري سياسي واجتماعي وكفاحي ينهض بحركة الجماهير ويطورها ويسهم ببلورة سياسة موحدة في مواجهة النهج الاستثماري لأطراف البرجوازية الوطنية المهيمنة. وهذا كله حدد ضعف دوره عن القيام بدور نشط ومتميز يصحح المسار العام لنضال حركة التحرر الوطني العربي، ويضعه في الطريق الصحيح وفق برنامج نضالي واضح يستجيب لما تتلمسه الجماهير العريضة، فضلاً عن سيادة أفكار خاطئة في صفوف بعض فصائل اليسار تبرر أحياناً سياسة الالتحاق التبعي بالأحزاب والقوى البرجوازية الوطنية المهيمنة، بل وتنظّر له، وانتهاج سياسة التعويل على امكانية تطور أوضاع وسياسات ونهج وبرامج عمل هذه الأحزاب البرجوازية الوطنية.

٤ ــ ضعف أشكال التنسيق بين أطراف حركة التحرر الوطني العربي من أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية وشعبية، وبالتالي بقاء صيغة مؤتمر الشعب العربي للأحزاب والقوى محكومة بمصالح واعتبارات تكتيكية يومية تفقد تأثيرها في المعارك الكبيرة الحاسمة وتبقى تدور حول الذات بالبيانات والاجتماعات، بدلاً من بذل الجهد، كل الجهد، من أجل تطوير مؤسساته وكيفية قيامها بمهامها النضالية القومية.

٥ ــ إحجام معظم فصائل حركة التحرر العربي (عملياً) عن الإسهام بجهد فعال ومباشر في اسناد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في نضالها، واستبدال هذا الدور بدور الاستظلال بالبندقية الفلسطينية واللبنانية الوطنية.

ان حالة التراجع التي عاشتها حركة التحرر العربية بأنظمتها الوطنية وأحزابها وقواها، وافتقادها زمام المبادرة في ادارة المعركة، قد اضطر الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية الى القتال وحدهما في الجنوب، ووحدهما مع القوة السورية في بيروت على امتداد شهور الحصار وملحمة صمود بيروت البطلة، وأديا الى اختلال فادح في ميزان القوى لصالح التحالف الأميركي ــ الصهيوني، والى البروز الأوسع لدور الرجعيات العربية الموالية للسياسة الأميركية.

الخطط الأميركية ــ الاسرائيلية والتنفيذ

بات واضحاً منذ مجيء الليكود الى الحكم في اسرائيل للمرة الثانية، أن النوايا

العدوانية لدى القيادة الاسرائيلية، قد بدأت تأخذ أبعاداً جديدة، فالحرب، وتصعيد العدوان قد أصبحا العنوان الأبرز لسياسة الليكود، خصوصاً بعد وصول كامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي الى مأزقها المعروف. وبالإضافة الى أن العدوان والتوسع يشكلان سمة ملازمة للسياسة الاسرائيلية، فان جملة الاوضاع العربية شكلت بالتأكيد عاملاً مشجعاً في اختيار اللحظة الحاسمة للإندفاع في عملية الغزو، بعد تفاهم كامل مع الإدارة الأميركية على فتح الطريق أمام كامب ديفيد.

فبعد فشل عملية امرار الشروط الأميركية للتسوية في مؤتمر فاس الاول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ورفض المقاومة الالتحاق بالسياسة الاميركية، واصرارها على التمسك بوحدانية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وتمسكها بالحقوق الوطنية لشعبها، وفي المقدمة منها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، ورفض انفراد واشنطن في العملية السياسية الخاصة بالشرق الأوسط، فقد وجدت أطراف التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي، أن الافراج عن كامب ديفيد ونقله الى جبهات عربية أخرى، وفتح الطريق أمام عودة الدول العربية الى النظام المصري، وفتح المنطقة على مصراعيها أمام الارتباط بالسياسة الاميركية، ومصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً للانتقال بعد ذلك الى المواقع الوطنية العربية الأخرى، قد بات يقتضي القيام بعملية عسكرية ابادية وواسعة النطاق ضد الحلقة الرئيسية في جبهة المواجهة ضد العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية المتمثلة في الساحة اللبنانية الوطنية والثورة الفلسطينية، ومن أجل تطويع وتركيع سوريا. وقد مهدت اسرائيل للغزو بسلسلة من العمليات العسكرية المحددة، التي استهدفت بشكل أساسي المواقع القيادية والمهمة للمقاومة الفلسطينية، وعلى أمل ضرب وتصفية البنية التحتية لمنظمة التحرير، وللضغط على قيادة المنظمة ودفعها للانسجام مع الخطط الأميركية المطروحة بشأن قضية الشرق الأوسط. (أثناء الحصار طرحت واشنطن عبر قنوات عربية حاكمة ضرورة اعتراف م.ت.ف. بقراري ٢٤٢، ٣٣٨ وحق اسرائيل في الوجود مقابل فك الحصار عن بيروت الصامدة).

ان التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي قد بدأ يرى خطورة كبيرة في الدور السياسي الذي أخذت تحتله منظمة التحرير. فقد تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه حول منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزز رفض الشعب الفلسطيني لكل الصيغ المطروحة والتي تتجاوز حقوقه الوطنية في العودة والاستقلال وتقفز عن دور منظمة التحرير، كما وتعززت المكانة السياسية للمنظمة ودورها على الصعيدين العربي والدولي، وتعاظم الاعتراف بها في العديد من المحافل الدولية. وتمكنت الثورة ومنظمة التحرير من الصمود في مواجهة كافة محاولات الابادة التي تعرضت لها، وأخذت، باختصار، تمثل صخرة كبيرة في طريق كامب ديفيد.

أمام ذلك كله، بات التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي يدرك أن استمرار هذا الوضع يعني تجميد كامب ديفيد وانتكاس السياسة الأميركية في منطقتنا، وبالأخص بعد تفاقم أزمة كامب ديفيد وتوقف المباحثات المصرية ــ الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الإداري (بفضل الاجماع الوطني الفلسطيني) وفشل سياسة القبضة الحديدية التي كان بيغن قد

أخذ بها في المناطق المحتلة، واخفاق الولايات المتحدة في بناء تحالف أميركي ــ اسرائيلي ــ عربي يجد مهمته في التصدي «للخطر السوفياتي» المزعوم. ولذلك كان الضوء الأخضر الأميركي ــ الرجعي المحلي والعربي لاسرائيل بالمباشرة في عملية الافراج عن كامب ديفيد عبر غزو لبنان.

الغزو الاسرائيلي للبنان: حقائق ونتائج

في الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب، حدد الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي السابق المحاور التي سترتكز اليها السياسة الأميركية في المنطقة (خطاب شيكاغو الشهير) وفق الترتيب التالي:

لبنان ــ الحكم الذاتي الإداري ــ حرب الخليج.

ورغم أنه من البديهي أن توجه الولايات المتحدة الاميركية عناية فائقة لهذه المحاور، فان التركيب الذي طرحه هيغ آنذاك كان يطرح عدداً من الحقائق المهمة:

أول هذه الحقائق، ان الولايات المتحدة تفكر في حل لكل واحدة من هذه القضايا على انفراد، رغم الترابط فيما بينها، هذا في اطار الحل الاستراتيجي لمستقبل كل محور من هذه المحاور. واذا كانت الولايات المتحدة قد حاولت في فترة لاحقة القيام بالربط بين المسألة اللبنانية، ومسألة التسوية العامة في الشرق الأوسط، فان ذلك يتم في اطار التكتيك الأميركي لتحسين شروط حلفها مع اسرائيل في ابتزاز الحد الأقصى من التنازلات السياسية من الأطراف الوطنية في الصراع الدائر راهناً وخصوصاً من الطرف الفلسطيني والطرف اللبناني.

والحقيقة الثانية، أن الإدارة الأميركية قد جاءت الى الحكم وفي جعبتها تصور محدد لاشكال الحل تسعى لفرضه على أطراف المجابهة العربية الامامية، المتمثلة في سوريا والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. فالولايات المتحدة وعلى امتداد الفترة التي سبقت الحرب، قد اعتقدت أن وسائل الحل السياسي جميعاً قد استنفذت، خاصة بعد فشل عملية قمة فاس الأولى، وبالتالي فان الحل العسكري العدواني هو الخيار البديل لكل الخيارات التي كانت مطروحة سابقاً. خاصة وأن الولايات المتحدة قد ضمنت بشكل لا يقبل الشك تواطؤ عدد من الانظمة العربية الرجعية والمشاركة في المخطط الذي أوكلت به الى «اسرائيل» للمباشرة في تنفيذه، رغم كل شعاراتها ودعواتها «للجهاد المقدس» الذي كانت لا تترك مناسبة الا وتعلن فيها عنه بضجيج.

وثالث هذه الحقائق، أن هذه المسألة تؤكد على الاتفاق الشامل بين الولايات المتحدة واسرائيل على كل الخطوات الرئيسية المتعلقة بالوضع في لبنان والمناطق المحتلة، فقد ترافق هذا التصاعد في الاهتمام الأميركي الذي عبر عنه بالعديد من التصريحات الأميركية، مع تصاعد واضح في العدوانية الاسرائيلية على الثورة والقوى الوطنية في لبنان، وفي الاجراءات داخل المناطق المحتلة. فقد صعدت سلطات الاحتلال من اجراءاتها ضد الهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية المعروفة بالتفافها حول منظمة التحرير وتأييدها لسياستها. فقرارات العزل لعدد من رؤساء البلديات البارزين مثل بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل والحمد الله، الخ.. وحل المجالس البلدية

التي يترأسها هؤلاء والمجالس الاخرى، تكشف بالضرورة الاتجاه الرئيسي للمخطط الاميركي ــ الاسرائيلي.

فالاجراءات على صعيد لبنان والمناطق المحتلة تتقاطع في نقطة أساسية تتمثل في فتح الطريق أمام مباحثات الحكم الذاتي، نحو خلق حقائق واقعية على الارض. فما ان تنجز اسرائيل عملياتها العسكرية في لبنان حتى تجد منظمة التحرير نفسها وقد فقدت ركائزها الاساسية التي كانت تعتمد عليها داخل المناطق المحتلة، وتفقد الحركة الشعبية عقلها المفكر والموجه وتتبعثر قوات الثورة، مما يفتح الطريق فعليا أمام امكانية بروز عناصر أو هيئات لا وطنية، بديلة لتلك التي تقود النضال الوطني لشعبنا في المناطق المحتلة، والتي جعلت من الولاء لمنظمة التحرير السمة الأساسية لحركتها السياسية والنضالية.

والحقيقة الرابعة: كشفت الإدارة الاميركية في اطار هذا التحديد عن الدور المنوط بعدد من الدول العربية الرجعية لإنجاز المهمات المحددة المترتبة على المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي. فالمحاولات اليمينية والرجعية المحمومة لفرض التراجع عن قرارات بغداد وتونس بشأن استمرار محاصرة النظام المصري، وفتح الباب أمام عودته الى ما يسمى «بالصف العربي» وتزامن هذا مع نشاطات وتحركات أنظمة عربية أخرى كالمغرب والاردن، يكشف بوضوح كامل التقاطع، وفي أكثر من موقع، بين المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي، وبين الاستعدادات الفعلية التي أبدتها الانظمة العربية الرجعية تلك للمساهمة في انجاز أهداف هذا المخطط وبشكل خاص على الجبهة الفلسطينية، محاولة التخلي عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والتنازل عن حقه في العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة، وفتح الطريق أمام عودة النظام المصري الى «الصف العربي» على قاعدة التزامه بكمب ديفيد ونقل الحلول الاميركية على الجبهات العربية الأخرى، وقد شكلت كلها القاسم المشترك في سياسة واشنطن، من ناحية، ونشاط الانظمة العربية الرجعية من ناحية أخرى.

لقد أكدت وقائع الاحداث أن التفاهم الاميركي ــ الاسرائيلي في غزو لبنان وتدمير بيروت الباسلة ليس عارضاً، فقد شمل حتى أدق التفاصيل، وأن معظم التعارضات التي برزت في سياق هذه الوقائع كانت في جوهرها تعارضات تكتيكية لا تمس جوهر المصالح المشتركة بين الطرفين. كما أكدت وقائع الأحداث على ضلوع عدد من الانظمة العربية الرجعية في خطط واشنطن بخصوص الغزو الاسرائيلي للبنان (الاغلبية الساحقة تعلم بالغزو قبل أسبوعين من بدئه) وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير وتقديم التنازلات المجانية والمسبقة من جانب العرب، وخصوصاً الفلسطينيين وفي مقدمة ذلك الاعتراف باسرائيل.

الحرب وتطور الشروط الاميركية ــ الاسرائيلية

الغزو الاسرائيلي للبنان لم يكن مفاجئاً لنا أو لاي نظام عربي. فقد كان تتويجاً لتصاعد السياسة العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية ضد لبنان، والقضية الوطنية الفلسطينية. بيد أن الشعار الذي خاضت اسرائيل الحرب تحته، والمتمثل في ابعاد

القوات الفلسطينية لمسافة ٤٠ ــ ٥٠ كيلومتراً شمالي الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وتأمين «سلام الجليل» بابقاء جميع مدنه ومستعمراته وتجمعاته السكانية والصناعية بعيداً عن متناول السلاح الفلسطيني، وتحويل هذا الشريط الى منطقة مجردة من السلاح، تحت اشراف اسرائيل عبر ميليشيات سعد حداد. هذا الشعار هو الذي تطور، فمع مواصلة التقدم العسكري الاسرائيلي الذي تم باستخدام ثلثي الجيش الاسرائيلي العامل (١٤٠ ألفاً)، ومئات من أحدث الطائرات المقاتلة والبوارج الحربية، وما يزيد على ١٥٠٠ دبابة، و٢٢ ألف عربة مدرعة وآلية، رغم المقاومة الباسلة والبطولية التي قامت بها القوات المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية الوطنية في الجنوب، والقوات المشتركة والسورية في بيروت والجبل، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهة كل محطات الغزو، تطورت أهداف الغزو، وشروطه. فمن شعار الـ ٤٠ ــ ٥٠ كيلومتراً في الجنوب الى شعار الاستسلام الكامل للمقاومة الفلسطينية، وخروجها وخروج القوات السورية من لبنان بعد استكمال حصار بيروت.

فاسرائيل التي اندفعت في هذه العملية بتأييد أميركي بارز والتي جابهت مقاومة غير متكافئة قد اكتشفت خلال غزوها جملة من الحقائق. فقوى الصمود العربية لم تبرز على مسرح العمليات ضد الغزو الاسرائيلي الى جانب المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والجيش السوري. واستمرت الحرب الفترة الكافية جداً لأن تختبر قوى الصمود والجماهير العربية كل خطورة الهجمة الأميركية ــ الاسرائيلية. وكان الصمود البطولي في أطول حرب عربية ــ اسرائيلية كافياً لكي تكتشف الشعوب العربية أن ما ينقص البلدان العربية ليس السلاح والعتاد وعدد الجنود، بل القرار الشجاع والجريء بالقتال والمجابهة المباشرة، وليس بالجنوح الى الأمام نحو الشعارات الرنانة التي أثبتت تجارب النضال عدم جدواها وخلوها من أي مضمون فعلي يضع طاقات وقدرات هذه البلدان في مواجهة المحك العملي.

لقد امتلكت جبهة الصمود العربية مثلاً ــ وما زالت ــ طاقات جبارة، سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية، بيد أن هذه الطاقات أثبتت أنها لا تجدي نفعاً في غياب قرار القتال. واكتفى العديد من الدول العربية بانتهاج سياسة اعلامية ديماغوجية تضليلية، تتضمن محاولة تبرئة الذات وتحميل الآخرين في الوقت نفسه مسؤولية التقصير في دعم المقاومة الفلسطينية (في قمة فاس الثانية كانت كل دولة عربية تشتم الدول الأخرى بالجملة). ان مهمات الدول العربية لا تنحصر بالتأكيد في مجال المساهمة المباشرة في القتال الى جانب الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا، أن قائمة طويلة من المهمات المتعددة الأشكال والأحجام كانت تنتظر من يتقدم نحوها ليباشر في انجازها، خصوصاً بعد أن تكشف لكل النيام في الوطن العربي حجم الغزو الاسرائيلي للبنان وحقيقته وأهدافه.

ولو افترضت جدلاً أن الدول العربية لا تملك الامكانيات القتالية ــ وهذا بالقطع غير صحيح ــ للمساهمة في القتال الذي خاضته القوات المشتركة والسورية والشعبان الفلسطيني واللبناني، فانها كانت قادرة على الأقل لاتخاذ سلسلة من الاجراءات السياسية والاقتصادية والتجارية. فموقف التعامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة

الاميركية، ومقاطعة بضائعها وشركاتها الاحتكارية، ووقف ربط عملية التنمية الداخلية في عدد من بلدان جبهة الصمود بالشركات الغربية والمتعددة الجنسيات، وسحب الأرصدة من البنوك والمصارف الاميركية والدول التي أيدت الغزو الاسرائيلي للبنان. هذا كله بدلاً من الوقوف موقف المتفرج من عملية ذبح المقاومة الفلسطينية ولبنان، وانتهاج سياسة التضامن اللفظي التي لا تسمن بل تزيد في الجوع بينما تصدأ الأسلحة العربية في مخازنها، ويجري تعليب الكتل البشرية في المستويات الأقليمية.

لقد كشفت الحرب من جديد عمق الأزمة الذاتية لحركة التحرر العربي، وتبدى بوضوح ضعف النفوذ الجماهيري لفصائل وأحزاب هذه الحركة، وضعف القدرة على مراكمة جهد متماسك يستطيع أن ينتقل بأوضاعها الى حالة دفاع نشط على الأقل — ان لم يكن هجومياً — بدلاً عن حالة الجمود التي تعيشها. كما كشفت الحرب حجم الخلل في أوضاع وبرامج وسياسة فصائل حركة التحرر العربي على الصعيدين الاقليمي والقومي، وخاصة بما يتعلق بمهمات القوى الأكثر جذرية، التي ارتضت لنفسها ذات الدور الذي ارتضته قوى البرجوازية البيروقراطية الحاكمة، فلم تبادر الى تطوير دورها ونفوذها في صفوف الشعب ومراكمة الخبرة والفعل المبادر الذي يمكنها من تصدر جبهة القتال والكفاح ضد التحالف الامبريالي — الصهيوني — الرجعي واليميني العربي والمحلي، وضد القوى الطبقية التي جعلت من مصالحها الأنانية الضيقة مقياس الانتماء للقضية الوطنية والقومية.

أما بصدد دور الأنظمة الرجعية العربية، فقد كان امتداداً طبيعياً لدورها التاريخي في اطار عملية المواجهة الوطنية العربية للمخططات الاميركية — الاسرائيلية، وخصوصاً أنها لم تجد نفسها تحت ضغط منظم في الشارع على يد الجماهير وحركة التحرر الوطني المحلية والعربية. فهذه الدول التي عملت قبل الحرب على الترويج للسياسة الأميركية، وعلى تجميل وجهها القبيح، تابعت ذات الدور في الاتساق مع السياسة الأميركية الهادفة الى الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفرض الاستسلام على الشعبين الفلسطيني واللبناني. فهي لم تكتف بالصمت طيلة الغزو الاسرائيلي، وعلى امتداد شهور الصمود البطولية لبيروت الوطنية، بل عطلت كل الامكانيات لعقد مؤتمر قمة عربي خلال حصار بيروت لمعرفتها بأن عقد القمة في تلك الظروف سوف يجعل من قضية دعم الصمود على الساحة اللبنانية والوقوف في وجه الغزوة الاسرائيلية، الموضوع الاساسي أمام القمة. ولما كانت هذه الأنظمة تراوح بين التواطؤ والتخاذل، فقد عملت على تعطيل عقد القمة العربية، وعرقلة كافة الاقتراحات التي من شأنها أن تسند الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والقوات السورية في صمودها البطولي في وجه الهجمة الصهيونية، كما بذلت قصارى جهدها للترويج مجدداً للسياسة الأميركية والدعوة الى الالتحاق بها ومحاولة تبييض وجهها البشع مرة أخرى، وانخرطت في لعبة مكشوفة تهدف الى دق الاسافين في اطار العلاقة الفلسطينية مع الدول العربية الوطنية ومع المنظومة الاشتراكية، وخاصة الاتحاد السوفياتي، والتشكيك بالسلاح السوفياتي على أمل دفع المقاومة الى اعادة صياغة تحالفاتها بالتوجه نحو أميركا وعربها الذين نشطوا لاستغلال نتائج الحرب في لبنان

وبيروت.

الحرب: نتائج وحقائق

شكلت الحرب احدى أهم المحطات في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي، ان لم يكن أهمها وأعمقها أثراً. فقد وضع الغزو الاسرائيلي ثورتنا ولبنان ومجمل حركة النضال العربي أمام أوضاع جديدة صعبة ومعقدة؛ فالحرب قد كشفت، كما أسلفنا، مواطن الخلل في بنية وبرامج وسياسات كل هذه الأطراف، وأخذ هذا الخلل يملي عليها ضرورة القيام بمراجعة صارمة للتجربة الماضية، وعلى ضوء ذلك، تحديد البرامج والسياسات البديلة الكفيلة بأن تنهض بأوضاعها جميعاً الى مستوى التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، يمكننا أن نسجل أبرز النتائج:

١ ــ تلقت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير ضربة قاسية بفقدانها قاعدة أساسية من قواعد الصراع على خطوط التماس ضد الاحتلال. وأدت حرب الغزاة الى تشريد مئات الالوف من أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما كشفت المجازر الوحشية التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا اتجاه المخطط الرامي الى تحويل لبنان الى منطقة هيمنة ونفوذ أميركية ــ اسرائيلية مباشرة.

٢ ــ تلقى الشعب اللبناني وقواه الوطنية والتقدمية ضربة قاسية أيضاً بسبب الغزو واحتلال مايزيد على نصف الأراضي اللبنانية، وفتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر السياسة الاسرائيلية التوسعية تجاه الجنوب اللبناني، وأمام سياسة الابتزاز المدعومة أميركياً لمقايضة مسألة الانسحاب بمعاهدة استسلام مع لبنان ــ على غرار كامب ديفيد ــ فضلاً عن سياسة العدو باستعمال نيران الحرب الأهلية لتجزئة البلد وفرض الهيمنة عليه، وفتح الغزو الباب أمام سياسة اسرائيل في الحاق الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الاسرائيلي، وأمام التدخل السافر في الشؤون الداخلية اللبنانية، وتعريض القوى الوطنية اللبنانية للقمع على يد الحلف الاميركي ــ الاسرائيلي وشركاه.

٣ ــ كشفت الحرب عقم التعويل على السياسة الاميركية تجاه قضايا الصراع العربي ــ الاسرائيلي. فالحرب لم تفضح التأييد الاميركي للعدوانية الاسرائيلية، بل والتنسيق المتقدم بينهما بشأن خططهما المشتركة في لبنان والمنطقة. وكشفت الحرب أيضاً هشاشة الأسس التي يرتكز اليها موقف عرب أميركا، ومحاولاتهم المستمرة في الترويج للموقف الأميركي سواء بالدفاع عنه أو بطرح الأمور على قاعدة «ألم نقل لكم أن لا فائدة من مقاومة الحلول الأميركية». وأكدت الحرب أن أهداف الغزو تتجاوز بالضرورة لبنان، باتجاه ترتيب واسع لمجمل أوضاع المنطقة لتنسجم مع جوهر السياسة الأميركية الهادفة الى تحويل منطقة شرقي المتوسط الى بحيرة نفط أميركية، وأن لبنان يشكل موقعاً بارزاً في هذا الاطار لاحكام

السيطرة على المنطقة بأسرها، وموقعاً للعمل ضد القوى الوطنية والتقدمية العربية، والضغط المتواصل عليها لاركاعها وتخريب تحالفاتها مع قوى التحرر والتقدم العالمية وخاصة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، حتى يسهل افتراس المنطقة كما سهل افتراس مصر بعد تدمير تحالفاتها الوطنية العربية والعالمية على يد السادات وشركاه.

وبالمقابل فقد أكدت الحرب:

١ ــ فشل الغزو في تحقيق أهدافه السياسية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وابادة قواتها، على أمل فتح الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي الذي يتمحور حول الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني وبقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

٢ ــ كما أكدت الحرب صحة النظرية القائلة بامكان الحاق هزيمة جدية بالعدو الاسرائيلي، اذا ما توفرت ارادة القتال وادامته، واذا ما اتقنت الدول والقوى الوطنية العربية قيادة المعركة سياسياً وعسكرياً بنفس متواصل، واذا ما تمكنت جدياً من تعبئة كل القوى الحية لشعوبها وزجها في الصراع، ومن صياغة البرامج والسياسات الصحيحة التي تكفل لها ذلك. فالتحالف الفلسطيني ــ الوطني اللبناني قدم للأمة العربية كلها نموذجاً ساطعاً في ارادة القتال؛ اذ قاتل هذا التحالف عدواً يتفوق بشكل كاسح عدداً وعتاداً وعلى مختلف الأصعدة التقنية واللوجستية، وتمكن ليس فقط من الصمود الأسطوري دفاعاً عن بيروت الوطنية، بل ومن تكبيد العدو خسائر فادحة، دعته للتراجع عن فكرة اقتحام بيروت البطلة أثناء الحصار.

٣ ــ أعادت الحرب القضية الوطنية الفلسطينية الى مركز الصدارة في أزمة الشرق الأوسط، فبالرغم من محاولات الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي الهادفة الى تكبيد منظمة التحرير هزيمة عسكرية وسياسية ساحقة تخرجها كطرف أساسي من أزمة المنطقة، وتلغي دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، تمكنت منظمة التحرير، عبر صمودها البطولي في بيروت، من أن تؤكد على أهمية دورها في تقرير مصير قضية شعبها والشرق الأوسط، وتعزيز اتساع دائرة الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني من قبل العديد من الأطراف السياسية الدولية. ولعل التطور الذي طرأ على موقف عدد من هذه الأطراف الاوروبية الغربية، خاصة فرنسا، يفسر ذلك بوضوح كبير. وأبعد من ذلك أيضاً، فقد تأكد لدى كافة القوى المحبة للسلام في العالم، وأمام الأطراف الدولية المهتمة بالشرق الأوسط، أن الحرب طرحت منظمة التحرير من جديد وبقوة ــ أكثر من أي وقت مضى ــ كطرف أساسي ومهم لا يمكن بدونه التوصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط، وأكدت لديها أيضاً، أنه لا يمكن تحقيق هذا السلام بدون الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، كما تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه في بلدان اللجوء والشتات حول م.ت.ف كممثل شرعي وحيد لها.

٤ ــ كشفت الحرب زيف ادعاءات الرجعيات العربية حول إمكان تحييد الموقف الاميركي وامكان كسب هذا الموقف لصالح القضايا العربية، وأسفر تواطؤ الموقف الاميركي مع الغزو الاسرائيلي في رفع وتيرة العداء في صفوف الشعبين الفلسطيني واللبناني وشعوب الأمة العربية عموماً للولايات المتحدة وسياستها المنحيزة لاسرائيل.

٥ ــ كما كشفت الحرب مواقف الرجعيات العربية من المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي في لبنان والمنطقة. فقد عملت هذه الرجعيات وبشكل مفضوح واستفزازي على توفير سبل النجاح لهذا المخطط، مما وسع دائرة سخط وعداء الجماهير الفلسطينية والعربية ضد الأنظمة ففاقم من عزلتها الداخلية، وكشف عقم الاستعانة بموقفها على موقف الولايات المتحدة.

٦ ــ أحدثت الحرب والصمود البطولي للقوات المشتركة والسورية في لبنان وبيروت والخسائر الكبيرة التي منيت بها قوات الغزو اهتزازاً عنيفاً في صفوف المجتمع الاسرائيلي، وأدت الى بروز انقسامات حادة في صفوف الرأي العام الاسرائيلي، للمرة الاولى في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي تضطر اسرائيل الى خوض حرب طويلة المدى، وتتكبد فيها خسائر بشرية فادحة، الى جانب الكلفة التي اكتشف أفراد المجتمع الاسرائيلي أن عليهم أن يتحملوها على حساب معيشتهم، الامر الذي أبرز حركة احتجاج واسعة في صفوف هذا المجتمع تناهض الحرب، امتدت الى صفوف الجيش الاسرائيلي نفسه.

ان هذا يؤكد التناقضات في المجتمع الاسرائيلي، وعدم قدرته على تحمل حرب طويلة وفعلية، تضع فيها الدول والقوى الوطنية العربية والتقدمية طاقاتها الفعلية من ناحية أخرى.

ان الغزو الاسرائيلي للبنان، واحتلال نصف أراضيه، والصمود البطولي والباسل للقوات المشتركة، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني الوطني، ثم خروج المقاومة الفلسطينية أحدثت تغييرات مهمة على صعيد الوضع العام لقضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي برمتها، سوف تشهد الفترة القادمة نتائجها السياسية، ولكن من المؤكد أن تزايد الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعبنا، وبحقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتزايد الادراك لدى العديد من الاطراف الدولية لأهمية دور منظمة التحرير في اطار البحث عن «استقرار» في المنطقة، هو السمة الأبرز للتطور الذي شهدته منطقتنا نتيجة الحرب.

السياسة الأميركية واتجاهاتها الراهنة

اتسمت السياسة الاميركية مع مجيء ريغان للإدارة، بتصعيد واضح في العدوانية على النطاق الدولي، تجلى في محاولات تخريب الانفراج الدولي، وانتهاج سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي، وسن العقوبات الاقتصادية عليه، وعلى دول المنظومة الاشتراكية الأخرى، والضغط على الدول الغربية الحليفة لإنتهاج السياسة العدوانية ذاتها. كما تبنت الإدارة الاميركية سياسة تصعيد العداء للاتحاد السوفياتي والاشتراكية على المستويين الدولي والاقليمي، ورفعت من وتيرة الانفاق على التسلح النووي، ومن

توسيع وجودها العسكري وتدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول «العالم الثالث» وانتهجت سياسة واضحة في دعم النظم الفاشية والدكتاتورية المعادية لشعوبها في العديد من بقاع العالم، وشجعت على اثارة الحروب المحدودة والخاصة، المحلية والاقليمية (الحرب العراقية ــ الايرانية، الحروب في أميركا الوسطى)، وطورت من هجومها على حركات التحرر الوطني، والعديد من الدول والانظمة التقدمية في العالم.

وعلى الصعيد الاقليمي في منطقتنا، تجلت هذه السياسة الأميركية بتأييد العدوانية الاسرائيلية وخاصة في غزو لبنان من أجل تحقيق أهداف السياسة الأميركية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور م.ت.ف السياسي كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومحاولة كسر ظهر القوى الوطنية اللبنانية، واضعاف سوريا، ومجمل حركة التحرر الوطني العربي، لما تشكله هذه الأطراف جميعاً من عوائق أمام الافراج عن اتفاقيات كامب ديفيد، والحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة، والافراج عن نظام مبارك.

وفي هذا السياق، طرح ريغان مشروعه، ليؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة الأميركية بنهج كامب ديفيد، واصرارها على استثمار نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، من أجل دفع الأمور باتجاه التصفية السياسية النهائية لدور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتبديد حقوقه الوطنية، وتحديد أسس جديدة مستمدة من اتفاقيات كامب ديفيد لمستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، باتجاه حكم ذاتي مرتبط بالاردن، يحول قضية شعب فلسطين من قضية شعب، وحقوق وطنية، عودة، تقرير مصير، وبناء دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد، الى قضية حدود بين اسرائيل والدول العربية وخاصة الأردن، وهو بالاضافة الى ذلك يقدم لاسرائيل شروطاً مهمة وتسهيلات تتمكن عبرها من الاستمرار في ذات السياسة العدوانية التوسعية.

لقد بات من الضروري أن ندقق جيدا في أهداف هذا المشروع، والتنازلات الفادحة التي يطلبها، وليس في خوض حرب دونكيشوتية حول امكان أو عدم امكان تنفيذه. فهذا المشروع يستهدف في وظيفته الرئيسية جملة من التنازلات الكبرى، يقف في مقدمتها، جر العرب الى التخلي عن الالتزام بقرارات القمم العربية، التي تكرر الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في العودة، ومبدأ تقرير المصير، وحق اقامة دولة وطنية فلسطينية مستقلة، واختصار هذه المسألة كلها بحكم ذاتي يلتحق بالأردن بعد الفترة الانتقالية التي يحددها كمب ديفيد (٥ سنوات تحت الاحتلال)، كما يهدف الى جر العرب وم.ت.ف الى تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ستجري على قاعدة هذا المشروع بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر والأردن، وكل هذا ليس حباً بالأردن بل لتوريطه بالحل الأميركي كما جرى مع مصر، وجر الجميع الى تقديم اعتراف مجاني ومسبق بدولة العدو الصهيوني، مقابل وعد أميركي بمشروع ريغان.

وهذا المشروع يلقى استجابة من جانب الرجعيات العربية، التي بدأت ــ ولم تجف قرارات فاس بعد ــ بالترويج له، وباشرت في ممارسة مختلف أشكال الضغوط على م.ت.ف والدول الوطنية العربية للقبول به. وأخذت هذه الضغوط أشكالاً

متعددة، بيد أنها كلها كانت تضغط باتجاه موافقة م.ت.ف. على تفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني، وباتجاه شق الموقف الوطني الفلسطيني، وتخريب الوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال محاولات شد بعض الأطراف والشخصيات الفلسطينية للقبول بهذا المشروع. وتتسلح هذه الرجعيات في سياستها تلك، وبدرجة أساسية، بالظروف المعقدة والصعبة التي تواجهها الثورة الفلسطينية وم.ت.ف. وتعتقد بأن من الممكن أن تنجر م.ت.ف. باتجاه مشروع ريغان؛ وبهذا فانها تحقق هدفين في آن واحد، فاذا وافقت م.ت.ف. على هذا المشروع، فان هذا يعني الاستسلام للشروط الأميركية، والموافقة على التخلي عن دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وعن مبدأ اقامة الدولة المستقلة، وبذلك لا يعود هناك ما يقف في طريق التسوية الأميركية ــ الرجعية لقضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي. واذا وافق طرف من المنظمة على هذا المشروع، فان هذا يعني مقدمة لشق وحدة الموقف الفلسطيني، وبالتالي تفسخ منظمة التحرير وتبديد قواها وتدمير تحالفاتها العربية والدولية، وذلك يؤدي الى ذات النتيجة السابقة؛ فيما تعرف هذه الرجعيات أن المشروع ليس مطروحاً للتنفيذ من حيث المبدأ، وهو لا يستهدف في الحقيقة سوى جملة التنازلات التي سبقت الاشارة اليها. وبهذا يشكل هذا المشروع، بالتنازلات التي يشترطها، الخطر الداهم الذي يواجه الثورة وم.ت.ف. وقضية شعبنا الوطنية، وفي مواجهته يجب أن تتجه كل الجهود.

الموقف العربي وقرارات فاس

بعد معركة بيروت، بادرت الرجعيات العربية الى عقد القمة في فاس، وفي ذهنها أن الفرصة قد حانت لدفع الثورة ومنظمة التحرير الى تقديم كل التنازلات المطلوبة. ولذلك سعت بكل طاقاتها الى جر م.ت.ف. للموافقة على مسودة المشروع التي قدمها المغرب الى المؤتمر والتي تتجاهل وحدانية التمثيل وتترك أمور الصراع العربي ــ الاسرائيلي بيد أميركا، بيد أن هذه المحاولات لم تنجح رغم الوضع الصعب الذي تواجهه الثورة بعد معركة بيروت، فالثورة قد جاءت الى مؤتمر فاس وهي تحمل معها تراثاً ساطعاً من الصمود والبطولة والتقدير الكبير الذي أحرزته بهذا الصمود عربياً وعالمياً؛ بينما حضرت الرجعيات العربية الى فاس وبيوتها من زجاج، واذا اضطرت الى الموافقة على التعديلات الأساسية التي أدخلت على مسودة المشروع على أساس التأكيد على قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بتكريس الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، وتحديد اطار دولي للحل، كي لا تترك المسألة في يد واشنطن وحدها.

كما أن مشروع فاس الذي تم التوصل اليه، لا يعني أن الرجعيات العربية سوف تلتزم حقاً بما وقعت عليه في قمة فاس، ولا يعني أنها ستتوقف عن محاولاتها في الاتجاه نحو مشروع ريغان. فموقف هذه الرجعيات ينطلق بالأساس من اعتبار مشروع ريغان أرضية الحل، واذا فانها لا تتعامل مع قرارات فاس على أساس أنها كل متكامل، بل تسعى الى التمسك فقط بجانب من البند السابع الذي تفترض مصالحها تفسيره على

أنه اعتراف مجاني ومسبق باسرائيل، والذي تسعى الى الانطلاق منه للتعامل مع مشروع ريغان. كما أن هذه الرجعيات سوف تتابع بالتأكيد محاولاتها للضغط على م.ت.ف. وسوريا، مستعينة بالوضع المعقد الذي تواجهه الثورة الآن، وبالوضع العربي العام المحكوم بالذعر أمام الهجمة الاميركية ــ الاسرائيلية، من أجل السير بالمنطقة باتجاه الاتساق مع المخطط الأميركي الهادف الى السيطرة الكاملة على منطقتنا وفرض الاستسلام الكامل على شعوبها وقواها الوطنية والتقدمية.

ان الوقائع عنيدة كما يقول المثل، فلم يكد يجف حبر مشروع فاس، حتى بادر الملك حسين والحسن وأنظمة عربية أخرى الى الاعلان صراحة عن تأييد مشروع ريغان، وأن مشروع فاس لا يمثل بديلاً عن مشروع ريغان.

العلاقات الوطنية الفلسطينية ومحاورها

مع انتهاء معركة بيروت والجنوب اللبناني، وطرح مشروع ريغان، دخلت القضية الوطنية لشعبنا مرحلة جديدة شديدة الصعوبة والتعقيد، وتتسم أيضاً باشتداد وتفاقم الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل جرها الى تقديم تنازلات جدية تمس النضال الوطني الفلسطيني برمته وأهدافه الأساسية. وعلى ضوء المواجهة الجارية الآن مع هذه الضغوط، أصبح واضحاً أن التنازلات التي يشترطها مشروع ريغان تمثل الخطر الداهم الذي يواجه ثورتنا وقضيتنا الوطنية. فهي تتمحور حول شطب منظمة التحرير الفلسطينية، والغاء دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وحول تبديد الحقوق الوطنية لشعبنا، وتهدف الى جر العرب جميعاً، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، الى التخلي عن قرارات القمم العربية بشأن الاعتراف بمنظمة التحرير، والقيام بدلاً من ذلك بتفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني في أية مباحثات قادمة مع كل من أميركا واسرائيل ومصر بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومصير شعبنا وحقوقه، الأمر الذي يجعل من هذه المحاور، بالاضافة الى ضرورة المحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني المستقل، الاتجاه الطبيعي للنضال الوطني الفلسطيني، والأرضية الواجب تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار م.ت.ف. عليها.

وفي مواجهة هذا برزت خطوط التباين في الموقف الفلسطيني؛ فتجد فئات من البرجوازية الفلسطينية الكثيرة داخل الوطن المحتل وخارجه، فرصة ملائمة لطرح الحلول والمواقف المنسجمة مع مواقف ومصالح الرجعيات العربية، التي ترتبط مع هذه البرجوازية بشبكة من العلاقات والمصالح السياسية والاقتصادية، والتجارية. ويتكامل دور هذه الفئات مع فئات أخرى من البرجوازية البيروقراطية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير في الخروج باستخلاصات ذات طبيعة خطرة على مستقبل النضال الفلسطيني؛ فهي تجد أن ميزان القوى الراهن يميل لصالح الحلف الأميركي ــ الرجعي العربي، وهي لذلك تتجه في تعزيز علاقاتها مع هذا الحلف على حساب تعزيز وتطوير العلاقة مع الاطراف والقوى العربية الوطنية، وتعتقد في هذا بامكان «الاستقواء» على الموقف الأميركي بموقف هذه الرجعيات المرتبطة أصلاً بالسياسة الاميركية العامة على الصعيدين الدولي والاقليمي. وهي تطرح أفكاراً تدعو عملياً الى اعادة صياغة أسس

التحالفات الفلسطينية على الصعيد الدولي، وخاصة الاضعاف التدريجي للعلاقة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى وقوى التحرر والتقدم، الى الانتقال التدريجي بالتحالفات نحو أوروبا الغربية، التي لا تملك الا هامشاً محدوداً جداً في استقلالية موقفها عن موقف الولايات المتحدة الأميركية.

كما تجد فئات أخرى داخل الثورة الفلسطينية، وتحت شعار «المراجعة النقدية»، أن الأوضاع المستجدة، والدروس المستخلصة من حرب لبنان، باتت تستدعي اعادة النظر بالبرنامج السياسي والعديد من الخطوات السياسية والكفاحية التي حققها شعبنا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالمناداة مثلاً بالتخلي عن البرنامج السياسي المرحلي للثورة، وما تم اشتقاقه من البرامج من خطوات، والنظر الى المكتسبات والانجازات التي راكمها شعبنا خلال سنوات طويلة من النضال الباسل والمرير على الأصعدة الدولية والعربية على أساس أن لا قيمة لها، والعودة بالساحة الى طور الأفكار التي تم تجاوزها منذ عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، وفي هذا، تفقد هذه الفئات الاتجاه الصحيح للنضال الوطني الفلسطيني وأهدافه المركزية في هذه المرحلة والتي تتمثل في حماية «وحدانية التمثيل» و«حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة»، وصب كل النيران لاحباط حركة التنازلات الكبرى التي يشترطها مشروع ريغان وردع الضغوط «العربية» التي تتعرض لها م.ت.ف. للاقتراب من هذه الاشتراطات الأميركية.

ان المراجعة النقدية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني مسألة ضرورية ولازمة لاستخلاص العبر والدروس؛ ولكنها يجب أن تجري أساساً على قاعدة حماية المكتسبات الوطنية التي حققتها الثورة ومنظمة التحرير، وحماية الوحدة الوطنية الفلسطينية، بل وتعزيزها في اطار منظمة التحرير. ذلك أن غياب هذه الأسس سوف يجعل من عملية المراجعة عملاً غير ذي قيمة، ويقود الى «نتائج عدمية» تحت مظلة «الجملة الثورية اللفظية». ان اتجاهات العمل الصحيح في هذا المجال يجب أن تستند الى التمسك الحازم بالبرنامج السياسي والتنظيمي المرحلي واعطاء الحلول الوطنية الملموسة للقضايا الجديدة التي برزت في مجرى الحرب وحتى الآن، وعلى قاعدة استقلال القرار الوطني الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد، والتمسك بالحقوق الوطنية بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، وعدم الانخراط في أية تكتلات ومحاور انقسامية وغير مبدئية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير بل ومجابهتها، وتعزيز الجهود من أجل صيانة دور منظمة التحرير الفلسطينية في صفوف الشعب، وحماية الحقوق والمكتسبات والتحالفات الوطنية والقومية والعالمية للشعب والثورة التي تم انجازها بالدماء والعرق والدموع ودرب الألم والنهوض على امتداد ١٨ عاماً من الكفاح المسلح والمتعدد الأشكال وعذابات ٣٤ عاماً من التشرد واقتسام الأرض والشعب بين العدو الاسرائيلي والدول العربية. كما يتطلب ذلك العمل على تصحيح وتوطيد علاقات م.ت.ف. مع الدول العربية الوطنية وخاصة سوريا، ومع سائر فصائل حركة التحرر

الوطني العربي وتعزيز التحالف مع قوى الثورة العالمية، وخاصة الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، ومع كافة القوى الديمقراطية والمحبة للسلام والمتفهمة لحقوق شعبنا، والعمل على توسيع دائرة الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وللحقوق الوطنية لشعبنا، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة. والبديل عن هذا هو الوقوع في الفخ الذي وقع به السادات وحصد النتائج المرة التي حصدها.

وفضلاً عما تقدم، فان الوضع يقتضي:

□ التمسك الحازم بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، ومجابهة كافة المحاولات الرامية الى الانتقاص من دور منظمة التحرير السياسي على صعيد أزمة الشرق الاوسط.

□ تصحيح وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس ديمقراطية جبهوية، تكفل مشاركة كافة فصائل الثورة فيها، ومحاصرة نفوذ الفئات والعناصر البيروقراطية المتبرجزة (أمراء المقاومة) التي باتت تجد مصلحتها في الارتباط بالرجعيات العربية والتكيف مع مطالبها.

□ تصعيد وتطوير أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي عمق وخلف خطوطه في الأراضي اللبنانية الوطنية المحتلة.

□ العمل على تجميع القوات الفلسطينية المبعثرة في عدد من الدول العربية، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، وبما يمكّن هذه القوات من أخذ موقعها في مجابهة العدو، واحتمالات عدوانه الجديد على الأراضي المجاورة للمناطق المحتلة.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة: باتت الأوضاع الراهنة والتطورات تطرح المهمات الملحة التالية:

احياء دور الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، ولجانها الوطنية الفرعية. وأن الاسراع في انجاز هذه المهمة لا يسهم فقط في تطوير وتوحيد النضال الوطني الذي يخوضه شعبنا في هذه المناطق ضد سياسة الاحتلال ومحاولات فرض مؤامرة الحكم الذاتي الإداري، بل يقطع الطريق أمام نشاط عملاء العدو، والرموز الرجعية الانهزامية المرتبطة به وبسياساته. والمباشرة أيضاً في تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للجبهة في قيادة النضال الوطني وتوحيدها في وجه محاولات التبديد القومي للهوية الوطنية لشعبنا، وضد اجراءات الضم والالحاق والوصاية التي يحاول العدو فرضها على شعبنا في هذه المناطق.

العمل على تطوير وتعزيز وحدة المؤسسات والنقابات والاتحادات الشعبية، وسائر الهيئات الوطنية، وتمكينها من القيام بدورها الفاعل والقيادي على صعيد الفئات والطبقات التي تمثلها، ووأد المحاولات الجارية لخلق الأطر الموازية أو البديلة لها.

المجابهة الحازمة لمواقف الرموز الرجعية اليمينية والتقليدية الانهزامية الرجعية التي تسعى الى الانسجام مع المخططات الامبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية، والاصرار على أن برنامج م.ت.ف، هو برنامج كل الشعب وطبقاته الوطنية.

تنهيج وتصحيح عمل اللجنة المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة، ودعم الهيئات والمؤسسات الوطنية التي تقود النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وتمويل المشاريع

التي تعزز الصمود في الأرض وتحد من الهجرة في الريف والمدينة.

العلاقات الفلسطينية ــ العربية
أسسها واتجاهاتها

أدى الخلل الحاصل في دور ومهمات جبهة الصمود العربية، وغياب مؤسساتها المشتركة عن ممارسة دورها في مجابهة العدوان الأميركي ــ الصهيوني ــ الرجعي العربي، وبالتالي غياب الهيئات والاطر التي يجري فيها التنسيق وتوحيد المواقف بين مختلف أطراف جبهة الصمود، أدى الى بروز خلل في العلاقات بين مختلف أطراف جبهة الصمود، هذا الخلل يشجع الاندفاع العربي الرجعي نحو مزيد من الارتباط بالمخططات الأميركية في المنطقة، وخاصة بمشروع ريغان، لجر العرب جميعاً للاعتراف المجاني والمسبق بدولة العدو، ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. كما أن الخلل القائم بين أطراف جبهة الصمود العربية، يجد صداه في الضغوط القوية والمتواصلة التي تشنها الرجعيات العربية على منظمة التحرير من أجل الاقتراب من مشروع ريغان والموافقة على تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني مع عناصر من الضفة والقطاع تتكيف مع حدود وطلبات مشروع ريغان.

أن الأسس التي يجب أن تستند عليها العلاقات الفلسطينية ــ العربية يجب أن تتضمن قبل كل شيء:

□ اسناد منظمة التحرير الفلسطينية في الدفاع عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعدم تقديم مايشجع القوى الرجعية واليمينية العربية للتطاول على هذا الحق.

□ التأكيد العملي، والالتزام بمقررات القمم العربية المختلفة، على أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتعامل معها على هذا الاساس.

□ احترام قرارات القمم العربية بشأن الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة.

واستناداً لهذه الأسس، ومن هنا، يجب أن تنطلق العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية ومن المصالح المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، في النضال ضد التوسعية والعدوانية الاسرائيلية، ومن أجل حق تقرير المصير والاستقلال، وضمان عملية التطور الديمقراطي للشعب الأردني. ان التصدي الجاد للأطروحات الصهيونية حول «الوطن البديل» وحول طروحات تصفية حقوق وقضية الشعب الفلسطيني تحت شعار «الحكم الذاتي» الذي يطرحه ريغان، وحول التغطية على سياسات وبرامج الاحتلال الصهيوني تجاه الأردن، هو الذي يضمن صيانة حقوق الشعبين الفلسطيني والاردني. ومن هنا فان شكل العلاقة المستقبلية بين الشعبين يجب أن تتم على أساس:

□ التصدي المشترك لمحاولات المساس بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة، ولمحاولات تحويل قضية الشعب الفلسطيني الوطنية الى قضية حدود متنازع عليها بين اسرائيل والاردن والدول العربية الأخرى.

□ التصدي الحازم لمحاولات المساس بمنظمة التحرير ودورها كممثل شرعي وحيد

للشعب الفلسطيني، ورفض كل صيغ التفويض، أو الانابة العربية التي تفتح الطريق أمام المخطط الاميركي الرامي الى الغاء دور م.ت.ف. وتبديد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية القائمة بذاتها.

□ وتتسم بأهمية كبيرة ضرورات التصدي للمحاولات الجارية لفك العزلة عن النظام المصري الذي ما زال سائراً في ركب السياسة الاميركية واتفاقيات كامب ديفيد، والذي يشارك الضغط على م.ت.ف. للانخراط في مشروع ريغان وتقديم التنازلات للعدو الصهيوني، ومجالات تخريب العلاقات الفلسطينية ــ الوطنية العربية.

ان التمسك بالبرنامج السياسي المرحلي وبقرارات القمم العربية بشأن القضية الوطنية الفلسطينية، واشهارها كسلاح في وجه من يحاول الخروج عن البرنامج وهذه القرارات، يكتسب أهمية كبيرة. وأثبتت وقائع مؤتمر فاس أن الثورة الفلسطينية والدول الوطنية العربية، رغم ما حدث في لبنان، ورغم رجحان موازين القوى لصالح جبهة الأعداء، ما زالت تمتلك قدرات وطاقات كبيرة جداً، تمكنها من تعطيل خطط أميركا وعربها التي تلحق الضرر بالحقوق الفلسطينية والعربية. ان تصحيح العلاقة بين الدول الوطنية العربية ومنظمة التحرير، والضرورة المصيرية لتطوير الأوضاع الذاتية الداخلية للدول الوطنية، وتعزيز علاقاتها التحالفية مع المعسكر الاشتراكي على قاعدة ثابتة، وتعبئة طاقاتها وشعوبها، وانتهاج سياسة ثابتة في مجابهة السياسة الاميركية، سوف يمكنها بالتأكيد من القيام بهذه المهمات، بل والانطلاق منها نحو مرحلة لاحقة تمهد للهجوم المضاد على هجوم جبهة الأعداء.

الحرب والعلاقات الفلسطينية الدولية

عززت الحرب في لبنان، والصمود البطولي للثورة جذباً الى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني، مكانة القضية الوطنية الفلسطينية في اهتمامات الرأي العام والقوى الدولية الأساسية، وعززت المكانة السياسية لمنظمة التحرير، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأكدت على الاهمية الخاصة لدورها في اطار البحث بقضايا الصراع الفلسطيني والعربي ــ الاسرائيلي، ووضعت القضية الفلسطينية في مركز الحدث في الشرق الأوسط. وأبرزت السياسة العدوانية الاسرائيلية للعالم، وسياسة التدمير والقتل الجماعي، والمجازر بأن لا سلام ولا أمن ولا استقرار في الشرق الأوسط بدون الاستجابة لحقوق شعب فلسطين، والصراع الآن يدور حول مضمون هذه الحقوق. وفضحت الحرب أيضاً سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تشجع العدوانية الاسرائيلية عبر أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي، وأبرزت وحشية الغزاة العزلة السياسية الدولية التي تعيشها «اسرائيل».

ان التطورات الايجابية والملموسة التي طرأت على موقف قطاعات واسعة ومهمة في الرأي العام الدولي، والأطراف الدولية المهمة، باتت تتطلب سياسة فلسطينية تقوم على العمل الجاد من أجل استثمارها، واستثمار التباين في المواقف بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية تجاه أزمة الشرق الأوسط، باتجاه توسيع الاعتراف الدولي

بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتكريس الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والانتقال بها من الاقرار الغامض بحق تقرير المصير الى الاقرار بالاستقلال في اطار دولة وطنية على أرض الوطن الفلسطيني. كما أكدت الحرب على الأهمية الخاصة لحماية تحالفات منظمة التحرير مع المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي وكافة قوى التقدم والتحرر في العالم ولتطويرها؛ فهذه التحالفات هي التي أعطت الحقوق الوطنية لشعبنا بعدها العالمي وأدت الى تدويل القضية الفلسطينية. ان العمل في هذه الاتجاهات دون أي تنازلات مجانية ومسبقة يكتسب أيضاً أهمية خاصة وكبيرة، من أجل تعزيز وتثبيت دور منظمة التحرير والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

المرحلة والمهام العاجلة أمام الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية

أكدت الأوضاع والتطورات الناجمة عن الغزو الاسرائيلي للبنان، **بان المهمة المباشرة والمركزية المطروحة على جدول أعمال ثورتنا، تتمثل في محاصرة واحباط مناورة مشروع ريغان لفرض التنازل عن وحدانية التمثيل وعن حق الدولة المستقلة؛ فهنا يقع الخطر الداهم والمباشر الرامي الى تصفية حقوق شعبنا** والغاء دور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وهذا يتطلب، في ذات الوقت، التصدي الحازم لكل المحاولات الانهزامية الهادفة الى الانسجام مع هذا المشروع في الساحة العربية، وفتح باب التنازلات المجانية لصالح العدو.

كما أن تعاظم الضغوط المنصبة على م.ت.ف، وتصاعد العدوانية الاسرائيلية ـ المدعومة أميركياً ـ ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، وضد الشعوب العربية الأخرى، وخاصة في لبنان، أصبحت تملي على ثورتنا وشعبنا:

□ **التاكيد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحمايته والتمسك بوحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا، وحقه في الدولة الوطنية المستقلة على قاعدة** البرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني والقمم العربية تجاه الحقوق الفلسطينية.

ان تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في اطار م.ت.ف. على هذا الاساس، شرط أساسي لتحقيق مهام الثورة الراهنة. وذلك يجب أن يشمل بالضرورة أيضاً كل مجالات العمل، ومختلف المؤسسات السياسية، والدبلوماسية والجماهيرية، والعسكرية داخل الوطن المحتل وخارجه، على قاعدة الائتلاف الجبهوي الديمقراطي **وجبه سياسة الاستئثار والنزعات التكتلية والانشقاقية التي تبرز بين الحين والآخر في صفوف الثورة.**

□ **تطوير الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني** داخل الأراضي المحتلة وضد كافة مؤسساته العسكرية وعملائه، لما يلعبه هذا الشكل من النضال في اسناد ودعم النضال البطولي التي تخوضه جماهير شعبنا داخل الوطن المحتل وخارجه.

□ **المبادرة الى اعادة تجميع قوات الثورة الفلسطينية** المبعثرة في عدد من البلدان العربية ونقلها الى سوريا، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، بما يطور طاقاتها وقدراتها

القتالية.

□ **تصحيح العلاقات التحالفية بين م.ت.ف. وسوريا**، وتطوير التنسيق معها في كافة القضايا التي تهم النضال المشترك ضد أطراف كامب ديفيد، ومشروع ريغان، والتحالف الأميركي — الصهيوني — الرجعي ومخططاته العدوانية.

ان تطوير العلاقة مع سوريا، وكافة الدول الوطنية العربية الأخرى يعزز بالتأكيد موقع م.ت.ف. في مجابهة الضغوط التي تواجهها المحاور الرجعية من أجل جر المنظمة الى تقديم التنازلات المجانية والمسبقة.

□ **توجيه أقصى درجات الحرص على التحالف بين الثورة وم.ت.ف. وبين** القوى الوطنية اللبنانية، **وفي خدمة تطوير وتعزيز صمود القوى الوطنية اللبنانية في نضالها في مواجهة الاحتلال والقوى المحلية العميلة له.**

□ حماية حقوق شعبنا في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفي المقدمة حقوقهم الاجتماعية والأمنية والنقابية والمهنية والسياسية؛ وهذا يتطلب بالضرورة تأمين كل الوسائل الكفيلة بحماية هذه الحقوق وفقاً للاتفاقات التي سبق وتم التوصل اليها مع السلطة اللبنانية قبل مغادرة القوى المقاتلة بيروت المناضلة.

□ توثيق العلاقة الكفاحية بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وكل قوى التحرر والتقدم في العالم لمواجهة الحلف العدواني الأميركي — الاسرائيلي، والعمل على الاستفادة من التطورات الايجابية في مواقف العديد من القوى السياسية وخصوصاً في أوروبا الغربية، وفي الرأي العام العالمي، وخاصة الرأي العام الأميركي، بهدف توسيع الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية بما فيها الدولة الوطنية المستقلة، ومواصلة تطوير العلاقات مع بلدان عدم الانحياز وسائر القوى المعادية للامبريالية.

ان خطورة المرحلة الراهنة تقتضي مباشرة الثورة وم.ت.ف. في انجاز هذه المهمات الكبيرة المطروحة على جدول أعمالها، وتقتضي التمسك الشديد باتجاه القضية المركزية للنضال في هذه المرحلة.

ان أمامنا العديد من المصاعب والتعقيدات التي تولدت بفعل الحرب، وبفعل التخاذل العربي العام، ولكنا على ثقة بأن الثورة وم.ت.ف سوف تكون قادرة على تجاوز كل هذه الصعوبات، والنجاح في كبح الهجمة المعادية، على أساس التمسك بالبرنامج المرحلي والوحدة الوطنية والقرار المستقل والموحد، وتقديم الحلول الملموسة للقضايا التي أفرزتها وطرحتها الحرب.

شهادات

شهادة ممدوح نوفل عن الحرب: الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية

إعداد: سلوى العمد

ممدوح نوفل، عضو المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قائد القوات الثورية المسلحة للجبهة.

قبل الحديث عن الحرب ودورنا فيها، لابد من الاشارة الى مسألتين رئيسيتين: المسألة الاولى، إذا كان لابد من شهادة فلابد من شهادة للأخ القائد سعد صايل «أبو الوليد»، الذي فقدناه، شهادة لدوره في الاستعداد للمعركة، ولدوره في إدارة هذه المعركة. هذا الرجل، يجب عندما تذكر معركة بيروت أو الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية، أن يقرن اسمه بها، وذلك أدنى حدود الوفاء من قبل المناضلين الثوريين للمناضلين الثوريين، لأن دور الأخ القائد «أبو الوليد» كان استثنائياً ومميزاً، كان دور القائد الفعلي الذي واكب هذه الحرب منذ لحظاتها الأولى وحتى نهايتها. أذكر، وإن يكن هذا ليس هو المدخل، في اللحظات الأخيرة لمسيرة بيروت، عندما كنا على ظهر الباخرة، اجتمعنا بمن حضر من المجلس العسكري برئاسة الأخ أبو الوليد. وبحثنا في كيفية تسجيل تجربة هذه الحرب. وطالما نحن الآن بصدد تسجيل بعض وقائع هذه الحرب نثمن المبادرات الساعية الى توثيقها، فهذه المبادرات التي تصب في مجرى ما فكر به الأخ أبو الوليد وما يفكر فيه الآن كل قائد مسؤول، وهو جمع كل ما جرى في هذه الحرب، ليكون مادة غنية.

في اجتماعنا، آنف الذكر، على ظهر الباخرة، اتفقنا على وجوب إجراء تقويم لهذه الحرب وتسجيل لها. ووضعنا، ونحن على ظهر الباخرة، هيكلاً عاماً لدراسة أو بحث نقدمه لكل مقاتل شارك في الحرب، ولكل قائد أو كادر أو عنصر ليروي، عبر استمارة البحث، التي لا زالت مسودتها لدي، لنسجل ما يمكن تسجيله. المسألة الثانية التي لابد من الاشارة إليها، إلى جانب دور الأخ أبو الوليد، هي دور مئات وآلاف البشر الذين جرحوا أو استشهدوا والذين قد يكون من الصعب أو المستحيل الوصول إليهم. مطلوب، وهذه أمانة ومسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا جميعاً، أن نسجل مآثر هؤلاء الشهداء عبر التقصي عن طريق رفاقهم في الدرب ومن عاشوا معهم التجربة. لأن هؤلاء، الذين قدموا

التضحيات الكبيرة هم صانعو هذه التجربة، وصانعو النصر.

على الصعيد الشخصي، إن أي دور لأي إنسان في هذه الحرب، أيا كان موقعه، هو جزء من دور جماعي. نحن في اطار المسؤولية والموقع القيادي نعتبر أنفسنا مسؤولين عن الانجازات والايجابيات، وكذلك عن الثغرات والنواقص التي أفرزتها الحرب. لحظة بدء الحرب، أو قبل الحديث عن لحظة بدئها، لابد، أيضاً، من الاشارة الى أنها لم تكن مفاجئة لنا: فقد كانت لدينا، كمجلس عسكري أعلى للثورة، تقديرات تتوقع هجوماً للعدو. كما كانت تردنا معلومات من مصادر عدة بهذا الصدد. وكنا مطالبين، ازاء ذلك، بوضع خطط للمواجهة. جرى وضع خطط مشتركة لكل قوات الثورة في كل منطقة من المناطق. جرى التحضير للجزء اللازم للحرب، جرى التحضير التعبوي اللازم للقوات. بالتأكيد، هذا التحضير كان متفاوتاً بين منطقة وأخرى. وقد تأثر هذا التحضير، كما بينت الحرب، بمدى تقديرنا لطبيعة الهجوم. وهنا لسنا بصدد مناقشة هذه المسألة والحديث عنها. ولكن لابد من وقفة، نحن الآن بصددها على صعيد المجلس العسكري الاعلى، وقفة لتقويم هذه الحرب. وقد شكل المجلس لجنة أنيطت بها مهمة تقويم الحرب، وأنا عضو فيها. وننحمل، كلجنة، مسؤولية صياغة مالنا وما علينا في هذا المجال.

بداية الحرب: في بيروت وصيدا

قبل الهجوم كانت تردنا معلومات عن حشود للعدو من المواقع الامامية المتقدمة. وكنا نمرر هذه المعلومات أولاً بأول للهيئات والمجلس العسكري، ونصوغها ونعيدها للمقاتلين، للوحدات والقطاعات، لتكون على أهبة الاستعداد. لحظة بدء الحرب، لحظة بدء العمليات الحربية بقصف المدينة الرياضية جوّاً كنت في مكتبي في بيروت في منطقة الفاكهاني المجاورة للمدينة الرياضية. توجهت مباشرة الى غرفة العمليات، ووجهنا نداءات لمحطات اللاسلكي بشكل مباشر للتأكد مما إذا كانت هناك أهداف أخرى يجري قصفها. جرى تعميم هذا الحدث، الغارة (على المواقع المختلفة) حيث كانت هذه الغارة بمثابة انذار لبدء الهجوم. انتقلنا مباشرة الى مقر العمليات المركزية للثورة، حيث كان لدينا قرار في المجلس العسكري الأعلى بأن نكون جميعاً على أهبة الاستعداد، وأن يتواجد الجميع في العمليات المركزية عند بدء العمليات العسكرية. بدأت البرقيات ترد عن الوضع، وشرع بتشغيل الأجهزة المتخصصة بعمليات الانقاذ والاخلاء. وأعطيت تعليمات للقوات استعداداً للمعركة، حيث كان التقدير، كما كنا نتوقع، أن هذه الغارة بداية لهجوم واسع على مناطق الجنوب بشكل أساسي. وستشمل الغارات والانزالات كل المناطق الوطنية اللبنانية.

من المجلس العسكري في مقر العمليات المركزية الذي تواجد فيه أعضاء المجلس، كان الاخ أبو الوليد هو الذي يدير العمليات بشكل مباشر، ويتابع الموقف في غرفة العمليات المركزية. كانت البرقيات ترد عن عمليات القصف التي استمرت يومي الجمعة والسبت، إذا لم تخني الذاكرة، وكانت شموليتها بالنسبة لنا إنذاراً لبدء الهجوم. كنت أتابع في المجلس العسكري وفي عمليات الجبهة الديمقراطية البرقيات الواردة، وألاحق تنفيذ التوجيهات اللازمة. أذكر، عندما كنت في المجلس العسكري، يوم السبت،

في اليوم الثاني للغارات، أنني قلت للاخ أبو الوليد انني أنوي التوجه إلى صيدا حتى أدقق بترتيبات المعركة هناك، حذرني أبو الوليد من خطورة الطرق، نظراً لتعرضها للقصف وقال: «ضروري أن تصل وضروري أيضاً أن تعود، لذلك يحتاج الأمر للانتباه والحذر في التحرك». نزلت الى صيدا، والتقيت مع الأخوة هناك، وقلت لهم: «هذه بداية العملية الاسرائيلية الواسعة التي كنا نتوقعها، وعلينا جميعاً أن نكون على أتم استعداد لمواجهة الموقف، فهذه المعركة حاسمة وفاصلة، يترتب على نتائجها وآثارها الكثير مما يتعلق بمستقبلنا ومستقبل الساحة اللبنانية». هذه هي التصورات المشتركة التي كانت سائدة في المجلس العسكري ولدى قيادة الثورة. وفي حينه، قدم بعض الأخوة ملاحظاتهم بشأن الاحتياجات والمتطلبات الضرورية والاضافية في ضوء التقديرات آنفة الذكر. وفي ضوء ذلك، أبلغنا الجميع بضرورة أن يقاتل كل منا في موقعه، لاننا قد نضطر للقتال داخل جزر تعزل عن بعضها بعضاً، إما بسبب الانزالات أو بالهجوم المباشر، أو بقصف الطيران. وإلى ذلك، جرى تأمين المستلزمات للأخوة، وأرسلت على عجل الى المناطق، وهي ليست أكثر من احتياجات اضافية، لأن الاحتياجات الأساسية للمناطق، من مواد التموين والذخيرة والسلاح للشعب والمقاتلين على حد سواء، كان قد تم تجهيزها منذ آذار الماضي، حين لاحت في الأفق، آنذاك، احتمالات وقوع عملية اسرائيلية كهذه.

عدت من صيدا الى بيروت، وأطلعت الأخوة الأعضاء في المجلس العسكري والاخ أبو الوليد على مجريات التحضير للمعركة، والنتائج الأولية للقصف والغارات الاسرائيلية.

خطة الدفاع عن بيروت

على امتداد الحرب، كنا معاً في اطار المجلس العسكري نبقى حيث تكون العمليات المركزية وننتقل حيث تنتقل. كنا نقوم بمهامنا، بواجباتنا، عبر الجولات على المواقع والقوات، ومن ضمنها الجولات على خطوط التماس الأمامية، حيث كان العدو يتقدم. وعندما وصل العدو إلى الدامور، كان المجلس العسكري بدوره قد وصل إلى هناك للاطلاع على الموقف عن قرب. وعندما وصل العدو إلى الدوحة، كان المجلس العسكري أيضاً قد وصل إلى هذا الموقع للاطلاع عن كثب على ما يجري على الأرض.

عبر العمليات الحربية وتصاعدها، كانت كل مجريات الحرب بالنسبة لأعضاء المجلس العسكري الأعلى واضحة. وبعد أن تجاوز العدو جسر الأولي، تبلورت الصورة في أذهاننا أكثر. التقينا في المجلس العسكري، وحددنا على الخارطة الاحتمالات لوثبات العدو، وتوقعنا تطورات هذه الوثبات ومراحلها، لكل يوم من أيام الحرب! المرحلة الأولى، الثانية، الثالثة، الخ... ووضعنا في الاعتبار بيروت كمرحلة ثالثة لمهمات العدو الحربية. وهذا لم يكن موضوعاً في الاعتبار عند اللحظة الأولى لبدء الحرب، وإنما اتضح لنا ذلك في حوالي اليوم الرابع للهجوم، وتحديداً بعد أن تجاوز العدو بإنزالاته وتقدمه على الأرض منطقة صيدا ــ جسر الأولي، وبعد أن تقدم العدو من محور عرب صاليم باتجاه جزين، وبدأ يتجاوز منطقة جزين.

ناقشنا سوياً مسألة الدفاع عن بيروت، حيث بدأنا بترتيب أمر الدفاع. وهنا،

للأمانة خطة الدفاع عن بيروت بتفاصيلها كانت قدوضعت من قبل الأخ أبو الوليد. عرض الأخ أبو الوليد الخطة على المجلس العسكري الأعلى بحضور الأخ أبو عمار الذي كان في الخارج عند بدء القصف يوم الجمعة وعاد في ليل السبت الأحد. ناقشنا هذه الخطة، وأقرت وبدأ التحضير لها بالتحصين، بتوزيع القوى، وتقسيم بيروت إلى مناطق.

من الحوادث المؤثرة بالنسبة لي تلك البرقيات التي وردتنا من مواقع القتال في صيدا بعد أن تجاوز العدو جسر الأولي وبدأ تطويق صيدا وإكمال غلقها، فقد جاء في تلك البرقيات أن العدو أكمل الطوق على صيدا، وأن هناك هجرة واسعة للمدنيين، وقصفاً بحرياً وجوياً عنيفاً ومتواصلاً منذ ساعات طويلة. ما العمل؟ كان الرد، وهذا موثق، «علينا أن نصنع من صيدا ستالينغراد، أن نجعل منها مأثرة تاريخية للمقاومة نسطرها بتضحياتنا، فصيدا هي كما القدس، أو نابلس أو جنين، علينا أن ندافع عنها بكل الامكانات والطاقات».

كان الخط العام في المجلس العسكري في كل توجيهاته لكل المحاور والقطاعات: القتال، القتال. وذلك من أجل إدامة المعركة أطول فترة ممكنة. لاننا كنا نريد أن نسجل في التاريخ الفلسطيني أن بالامكان محاربة هذا العدو بواسطة هذه الأسلحة الخفيفة والبسيطة. ونريد، كذلك، أن ننهي أسطورة الحرب الخاطفة التي ينتهجها العدو، ويحقق من خلالها انتصارات ساحقة في أيام معدودة. وكنا نريد أن نفسح مجالاً للعرب، لمن يريد منهم أن يقدم مساعدة ودعماً أن يقدم مثل هذا الدعم. وكنا، بوعي، نريد اطالة الحرب، على أمل أن نخلق تفاعلات عربية ــ دولية لصالح قضيتنا ولصالح دورنا في هذه الحرب. أعتقد أن هذا قد تم، ونجحنا، في تحقيقه من خلال تضحيات كبيرة ومعاناة وألم كبيرين.

عندما تقدم العدو إلى الدوحة ووصل إليها كانت هناك معارك باسلة خاضها مقاتلون في الدوحة التي هي عبارة عن تلة وبضع منازل. دامت المعركة في هذا الموقع ثلاثة أيام. معارك الدوحة كانت بالنسبة لي أول امتحان مباشر للجندي الاسرائيلي على الارض، كشفنا من خلاله أن هذا الجندي ليس كما صوره من خاض معه معارك سابقة، وليس كما يدعي هو نفسه، أو كما تصوره الصحافة البرجوازية وتحاول أن ترسمه في إطار هذه الصورة. شاهدت من خلده كيف تتراجع الدبابات أمام قاذف الـ بـ ٧ بعد رمية قذيفة واحدة عليها، رتل من الدبابات يقدر بكتيبة يتراجع أمام قذيفة بـ ٧ دمرت إحدى آلياته. هذه الواقعة هي بالتأكيد إحدى آلاف الوقائع التي عاشها المقاتلون الفلسطينيون.

الالتفاف من الجبل

كان العدو قبل أن يصل الى الدوحة قد عمل شيئاً من الالتفاف والتطويق لبيروت، فعندما اصطدم في مناطق الدامور والناعمة والدوحة بمقاتلينا، اندفع باتجاه قبر شمون والنف من منطقة قبر شمون على بعبدا. أذكر أنه عندما وصل العدو الى قبر شمون وأثناء معركة قبر شمون، كنت وقتئذ في العمليات المركزية، وكانت ترد برقيات تفيد بأن العدو قد دخل قبر شمون، وأنه يتجه إلى بشامون وتوجهت بعد ذلك الى الأوزاعي لأنه

بامكان المرء من منطقة الأوزاعي أن يلحظ ما يجري بشكل مباشر. من الأوزاعي لاحظت أن المعركة تجري بعيداً عن بشامون وأنها لا زالت دائرة في منطقة قبر شمون. اتصلت من السيارة بالأخوان. كان ياسر عبد ربه [عضو اللجنة التنفيذية لـ ـ م.ت.ف.] في منطقة الجبل، في شملان فسألته عن الوضع هناك فأجاب: «تدور المعركة الآن في قبر شمون. وقد جرى طرد العدو منها للتو، وتراجع إلى الخلف. الوضع ممتاز جداً بطرفنا».

تابعت المسير إلى خلدة، ومن خلدة عبر طريق بشامون الى سوق الغرب. كان القصف عنيفاً جداً. عندما وصلت الى بشامون ـ البلد، عند العين من تحت، لاحظت أن رماية مباشرة تتساقط على البلد وعلى منطقة العين، وعلى الطريق الذي تعطل بسبب كثافة القصف. دخلت احدى البنايات، وصعدت الى سطحها، ومن هناك راقبت العمليات العسكرية؛ كان واضحاً أن العدو يغلق أو يحاول إغلاق الطريق. سكان البناية أحسوا بوجودنا هناك، نزلنا، كانوا خائفين إلى حدٍّ ما، فمصدر الأخبار بالنسبة لهم هو المذياع. وقد لمست تأثير المعلومات التي كانت تذيعها إذاعة العدو وإذاعة الكتائب عليهم. تحدثنا إليهم فرحبوا بنا، قالوا ظننا أنكم اسرائيليون لان إذاعة الكتائب أذاعت خبراً عن وصول الاسرائيليين إلى شملان وبشامون. قلنا لهم: «لا، نحن فدائيون فلسطينيون»، رحبوا بنا، وأحضروا لنا الشاي والقهوة، وقالوا: «إبقوا هنا، وما يجري علينا يجري عليكم». تابعنا المسير بعد توقف قصير في سوق الغرب. كنت أود التوجه الى شملان حيث مقر العمليات الذي يوجد فيه ياسر عبد ربه، إلا أنه قال لي عبر اللاسلكي، «المنطقة تتعرض لقصف شديد، إبق في مكانك وسأتصل بك». التقينا بعد ذلك وناقشنا معركة قبر شمون، ودفعنا بتعزيزات إلى قبر شمون، بما في ذلك قوات إضافية من قوات الاحتياط في بيروت وجهناها إلى هناك.

أثناء عودتي إلى بيروت، كان القصف من الزوارق والطيران والمدفعية عنيفاً جداً. التقيت ما بين خلده وقبر شمون بالشهيد البطل عبد الله صيام، وبالمناضل عبد الهادي من حركة «أمل». كانا متوجهين إلى شملان، أوقفت السيارة وتحدثت إليهم، سألوني: «أين كنت؟» قلت: «في سوق الغرب وبشامون». قالوا: «مررت لنا العمليات المركزية معلومات وردت اليها تفيد بأن سوق الغرب وبشامون قد سقطتا في يد العدو» قلت: «هذا غير صحيح، هناك مقاومة جيدة، والمعلومات التي مررت غير دقيقة». وأذكر أن الشهيد العقيد عبد الله صيام، وهو قائد ميداني فذ، قد حمل جهاز اللاسلكي، واتصل بالعمليات المركزيةمباشرة، وقال لي: «إحك أنت على الجهاز مباشرة». حادثت العمليات على الجهاز، وأبلغت الأخوة هناك، الأخ أبو الوليد، والأخ أبو موسى، أن الوضع في هذا المحور جيد ويمكن أن نقاتل ونصمد لأيام أكثر، ولابد من تعزيزات إضافية للمنطقة. أرسلت برقيات لمناطق البقاع لترسل بدورها تعزيزات إلى الجبل، إذ لم تكن لنا في هذه المناطق في الأصل أي قوات عسكرية قبل المعركة. وهذا بالتأكيد أحد الأسباب التي سهلت للعدو عملية الخرق من مناطق الجبل. لم تكن لنا قوات هناك، ليس بسبب خلل في خطتنا أو تجهيزاتنا، بل بفعل ظرف سياسي حكمنا بعدم التواجد في هذه المناطق قبل الحرب، رغم أننا، في المجلس العسكري، كنا مدركين قبل الحرب لإهمية الوجود في هذه المناطق وفي هذه المحاور. وكنا قد شكلنا أكثر من وفد ليبحث مع الحركة الوطنية

هذا الأمر. إلا أنه لم يكن هناك أي تجاوب في هذا الصدد من المعنيين بالأمر.

أبو الوليد يعاين المواقع

واقعة أخرى، والوقائع كثيرة، يوم قصف الطيران المتواصل [١١ آب (أغسطس) ١٩٨٢]. حاول العدو أن يتقدم باتجاه الأوزاعي، وجرى صده. وردتنا معلومات بأن العدو قد تقدم من منطقة خلدة إلى المطار، وأنه قد احتل المدرج الغربي للمطار. كنا، الأخ أبو الوليد وأنا، في العمليات المركزية، قلت: «وصول العدو إلى المدرج الغربي للمطار يعني أن العدو سيندفع من منطقة المدرج الغربي للمطار باتجاه الغزار وثكنة هنري شهاب وصولاً إلى السفارة الكويتية. وسيحاول تجاوز شارع الأوزاعي بعزله، لذلك لابد من التأكد على الأرض مما جرى، والتأكد من الاجراءات الدفاعية المتخذة».

وتحركت إلى الأوزاعي، قال لي أبو الوليد: «من الأفضل ألا تذهب الآن ففي المساء أفضل، وصلت الى الاوزاعي إلى مكتب «أمل» سابقاً الذي أصبح في الحرب مقراً لعمليات القوات المشتركة. جلست مع الأخوة هناك، وفي أقل من دقيقتين كان الأخ أبو الوليد قد وصل الى هناك أيضاً، رغم عنف القصف واستمرار المعركة، ورغم الاشتباكات التي كانت تجري عند الكنيسة التي لا تبعد عن مكتب «أمل» بأكثر من ٧٠٠ متر. مع وصول أبو الوليد، لاحظ العدو وجود حركة غير عادية، بمعنى احتمال اكتشافه لوصول قيادي الى المنطقة. ترجل أبو الوليد من سيارته، وبينما كنا نتصافح إذا بالرشاشات الخفيفة من جهة المدرج الغربي للمطار تطلق النار باتجاهنا. كنا على طرف الشارع، فشدنا الشباب بسرعة للدخول الى دكان لا باب له. قلت لأبو الوليد: «ما الذي أتى بك الى هنا»؟ قال لي: «ما دفعك إلى المجيء هنا دفعني أيضاً للمجيء. يجب أن نتبين على الأرض ما يجري». قلت له: «يجب أن نمشي من هنا فوراً». قال: «رجلي على رجلك» قلت له: «أخرج أنت، وسأتبعك». قال: «لا ، تذهب أنت، وأنا أتبعك». أصغينا للشباب حول ما يجري عندهم، ثم أرغمنا الشباب، نحن الاثنين معاً، على الذهاب الى السيارات ومغادرة المنطقة.

أذكر هذه الواقعة التي هي واحدة من وقائع عدة، وأشهد فيها لدور الأخ أبو الوليد الميداني والتخطيطي في مجال مقاومة الغزو، إذ أنه لم يكن يضع أية خطة على الأرض إلا بعد أن يزور المنطقة. أعتقد أن مثل هذا الدور القيادي له آثاره الكبيرة، ليس فقط في وضع الخطط الصحيحة والدقيقة والملائمة للواقع بل، وأيضاً، في تعزيز الصمود والقتال. وهذا ما استخلصته، أيضاً، من أحاديث المقاتلين والجنود من قوات الردع، الذين كانوا على الخطوط الامامية؟ أتذكر كلمات الجنود السوريين، الذين كانوا في المحاور والمواقع الأمامية مع مقاتلينا، التي عبروا فيها عن أن جولات القيادة الفلسطينية على المحاور ولقاءاتها مع الجنود السوريين كان لها أكبر الأثر في نفوسهم، وكان لها الأثر الأكبر في الصمود. وكما قالوا: «هذا هو سر صمودكم، أنتم [الفلسطينيين]، وهذا سر استبسال المقاتل الفلسطيني الذي يجدكم دائماً الى جانبه في الميدان». هذه كلمات ترددت على ألسنة الجنود الذين عايشوا التجربة معنا.

محاولات اقتحام بيروت

هناك واقعة كان لها مدلول ومعنى أرغب في ذكرها هنا. فبعد أن حاصر العدو بيروت، وفي إحدى محاولات التقدم التي قام بها على محور المتحف، وردت للعمليات المركزية معلومات تشير الى أن العدو قد تجاوز المحكمة العسكرية ببناية واحدة في المنطقة الحرام، التي كانت قائمة ما بين القوات المشتركة و«القوات اللبنانية»، والتي كانت مجردة من السلاح ومن القوات من الطرفين. تحركنا الى موقع في بناية ملاصقة، كانت توجد فيها القوات المشتركة وقوات حطين التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. في هذه البناية، كان شبابنا قد ثقبوا الجدار، ومن فتحة الجدار، لاحظنا بالفعل حركة العدو في البناية المجاورة، وكان القرار أن يجري اخراج العدو من هذه البناية في اليوم نفسه وليس بعد ذلك. ووضعت خطة للهجوم بالقنابل اليدوية من الطوابق العليا، والهجوم بالرشاشات من الأرض. بعد أقل من ساعتين، كان العدو قد غادر هذه البناية وسمعنا الصراخ ورأينا الارباك الذي وقع في صفوف جنوده. هذه الحكاية مؤشر على أن الجندي الاسرائيلي جندي عادي، وفي بعض الحالات دون العادي. وهذا التقدير غير مبالغ فيه بل هو حقيقة، فجندي العدو يمكن أن يكون دون العادي في بعض الحالات. لانه لم يتعود، من جانبه، على أن يقاتل وأن يرى بشكل مباشر، وجهاً لوجه خصمه العربي يقاتله على الأرض. فلقد تعود التقدم على الأرض «نظيفة» من أية مقاومة، تعود التقدم على الأرض بعد أن تقوم الطائرات والمدفعية والبوارج بتنظيفها له. في هذه الحرب اكتشفت حقيقة الجندي الاسرائيلي.

ومن الوقائع التي لابد، أيضاً، من تسجيلها معارك المتحف، ومعارك ثكنة هنري شهاب وحي السلم. في المتحف، حاول العدو الهجوم عدة مرات وجرى صده في كل مرة. في واحدة من هذه المرات، سمعت بالمذياع خبراً مفاده أن القوات الاسرائيلية استطاعت التقدم في منطقة المتحف — سباق الخيل مسافة عشرة أمتار. مسافة عشرة أمتار تعني طول الدبابة، أي أن الدبابة تقدمت إلى الأمام مسافة بطولها فقط. حصل استبسال وبطولة نادرة من المقاتلين عندما كان العدو يحاول التقدم على هذا المحور. كانت المباني، الواقعة شمال ميدان سباق الخيل، هي المقتل بالنسبة للعدو، إذ كان المقاتلون بـ الـ آر.ب.ج. من الطوابق يترصدون كالصياد عندما ينتظر إطلالة الصيد. وكلما حاولت الدبابات مجرد الظهور في شارع بدارو، خلف السور، محاولة اجتياز أرض سباق الخيل، كانت قذائف الـ بـ ٧ تنطلق صوبها من كل اتجاه، أتذكر أنهم حرقوا المنطقة بالطيران والمدفعية في محاولة لتوسيع تقدمهم. بعد يوم من الغارات العنيفة على هذه المنطقة، ذهبت لزيارة قائد كتيبة جيش التحرير الفلسطيني في ذلك الموقع المقدم عطية، كنت أظن أن مقاتليه لن يخرج منهم أحد حياً لكثافة النيران من مختلف الأنواع والعيارات المنصبة عليهم، وذهلت عندما وصلت الى هناك فعلمت أن خسائر الموقع كانت شهيدين فقط. كانت التحصينات المشيدة والمموهة بشكل جيد عنصراً أساسياً في حماية المقاتلين وصمودهم في مواقعهم، وتصديهم لكل هجمات العدو على هذا المحور.

عندما أحرز العدو اختراقاً من منطقة المطار باتجاه ثكنة هنري شهاب، وأمكنه

الوصول اليها، كان في تقديرنا أن العدو سيتابع الهجوم في الساعة نفسها حتى السفارة الكويتية، لأن إذاعة العدو، وكذلك اذاعة الكتائب، أعلنتا وصول قوات العدو الى السفارة الكويتية والمدينة الرياضية ودار المعلمات. وأشهد وأسجل أن مجموعة محدودة من المقاتلين تمركزت ما بين سفارة اليمن الديمقراطي والسفارة الكويتية بمواقع محدودة أيضاً، قد تحملت كل أشكال القصف المدفعي والطيران والبوارج التي حاول العدو التقدم تحت حمايتها. واستطاعت هذه القلة من المقاتلين إحباط هجوم ما يزيد على كتيبة دبابات من جانب العدو. ويسجل لهؤلاء المقاتلين صمودهم، في مبنى، شرق محطة البنزين مقابل مدخل ثكنة هنري شهاب، حيث دمرت على المقاتلين جميع الطوابق فوق الأرض باستثناء طابق واحد، بقيت المجموعة صامدة في هذا المبنى في الطوابق الأرضية. وكلما حاول العدو الخروج من الثكنة بدباباته، باتجاه الشارع، كان رماة الـ آر.ب.ج. له بالمرصاد. وكنا نلتقط على اللاسلكي، باللغة العبرية، الصراع بين أجهزة العدو، فالكثيرون من قادة وحدات الدروع كانوا يشتمون الطيران والمدفعية، لأنها لا تمهد لهم الطريق كما يجب. في احدى المرات التقطنا مكالمة لاسلكية تخاطب القوات المتقدمة قائلة: «حرقت لك الأرض حرقاً، لم يبق شيء حي.. تقدم. وبأمر من الأعلى تقدم». فأجابه الطرف الآخر: «حاولت التقدم، ولكنهم لا زالوا موجودين، وقد دمرت لي ثلاث آليات بعد كل هذا القصف، ليست لديكم دقة في إصابة الأهداف». فأجابته المدفعية: «بأمر من الأعلى تقدم». فقال الطرف الآخر: «إذا كان لابد من التقدم فليتقدم هو [الأعلى]». هذه المكالمة اللاسلكية مسجلة لدينا وغيرها كثير.

معارك حي السلم والكوكودي تؤكد، أيضاً، أن المقاتل الفلسطيني متفوق على الجندي الاسرائيلي، صمود المقاتل، قدرته على التصدي، ومنع العدو من التقدم، تجلت أيضاً على هذا المحور. كان العدو قد وصل منطقة التيرو، شرقي مدرج المطار، ومن هذا المكان حاول العبور عدة مرات الى مباني حي السلم على أطراف الحي، قرب البساتين في كل مرة كان يتم صد العدو وإفشال محاولاته.

القدرة على الاحتمال والمبادرات

المقاتل الفلسطيني تميز بقدرة على التحمل مذهلة. أذكر أنني كنت في جولة مع الأخ قائد المنطقة الجنوبية، جولة على المواقع الأمامية، كان المقاتلون يأخذوننا الى مواقعهم الأمامية، التي لا تبعد أكثر من مائة متر عن مواقع العدو الاسرائيلي المموهة جيداً. كانوا يقولون لنا: «هذا الموقع [الاسرائيلي] جبان، وذاك شجاع». وعندما نصل الى موقع ما، يقولون: «هنا خذوا الحذر، لأنه يوجد في هذا المكان قناص ماهر، وهناك موقع نخرسه من البناية المجاورة ولا يستطيع رفع رأسه» أريد بذكر هذه التفاصيل أن أشير إلى أن المقاتل الفلسطيني امتلك قدرة على الدقة في المواجهة.

وكانت هناك مبادرات من المقاتلين والكوادر القيادية في المواقع، ساهمت في صنع هذه التجربة وتحقيق هذا الصمود، وبالتأكيد، هناك آلاف الوقائع التي يمكن التحدث عنها. وخلال الحرب، ظهر العديد من المبادرات السياسية والعسكرية التي بادر إليها العديد من المقاتلين الفلسطينيين. وقد كان لهذه المبادرات دور أساسي في تحقيق

هذا الانجاز. أورد مثلاً، أحد الشباب من أبناء شعبنا في الوطن المحتل، والذي غادر الوطن للالتحاق بالثورة، كان موجوداً في منطقة الضاحية الجنوبية، منطقة الليلكي. هذا الشاب يتقن اللغة العبرية، وها هو العدو أمامه؛ وهو من منطلق معرفته لنفسية هذا العدو، أخذ على عاتقه الفردي أن يبادر الى شن حرب نفسية على العدو ذاته في المواقع الامامية بمعدات بسيطة: ميكروفون مع راديو كاسيت. وكان الشاب يسجل بعض الأغاني المؤثرة ، ومنها أغان باللغة العبرية، وأغاني مجموعات «حركة السلام الآن» ومختلف القوى الديمقراطية في اسرائيل. وراح الشاب يستخدم ما أنتجته هذه القوى في حركتها الاحتجاجية، مثـل الأغـاني التـي تحكي عن السلام. كان هذا المقاتل يذيع هذه الأغاني على خط التماس مع العدو عبر الميكروفون. كانت سيارته تصل إلى بعد أمتار قليلة عن المواقع الاسرائيلية، كما كان يبادر إلى تسجيل نداءات للجندي الاسرائيلي تعبر عن صلابة المناضل الفلسطيني، وعن استعداده للتضحية، مما يؤثر على معنويات جنود العدو. وأتذكر أنه سجل، مرة، ومباشرة بعد أغنية عن السلام، كلمات تقول: «أيها الجندي الاسرائيلي، فكر: لماذا أنت هنا؟.. هل سلامة الجليل تتطلب منك أن تصل إلى بيروت؟، أم أن تحويل بيروت إلى موقع لقوات التدخل السريع [الأميركية] هو الذي يدفعك لمثل هذا الفعل؟. هل أنت قادم إلى هنا للدفاع عن كريات شمونة والمطلة، أم أنت قادم من أجل تأسيس مواقع للأميركيين؟ أيها الجندي، فكر بأطفالك، نحن مقاتلون لنا قضية عادلة، نحن طلاب سلام، لكننا ذوو حقوق مهدورة». وكان هذا المقاتل بكلماته يؤثر، أيضاً، في مجرى الصراع، الى حد تنبهت معه قيادة العدو في ذلك الموقع الى مدى التأثير المعنوي لهذه الكلمات ولهذا الأسلوب في مجال الحرب النفسية. وقد أعطت أوامرها على ما يبدو باطلاق النار على هذه السيارة ومنعها من الاقتراب. وأكثر من ذلك، جهز العدو من جانبه أيضاً ميكروفونات مضادة في مواجهة هذا الميكروفون المتواضع للمقاتل البسيط الذي بادر عبر الميكروفون للتأثير النفسي على العدو.

من المؤكد أننا نجد العديد من الحوادث المشابهة لهذه الحادثة. الكثير من المقاتلين، عندما أصبحت المواقع متداخلة، كان يحرص في الوقت الذي يوصل فيه الطلقة الى موقع العدو، على أن يوصل إليه الجريدة أيضاً. كان هذا المقاتل يتقدم على الطريق ليضع الجريدة تحت حجـر ويخاطب العدو: تقدم لأخذ الجريدة ولن نطلق عليك النار. وكان جندي العدو يتقدم لأخذ الجريدة، ويحرص المقاتل الفلسطيني على أن يلتزم بعهده في عدم اطلاق النار في تلك اللحظة.

دور المقاتلات في الحرب

عبر الصراع برز، أيضاً، دور المرأة، كان هنالك أكثر من موقع لفتيات فلسطينيات على الخطوط الأمامية لحرصهن على أن يكن في المقدمة. أذكر فصيلاً للفتيات زرته في حي السلم. كان موقعهن يتقدم كل مواقع الشباب، بالاضافة إلى دورهن في مجالات أخرى. كان لوجود المقاتلة على المحور الأثر الكبير والدور المهم في الصراع، وقد لعبت المرأة والفتاة الفلسطينيتان دوراً بارزاً في هذه المعركة بالتحديد. وقد ظهر هذا

الدور ليس فقط عبر المساهمة في الخندق الأمامي، بل، أيضاً، في مهام أخرى لا تقل أهمية عن المهمة القتالية. فقد لعبت المرأة دوراً كبيراً في تأمين الطعام للمقاتلين، وفي مجال حل المشكلات الاجتماعية التي نشأت عن شراسة وفاشية الضربات الاسرائيلية، لعبت دوراً كبيراً في العمل لتأمين الماء للناس عند انقطاعه.

توفير التموين والخدمات

ومما نعتز به حقاً أننا في هذه الحرب استطعنا، رغم الامكانيات المتواضعة، أن نؤمن الطعام للمقاتل ولكل جندي في وقته المحدد، ونعتز بأننا كنا نؤمن للمقاتل، منذ بداية الحرب وحتى نهايتها، وجبة ساخنة يومياً. كان السائق يحرص على نقل الطعام إلى المواقع الامامية ساخناً. وكان المقاتل يحس عندما يصله الطعام ساخناً بأن مواقعه الخلفية لا زالت بخير، وقادرة على امداده بكل شيء. ومما نعتز به، أيضاً، أن الهيئات المعنية بالتموين واللوازم في الثورة استطاعت تأمين الطعام للمواطنين اللبنانيين والفلسطينيين. وأذكر أنه عندما اشتد الحصار ومنع التموين، كانت التعليمات للأفران: «وزعوا الخبز مجاناً، وللمواطنين قبل المقاتلين». لاشك في أن أبناء الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني قد واجهوا صعوبات كبيرة في هذه الحرب، والعديد من العائلات كانت تبحث عن لقمة الخبز. وفي كثير من الأحيان تقاسم المقاتلون والأسر المجاورة لمواقعهم الطعام والتموين تجسيداً للصمود المشترك.

المعارك كانت عديدة، والوقائع كثيرة، وكلها تشير إلى استخلاصات أساسية، وهي أن المقاتل الفلسطيني هو مقاتل من الطراز الأول. هذا المقاتل لديه تجارب غنية، ويعتبر «رأس المال» الذي نحرص على المحافظة عليه وتطويره وتعبئته دائماً، وتشغيله في مهام العمل.

الخروج من بيروت

ممـــا لا شـــك فيه أن مرحلة الخروج من بيروت كانت، بالنسبة للجميع، أقسى أيام الحرب، أقولها بالنسبة لي شخصياً. كانت أكثر اللحظات تأثيراً هي لحظات الخروج. بيروت بالنسبة لنا كانت مركز ثقل أساسي، وقاعدة رئيسية للقرار الفلسطيني المستقل، كانت الحياة الحرة التي استطاع المناضل الفلسطيني في كنفها الحفاظ على استقلاليته. بالتأكيد، أن الحركة الوطنية والشعب اللبناني وحرصاً منهما على نضالنا وتطوير هذا النضال، هما من فتح لنا البيت، مساهمة منهما في هذا النضال. على المستوى القيادي الفلسطيني حتى ما قبل الخروج بأيام، لم يكن لدى قيادة الثورة تصور بأن العدو يمكن فعلياً أن يرضخ ويقبل بخروج المقاومة بسلاحها معززة مكرمة بعد أن قاتلته نحو تسعين يوماً، بل كان التقدير أن العدو لن يسمح بالخروج إلا إذا أرغم على ذلك، وارغامه لا يتم إلا بمزيد من القتال والصمود، وعندها يصبح العدو في وضع لا يستطيع فيه أن يبقي وضع بيروت على ما هو عليه.

كنا نحرص على إدامة المعركة. ونحن في المجلس العسكري، وعلى مستوى القيادة كلها، كنا خلال فترة الحصار نعتبر أننا نحاصر العالم معنا في بيروت، لأننا كنا

نحس يومياً بأن الصوت الفلسطيني ينتقل من الصباح حتى المساء، وعبر الاذاعة والتلفزيون والصحافة وكل وسائل الاعلام الأخرى، الى كل أنحاء العالم. كنا حريصين على إطالة أمد الصراع لأطول فترة ممكنة، لاننا كنا نعتمد، وقد ثبتت صحة هذا الاعتقاد: بأننا في كل يوم يمر على المعركة ندخل الى بيت جديد من هذا العالم. وبالفعل، لم تبق خلال الحرب مؤسسة دولية أو صحيفة أو إذاعة في هذا العالم إلا كتبت أو نشرت عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وأرغمنا العدو وكل حلفائه على أن يظهر وجهاً لوجه مع الحقيقة التي كان يحاول دائماً إنكارها. في كل الحروب السابقة لم يكن المقاتل الفلسطيني يتصدر الصراع، بل كان باستمرار مساهماً في المعركة في اطار الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وكان العدو الاسرائيلي والحركة الصهيونية العالمية ينكران وجود المقاتل الفلسطيني والحقيقة الفلسطينية برمتها. فجاءت هذه المعركة لتثبت للمجتمع الاسرائيلي والعالم أن هناك قضية وحقيقة إسمها الشعب الفلسطيني المشرد، وأن هذا الشعب مقاتل ويقف وجها لوجه، وبمفرده إذا اقتضى الأمر، أمام العدو الذي كان ينكر وجوده على مدار السنوات الطويلة الماضية.

أستطيع القول: رغم شراسة المعركة وطولها، ورغم المعاناة الكبيرة خلال هذه الحرب، فان الخروج من بيروت بحد ذاته كان خروجاً مشرفاً. امتاز بدقة التنظيم، خروج مشرف، لانه حفظ للمقاتل الفلسطيني كرامته، ولأول مرة في تاريخ الصراع في العالم، يخرج المقاتلون بأسلحتهم، بكامل معداتهم وليافتهم العسكرية، رغماً عن أنف عدوهم. بالتأكيد، كانت خطة شارون التي كانت نكتة نتداولها في المجلس العسكري، أن يحمل القيادات الفلسطينية «بالشبك» ويلقي بها فوق المستعمرات والمستوطنات الاسرائيلية، لابادة هذه الثورة، وإهانة تاريخ نضالها ومستقبلها. كانت تصريحات شارون بهذا الخصوص مثار نكتة عندنا في المجلس العسكري. كنا نردد النكات على حكاية الشبك هذه. كانت هذه الحكاية بالنسبة لنا وللمقاتلين مصدر تصميم على متابعة الصراع ومتابعة القتال. وكنا مستعدين لكل الاحتمالات بما في ذلك احتمال الاستشهاد في مواجهة العدو، وكنا قد أعددنا أنفسنا لأن نقاتل العدو من شارع لشارع في حال دخوله بيروت.

العديد من الأخوة والتنظيمات شكلوا فصائل خاصة لمواجهة هذا الاحتمال، أتذكر أنني شكلت فصيلا من رماة الـ ب ـ ٧ أسميته فصيل «الزاروب [الزقاق] الأخير» وقلت لعناصره: «أنتم فصيل الزاروب الأخير، ومهماتنا وإياكم أن نقاتل معاً، والذي يبقى منا على قيد الحياة يطلق النار على الآخر عندما تنفذ ذخيرة الجميع». هذا مستوى الاستعداد الذي كان. الخروج كان لابد منه بعد قتال تسعين يوماً، لثقتنا بأننا سنتمكن من إعادة تنظيم أوضاعنا ومتابعة الصراع، مستفيدين من هذه التجربة الغنية. وكنا مقتنعين بأننا قد قمنا بواجبنا، وبيروت ليست مدينة فلسطينية. بيروت ليست القدس، ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية لواصلنا صنع بطولات جديدة تضاف إلى بطولات وأمجاد المقاتل الفلسطيني.

تنظيم الخروج كان أيضاً دقيقاً، كان للاخ الصديق الكبير الشهيد أبو الوليد دور رئيسي في عملية التنظيم التي وضعنا فيها حساباً لكل الاحتمالات، بما في ذلك

احتمالات الغدر. وجرى تنظيم القوات، تنظيم خروجها، وكان خروجها أشبه بالأعراس التي يتخللها الدموع واطلاق الرصاص، صور لا تنسى، شخصياً، عندما أصبح الخروج حقيقة واقعة، أحسست بالضبط بمعاناة وآلام هذه الحرب. كان الملعب البلدي أثناء مغادرة المقاتلين صورة معبرة، المرأة اللبنانية والفلسطينية، الطفل والرجل، كان الجميع يراكب الأبطال ويحرص، قبل موعد المغادرة بساعات وعلى امتداد الطريق، على أن يودع هذا البطل بكل الاعتزاز والفخر والألم والمعاناة. لاشك في أن صورة الملعب البلدي ونحن نحتفل فيه بأعياد الثورة والجبهة والشعب جالت ببال كل قائد فينا، ومرت بخاطره، لحظة الوداع. هاتان الصورتان بما تحملانه من معانٍ وآلام، أثرتا في نفس كل مناضل وقائد فلسطيني، وأثرها يعمق القناعة والايمان بمتابعة الصراع حتى يحقق هذا الشعب أهدافه الوطنية، ويقيم دولته ككل شعوب الأرض.

عند المغادرة، حرص المجلس العسكري على أن يغادر مع القافلة الأخيرة. وحرصنا على زيارة مقبرة الشهداء قبل المغادرة بقليل. آخر قافلة من المقاتلين كانت تضم عدداً من الأخوة القياديين وأعضاء المجلس العسكري الأعلى. وقفنا في مقبرة الشهداء بخشوع، وكان معنا الأخ أبو الوليد، الشهيد الذي انضم إلى هؤلاء الأبطال، وقفنا معاً، وضعنا أكليلاً، وكل الذي قلناه لانفسنا وقاله البعض منا للآخر على تربة المقبرة: «نودعكم، في أرض لبنان أمانة في عنق الشعب اللبناني، وفي عنق كل من يبقى منا حياً في ميدان الصراع». وعاهدناهم على أن نتابع الصراع حتى يحقق شعبنا أهدافه التي من أجلها استشهدوا. عاهدنا هؤلاء الشهداء على أن نبقى أوفياء لأهدافهم ومسيرتهم، وأن نبذل كل مالدينا من طاقة وجهد حتى نحافظ على تضحياتهم وإنجازاتهم. كانت المغادرة وركوب الباخرة شيئاً مؤلماً حقاً؛ مؤلم أن نصعد الى الباخرة، ونحمل المنظار، نشاهد العدو وعدداً من قياداته؛ مؤلم وجارح أن نرى المارينز الأميركيين هم الذين يقومون بعملية تسهيل خروجنا، يبتسم واحدهم لك دون أن تطلق عليه الرصاص لأن الادارة الأميركية هي صاحبة خطة المذبحة كلها. العدو الأميركي هو الذي أعطى الضوء الأخضر للغزو الاسرائيلي، وساهم في التفاصيل. كان مؤلماً أن يشاهد المرء جنود المارينز الذين لا زالوا حتى الآن في الأراضي اللبنانية، وكنا نتألم لرؤيتهم ونقول: «أعان الله الشعب اللبناني وقواه الوطنية على هذه القوى العدوانية التي وطئت أرضه». لأن وصول المارينز والقوات متعددة الجنسية، له أهداف أكبر من اخراج المقاتلين الفلسطينيين؛ توجد مطامع مباشرة للأعداء في الأرض اللبنانية. حقيقة، أحس المرء منا بالمرارة والألم عند الخروج. أتذكر أن لحظات صمت طويلة لفت أجواءنا على ظهر الباخرة في البداية وكأن الأمر حلم أو شريط سينمائي نشهده ونعيشه لحظة بلحظة. لم يسعد أي منا بالمغادرة، بل، على العكس، فمنا من كانت دموعه سخية ورأيناها تنهمر، ومن كان عصي الدمع فيما كانت أعصابه تتمزق ألماً لهذه المغادرة. ويزداد الألم لان هناك ادراكاً لأبعاد وحجم الآلام والمعاناة التي سيعانيها شعبنا والشعب اللبناني بسبب من مغادرتنا. كان من المضحك المبكي بالنسبة لي منظر البوارج الحربية الفرنسية والأميركية التي واكبت قافلتنا حتى ميناء طرطوس بتاريخ ١٩٨٢/٩/١. بالتأكيد سيبقى هذا التاريخ، بالنسبة لي، شيئاً لا ينسى. على ظهر الباخرة، قبل

الوصول، جلسنا، عدداً من أعضاء المجلس العسكري وأنا مع الأخ أبو الوليد، وطرحنا: ما العمل الآن؟ اتفقنا على أن الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية لقوات الثورة هي النقطة المركزية التي يجب أن يتمحور النشاط حولها: الوحدة التي تجسدت في بيروت، يجب المحافظة عليها وتطويرها وتوثيقها في العلاقات بيننا. ناقشنا، أيضاً، التجربة التي عشناها في بيروت، فيها ثغرات وايجابيات كثيرة جداً. واتفقنا على أن نلتقي وأن نقوم هذه التجربة، ونحدد ما هو للعلن وما هو خاص وداخلي. وضعنا صيغة أسئلة أولية، صاغها، فيما بعد، الأخ أبو الوليد في كتاب وجهه إلى قادة الوحدات من أجل الشروع بعملية التقويم. لأن هذه الحرب يجب تقويمها ليس من زاوية تسجيل الوقائع فقط، رغم أهمية هذا التسجيل وقيمته وضرورته التاريخية، بل، أيضاً، لاستخلاص الدروس من هذه الحرب، سير المعارك، دور السلاح فيها، دور الجانب التعبوي وغيره. وهذا ما يجب أن ينصب فيه جهدنا الجماعي. أعتقد بأن هذه الحرب، ومعركة بيروت على وجه الخصوص، هي مدرسة غنية وشرف لكل جندي عربي أن ينخرط في صفوفها ليتعلم ويستفيد، وهي مدرسة غنية بالدروس التي يجب أن نعلمها لأطفالنا وأبناء شعبنا. وهنا تتضح قيمة التوثيق وقيمة التسجيل والدراسة العلمية لهذه الحرب.

الضائقة السكنية
في الضفة الغربية وقطاع غزة

د. بكر أبو كشك

تعتبر مشكلة الاسكان من بين أخطر المشاكل التي يواجهها العالم، وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الجوع، اذ أن كل انسان يحتاج أول ما يحتاج الى الطعام ثم المأوى. هذا وتبدو خطورة مشكلة الاسكان واضحة اذا تذكرنا أن ثلث سكان العالم يعيشون في ما يشبه الأكواخ والكهوف.

لقد أظهرت دراسات منظمة اليونسكو عام ١٩٧٢ العلاقة بين الانفجار السكاني ومشكلتي الجوع والاسكان. ومثلما أقيمت المؤتمرات لدراسة مشاكل الجوع، أقيمت، وبنفس الشعور بالمسؤولية، المؤتمرات الخاصة بمشكلة الاسكان، وأذكر منها مؤتمر فانكوفر بكندا عام ١٩٧٦. وهنا، على الصعيد المحلي، أقيمت ندوة الاسكان بمبادرة مجمع النقابات المهنية في المناطق المحتلة لدراسة هذه المشكلة والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.

ان بروز هذه المشكلة على المستويين العالمي والمحلي يشير الى أبعادها والى كون أوضاعنا في المناطق المحتلة ليست فريدة في نوعها من هذه الناحية؛ اذ نجد كثيراً من الشعوب التي تعاني منها أقل مما نعانيه بسبب الثقل الذي يضيفه الاحتلال، ولهذا يجد أبناء هذه المناطق المحتلة أنهم بعيدون كل البعد عن المقاييس التي أقرتها المجتمعات الدولية كحد أدنى يفصل بين الضائقة السكنية وعدمها.

الضائقة، مفهومها والمعايير المستعملة لقياسها

الضائقة هي الحالة التي تقل فيها الامكانيات لأي فرد أو مجموعة من السكان عن الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للبقاء على قيد الحياة؛ هذه الحالة هي حالة الضائقة المطلقة. الا أنه هنالك حالة أخرى أقل حدة، هي الضائقة النسبية، حيث تتوفر شروط البقاء الا أن الظروف التي يعيش فيها ذلك المجتمع أقل من المستوى الذي تعتبره مقبولاً بقية المجتمعات التي تتواجد معه في البلد نفسه.

الانطباع الذي يخرج به كل من يدرس أوضاع المناطق المحتلة، يشير الى أن

أبناء هذه المناطق يعانون من الضائقة بنوعيها، بدليل أن معدل الدخل السنوي للفرد لدى الكثيرين من عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة أقل مما يحتاجه كل مواطن لتوفير المتطلبات العضوية من مأكل ومشرب ومأوى، ولعل في ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال دلالة كافية على وجودها.

بالاضافة لهذه الضائقة المطلقة، هنالك الأكثرية من أبناء وعائلات الضفة والقطاع التي تواجه مشكلة الضائقة النسبية، خاصة ونحن نواجه المجتمع الاسرائيلي في هذه البلاد وما يوفره لأعضائه من الشروط التي لا تقل في مستواها عن ارقى المجتمعات الأوروبية. مواجهة هذا المجتمع تفرض عملاً دؤوباً لتقليص الفجوة الاقتصادية لكي لا تجرفنا تياراتهم وتجعل من أبناء المناطق المحتلة مصدراً للعمل الرخيص الذي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويعيش على فتات موائده.

مشكلة الاسكان التي نحن بصددها هي حصيلة سنوات عديدة من الاهمال وانعدام التخطيط السليم. ونحن نلمس أثر هذا الاهمال في عدد الوحدات السكنية الموجودة حالياً ونوعية ومستوى الخدمات التي تتوفر فيها، ونلاحظها أيضاً في درجة الازدحام فيها عن ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة، وهذه الدرجة من الازدحام المتفق عالمياً على أنها درجة الضائقة السكنية، يواجهها العمال، وهم الأكثرية، عندما يحاول أحدهم ايجاد شقة صغيرة لعائلته، فيجد أن اجرة هذه الشقة قد تزيد عن مجموع دخله الشهري.

هذه أمور أصبحت مألوفة للكثيرين، حتى أن البعض يراها حقيقة مسلماً بها ولا مجال لتغييرها وكأنها قدر لا مفر منه. وعلى ضوء هذه الحقيقة المرة وما يترتب عليها من نتائج، فان هدف هذا البحث اعطاء صورة واضحة عن الأحوال السكنية في المناطق المحتلة، ولفت نظر المعنيين الى ضرورة وضع الحلول المناسبة لها، لكي تتاح لأبناء هذا البلد فرصة البقاء على أرضهم. لهذا الغرض سيتم عرض ابعاد المشكلة وكيفية معالجتها وذلك بتوضيح مفهوم ومؤشرات الضائقة السكنية وما يرتبط بها من دخل، ثم ننتقل الى تقدير عدد الوحدات السكنية المتوفرة ومقارنتها بالعدد المطلوب على ضوء المتغيرات السكانية. ان الفرق الحاصل بين الوحدات المعروضة من جهة، وتلك التي نحتاجها من جهة ثانية، يحدد حجم العجز في الوحدات، ومن ثم ننتقل الى وضع برنامج لسد هذا العجز خلال السنوات العشر المقبلة.

تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على مدى ما يتوفر من وسائل لتحقيق هذه الغاية. هنا يطرح السؤال عن ماهية مشكلة الاسكان، وهل هي مشكلة الفرد أم المجتمع، وما هو مدى التزام المجتمع بايجاد الحلول المناسبة لها؟ انطلاقاً من هذه الفلسفة، تجري دراسة نوعية الوسائل المطلوبة وحجمها لتوفير الحد الأدنى من الوحدات السكنية، وما هي الأولويات التي يجب مراعاتها عند اقامة هذه الوحدات، وأخيراً ما هي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها المجتمع عندما يوفر الحلول السليمة لهذه المشكلة.

مؤشرات الضائقة

هنالك عدة مؤشرات يعتبر وجودها في أي مجتمع دليلاً على احدى صور الضائقة:

وأهم هذه المؤشرات التي تعنينا هنا، هي ضائقة الدخل، ثم ضائقة الازدحام، مع ما يرتبط بهما من ضائقة مستوى الخدمات في الوحدات السكنية.

١ ــ **ضائقة الدخل**: ذكرت سابقاً، أن ضائقة الدخل النسبية هي الحالة التي يكون دخل الافراد في أي مجموعة أقل من الحد الادنى الذي تعتبره أكثرية أبناء المجتمع معدلاً مقبولاً للحياة الكريمة. نظرة واحدة الى القوى العاملة في المحيط العربي وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة تظهر بوضوح أن حوالي نصف عمالنا يعملون في الصناعة والبناء، وعلى أسفل درجات السلم من حيث المداخيل. واذا أضفنا الى هذا حجم العائلة العربية، الذي يزيد على ستة أنفار في المعدل، بالمقارنة مع متوسط العائلات غير العربية التي لا تزيد على ثلاثة أنفار، أدركنا لماذا ينخفض الدخل الفردي لدى العائلات العربية حتى لو تساوى الراتب لنوعية العمل نفسها.

ظاهرة حجم العائلة الكبير، ونوعية العمل الذي يقوم به رب الأسرة في مجالات العمل ذات المدخول المنخفض، تؤكد مصداقية القول أن معدل دخل الفرد العربي يقل في المتوسط عن أربعين بالمئة من معدل الدخل الفردي لدى العائلات غير العربية. وهذا يؤكد وجود ضائقة نسبية لدى الكثير من أبناء الضفة والقطاع؛ وتقديري أن هذا يشمل بدرجات متفاوتة حوالي ٧٠ بالمئة من سكان المناطق المحتلة. ضائقة الدخل التي نحن بصددها، تعطي انعكاسات عن الاحوال السكنية، لأن المجتمعات محدودة الدخل تنفق معظم دخلها على الغذاء واللباس بعد تخصيص جزء يسير من هذا الدخل للمأوى. من هنا نجد أن طاقة هذه العائلات على التوفير لتحسين الأوضاع السكنية هي طاقة محدودة في حد ذاتها.

٢ ــ **ضائقة الازدحام**: هذه هي احدى نتائج ضائقة الدخل التي تضطر العائلة العربية للبقاء في وحدة سكنية لا توفر الحد الادنى من متطلبات الاسكان. ان المعدل المتفق عليه عالمياً كحد فاصل هو معدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة. وعلى هذا الأساس تعتبر العائلات التي تصل وتزيد عن هذا الخط الفاصل عائلات تعاني من الضائقة السكنية. ولكي أوضح الصورة بالنسبة للمناطق المحتلة، اخترت مقارنة لدرجة الازدحام في كل من القدس العربية والضفة والقطاع وكذلك اسرائيل على ثلاث فترات زمنية ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، وذلك لكي يتعرف القارىء على حجم هذه المشكلة بعد مقارنة المعطيات لدينا مع المعطيات في اسرائيل، كما هو موضح في الجدول الاول.

نظرة الى هذا الجدول تعطينا صورة بأن حوالي ٥٠ بالمئة من عائلات المناطق المحتلة تعيش في ضائقة سكنية بينما يعاني من المشكلة ٤ بالمئة فقط من العائلات اليهودية في اسرائيل. وملاحظة أخرى قد تجدها هنا، وهي السرعة التي يتم بها تقليص الضائقة لدى العائلات الاسرائيلية بالمقارنة مع التقدم البطيء في المناطق المحتلة. ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذكرنا أن التحسن الذي نلاحظه في درجة الازدحام يعود الى تأثير ازدياد الهجرة الى الخارج وليس الى تحسن حقيقي في الأحوال السكنية.

ان خطر الازدحام الشديد في الغرف لا يقتصر على عدم توفر مكان للنوم أو الجلوس، بل تنجم المشكلة عن الظروف التي تنشأ بسبب حصر الأجيال المختلفة في اطار ضيق تجعل الصغار تحت المراقبة المستمرة من قبل كبار العائلة، هذه المراقبة

الجدول الأول

النسبة المئوية لتوزيع العائلات حسب درجة الازدحام للغرفة

في المناطق المحتلة واسرائيل خلال الفترات الزمنية الثلاث[1]

العام	المنطقة	درجة الازدحام للغرفة			
		أقل من فرد[2]	١ ــ ١,٩٩	٢ ــ ٢,٩٩	٣ او اكثر
١٩٦٧	القدس[3]	٩,٥	٢٧,٥	٢٠,٩	٤٢,١
	الضفة[4]	٣,٣	١٩,١	٢١,١	٥٦,٤
	القطاع[5]	٢,١	١٩,٠	٢٦,٥	٥٢,٤
	اسرائيل[6]	٤١,٤	٢٨,٣	٢٠,١	١٠,٢
١٩٧١	القدس[7]	٩,٧	٢٨,٠	٢١,٩	٤٠,٤
	الضفة[8]	٣,٥	١٩,٧	٢٢,٤	٥٤,٤
	القطاع[9]	٢,٦	١٩,٦	٢٧,٣	٥٠,٥
	اسرائيل[10]	٤٧,٥	٢٧,٦	١٧,٩	٧,٠
١٩٧٥	القدس[11]	٩,٩	٢٨,٥	٢٣,٠	٣٨,٦
	الضفة[12]	٣,٧	٢٠,٣	٢٣,٥	٥٢,٥
	القطاع[13]	٣,٦	٢١,٢	٢٨,٠	٤٧,٢
	اسرائيل[14]	٥٢,٢	٢٨,٧	١٤,٨	٥,٣

للصغار تحد من استقلاليتهم وتفتحهم، كما سيتم توضيحه عند معالجة الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الاسكان.

٣ ــ مستوى الخدمات: مستوى الخدمات التي تتوفر في البيت تقرر الى درجة كبيرة مدى صلاحية السكن بصورة مريحة. من المعروف أن هذه الخدمات تشمل وجود مطبخ وحمام وبيت خلاء وكذلك المياه والكهرباء وغيرها. ونقص واحد أو أكثر من هذه الخدمات يجعل البيت أقل صلاحية لأداء مهمته، وهذا هو واقع الأمر على مرارته في المناطق المحتلة، حيث يتدنى مستوى الخدمات كما ستوضحه المعطيات الواردة في الجدول الثاني لعام ١٩٧٤ بالمقارنة مع اسرائيل.

الجدول الثاني
تصنيف البيوت من حيث الخدمات المتوفرة في المناطق المحتلة
لعام ١٩٧٤ (بالنسبة المئوية)

الخدمات	القدس العربية[١٥]	الضفة الغربية[١٦]	القطاع[١٧]	اسرائيل[١٨]
١ ــ بيوت خلاء				
بدون بيت خلاء	٥,٩	٣٦	٢١	٣
بيت خلاء خارجي	٢٤,٤	١٧	١٩	—
٢ ــ مطابخ				
بدون مطبخ	١٣,٧	٣٦	٢٨	—
مطبخ مشترك	٣,٨	٣	١٢	—
٣ ــ كهرباء				
بدون كهرباء	٢٤,٢	٥٤	٦٤	—

يمكننا ملاحظة الفرق في مستوى الخدمات، حيث نجد أن هنالك ٣٦ بالمئة من الوحدات السكنية في الضفة التي لا يتوفر فيها بيت خلاء أو مطبخ، وأن ما يزيد على ٥٠ بالمئة من هذه الوحدات لا تدخلها الكهرباء.

الوحدات السكنية التي تتوفر في المناطق المحتلة

لقد جرى تقدير الوحدات السكنية في المناطق المحتلة على أساس المعطيات المتوفرة لعام ١٩٦٧ والتي اعتبرت أساساً، ثم أضيف اليها عدد الوحدات التي تمّ بناؤها في السنة نفسها لتحديد مجموع الوحدات التي ستتوفر في مطلع العام الذي يليه، بعد اسقاط عدد الوحدات التي بلغت خلال ذلك العام[١٩]، وهكذا تم تحديد عدد الوحدات السكنية لكل سنة خلال الفترة ٦٧ ــ ١٩٧٦. وعلى افتراض أن الزيادة في الوحدات السكنية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ ستكون بالنسبة نفسها التي سادت خلال الفترة ٦٧ ــ ١٩٧٦ تم تحضير الجدول الثالث الذي يبين عدد الوحدات المنتظرة خلال السنوات العشر المقبلة.

الجدول الثالث[٢٠]
الوحدات البيتية المنتظر عرضها خلال ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠

السنة	الضفة الغربية	القطاع	القدس العربية	المجموع
١٩٨٠	١١٠٦٩٦	٦٤٤٧٣	١٥٥١٠	١٩٠٦٩٧
١٩٨٥	١٢٣٥٤١	٦٧٥٩٣	١٦٩٥٧	٢٠٨٠٩٠
١٩٩٠	١٢٧٨٧٦	٦٩٨٢٠	١٨٥٣٩	٢٢٦٢٣٥

الطلب على الوحدات السكنية

عند محاولة تقدير الطلب على الوحدات السكنية، يجب أن نتذكر أن الطلب على أية مادة قد يكون عن طريق السوق، حيث يحدد العرض والطلب قيمة تلك المادة للبائع والمشتري على حد سواء. هذا النوع من الطلب معروف باسم الطلب الفعلي، وهو يعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستهلك، وعليه، فقد يستطيع الرجل الثري بناء بيت لقطته وكلابه، بينما يعجز الرجل الفقير عن توفير مثله لأولاده.

هناك نوع آخر من الطلب، وهو يعتمد على أساس الطاقة الاستهلاكية فيما لو تساوت الظروف لجميع المستهلكين. يضم هذا النوع جميع الطلبات التي يرغبها المستهلك ولا يستطيع تحقيقها بسبب قلة امكانياته. ولذا فهو يتطلع الى المجتمع ليساعده على تحقيق الحد الأدنى والضروري من هذه الطلبات.

بعد مقارنة هذين النوعين من أنواع الطلب، وعلى ضوء المعطيات المتوفرة عن أوضاع سكان المناطق المحتلة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وصلت الى قناعة بضرورة تحديد الطلب على أساس الحاجة للمساكن، بدلاً من الأخذ بمبدأ الطلب الفعلي والذي يخضع لموازين العرض والطلب.

مكونات الطلب حسب الطاقة

هنالك عدة عوامل تسهم في تحديد حجم هذا الطلب، وهذه تشمل المعطيات السكانية: كعدد السكان، نسبة تكاثرهم، حجم الوحدات البيتية ونسبة تكوين العائلات الجديدة، ونسبة الهجرة، وأيضاً درجة الازدحام في البيوت وأوضاعها من حيث توفر الخدمات فيها، وأخيراً امكانية تعويض الوحدات التي تتلف من فترة لأخرى. كما سيتم توضيحه فيما يلي:

حجم السكان: تعتبر المعطيات السكانية عاملاً مهماً في تحديد عدد الوحدات السكنية المطلوبة. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة من حيث تأثيرها على نسبة تكاثر السكان، فقد تم تحديد الحجم على أساس ثلاث فرضيات مختلفة من الهجرة وهي:

١ ــ فرضية استمرار الهجرة بنفس النسبة التي توفرت خلال ٦٩ ــ ٧٦.

٢ ــ فرضية تقليص الهجرة تدريجياً بحيث تصبح في عام ١٩٩٠ مساوية ٥٠ بالمئة من النسبة الحالية.

٣ ــ فرضية تقليص الهجرة بصورة نهائية عام ١٩٩٠ على أن يتم التقليص تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠.

لقد اعتمدت الفرضية الثالثة على أن نسبة تكاثر السكان في المناطق المحتلة ستكون عام ١٩٩٠ مساوية لنسبة تكاثر السكان العرب من مواطني اسرائيل، وذلك على أساس ما يربط بينهما من التقاليد والعادات. بينما اعتمدت الفرضية الثانية على التقليص التدريجي بحيث تصل نسبة النمو السكاني الى نصف الفرق بين الفرضية الثالثة والأولى.

على هذا الأساس سيكون مجموع السكان حسب كل فرضية على القدر الموضح في الجدول الرابع.

الجدول الرابع
المعطيات السكانية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠
على أساس فرضيات الهجرة المختلفة بالآلاف

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	١٢٧٧,٨	١٢٨٤,٠	١٢٩١,٧
١٩٨٥	١٣٩٨,٥	١٤٢٩,٣	١٤٩١,٥
١٩٩٠	١٥٣٠,٩	١٦٤٥,٩	١٨٠٠,٢

عدد العائلات: يعيش السكان العرب هنا في اطار الوحدة العائلية. وقد لوحظ أن عدد أفراد العائلة العربية أكبر من عدد أفراد العائلات غير العربية، حيث وجد أن المعدل للعائلة الواحدة في حدود ١ ــ ٦ أفراد، وأن هذه العائلات تتكاثر بنسبة تعادل ٠,٧ بالمئة من مجموع السكان سنوياً بسبب الزواج. وعلى هذا الأساس فقد تم تقدير عدد العائلات العربية للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ في الجدول الخامس.

الجدول الخامس
مجموع العائلات حسب فرضيات الهجرة المختلفة

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	٢١٨٣٧٥	٢١٩٤٨٠	٢٢٠٧٩٤
١٩٨٥	٢٣٩٠٥٢	٢٤٤٣١١	٢٥٤٩٤٨
١٩٩٠	٢٦١٩٧٧	٢٨١٣٤٠	٣٠٧٦٩٨

درجة الازدحام وتأثيرها على عدد الغرف البيتية: وقد تم تحديد حالتين من حالات الازدحام لاستعمالهما أساساً في تقدير عدد الغرف المناسبة لتوفير المسكن للعائلات العربية على النحو التالي:

(أ) الافتراض بأن درجة الازدحام والتي تعادل في الوقت الحاضر ثلاثة أنفار للغرفة سوف لا تتحسن حتى عام ١٩٩٠، وعليه يكون عدد الغرف المطلوبة للعائلة العربية مساوياً حوالي غرفتين في المعدل.

(ب) الافتراض بأن درجة الازدحام قد تتحسن بحيث تصبح عام ١٩٩٠ مساوية لدرجة الازدحام التي كانت متوفرة عام ١٩٥٧ لدى العائلات اليهودية في اسرائيل، وعليه فان عدد الغرف المناسبة للعائلة المتوسطة هو ١ و٣ غرفة، مع العلم بأن درجة الازدحام لدى العائلات اليهودية قد انخفضت الى ١,٤ نفراً للغرفة عام ١٩٧١.

على أساس فرضيات الهجرة الثلاث وحالتي الازدحام المنتظرة، وجدت ستة حلول لأجل مقارنتها واختيار الأنسب حسب التفصيل التالي:

١ ــ حجم الطلب على الوحدات السكنية عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة

والهجرة مستمرة.

٢ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع استمرار الهجرة.

٣ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.

٤ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.

٥ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار مع توقيف الهجرة نهائياً في عام ١٩٩٠.

٦ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع توقيف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠.

اجمال الحلول متوفر في الجدول السادس:

الجدول السادس
الوحدات السكنية المطلوبة حسب الفرضيات المختلفة
من حيث الهجرة ودرجة الازدحام للغرفة (بالآلاف)

السنة	استمرار الهجرة		تقليص الهجرة		تقليص الهجرة نهائياً	
	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين[٢١]	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٠٧,٥	٢٠٧,٥	٢٠٧,٧	٢٠٧,٧	٢٠٨,٥	٢٠٨,٥
١٩٨٥	٢٢٨,٩	٢٢٨,٩	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	٢٤٠,٠	٢٤٠,٠
١٩٩٠	٢٥٢,٦	٢٥٢,٦	٢٦٥,٦	٢٦٥,٦	٢٨٩,٠	٢٨٩,٠

المطلب الاضافي على المساكن: سيشمل الطلب الاضافي على المساكن عملية استبدال الوحدات غير الصالحة للسكن بسبب عدم توفر الخدمات المناسبة فيها أو لأسباب أخرى، وكذلك نسبة التلف المنتظرة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠. ولقد كان التقدير بأن ٢٠ بالمئة من الوحدات التي شملها احصاء١٩٦٧ هي وحدات غير صالحة. وهنالك حاجة لاستبدالها، كما أن نسبة التلف في الوحدات السكنية للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ هي ٢ و١ بالمئة على أساس دراسات سابقة.

اجمال المطلب على الوحدات السكنية: الآن يمكن تركيز الطلب على الوحدات السكنية لتوفير درجة الازدحام المطلوبة والعائلات التي تتكون حديثاً ولاستبدال الوحدات غير الصالحة وكذلك للتعويض عن الوحدات التالفة كما هو مبين في الجدول السابع.

الجدول السابع
مجموع الوحدات السكنية لسد جميع الاحتياجات وحسب فرضيات الهجرة
المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ بالآلاف

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقليص الهجرة		توقف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠	
	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة
١٩٨٠	٢١٣,٩	٢١٢,٥	٢١٤,١	٢١٢,٧	١٢٤,٩	٢١٣,٥
١٩٨٥	٢٣٥,٦	٢٣٤,٢	٢٣٩,٧	٢٣٨,٤	٢٤٦,٨	٢٤٥,٥
١٩٩٠	٢٥٩,٥	٢٥٨,٢	٢٧٢,٧	٢٧١,٤	٢٩٦,٤	٢٩٥,١

حجم العجز في الوحدات السكنية: لقد تم ايجاد العجز في حالة الكثافة التي تعادل ثلاثة أنفار على أساس طرح عدد الوحدات المعروضة لكل سنة من سنوات الدراسة من مجموع الوحدات المطلوبة لسد الاحتياجات لتلك السنة. أما بخصوص الكثافة التي تعادل نفرين للغرفة، فقد تم تحويل الوحدات المعروضة في هذه السنوات بالمعامل ٠,٦٥٩ (نسبة عدد الغرف في الوحدة السكنية لتوفير الكثافة لثلاثة أنفار مقسوماً على عدد الغرف التي يجب توفرها في الوحدة السكنية لكثافة نفرين للغرفة). والجدول الثامن يبين العجز المنتظر حسب درجات الكثافة المختلفة لكل حالة من حالات الهجرة التي تم افتراضها:

الجدول الثامن
العجز في الوحدات السكنية للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب درجات
الكثافة المختلفة وفرضيات الهجرة المقترحة

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقليص الهجرة		توقف الهجرة نهائياً	
	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٥١٨١٧	٨٨٦١٥	٢٦٠٣١	٨٨٨٦٥	٢٦٨٠٦	٨٩٢٥٩٩
١٩٨٥	٤٠٣٥٨	١٠٥٥٩٥	٤٤٥٠٨	١٥٩٧٤٥	٥١٦٢٣	١١٦٨٦٠
١٩٩٠	٥٦٨٢٨	١٢٤٦١٥	٧٠٠٠٢	١٢٨٨٧٩	٨٦٧١٨	١٦١٥٠٥

نظرة الى الجدول أعلاه تظهر لنا بوضوح كيف يؤثر توقف الهجرة على ازدياد الطلب على المساكن، اذ نجد أنه حتى في حالة عدم تحسين درجة الازدحام عام ١٩٩٠ فالوحدات المطلوبة تتضاعف عند توقف الهجرة بالمقارنة بالعدد المطلوب عند استمرار الهجرة لنفس السنة أيضاً. ونلاحظ أيضاً أن تحسين درجة الازدحام وخفضها من ثلاثة

أنفار الى نفرين تتطلب على أقل تعديل مضاعفة عدد الوحدات التي يجب توفيرها لكل سنة من السنوات المذكورة في الجدول.

عدد الوحدات التي نحتاجها سنوياً: لقد أوضحت في الجدول الثامن حجم العجز المنتظر في عدد الوحدات السكنية في عام ١٩٩٠ لكل حالة من حالات الهجرة ودرجة الازدحام المطلوبة. وهذا عجز تراكمي لا نستطيع التخلص منه في سنة واحدة، وحتى لوتوفر رأس المال اللازم فلن يتوفر الوقت الكافي للتنفيذ والتخطيط. لهذا السبب، اقترحت فترة احدى عشر سنة لانجاز هذه المهمة ومعدل زيادة ٥ بالمئة سنوياً على الوحدات المطلوب اقامتها خلال عام ١٩٨٠[٢٢]. وعلى هذا الأساس وجدت عدد الوحدات المطلوبة لكل السنوات خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ واخترت ثلاث سنوات منها لتوضيح الصورة كما هو مفصل في الجدول التاسع.

الجدول التاسع
وحدات البناء المطلوب اقامتها خلال السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠
مع مراعاة الهجرة والازدحام[٢٢]

السنة	حالة ازدحام بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة			حالة ازدحام بمعدل نفرين للغرفة		
	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياًعام ١٩٩٠	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياًعام ١٩٩٠
١٩٨٠	٤٠٠٠,٠	٤٩٢٧,٠	٦١٠٤٠,٠	٨٧٧٢,٠	٩٦٩٩	١١٢٦٨,٠
١٩٨٥	٥١٠٠,٠	٦٢٨٨,٠	٧٧٩٦,٠	١١١٩٥,٠	١٢٢٩٧	١٤٥٠٨,٠
١٩٩٠	٦٢١٥,٠	٨٠٢٧,٠	٩٩٤٢,٠	١٤٢٨٨,٠	١٥٨٩٧	١٨٥٩٦,٠

هل الضائقة السكنية مشكلة الفرد أم المجتمع؟

تتميز العائلة العربية بكونها كثيرة العدد نسبياً. اذ أن نسبة العائلات التي يزيد عدد أفرادها عن ستة أنفار تبلغ ٥٥ بالمئة من مجموع العائلات. ويقيم ثلث هذه العائلات على الأقل في بيوت معدل الازدحام فيها يزيد على ثلاثة أنفار للغرفة وقد يصل أحياناً الى سبعة.

اضافة لهذا، فقد بينت الفقرات السابقة بأن المرافق البيتية في معظم هذه البيوت دون المستوى من حيث توفير المياه وتوزيعها في البيت وكذلك توفير المطبخ الخاص أو بيت الخلاء، ناهيك عن النقص الكبير في توفير الكهرباء لهذه البيوت، مما يترك أثراً واضحاً على جودة البيت والأحوال الصحية للعائلة والمجتمع في العديد من قرى ومدن الضفة الغربية والقطاع. وبما أن علاقة العائلة بالمجتمع أشبه مايكون بعلاقة اللبنة الصغيرة بالبناء الضخم، فان قوة البناء تتوقف على قوة اللبنات الصغيرة التي يتكون منها. لهذا السبب تعير الأمم المتقدمة أهمية كبرى لتوفير شروط السكن الملائم لافراد مجتمعها لتخلق من الفرد الواحد عضواً نافعاً يتفاعل مع مجتمعه، فيؤثر فيه ويتاثر به.

ان حشد العائلات الكبيرة في عدد قليل من الغرف يعني حشد جماعتين مختلفتين من حيث المتطلبات والمفاهيم: الجماعة الأولى هي جماعة الصغار المملوءة بالحيوية والنشاط والاستعداد للنمو؛ أما الجماعة الثانية فهي جماعة الكبار وما تحمله في جعبتها من تجارب الماضي وقيود التقاليد.

من المعروف أن السلطة في البيت للجماعة الثانية، التي تتحكم في تصرفات الأطفال وتحرمهم من أن يعيشوا حياتهم التي تتناسب وأعمارهم، مما يفقدهم ثقتهم بأنفسهم ويولد لديهم الشعور بالاستكانة والاتكال على غيرهم في حل مشاكلهم. مجتمع هذا حاله لا يمكن وصفه بالمجتمع المتكامل، مجتمع الأخذ والعطاء الذي يقدم فيه الفرد للمجتمع بقدر ما يأخذ منه، وبهذا يحافظ كل منهما على توازنه. هذا وتتوقف درجة التوازن على ما يتلقاه الفرد من مجتمعه، وكلما كان العطاء جزيلاً كان شعور الفرد بالانتماء اليه كبيراً والاستعداد للتضحية في سبيله، أكبر لأنه يدافع عن مصلحته التي تستمد وجودها من بقاء مجتمعه.

أما المحرومون فهم أفراد لا يشعرون بالانتماء الى أي كيان، وبالتالي فهم أبعد الناس عن التضحية، لأن المحروم لا يستطيع التضحية ليحافظ على مجتمع لا يوفر له مخرجاً من الحرمان. من هذه الزاوية أود أن أجيب على السؤال المطروح بالتأكيد على أنه بالرغم من أن مشكلة تحديد نوع البيت الذي يقيم فيه الفرد مع عائلته هي مسألة خصوصية تعني العائلة صاحبة الشأن، الا أن توفير الحد الأدنى من المساحة والخدمات البيتية التي تضم الشروط الصحية الملائمة والجو العائلي الذي يوفر للصغار امكانية نمو أجسامهم وشخصيتهم هي مشكلة المجتمع، ولهذا فالمجتمع مطالب بايجاد الحلول المناسبة لها حسب امكانياته.

الوسائل المطلوبة وسلّم الأولويات

يتطلب حل مشكلة الاسكان توفير ثلاثة عوامل أساسية، هي: الأرض لاقامة المساكن عليها، والأيدي العاملة لتقوم بالبناء، ورأس المال اللازم لتوفير مواد البناء. وسنتعرض هنا للبندين الثاني والثالث:

الأيدي العاملة: تعتبر نسبة القوى العاملة في المحيط العربي بصورة عامة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة خاصة من النسب المنخفضة اذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات، فهي في حدود ٢١ بالمئة من مجموع السكان، ونسبة العاملين منهم في فرع البناء في تزايد بحيث ارتفعت من ١٨ بالمئة عام ١٩٧٨ الى ٢٢ بالمئة عام ١٩٧٦. الا أن نسبة العاملين منهم في الضفة والقطاع لا تزيد على ٢٥ بالمئة في أحسن الأحوال، وهذا يعني أن نشاط حركة البناء في المناطق المحتلة سوف يوفر لهؤلاء العمال مجال العمل قريباً من سكنهم ويقلل من الحاجة الى البحث عن العمل في الاسواق الاسرائيلية. ويوضح الجدول العاشر حجم الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب فرضيات الهجرة المختلفة، وكذلك حصة فرع البناء بصورة عامة من هذه الطاقات وحجم العاملين منهم في الضفة والقطاع.

الجدول العاشر

الأيدي العاملة في المناطق المحتلة وحصة فرع البناء المحلي

من هذه القوى للسنوات ١٩٨٠ــ ١٩٩٠

السنة	مجموع الأيدي العاملة (بالآلاف)[٢٤]		الأيدي العاملة في فرع البناء (بالآلاف)		
	حالة استمرار الهجرة	حالة توقف جزئي للهجرة	حالة توقف هجرة كلياً	المجموع[٢٥]	منهم يعملون في الضفة والقطاع[٢٦]
١٩٨٠	٢٦٨,٣	٢٦٩,٦	٢٧١,٢	٥٨٢٢١	١٢٩٦٠
١٩٨٥	٢٩٢,٧	٣٠٠,١	٣١٣,٢	٦٣٧٣٣	١٤١٨٦
١٩٩٠	٣٢١,٥	٣٤٥,٦	٣٧٨,٠	٦٩٧٦٦	١٥٥٢٨

نلاحظ من مجموع العاملين في فرع البناء بأن هنالك عدداً كبيراً من الأيدي العاملة التي يمكن استيعابها في حركة البناء دون التأثير مباشرة على مجالات العمل الأخرى في المناطق المحتلة.

الطلب على الأيدي العاملة لفرع البناء خلال الفترة ١٩٨٠ــ ١٩٩٠: يتألف الطلب على الأيدي العاملة من عدّة عناصر أهمها الطلب مباشرة لأجل اقامة البيوت للسكن، وكذلك لاقامة المباني العامة التي تشكل ٢٠ بالمئة من حجم البيوت السكنية، وبالاضافة الى هذا، ينتظر أن تحقق حركة البناء نشاطاً اقتصادياً وتخلق فرصاً لانشاء صناعات وفرص عمل جديدة قد تساوي في كثير من الحالات ١٥٠ بالمئة من حجم المطلبين السابقين. الا أنه تم اعتبارها هنا مساوية لـ ١٠٠ بالمئة فقط بسبب امكانية تسرب جزء لا يستهان به من الدخل المنتظر الى خارج الأراضي المحتلة، ولهذا فتسربها يقلل من فرص العمل الممكن خلقها بالضفة والقطاع.

من هذا المنطلق تم تحضير الجدول الحادي عشر الذي يوضح مدى ازدياد الطلب على العمل عند استمرار الهجرة وكذلك عند توقفها في حالتي الكثافة المطروحتين للمقارنة.

الجدول الحادي عشر

الطلب على الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ــ ١٩٩٠

حسب درجات الازدحام وحالتي استمرار الهجرة بالمقارنة مع حالة توقفها

(بالآلاف)

السنة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة[٢٧]		كثافة نفرين للغرفة[٢٨]	
	استمرار الهجرة	توقف الهجرة	استمرار الهجرة	توقف الهجرة نهائياً
١٩٨٠	٦٤٩٦	١٣٥٨٦	٢٣٩٤٤	٣٣٣٩٢
١٩٨٥	٩٢٩٢	١٧٣٣٨	٣٠٥٥٦	٤٢٦٢٠
١٩٩٠	١٠٥٨٤	٢٢١٢٨	٣٨٩٩٨	٥٣٧٩٤

رأس المال اللازم: يتوقف رأس المال اللازم على عدد الوحدات البيتية ومساحة الوحدة بالامتار المربعة، وكذلك تكاليف المتر المربع من البناء.

من المعلوم أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة يتوقف على عدد العائلات، الذي يتوقف على السكان حسب فرضيات الهجرة المختلفة. كما أن مساحة البيت وعدد غرفه تختلف باختلاف درجة الازدحام التي يريد المجتمع توفيرها. أما بخصوص تكاليف المتر المربع فقد اعتمدت على تقديرات نقابة المهندسين[٣٩].

هذا وقد افترضت في تقديراتي لرأس المال اللازم بأن الهجرة ستستمر كما كانت عليه في السابق، وحاولت توضيح حجم رأس المال تحت هذه الظروف وعلى أساس بقاء حالة الازدحام للغرفة كما هي أو تحسينها الى معدل نفرين للغرفة، كما هو مبين في الجدول الثاني عشر.

الجدول الثاني عشر
رأس المال المطلوب لتوفير المساكن خلال السنوات
١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

السنة	عدد الوحدات المطلوبة[٣٠]		التكاليف (ألف دينار أردني)	
	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة[٣١]	ازدحام نفرين للغرفة[٣٢]	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة	ازدحام نفرين للغرفة
١٩٨٠	٤٠٠٠	٨٧٧٢,٠	٢٢٤٠٠,٠	٦٦٦٦٧
١٩٨٥	٥١٠٠	١١١٩٥,٠	٢٨٥٦٠,٠	٦٥٠٨٢
١٩٩٠	٦٢١٥	١٤٢٢٨٨,٠	٣٤٨٠٤,٠	١٠٨٥٨٩

تحديد الأولويات

يهدف البحث الى ايجاد حل للضائقة السكنية التي نعاني منها في المناطق المحتلة. ولهذا فالأولويات التي تطرح هنا تنطلق من مفهومنا بأن العملية ليست تجارية تبنى فيها البيوت لمن يدفع الثمن، بل يجب أن تقام البيوت لسد حاجة العائلات الفقيرة، التي لا تستطيع أن تجد لها مخرجاً من هذه الضائقة. ولكي نصل الى توزيع عادل اقترح أن يراعي سلم الأولويات النقاط التالية:

١ ــ الكثافة للغرفة، بحيث تكون الأولوية للعائلات التي تصل ازدحامها الى ثلاثة أنفار أو أكثر للغرفة.

٢ ــ الدخل، وهنا يراعى أن تكون الأولوية لتلك العائلات التي يقل معدل الدخل الفردي فيها عن متوسط الدخل في المنطقة.

٣ ــ الخدمات، وهنا تكون الأولوية للبيوت التي لا تتوفر أو لا يمكن توفير الخدمات فيها.

٤ ــ الملكية، وتعطى الأولوية لتلك العائلات التي تقيم في بيوت مستأجرة قبل غيرها من العائلات.

٥ ــ العائلات الحديثة العهد، التي تعتبر مساعدتها ضرورية لتخفيض الضغط على العائلات التي خرجت منها الأزواج الشابة، بالاضافة الى كون توفير البيوت لهذه العائلات يمنحها الامكانية لتكوين عائلة سعيدة وقادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعيشها منطقتنا.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي

لقد سبق وأشرت الى أضرار الضائقة السكنية وآثارها السلبية على تكوين شخصية الفرد التي تنعكس على المجتمع بكامله من حيث الصحة العامة، وشعور الالتزام بالواجب القومي. وهنا أود أن أتحدث عن الناحية الاقتصادية لتبرز الأهمية الاقتصادية لمشاريع الاسكان بسبب روابطها الأمامية والخلفية، لأنها تتطلب استثمارات قبل عملية البناء كما تخلق فرص الاستثمار بعد اتمام البناء نفسه؛ كل هذه الروابط تحقق فرص العمل أمام أبناء المنطقة، تساهم في زيادة مدخولاتهم وبالتالي مقدرتهم على الاستهلاك، وهذه المقدرة على الاستهلاك تشجع على ظهور مشاريع لتوفير المواد والخدمات الضرورية لرفع مستوى المجتمع القادر على الاستفادة من هذه الفرص الجديدة، التي تضاعف، بدورها، عدد العاملين في الاقتصاد بما يزيد على ضعف عددهم المباشر في مشاريع الاسكان.

ان خلق فرص العمل على هذا النحو لا يقف عند حد رفع مستوى الدخل وزيادة الاستهلاك، بل يتعداها الى تثبيت المواطن العربي في بلده. وقد لاحظنا في الجدول رقم (٤) كيف أن تقليص الهجرة بصورة تدريجية حتى توقفها نهائياً عام ١٩٩٠ قد يعني بقاء حوالي ٢٧٠ ألف مواطن أكثر من العدد المنتظر تواجده عام ١٩٩٠، فيما لو استمرت الهجرة بنفس المستوى الحالي.

فائدة أخرى يستطيع الاسكان توفيرها وتتلخص في زيادة فرص العمل داخل الضفة والقطاع، مما سيجعل الحاجة الى العمل داخل اسرائيل أقل، وبهذا يجعل الاقتصاد في الضفة أقل تأثراً بتقلبات الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل، كما يساهم في تقوية الاستقلال الاقتصادي للضفة وتقليل الفرص أمام ربط هذا الاقتصاد بالاقتصاد الاسرائيلي الذي يهدف الى تسخير الطاقات ووسائل الانتاج المتوفرة في المناطق المحتلة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي.

---

(١) *Census of Population and Housing 1967.* East Jerusalem, Part (I) and Part (II).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) *Census of Population 1967.* West Bank of the Jordan, Gaza Strip, Northern Sinai and Golan Heights, No. (1).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) *Statistical Abstract of Israel.* Nos. 21-28 for the Years 1970-1977.

(٧) *Survey of Housing Conditions1971.* Special Publication No. 405.

(٨) أنظر الملاحظة ٦ أعلاه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) نظراً لعدم توفر معلومات عن القدس العربية تمّ ايجاد النسب على افتراض أن

التحسن في درجة الازدحام لمدينة القدس يكون بالنسبة نفسها التي وجدت للفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧١.

(١٢) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) لم تتوفر احصائيات عن القدس العربية لعام ١٩٧٤، ولهذا افترضت أن نسبة التغير التي حدثت بين ١٩٦٧ ــ ١٩٧٤ موازية لما حدث في الضفة الغربية للفترة نفسها.

(١٦) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) جرى تقدير عدد الوحدات التي بنيت في القدس العربية خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ على أساس أنها تعادل ٢٥ ٪ مما تم بناؤه في الضفة الغربية كما تبين لنا من مقارنة لسنة ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ و١٩٦٨ ــ ١٩٦٩.

(٢٠) تم تقديرنا على افتراض استمرار النسبة التي سادت خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ على امتداد السنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠.

(٢١) نظراً لكون الوحدات البيتية ثابتة فان عددها لكل حالة من حالات الهجرة لا يتغير، الا أن عدد الغرف للوحدة هنا أكبر (ثلاث غرف)، ومساحتها ٩٥ متراً، مقابل غرفتين ومساحة ٧٠ متراً في حالة الكثافة بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة.

(٢٢) العجز التراكمي هو النقص في عدد الوحدات المعروضة عن المطلوبة. وقد وجدت أن معدل هذا العجز يساوي ٠,٠٧٠٣٩ خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ (أي فترة ١١ سنة) ومعدل زيادة سنوية تساوي ٥ ٪.

(٢٣) هذه الوحدات هي اضافة للعدد الذي ينتظر اقامته على أساس الافتراض الذي راعيناه عند تقدير العرض لهذه السنوات.

(٢٤) وجدت على اعتبار أن الأيدي العاملة تكون ٢١ ٪ من مجموع السكان لحالة الهجرة الأولى.

(٢٥) وجدت على أساس أن نسبة عمال البناء خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ كانت ٢١,٧ ٪ من مجموع العمال.

(٢٦) وجدت على أساس حصة فرع البناء من الأيدي العاملة في المناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦.

(٢٧) وجدت على أساس أن حجم البيت يساوي ٧٠ متراً مربعاً، وأن معدل ما ينتجه العامل يساوي ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٨) وجدت على أساس أن مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً، وانتاجية العامل ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٩) قدر المهندس ابراهيم الدقاق رئيس نقابة المهندسين في الضفة الغربية تكاليف المتر المربع مع ما يرتبط من بنية تحتية بثمانين ديناراً أردنياً حسب أسعار ١٩٧٩.

(٣٠) أنظر الجدول التاسع.

(٣١) مساحة البيت هي ٧٠ متراً مربعاً.

(٣٢) مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً.

النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ ــ ١٩٧٤)

د. نظام محمود بركات

مقدمة

ان الدراسة السياسية لنظام الحكم في اسرائيل ضرورة تفرضها ظروف التحدي والمجابهة التي تقوم بها الأمة العربية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للمنطقة، وهذا يتطلب منا التركيز على دراسة اسرائيل من الداخل، وذلك من أجل التوصل الى فهم عميق للعوامل المتشابكة التي تدخل في تكوين هذا الكيان وفهم عناصر القوة والضعف فيه انطلاقاً من مبدأ «اعرف عدوك» مما يساعدنا في عملية التصدي لهذا العدو ومجابهته.

ونرى أن هناك ضرورة الى توجيه الاهتمام نحو النخبة الحاكمة في اسرائيل بشكل عام، والى النخبة العسكرية بشكل خاص، باعتبارها العنصر الموجه للحياة السياسية، حيث توجه اسرائيل عناية خاصة الى عنصر القيادة فيها سواء في المجالات السياسية أو العسكرية؛ ويرجع هذا الاهتمام الى ما يمارسه هذا العامل من تأثير على استراتيجية اسرائيل وسياستها بشكل عام.

وتبحث هذه الدراسة شخصيات النخبة العسكرية (Military Elites)، اذ أنه في أي نظام سياسي هناك مجموعات من الأفراد تتولى عملية ادارة الحكم وصنع القرارات الرئيسية في هذا النظام. وفي دراستنا للنخبة العسكرية، علينا أن نبحث عمن يتولى سلطة التأثير في الحياة السياسية والقرارات الرئيسية على مستوى المجتمع من أعضاء النخبة العسكرية، والذين يتحكمون بالسلطة، بغض النظر عن المناصب التي يشغلونها أو المؤسسات التي يعملون بها، بمعنى أن نحدد من يحكم فعلاً (Who governs)[١].

تعريف النخبة العسكرية

ظهرت دراسة النخبة كأحد فروع العلوم السياسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبشكل واسع نتيجة جهود عالمي الاجتماع الايطاليين فيل فميدو

باريتو (١٨٤٨ ــ ١٩٢٣) وكيتا موسكا (١٨٥٨ ــ ١٩٤١)، هذا مع العلم بأن دراسة ظاهرة السلطة بشكل عام ظاهرة قديمة وجدت منذ وجد الإنسان. ويؤكد العالمان، باريتو وموسكا، على أن هيكل السلطة داخل أي مجتمع يتحدد ويتشكل من خلال مميزات وقدرات القيادة في هذا المجتمع[٢]، ولكننا نرى بأن مميزات وقدرات القيادة تعمل في ظل ظروف موضوعية أخرى ناتجة عن حركة المجتمع وتتفاعل معها القيادة السياسية في سعيها لتحقيق أهدافها، فتؤثر فيها وتتأثر بها.

هناك عدة تعريفات للنخبة[٣] تقوم في غالبها على تحديد «النخبة» على أنها من يمتلكون السلطة الحقيقية في الدولة. ومن خلال التعريفات المختلفة لمفهوم النخبة، نستطيع أن نحدد النخبة باعتبارها مجموعة من الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع، ويتحكمون في القرارات الرئيسية في النظام السياسي، بغض النظر عن أماكنهم في السلطة. أما المقصود «بالعسكرية» فهي تلك المجموعة التي تنتمي الى المؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل الاطار الذي يحدد مجال الحركة في هذه الدراسة. ويشمل مفهوم المؤسسة العسكرية كلا من[٤]:

١ ــ هيئة أركان حرب الجيش.
٢ ــ الضباط المحترفين في الجيش الاسرائيلي.
٣ ــ أجهزة المخابرات العسكرية والسياسية.
٤ ــ معاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأركان.
٥ ــ كل التنظيمات التي يمتد اليها الجيش الاسرائيلي بتوجيهه واشرافه.
٦ ــ الضباط السابقين الذين يسيطرون على مرافق اسرائيل الحيوية (الموانىء والصناعات الاستراتيجية والطيران المدني والمفاعلات الذرية).
٧ ــ مجموعة السياسيين المحترفين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش، وتضم هذه المجموعة وزراء الدفاع وكبار الإداريين في وزارة الدفاع.

وكانت قد وجهت عدة انتقادات لنظرية النخبة، منها ما هو متعلق بضبط حدود سلطتها ورقابتها، ومنها ما هو متعلق بتقدير المجال الذي تمتد اليه سلطاتها وتناقضها مع فكرة الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية ومع المبادىء الاشتراكية القائمة على فكرة حكم طبقة اقتصادية. وفي النهاية، فان الكثير من الكتاب يرى ضرورة النخبة في البلدان التي في طور النمو[٥]، والتي تكون بحاجة لاحداث تغيرات كبيرة في التركيب الاجتماعي والاقتصادي السابق. وفي حالة مجتمع متفكك وغير منسجم ويمثل خلفيات اجتماعية متباينة، كما هو الحال في اسرائيل، تظهر الحاجة بشكل واضح لوجود نخبة حاكمة قوية منسجمة تستطيع ضمان وحدة المجتمع وتماسكه وسيره لتحقيق أهدافه.

والهدف من البحث هو تقديم دراسة مستفيضة عن الجوانب المهمة في الشخصية العسكرية الاسرائيلية الحاكمة، لكي نستطيع التوصل الى فهم أعمق وأوفى لتصرفات هذا الكيان في المجالين الخارجي والداخلي، من خلال فهم فئة رئيسية من القائمين على هذا الكيان. ومن هنا، نستطيع أن نؤكد أهمية الموضوع. وسنقوم بالتركيز على دراسة النخبة العسكرية باعتبارها أحد جوانب الحياة السياسية في اسرائيل، كما سنركز على الشخصيات العسكرية، باعتبار أن أي قرار سياسي يصدر عن الدولة، باعتبارها

شخصية اعتبارية، ماهو، في الحقيقة، الا عبارة عن تفاعل وتشابك تصور القيادة الحاكمة السياسية والعسكرية في هذه الدولة.

وأخيراً، فبالرغم من أن هذه الدراسة للنخبة العسكرية تنطلق من ايماننا بأن الإنسان هو محور العمل القيادي والسياسي، فان الضرورة تفرض توجيه الانتباه نحو الظروف الموضوعية التي تؤثر على هذه النخبة وتتفاعل معها، بما فيها الخبرات التاريخية والزعامات السياسية السابقة التي اثرت على النخبة الحاكمة التي تزود أعضاء النخبة الحاكمة بالاطار التاريخي الذي يتحركون فيه. وكذلك المجتمع الاسرائيلي من مختلف جوانبه التي يمكن أن تؤثر على النخبة الحاكمة، بما فيها الهجرة اليهودية، وفئات المجتمع، والنظام الطبقي، وغيرها من الأمور التي تشكل جميعاً الاطار المجتمعي الذي يؤثر في الفرد من أعضاء النخبة ويشكل مجال حركته. ويجب أيضاً لفت الانتباه الى النظام السياسي باعتباره يشكل الاطار والقنوات التي تحدد وتنظم سلطة النخبة الحاكمة. ونظراً لأهمية النخبة العسكرية في الحياة السياسية الاسرائيلية والمجتمع بشكل عام، وجدنا من المناسب دراسة أعضاء النخبة العسكرية معتمدين على دراسة الأشخاص الذين شغلوا بعض المناصب الرسمية في المؤسسة العسكرية. وسنبدأ بدراسة خلفيتهم التاريخية.

الخلفية التاريخية، نشأة الجيش الاسرائيلي

منذ المراحل الأولى لعمليات الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين، نشأ هناك مفهومان مختلفان حول طبيعة جيش اسرائيل وتنظيمه في المستقبل[٦]:

١ ــ مفهوم النموذج المهني: ويقوم هذا المفهوم على فكرة جابوتينسكي القائلة بضرورة اقامة «جيش وطني» غير منحاز لأي ايديولوجية أو حزب سياسي. وكان يؤيد هذا الاتجاه كل من بن ــ غوريون، شاؤول أفيغور زعيم الهاغاناه، ويعقوب دوري أول رئيس للأركان، ويغئال يادين ثاني رئيس أركان في الجيش الاسرائيلي، ودعا هذا الفريق الى تكوين جيش نظامي محترف يقوم على أساس الخدمة العسكرية.

٢ ــ مفهوم الرواد: ويقوم على فكرة «الجندي الرائد» المبنية على نظريات يوسف ترومبلدور التي تعتمد على حراس المستعمرات. وأيدت هذا الاتجاه قيادات البلماح وعلى رأسها يغئال آلون مؤسس البلماح وبسرائيل غاليلي. ودعا هذا الفريق الى تشكيل جيش شعبي يعتمد على نظام المستعمرات الدفاعية مع تكوين وحدات آلية صغيرة.

واستطاع بن ــ غوريون أن يضع أسس قيام «جيش وطني محترف» يضم كل التنظيمات العسكرية اليهودية في فلسطين، واندمجت هذه التنظيمات جميعاً في الجيش الاسرائيلي بعد صراعات مريرة بين كل من الهاغاناه وبن ــ غوريون من جهة، ومناحيم بيغن ومجموعتي الارغون (اتسل) وشتيرن (ليحي) من جهة أخرى[٧]. وفي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، أعلن تأسيس الجيش الاسرائيلي رسمياً، وذلك بعد شهور عديدة من صراع المنظمات اليهودية العسكرية ضد العرب[٨].

ونظراً لنقص القوى البشرية في اسرائيل، فقد حرص بن ــ غوريون على التوفيق بين المفهومين السابقين لطبيعة الجيش الاسرائيلي ــ مفهوم النموذج المهني، ومفهوم

الرواد ــ وذلك بالاعتماد على جيش صغير محترف ومدرب تشكل الطلائع والرواد العناصر الأساسية فيه، ويسانده نظام من المستعمرات الزراعية التي تشاد على الحدود(٩).

الخلفية العسكرية لقيادات الجيش الاسرائيلي

من المسلم به أن معظم القيادات العسكرية الاسرائيلية كانت موجودة في فلسطين في فترة ماقبل قيام الدولة، وشاركت في الصراع من أجل انشائها. وتقسم هذه القيادات، من حيث أصولها العسكرية، الى فئتين(١٠):

١ ــ فئة الذين خدموا في الهاغاناه، وتعتبر هذه الفئة الاكثر شجاعة والجديرة بالثقة؛ وكان يمثلها في رئاسة الأركان دافيد العازار رئيس الاركان سنة ١٩٧٢.

٢ ــ فئة الذين خدموا في الجيش البريطاني، وتمتاز بالطاعة والنظام والتخطيط؛ وكان يمثلها في هيئة الأركان الجنرال يسرائيل تال.

وفيما يلي سنقدم جدولاً يبين الاصول العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي:

الجدول الرقم ١

الخلفية العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي(١١)

رئيس الأركان			مجموع ضباط الأركان	الخدمة العسكرية			
الاسم	الفترة	الخلفية العسكرية		الجيش البريطاني	الهاغاناه	البلماح	الجيش الاسرائيلي
يعقوب دوري	٤٨ ــ ٥١	هاغاناه	١٤	٢	١٠	١	
يغئال يادين	٥١ ــ ٥٢	هاغاناه					
اسحاق ماكليف	٥٢ ــ ٥٣	جيش بريطاني	١٢	٥	٥	٢	
موشي دايان	٥٣	بلماح					
موشي دايان	٥٣ ــ ٥٥	بلماح	١١	٤	٦	١	
موشي دايان	٥٥ ــ ٥٧	بلماح	١٣	٦	٦	١	
حاييم لاسكوف	٥٧ ــ ٥٨	جيش بريطاني	١٣	٦	٥	٢	
حاييم لاسكوف	٥٨ ــ ٥٩	جيش بريطاني	١٣	٦	٤	٣	
حاييم لاسكوف	٥٩ ــ ٦٠	جيش بريطاني	١٣	٦	٤	٣	
	٦٠ ــ ٦١	هاغاناه	١٣	٦	٢	٥	
	٦١ ــ ٦٢	هاغاناه	١٣	٤	٣	٦	
	٦٢ ــ ٦٣	هاغاناه	١٣	٢	٣	٧	
اسحاق رابين	٦٣ ــ ٦٥	بلماح	١٥	٤	٣	٨	
	٦٥ ــ ٦٦	بلماح	١٨	١	٥	١١	شارون
	٦٦ ــ ٦٧	بلماح	١٧	١	٥	١٠	شارون
حاييم بارليف	٦٨	بلماح	١٧	١	٥	١٠	شارون

من الجدول السابق، نستنتج مدى أهمية المنظمات الصهيونية في تكوين الجيش الاسرائيلي، وأن الذين خدموا في هذه المنظمات وخصوصاً الهاغاناه والبلماح، كانوا يشكلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع القيادة العليا للجيش باستمرار. ويلاحظ، أيضاً، نقص الضباط الذين كان الجيش الاسرائيلي يمثل خلفيتهم العسكرية ولم يخدموا في مجالات أخرى، اذ اقتصر على آريئيل شارون. وقد يكون هذا النقص في الأفراد الذين يمثل الجيش الاسرائيلي خلفيتهم العسكرية أحد الأسباب لاعتماد اسرائيل على نظام التسريح المبكر لافساح المجال لمثل هؤلاء الأفراد للوصول الى المراكز العليا في الجيش، وذلك لتحقيق الانسجام في الجيش، وتوحيد أنظمته، من خلال وجود أشخاص قد ربوا فيه وتخرجوا من خلاله؛ ويفسر ذلك التراجع في الأيام الأخيرة عن نظام التسريح المبكر وتزايد أعمار الضباط بعد تحقيق بعض المراحل من هذا الهدف.

وينظر بشكل خاص الى أهمية البلماح في تقديم القيادات العليا في اسرائيل، اذ ساهم في تزويد الجيش الاسرائيلي بالعناصر المدربة والقيادات الكفؤة وبشكل أكاديمية عسكرية تقدم الضباط للجيش[١٢].

دراسة اجتماعية لأعضاء المؤسسة العسكرية، ومستوى التعليم

التسريح المبكر من الجيش وأثره على اعمار كبار الضباط: تعتبر عملية التسريح المبكر للضباط في الجيش الاسرائيلي احدى مميزات النظام العسكري الاسرائيلي، ويرى بن ــ غوريون في هذه العملية احدى التقاليد التي استحدثها الجيش الاسرائيلي للمحافظة على دوام سيطرة القيادات الشابة على القيادة العليا في الجيش[١٣].

ونتيجة لنظام التسريح المبكر من الجيش، انخفض متوسط عمر الضابط الاسرائيلي في القيادة العليا بشكل ملحوظ؛ واذا ما قارنا متوسط العمر هذا مع مثيله في الدول الأخرى فسنجده يقل ١٠ سنوات وفي الرتب كافة.

وتبرز ظاهرة صغر العمر بشكل واضح في حالة الضباط الذين تولوا رئاسة الأركان، اذ كان معظمهم في أواخر الثلاثينات أو أوائل الأربعينات من أعمارهم[١٤].

والجدول الرقم ٢ يوضح لنا الفارق بين أعمار الضباط المسرحين من الخدمة سنة ١٩٤٨ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٦، ومن هذا الجدول سنلاحظ مدى التحول نحو ابقاء كبار القادة في الخدمة، وارتفاع عمر الضباط المسرحين من الجيش، والحد من التسريح المبكر لكبار الضباط. ويلاحظ الفارق بشكل واضح بين النسبة المئوية للمسرحين في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦ في الفئات الثلاث الأولى حتى عمر ٣٤ حيث كان المجموع نحو ٦٤,٤٪ سنة ١٩٤٨ مقابل ٥,٢ سنة ١٩٦٦ م.

وأدى التسريح وصغر عمر القيادات العليا في الجيش الاسرائيلي الى العديد من النتائج التي انعكست على تركيب الجيش والقيم المسيطرة فيه، اذ سيطرت روح المغامرة والحماسة للمبادىء الصهيونية على الجيش. كما أن التسريح المبكر أدى الى انتقال العديد من القيادات العسكرية الى الحياة المدنية للمساهمة في ادارة المرافق المدنية التي فتحت أبوابها لاستقبالهم. وهذا ما سنتعرض له لاحقاً عند الحديث عن دور الضباط المسرحين في الحياة السياسية.

الجدول الرقم ٢

مقارنة أعمار كبار الضباط المسرحين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٦[١٥]

فئات العمر	٢٢ ــ ٢٤	٢٥ ــ ٢٩	٣٠ ــ ٣٤	٣٥ ــ ٣٩	٤٠ ــ ٤٤
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٨,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥	٧,٨
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	ــ	ــ	٥,٢	٢٦,١	٢٨,٨
فئات العمر	٤٥ ــ ٤٩	٥٠ ــ ٤٩	٥٥ فاكثر	غير معروفين	
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٢,٥	١,٧	ــ	٢,٦	
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	١٥,٧	٦,٠	١٢,١	٦,١	

كما أن صغر عمر الضباط سيؤدي الى التقليل من الروتين العسكري الذي غالباً ما يصحب القيادات القديمة وكبيرة السن. ويساعد صغر السن في القضاء على الفوارق بين الجنود والضباط وكبار الضباط مع غيرهم من الضباط الصغار، ويضمن الاتصال بين مختلف الرتب، ويحافظ على الانسجام داخل الجيش.

يمارس الجيش الاسرائيلي أدواراً واسعة في مجال التعليم، لا تقتصر على أفراد الجيش، بل تمتد لتشمل أفراد المجتمع، حيث يجري التنسيق بين قيادة الجيش والمدارس الثانوية العليا باعتبارها هي التي تقدم الضباط للجيش الاسرائيلي. كما أن منظمات الناحال شبه العسكرية هي التي تقدم المدرسين للقرى على الحدود، واعترافاً بذلك حصل الجيش الاسرائيلي على جائزة الدولة للتعليم سنة ١٩٦٦[١٦].

وتحاول القيادة العسكرية باستمرار رفع المستوى التعليمي للجنود والضباط، وتنظم للجنود برامج تدريبية الزامية تستمر خمسة أشهر تدرسهم اللغة العبرية وغيرها من العلوم، كما أنه يسمح للضباط الالتحاق بالجامعات، وذلك لرفع مستواهم الثقافي حيث يقومون بدراسة مواد أكاديمية مثل القانون والسياسة الدبلوماسية وادارة الاعمال والتكنولوجيا ومعظم المواد العلمية الاخرى[١٧]. مما يجعلهم يزودون الجيش الاسرائيلي بخبرات واسعة في مجال العلوم المختلفة، خصوصاً وأن معظم القيادات الاسرائيلية من حملة الشهادات الجامعية؛ كما يتيح لهم الفرصة لاكمال دراستهم مما يساعد الجيش على استيعاب التكنولوجيا العصرية في وحداته المختلفة. كما أن ذلك يساعد هذه القيادات على الانتقال الى الحياة المدنية وايجاد وظائف محترمة لهم في مرافقها.

الايديولوجية العسكرية والاتجاهات السياسية لدى كبار الضباط

كان الجيش الاسرائيلي منذ تكوينه يمثل بؤرة الانتماء القومي والتعصب الايديولوجي للمفاهيم الصهيونية، وكان ينظر الى قادته باعتبارهم يمثلون الوحدة الوطنية[١٨] وأنهم يمثلون الأبطال القوميين الحريصين على سلامة اسرائيل وبقائها[١٩]. وقد حرص بن ــ غوريون، منذ البداية، على أن يبقى الجيش الاسرائيلي بعيداً عن الخلافات الحزبية والايديولوجية، وأن تكون له ايديولوجيته الخاصة به، التي تقوم على الاهتمام بالمسائل الأمنية، وأن يبقى الجيش رمزاً للانتماء القومي والصلابة الصهيونية

وبشكل الامتداد الحقيقي لجيل الرواد بكل معتقداتهم[٢٠]. واستطاع بن ــ غوريون أن يرسم للجيش استراتيجية تقوم على التعصب الديني لتحقيق الأمن الاسرائيلي، وأن مسألة الأمن هي الأساس والأيديولوجية للجيش الاسرائيلي. كما استطاع بن ــ غوريون اقناع المجتمع والجيش بآرائه القائمة على التلويح «بخطر الابادة» العربية لاسرائيل، وعقدة «الحصار الاسرائيلي» التي خلقت الشعور بضرورة الاعتماد على القوة والعمليات الانتقامية من أجل البقاء[٢١]. وعمل على سيطرة هذه الأيديولوجية على قيم كبار القادة العسكريين بشكل أصبحت معه هذه النظرة تمثل الايديولوجية العسكرية للجيش الاسرائيلي ككل.

ولما جاء دايان الى وزارة الدفاع، استطاع أن يضع النظرية الأمنية التي تحمل طابعه تحت التطبيق، وأن يقنع بها كبار القادة العسكريين الذين عملوا معه في تطبيقها. وتقوم هذه النظرية على[٢٢]:

١ ــ بلورة النظرة الاستراتيجية الأمنية من خلال الافتراض بأن أقصى ما يمكن التوصل اليه مع العرب هو اتفاق وليس سلاماً كاملاً.

٢ ــ ادارة الحكم في المناطق المحتلة، وتشمل هذه الادارة تشجيع الاستيطان اليهودي في هذه المناطق.

والمتتبع لوجهات نظر كبار قادة اسرائيل العسكريين سيجدهم يتبنون هذه النظرية، ويؤمنون بأن السلام مع العرب لن يكون الا تحت غطاء القوة العسكرية؛ فمثلاً، سنجد دايان نفسه يقول ان السلام الممكن حالياً هو سلام للمدى القصير، بينما يرى رابين أنه لا يوجد حالياً أي استعداد للتسليم بوجود اسرائيل، ويقول تسور ان تحقيق السلام سيستغرق وقتاً طويلاً، ويتوقع يادين أن تستمر حالة اللاسلم ثلاثين سنة أخرى، ويقول ماكليف ان السلام لن يحل خلال السنوات العشر القادمة[٢٣].

أما من حيث تحديد الايديولوجيات التي يحملها كبار ضباط الجيش الاسرائيلي، فسنجد أنهم قد تأثروا كثيراً بالايديولوجيات التي كانت تنادي بها المنظمات العسكرية قبل قيام اسرائيل سواء من اليمين أو من اليسار. وتظهر بشكل واضح سيطرة قيم البلماح المعنوية والعسكرية على كبار قادة الجيش. ومن حيث الانتماءات السياسية، كانت انتماءات كبار ضباط الجيش تتناسب، تقريباً، مع طبيعة القوى السياسية السائدة في المجتمع، ويظهر ذلك بوضوح من خلال توزيع الضباط المسرحين على الاحزاب السياسية بحسب قوتها في المجتمع، وحتى سنة ١٩٦٣ كان الانتماء الحزبي لستة من رؤساء الأركان، كالتالي: ٣ من مباي، ٢ من المستقلين، ١ من الصهيونيين العموميين[٢٤].

وبشكل عام، يلاحظ ابتعاد قادة الجيش عن الصراعات الحزبية والسياسية. ويساعد على ذلك نظام الاحتراف المتبع في الجيش الاسرائيلي، اذ على الضابط أن يخدم في الجيش وأن يخضع للسلطة المدنية وأن لا تكون له مطامع سياسية. كما أن نظام اختيار الضباط من بين الجنود بعد اجتيازهم اختبارات قاسية[٢٥] قد حد من تمثيل الضباط لطبقة اجتماعية أو انتماءات سياسية وايديولوجية معينة. ولكن، بدأ مؤخراً ظهور اتجاه لتدخل العسكريين في الحياة السياسية الحزبية، وبدأ ضباط في الجيش

الاسرائيلي يتصلون مع جهات سياسية وحزبية وهم في الخدمة، محاولة منهم لتمهيد الطريق أمام حياتهم السياسية القادمة بعد خروجهم من الخدمة. وفي الوقت نفسه زاد تدخل السياسيين والحزبيين في الحياة العسكرية لتعيين بعض الضباط العسكريين، ممن يتفقون مع مبادئهم السياسية والحزبية، في المناصب القيادية العليا.

تمثيل الفئات الاجتماعية والنساء في المؤسسة العسكرية

تتميز القيادات العسكرية العليا في اسرائيل بأنها من أصول غربية، وخصوصاً من اليهود المهاجرين من شرق أوروبا، ويلاحظ أنه كلما ارتفعنا في سلم المناصب العسكرية ستتناقص نسبة تمثيل اليهود الشرقيين. وقد عالج يشعياهو بن بورات التمثيل الطائفي في الجيش الاسرائيلي، وبين نسبة مشاركة كل فئة من فئات المجتمع في الجيش سنة ١٩٦٢ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٢. واستنتج بن بورات ثلاث ظواهر بارزة في هذا المجال(٢٦):

١ ــ الانخفاض في نسبة الجنود الذين هم وآباؤهم من مواليد الشرق أو الغرب، ففي سنة ١٩٦٢ كان تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل شرقي ٣٢ ٪ انخفض الى ١٩ ٪ سنة ١٩٧٢، وانخفض تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل غربي من ٣٣ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٩,٥ ٪ سنة ١٩٧٢.

٢ ــ الارتفاع النسبي مرة ونصف المرة فقط في نسبة الجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الغرب، وارتفعت النسبة من ٢٢ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٤ ٪ سنة ١٩٧٢.

٣ ــ الزيادة الكبيرة حتى خمسة أضعاف للجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الشرق، وارتفعت النسبة من ٧ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٥,٥ ٪ سنة ١٩٧٢.

كما أن هذه المعطيات تكتسب دلالة أكثر وضوحاً على صعيد الضباط، فبينما ارتفعت نسبة الجنود الذين آباؤهم من أصل شرقي الى خمسة أضعاف، فان الارتفاع في هذه النسبة بين الضباط تكاد تصل الى ثلاثة أضعاف فقط، مما سيؤدي بالتالي الى زيادة الثغرة بين اليهود الشرقيين في سلك الضباط بالمقارنة بالجنود(٢٧).

يمتد نظام الخدمة العسكرية في اسرائيل ليشمل الجنسين من ذكور واناث، والخدمة اجبارية لمن بلغ سنة ١٨، ومدة الخدمة بالنسبة للرجال ثلاث سنوات، بينما هي سنتان للاناث، ويحق للمرأة الامتناع عن تادية الخدمة العسكرية لسببين(٢٨):

١ ــ في حالة الزواج.

٢ ــ اذا أثبتت أن قيمها الدينية تتعارض مع قيامها بالخدمة العسكرية. وترفض العائلات المتدينة في اسرائيل السماح لبناتها تادية الخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من دخول المرأة الوحدات القتالية، الا أن دورها اقتصر على المهام الكتابية وأعمال الدفاع المدني(٢٩). ويمكن أن تساهم في استخدام المواصلات وادارة المعدات الالكترونية وفي مجال العناية الاجتماعية والترفيه. وتولي القيادة العسكرية أهمية خاصة لدور المرأة الاسرائيلية في الجيش نظراً لقلة القوى البشرية في المجتمع، اذ يمكن للمرأة أن تساهم في سد العجز في القوى البشرية اللازمة لكثير من الأعمال. ولكن يلاحظ أنه حتى الآن لم تصل أي من النساء الى المراكز القيادية العليا في

الجيش، وذلك نظراً لخروجهن المبكر من الجيش بسبب الزواج.

العوامل المؤثرة على دور العسكريين في اسرائيل

وتشتمل على:

- □ العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- □ العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- □ دور وزراء الدفاع في تحديد العلاقات المدنية ــ العسكرية.

أولاً: العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) اعتماد الايديولوجية الصهيونية على القوة العسكرية منذ البداية لتحقيق أهدافها، وظروف اسرائيل الخاصة التي ولدت بالحرب وتعيش حالة أمن عسيرة منذ قيامها، مما أدى الى وجود ارتباط وثيق بين الجيش والسياسة في اسرائيل. كما أن الانتصارات المتكررة التي حققها الجيش الاسرائيلي أضفت هالة من الكاريزما حول القادة العسكريين، وصار ينظر الى القيادات العسكرية على أنها هي الوحيدة التي تمثل المصلحة القومية والحريصة عليها؛ أما القيادات المدنية المنتخبة فهي في نظر المجتمع تمثل مصالح أنية. ونظراً لأن المشكلة الأمنية هي المشكلة الرئيسية التي تجابه اسرائيل، ارتبطت كل مجالات الحياة المدنية بالناحية العسكرية، وعملت على خدمتها، مما ساهم في اعطاء دور متزايد للقادة العسكريين في الاشراف على المجالات المدنية.

(ب) ساهم انقسام المجتمع وتعدد الفئات المكونة له، والناتج عن الأصول المختلفة للمهاجرين اليهود في فلسطين، وكذلك تعدد الأحزاب والمؤسسات السياسية، في اعطاء دور متزايد للمؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل البوتقة التي تصهر فئات المجتمع كافة لتخرج الاسرائيلي الذي يدين بالولاء للمجتمع الجديد الذي يعيش فيه، وبالتالي زادت سيطرة المؤسسة العسكرية وزاد تدخل العسكريين في الحياة السياسية.

(جـ) التداخل بين العسكريين والمجتمع والناتج عن وجود العسكريين داخل هذا المجتمع، يؤثرون فيه ويتأثرون به، ويقيمون علاقات مع الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة بداخله؛ اذ تسمح اسرائيل للضباط والعسكريين بأن يكونوا على اتصال دائم مع ذويهم وطبقات المجتمع الأخرى[٣٠]، مما يساعد على انتقال قيمهم وأفكارهم الى الحياة المدنية والمجتمع. كما أن نظام الاحتياط الذي تتبعه اسرائيل يجعل معظم أفراد المجتمع تحت الخدمة باستمرار، ووجود هؤلاء في المجتمع سيساهم في دعم دور العسكريين بشكل عام بالاضافة الى دور العسكريين المسرحين من الجيش بعد انتقالهم للحياة المدنية.

ثانياً: العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) نظام الاحتراف في الجيش الاسرائيلي: اذ يعتبر القادة العسكريون أنفسهم مجرد ضباط محترفين يمارسون عملهم كنوع من الواجب بعيداً عن الملابسات السياسية والأطماع العسكرية في السلطة[٣١]. وفي هذا، يصف بن ــ غوريون تفكير هيئة الأركان

بأنه كان «تفكيراً مدنياً» ويقول ان الضباط الاسرائيليين ضباط محترفون يعالجون المشاكل على الطبيعة، ومتفرغون للابداع والابتكار في مجال عملهم بعكس الضباط في البلاد الأخرى الذين ينشغلون بالصراعات العسكرية للوصول الى السلطة ومن أجل الوصول الى مراتب عليا، وتشغل بالهم مسائل الترقية والترفيع، وتجدهم يخافون على أنفسهم مع كل طارىء في الحياة السياسية[٣٢].

(ب) استقرار المؤسسات السياسية والمدنية، والقبول العام لهذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات شرعية، هذا بالاضافة الى تطابق الأهداف الايديولوجية بين المؤسسات السياسية والقيادة العسكرية. وفي هذا المجال يمكن أن ندرك مدى تأثير وجود قوى سياسية أخرى في المجتمع الاسرائيلي بالاضافة الى المؤسسة العسكرية في الحد من نفوذ العسكريين، فمثلاً كان لوجود حزب مباي ذي الأغلبية الجماهيرية، والهستدروت ذي القوة الاقتصادية في المجتمع، اثر واضح في الحد من نفوذ العسكريين.

(جـ) الاندماج الكامل للضباط المسرحين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وانتماء معظم العسكريين في اسرائيل الى نظام الاحتياط حالا دون نشوء طبقة عسكرية مغلقة ومنعزلة عن المجتمع تكون لها تطلعات سياسية تحاول الخروج عن الإرادة المدنية. وصار ينظر الى الجيش الاسرائيلي على أنه «جيش من المدنيين»، وأن اسرائيل تمثل «أمة تحت السلاح» وليس هناك وجود متميز للعسكريين في المجتمع.

(د) توزع العسكريين بين الأحزاب، وانتماء كبار القادة الى مختلف الأحزاب السياسية من اليمين أو اليسار، أديا الى ذوبان قوة العسكريين في الحياة السياسية، وحالا دون كونهم قوة ضاغطة في مواجهة نفوذ السياسيين؛ اذ أن القادة العسكريين الذين ينتمون الى الأحزاب السياسية يخضعون لقيادتهم الحزبية والسياسية داخل المجتمع.

ثالثاً: دور وزير الدفاع في وضع أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية

أرسى بن ــ غوريون أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية في اسرائيل على أساس خضوع العسكريين للسلطة المدنية، ويرجع ذلك الى فترة ما قبل قيام اسرائيل؛ اذ كانت منظمة الهاغاناه العسكرية تعتبر منظمة سياسية وايديولوجية. وكان بن ــ غوريون يشرف على سياسة الهاغاناه العسكرية والسياسية في الوقت نفسه، ولم يكن هناك داع للفصل بين العسكريين والسياسيين. ولكن بقيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ظهرت الحاجة للفصل بين الحياة العسكرية والمدنية، وتحديد مسؤوليات كل طرف. وعمل بن ــ غوريون، منذ البداية، على اخضاع العسكريين للسلطة المدنية، وحدد دور العسكريين بأنه يقتصر على تنفيذ القرارات التي يتخذها المسؤولون المدنيون[٣٣]. وكان بن ــ غوريون يقوم بتمثيل العسكريين في المناقشات الحكومية برضاهم وموافقتهم، ولم يكن يسمح للضباط بحضور الاجتماعات الحكومية، الا في حالات معينة وحين يطلب اليهم ذلك. ولذلك، نادراً ما كان العسكريون يظهرون في اللجان الوزارية سواء لجنة الشؤون الخارجية والأمن أو اللجنة المالية[٣٤].

العوامل التي ساعدت بن ــ غوريون في وضع أسس العلاقات المدنية العسكرية

□ اشراف بن ــ غوريون شخصياً على جهاز الدفاع للدولة، اذ كان يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. واستطاع بن ــ غوريون من خلال منصبيه هذين أن يقيم علاقات مباشرة مع العسكريين، وأن يشكل حلقة اتصال بين المؤسسات السياسية، متمثلة في الوزارة، والمؤسسات العسكرية، متمثلة في رئاسة الأركان[٣٥].

□ شخصية بن ــ غوريون القوية والناتجة عن خدمته الطويلة في الهاغاناه وفي الصراع من أجل قيام اسرائيل ومن خلال تعدد المناصب التي تولاها، فبالاضافة الى كونه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، كان بن ــ غوريون زعيماً لحزب مباي أكبر حزب في الكنيست، والذي يسيطر على كل المؤسسات العامة في المجتمع الاسرائيلي وخصوصاً الهستدروت. ووصل بن ــ غوريون في نهاية فترة حكمه الى مرحلة القيادة الفردية، وأصبح يمثل «العجوز الأسطورة» في المجتمع الاسرائيلي، والذي يدين له المجتمع بالولاء والاحترام من قبل المدنيين والعسكريين على السواء، وأصبح بن ــ غوريون يمثل مدرسة للعسكريين والمدنيين، ووجد لسنوات طويلة الكثير من الأتباع الذين يكنون له الولاء بغض النظر عن مواقعهم في الجيش أو السلطة المدنية[٣٦]. ويتلخص دور بن ــ غوريون في صياغة العلاقات المدنية العسكرية في أرسائه للأسس التالية[٣٧]:

١ ــ جعل الجيش الاسرائيلي «جيشاً وطنياً» غير مسيّس.

٢ ــ أن تكون السلطة العليا في تقرير شؤون الحرب والسلم للسلطة المدنية.

٣ ــ أن يكون وزير الدفاع هو الحكم النهائي للنزاعات المدنية العسكرية.

٤ ــ الاشراف المباشر والدائم لوزير الدفاع على الشؤون المتعلقة بالدفاع وقضايا السياسة الخارجية المتعلقة به.

٥ ــ حصر مسألة الأمن بيد مجموعة صغيرة من المدنيين والعسكريين يختارهم وزير الدفاع.

وبعد مجيء لافون الى وزارة الدفاع سنة ١٩٥٤، ونظراً لنقص خبرته في الشؤون العسكرية باعتباره شخصاً اختير على أساس حزبي وكونه شخصاً بيروقراطياً لا يملك المرونة والقدرة على ادارة وزارة الدفاع، بدأ بروز دور متزايد لرئيس الأركان موشي دايان باعتباره شخصاً عسكرياً ومن مواليد فلسطين ويملك القدرة على النظرة الموضوعية للشؤون الأمنية[٣٨]. وفي خلال هذه الفترة بدأ الصراع بين العسكريين والمدنيين حول مستقبل العلاقات المدنية ــ العسكرية، وتركز الصراع حول النقاط التالية[٣٩]:

□ مدى نفوذ وصلاحيات كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان.

□ الهيكل أو الشكل التنظيمي الذي ينظم العلاقة بين الجيش الاسرائيلي والصناعات العسكرية.

□ أسلوب الحرب والخطوات التي يجب اتباعها في مواجهة العرب.

ولكن بعد تولي ليفي أشكول رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٣، ونتيجة

لغياب القادة القدامى المسؤولين عن الأمن أمثال بن ــ غوريون ودايان وبيرس وضعف أشكول وعدم خبرته في الشؤون العسكرية، تمتع رئيس الأركان يتسحاق رابين بحرية أوسع في ادارة الشؤون العسكرية، وكان أشكول مضطراً للموافقة على جميع مطالب العسكريين التي كانت تقدم اليه.

ولكن في سنة ١٩٦٧، حين تولى دايان وزارة الدفاع بعد الضغوط التي تعرض لها أشكول من الجيش والصحافة والسياسيين حتى زعماء المعارضة بقيادة بيغن[٤٠]، ونتيجة لانتصار الجيش الاسرائيلي في الحرب، بدأ تسلل العسكريين الى الحياة المدنية، وأصبحت الاتصالات بين العسكريين والمدنيين أمراً عادياً. واستطاع دايان استغلال العسكريين كورقة ضغط في مواجهة الحكومة، لتنفيذ سياساته في محاولته فرض نظريته الأمنية على الجيش ووزارة الدفاع. وفي بداية حرب الاستنزاف سنة ١٩٦٨، استغل دايان ظروف الحرب في اعداد المجتمع عسكرياً، وفي تدعيم سلطة العسكريين، وابراز دور متميز لوزير الدفاع، باعتباره ممثلاً للعسكريين، في مواجهة غولده مائير رئيسة الوزراء، باعتبارها ممثلة للسلطة المدنية.

ولكن عند مجيء شمعون بيرس الى وزارة الدفاع بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول ١٩٧٣)، ومحاولة الجيش أن يستعيد نفوذه وهيبته التي فقدها أثناء الحرب، حاول شمعون بيرس أن يقف مدعوماً من العسكريين وبعض السياسيين أمام محاولات يتسحاق رابين ذي الخبرة العسكرية في فرض سيطرة السلطة المدنية على العسكريين. وساعد على ذلك ضعف مركز رابين السياسي والحزبي، في مواجهة النفوذ المتزايد والشهرة التي يملكها شمعون بيرس وقدرته على أن يشكل نداً قوياً لرئيس الوزراء، وأن يفرض عليه شروطه. ويظهر ذلك بوضوح حين اضطر رابين للموافقة على حمل قائمة الأسلحة التي أعدها شمعون بيرس وكبار العسكريين الى الولايات المتحدة مع عدم اقتناع رابين بجدوى هذه الأسلحة.

ومن العرض السابق لدور وزير الدفاع في ارساء العلاقات المدنية العسكرية، يمكن أن نخلص الى النتائج التالية:

١ ــ ان وجود شخص قوي على رأس وزارة الدفاع، مثل بن ــ غوريون، يعتبر أحد الأسباب الداعية للسيطرة المدنية على العسكريين وعدم الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية.

٢ ــ ان عدم وجود شخص قوي في وزارة الدفاع، مثل لافون، يؤدي الى تازم العلاقات المدنية ــ العسكرية وظهور الصراع بين المدنيين والعسكريين.

٣ ــ وجود رئيس قوي للأركان ومدير عام قوي لوزارة الدفاع، مثل دايان وبيرس على التوالي، يشكل عقبة في وجه وزير الدفاع اذا كانت تنقصه الخبرة في المجالات العسكرية كما كان الحال مع أشكول، ويزيد من سلطة الجيش.

٤ ــ وجود وزير قوي للدفاع مثل موشي دايان يحد من نفوذ رئيس الأركان ويؤدي الى منافسة سياسية شديدة اذا كان رئيس الوزراء شخصية سياسية قوية مثل غولده مائير.

دور المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي

تفرض الأوضاع التي تعيشها اسرائيل، وطبيعة تكوين الجيش الاسرائيلي، أن يمارس هذا الجيش دوراً طليعياً في خدمة المجتمع وبناء الأمة. وتزايد هذا الدور وسخرت شتى مجالات الحياة لخدمته، مما جعل المجتمع الاسرائيلي أشبه مايكون بالثكنة العسكرية، حيث كل شيء يخطط لخدمة المؤسسة العسكرية، والمؤسسة العسكرية تتدخل في كل شيء.

ويمتد هذا الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية ليشمل المواطن الاسرائيلي منذ ولادته، من خلال البرامج التعليمية التي يتلقاها في المدارس، ثم من خلال الخدمة في منظمات الشباب (الجدناع)، والعمل في المستوطنات الزراعية على الحدود (الناحال)، هذا بالاضافة الى الخدمة الاجبارية التي تشمل الجنسين من ذكور واناث. وتخضع اسرائيل لنظام احتياط يعتبر من أكفأ الأنظمة في العالم، اذ تستطيع أن تعبىء ١٣٪ من سكانها وقت الحرب. ومن خلال نظام الاحتياط هذا، تسيطر المؤسسة العسكرية على قوة العمل البشري في المجتمع[٤١] بشكل جعل المجتمع الاسرائيلي يظهر على أنه بمثابة «شعب مسلح»، وأن الجيش الاسرائيلي عبارة عن «جيش من المدنيين». ويمتد نشاط المؤسسة العسكرية الى مجال العلوم والنظام التعليمي ومجال الشباب والصناعة والتكنولوجيا وأمور أخرى كثيرة مثل البناء والمواصلات واستيعاب المهاجرين[٤٢].

دور العسكريين في الحياة السياسية

لا يوجد في اسرائيل دستور مكتوب يمكن الاسترشاد به كصيغة رسمية للعلاقات العسكرية ــ المدنية[٤٣]. والوثيقة الوحيدة في هذا المجال هي «أمر جيش الدفاع الاسرائيلي» الذي صدر عن رئيس الحكومة في أيار (مايو) ١٩٤٨، الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الدفاع ليفعل مايراه مناسباً في شؤون القوات المسلحة وشؤون الأمن[٤٤]. ومن هنا فان دور العسكريين في الحياة السياسية يعتمد بشكل كبير على مركز رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وتلاحظ في هذا المجال السلطات الواسعة التي يتمتع بها وزير الدفاع، الذي يستطيع اتخاذ اجراءات خطيرة مثل تعبئة الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة دون موافقة مجلس الوزراء والكنيست، وما عليه في هذه الحالة سوى اخطار لجنة الشؤون الخارجية والأمن التي يمكنها أن ترد القرار أو تحيله الى الكنيست، ولكنها في الغالب تكون مضطرة للموافقة عليه.

ومع تعاظم دور الجيش في المجتمع، وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية، استطاع الجيش أن يشكل قوة ضغط على الحياة السياسية وتمتع بنفوذ سياسي واسع، امتد ليشمل جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. وعلى الرغم من محاولات السياسيين التقليل من دور العسكريين في الحياة السياسية، لاظهار اسرائيل بمظهر الديمقراطية ــ فمثلاً أعضاء الكنيست يعطون أهمية بسيطة لدور العسكريين في الحياة السياسية[٤٥] ــ، فقد مارس العسكريون ضغطاً كبيراً على الحياة السياسية منذ

قيام اسرائيل، واستطاع بن ــ غوريون التعبير عن آرائهم واستيعاب طلباتهم في الحكومة والتي كانت تمرر اليه عن طريق رئيس الأركان وخصوصاً زمن وجود دايان في رئاسة الأركان.

وتمثل دور العسكريين في الحياة السياسية فيما بعد في الصراع بين رئاسة الأركان ممثلة للعسكريين ووزارة الدفاع ممثلة للسلطة المدنية، مثال ذلك الصراع بين دايان في رئاسة الأركان في مواجهة لافون في وزارة الدفاع، والصراع بين رابين في رئاسة الأركان في مواجهة أشكول في وزارة الدفاع. وفي حالات أخرى بين وزارة الدفاع باعتبارها ممثلة للعسكريين عندما تولاها أشخاص عسكريون أو ذوو ماضٍ عسكري مثل دايان، وبيرس في مواجهة رئاسة الوزارة ممثلة للسياسيين.

ومنذ سنة ١٩٦٧، تزايد تأثير العسكريين في الحياة السياسية، وتزايدت أهميتهم في المجتمع لما حققوه من انتصارات في الحرب. وأدى هذا الوضع الى اتجاه القيادة السياسية الى العسكريين لأخذ مشورتهم والاطلاع على تفكيرهم الاستراتيجي. ونشأ عن هذا وضع أخذ فيه العسكريون لا يتوانون في التعبير عن آرائهم لأعضاء الوزارة وكبار السياسيين وكان من نتائج ذلك:

- اعتماد الكثير من القيادات المدنية على العسكريين، واستشارتهم في شؤون الحياة المدنية ــ سابير كان يستشيرهم في شؤون الميزانية.
- زيادة رغبة الجنرالات في الدخول الى الحياة المدنية بعد تسريحهم.
- زيادة اهتمام الأحزاب السياسية في ضم أكبر عدد من الجنرالات القدامى كمرشحين لهذه الأحزاب في الانتخابات.

وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية أثناء حرب الاستنزاف، حيث قام العسكريون بالبحث عن نواب ووزراء يدعمون نظرياتهم العسكرية ويتبنونها. وبعد حرب تشرين أول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، زاد اتجاه العسكريين للحياة السياسية وللتعبير عن مواقفهم في القضايا السياسية والعسكرية، وازداد تنافس الأحزاب السياسية على كبار القادة العسكريين لضمهم الى صفوفها، وأخذت الأحزاب تفاوض هذه القيادات العسكرية حتى قبل أن تترك خدمة الجيش. وحتى الذين كانوا قد تركوا الخدمة من قبل وانضموا الى القيادات السياسية، وجدناهم أثناء الحرب يرتدون ثيابهم العسكرية ويعلقون رتبهم ويذهبون الى ميادين القتال كل بحسب ميوله الشخصية، وصار البعض منهم يطلق التصريحات والبيانات السياسية والعسكرية التي تحرج الحكومة في مرات عديدة، خصوصاً أن هذه القيادات كانت تشمل أشخاصاً من أحزاب الحكومة ومن المعارضة على السواء.

وفي مجال دور العسكريين في الحياة السياسية، سوف نستعرض أهمية منصبين في المؤسسة العسكرية: دور رئيس الأركان العامة، ودور رئيس المخابرات العامة.

دور رئيس الأركان العامة(٤٦)

يتمتع رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي بتأثير بالغ في الحياة السياسية الاسرائيلية؛ فهو يمثل حلقة وصل بين القيادة العسكرية العليا ووزارة الدفاع والحكومة.

كما أنه يشترك في قسم كبير من جلسات الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن كمستشار فني لوزير الدفاع (وليس عضواً)، وعلى الرغم من أنه لا يشارك بصفة رسمية في اتخاذ القرارات الا أن لمشورته تأثيراً كبيراً في مثل هذه الحالات.

ويساهم رئيس الاركان مع هيئة أركان الجيش في صياغة نظرية الأمن الاسرائيلية على أساس سياسة الحكومة الخارجية والأمنية، وهم يضطلعون بدورهم في قولبة سياسة الحكومة في مجال الأمن. ويرافق اختيار رئيس الأركان صراع سياسي عنيف على الرغم من أن كفاءته العسكرية وتجربته تقفان على رأس الاعتبارات لاختياره. ويختار رئيس الأركان باقتراح من وزير الدفاع، وللحكومة الحق في رفض المرشح. ونظراً لاسلوب بن ــ غوريون في ادارة البلاد، فقد تولى اختيار رئيس الأركان بمفرده باعتباره وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء. كما أن حرص بن ــ غوريون على تركيز السلطة في أيدي مجموعة محدودة من المقربين اليه من السياسيين ورجال الجيش، وعلى رأسهم رئيس الأركان، ساهم في تدعيم مركز رئيس الأركان في الحياة العامة في اسرائيل.

وقد قام رؤساء الاركان جميعاً بترك آثارهم على الجيش الاسرائيلي والمجتمع نفسه، فهم الذين قاموا بتنظيم الجيش، وأشرفوا على تدريبه منذ البداية، كما كان لهم أثر كبير على مئات الآلاف من الشباب الذين يحتل كل منهم موقعاً مؤثراً في اسرائيل بعد أن اجتاز فترة الخدمة العسكرية، والتي تعتبر فترة اعداد تربوي واجتماعي بالاضافة لكونها مكاناً للتدريبات العسكرية والمشاركة في المعارك. ومن المتفق عليه أن ثلاثة أشخاص على الأقل من أصل من عملوا في منصب رئيس الأركان، يمكن اعتبارهم ضمن نخبة السياسة العليا في اسرائيل وهم[٤٧]:

١ ــ يغئال يادين: وذلك بسبب دوره الهام في تأليف جيش اسرائيل (١٩٤٨ ــ ١٩٥٢).

٢ ــ موشي دايان: بسبب براعته الشخصية ونفوذه مع بن ــ غوريون (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨).

٣ ــ يتسحاق رابين: بسبب اعتماد أشكول عليه أثناء تولي الأخير رئاسة الوزراء سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٧.

كما أن رؤساء الأركان الآخرين الذين تركوا الخدمة حصلوا على وظائف مدنية مهمة جعلتهم قادرين على ممارسة دور في الحياة المدنية الاسرائيلية. وفيما يلي جدول يبين شخصيات رؤساء الأركان والوظائف المدنية التي عملوا بها. ويلاحظ أن خمسة من ثمانية رؤساء أركان للجيش الاسرائيلي كانوا في وقت من الأوقات أعضاء في الكنيست، واثنين من الثلاثة الباقين كانت هناك محاولات كثيرة من الأحزاب لادخالهم الحياة السياسية[٤٨]:

دور رئيس المخابرات العامة[٥٠]

يتضح دور رئيس المخابرات كأحد أفراد المؤسسة العسكرية في صناعة القرارات السياسية في اسرائيل، من خلال التقارير التي يتقدم بها للحكومة، وتعتبر هذه التقارير

الجدول الرقم ٢
رؤساء الأركان[١٩]

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	المؤهلات العلمية	الخبرة العسكرية	الوظيفة المدنية
ياكوف دوري ١٩٤٨/٥/١٠ ١٩٤٩/٩/١١	١٨٩٩ حيفا	مهندس، جامعة جنت	الكتيبة اليهودية والهاغاناه	معهد التخنيون بحيفا
يغئال يادين ١٩٤٩/٩/١١ ١٩٥٢/٧/١٢	١٩١٧ القدس	ماجستير ودكتوراه من الجامعة العبرية	الجيش البريطاني	أستاذ علم الآثار في الجامعة العبرية
مردخاي ماكليف ١٩٥٢/٧/١١ ١٩٥٣/٦/١٢	١٩٢٠ القدس	معهد التخنيون بحيفا	الجيش البريطاني كتيبة الجنرال وينغيت	مصانع البحر الميت المدير العام لمجلس تسويق الحمضيات
موشي دايان ١٩٥٣/٦/١١ ١٩٥٨/١/٢١	١٩١٥ دغانيا	مدرسة كبار الضباط ببريطانيا، بكالوريوس علوم من كلية الحقوق والاقتصاد بالجامعة العبرية	الهاغاناه، قيادة البلماح	وزير الزراعة، وزير الدفاع
حاييم لاسكوف	١٩١٩ روسيا	الكلية الحربية البريطانية ــ جامعة أكسفورد	الجيش البريطاني، دورة عسكرية في أميركا	مدير سلطة الموانئ، مفوض الشكاوى في الجيش
تسفي تسور ١٩٦١/١/١ ١٩٦٤/١/١٠	١٩٢٣ روسيا	كلية ادارة الأعمال جامعة سيراكيوز درس في السوربون	هاغاناه	شركة مكوروت، مساعد وزير الدفاع
يتسحاق رابين	١٩٢٢ القدس	مهندس (كلية الأركان، وكلية الزراعة)	البلماح، دورة في أميركا	سفير اسرائيل في واشنطن، رئيس الوزراء
حاييم بارليف	١٩٢٤ يوغسلافيا	كلية الزراعة، جامعة كولومبيا	البلماح	وزير الصناعة والتجارة
رافيد اليعازر	١٩٢٥ يوغسلافيا	الاقتصاد وشؤون الشرق الأوسط في الجامعة العبرية	هاغاناه	توفي بعد ترك المنصب

من العوامل المهمة في تحديد وجهة نظر الحكومة حين اتخاذها لأي قرار في مجال الأمن؛ سواء فيما يتعلق بحجم القوات المحاربة ومستوى الأسلحة، أو في تحديد ما تحتاجه اسرائيل من أسلحة مشتراة من الخارج، أو مصنوعة في الداخل، وما يتبع

هذا من تعديلات في الميزانية.

وساهمت الطبيعة العسكرية للنظام الاسرائيلي في دعم دور المخابرات العسكرية باعتبارها أحد أخطر أجهزة الدولة. وتضاعفت مهمة المخابرات ومسؤولياتها بعد سنة ١٩٦٧ لمجابهة تزايد أعمال الفدائيين في المناطق المحتلة، والاشراف على ادارة هذه المناطق. وتولى منصب رئيس المخابرات عدة أشخاص كان لهم تاثيرهم الواضح على الجيش والمجتمع الاسرائيلي ككل، ومن هؤلاء مرتزوغ وهاركابي ونبيمان.

وبرز دور واضح لرئيس المخابرات عندما تولى أهرون ياريف هذا المنصب، وكان ياريف بمثابة «النبي أو العراف» في شؤون الأمن والاستخبارات، وذلك بفضل اطلاعه على المعلومات السرية في اسرائيل. وكان يتمتع بموهبة كلامية بارزة شكلت حوله هالة من الكاريزما جعلته محبوباً لدى رئاسة الوزارة، ومرشحاً للانضمام الى المعراخ، وأطلقت عليه مائير لقب «كسنجر اسرائيل». وبحكم قوة شخصية ياريف وقدرته داخل الكيان الاسرائيلي، فانه كثيراً ماكان يستدعى لتقديم تقارير الى الحكومة أو لجنة الخارجية والأمن، وعمل دايان على تسهيل بروز ياريف كمقدم للتقارير للاجتماعات الحكومية. أما في حرب تشرين الأول (أكتوبر)، فكان الياهو زعيرا رئيساً لشعبة المخابرات، رغم أنه من المقربين لدايان باعتباره كان رئيس مكتبه، فانه لم يملك الكاريزما والقدرة التي اكتسبها ياريف خلال تسع سنوات من العمل المتواصل في بناء الاستخبارات العسكرية.

وقد بقيت دائرة المخابرات ورئيسها باستمرار فوق مستوى النقد، ولم تستطع الحكومة أو لجنة الشؤون الخارجية والأمن ممارسة الرقابة على هذه المؤسسة وقيادتها نظراً لطبيعة العمل الذي تقوم به.

دور العسكريين في مجال السياسة الخارجية

تمارس المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في تحديد سياسة اسرائيل الخارجية[٥١] لكون مسألة الأمن تمثل المشكلة الحيوية التي تواجهها اسرائيل منذ قيامها. وتشكل المؤسسة العسكرية جماعة ضغط مهمة على القرارات الحكومية في مجال السياسة الخارجية. ويكون هذا الضغط، في معظم الحالات، سرياً ومن وراء الكواليس، أو من خلال الوسائل المدنية عن طريق حضور العسكريين اجتماعات لجنة الدفاع والخارجية. وترجع هذه السرية في تأثير المؤسسة العسكرية الى الوعي السياسي الكبير لأفراد المجتمع، والى الشعور الدائم بالخطر من العرب.

وإذا كان نفوذ النخبة العسكرية هذا قد اعتراه الغموض في كثير من الحالات، فان الدلائل تشير الى وجود هذا النفوذ وتزايده بشكل خاص في مسألة الصراع العربي — الاسرائيلي. فقد تطورت نظرية الأمن الاسرائيلية بواسطة نفوذ العسكريين وترجمت هذه النظرية الى أوامر حكومية في العديد من الحالات مما كان له الاثر البالغ على علاقات اسرائيل الدولية. وسنقدم في مايلي بعض الأدلة على دور العسكريين في

مجال السياسة الخارجية:

□ سياسة الانتقام التي وضعتها المؤسسة العسكرية سنة ١٩٥٠، والتي طبقتها الحكومة الاسرائيلية في سلسلة من الاعتداءات المتكررة على الدول العربية المجاورة فيما بعد[٥٢].

□ استطاعت المؤسسة العسكرية أن تقوم بالعديد من العمليات العسكرية دون علم الحكومة، وكان لها أثر كبير على علاقات اسرائيل الخارجية، مثال ذلك عملية لافون.

□ المبادرة التي اتخذتها وزارة الدفاع على عاتقها في مباحثات الجيوش في باريس (١٩٤٥ ــ ١٩٥٥)، وتكليف شمعون بيرس بعملية التنسيق بين القوى العسكرية والسياسية مع فرنسا، وفي معارضة العسكريين للانسحاب من سيناء وشرم الشيخ سنة ١٩٥٦ مما اضطر بن ــ غوريون لدعوتهم الى منزله ومحاولته تبرير قبوله الانسحاب[٥٣].

□ شكل العسكريون جماعة ضغط قوية سنة ١٩٦٧ لاجبار اسرائيل على دخول الحرب ضد الدول العربية، بينما كان الكثيرون من أعضاء الحكومة يطالبون بالتريث ومترددين في اتخاذ قرار الحرب.

□ التصريحات السياسية التي كان يدلي بها موشي دايان ــ حين كان وزيراً للدفاع بعد حرب ١٩٦٧ ــ وبعض كبار العسكريين والتي كانت تسبب أزمات في مجلس الوزراء الاسرائيلي.

□ قرارات ١٩٦٨ ببناء مراكز دفاعية على طول قناة السويس بفعل نفوذ العسكريين.

□ الزيارات المتعددة التي يقوم بها العسكريون الاسرائيليون الى الدول الأفريقية وغيرها من الدول، والتي ارتبطت ببرامج للمساعدات العسكرية كان لها آثار واضحة في مجال السياسة الخارجية الاسرائيلية.

دور العسكريين بعد تسريحهم في الحياة المدنية، ووظائفهم

لجأت النخبة الحاكمة في اسرائيل الى اعتماد نظام التسريح المبكر للضباط، وذلك نتيجة خشيتها من تكوينهم طبقة عسكرية يكون لها كيان منفصل وتطلعات سياسية. وعملت في الوقت نفسه على تشجيع هؤلاء الضباط للحصول على مناصب ادارية في مجال الحياة المدنية[٥٤]. وساهم هؤلاء الضباط من خلال سيطرتهم على المؤسسات المدنية في دعم السلطة العسكرية في مشاريعها العسكرية وفي ضمان استمرار امتداد سيطرة المؤسسة العسكرية على قطاعات الاقتصاد وتنميتها لأغراض الحرب[٥٥].

ويعزى نفوذ الضباط المسرحين على حياة اسرائيل المدنية الى العدد الكبير من الضباط الذين يتمتعون بالخبرة الفنية ويجدون المجال مفتوحاً أمامهم في الخدمة العامة، وقدم هؤلاء الضباط خدمات جليلة للحياة العامة في اسرائيل منها[٥٦]:

□ التنظيمات الأساسية المستقاة من الجيش والتي أدت لتحسين النظم المصرفية في البنوك والأعمال والمشروعات المختلفة.

□ يعتبر العسكريون أول من نادى بادخال التكنولوجيا الى الحياة العامة وتشجيع البحوث في مجال المشروعات الصناعية.

وازداد الوضع خطورة من تسرب العسكريين للحياة المدنية، حين زاد اعتقاد كبار

الضباط بأن مستقبلهم سيكون في القطاع العام أو النشاط الحزبي، ولهذا كان عليهم التفاوض مع جهات سياسية للحصول على مناصب مدنية في الخدمة العامة أو في الحياة السياسية. ونتج عن هذا الوضع تضاؤل الايمان باستيعاب الضباط المسرحين في المشاريع الاقتصادية والأعمال الخاصة، وعدم الثقة في قدرتهم على ادارة المشاريع المدنية والفنية، ولهذا ظهر تحول في وظائف الضباط المسرحين الى القطاع العام الذي زاد من استيعابه لهم سواء في المؤسسات التعليمية أو المنظمات شبه الحكومية أو المصانع الحكومية أو التابعة للهستدروت. وأصبحت هذه الظاهرة أكثر خصوصية في المجتمع وفي المجال الاقتصادي، ووصلت بالبعض الى التفاوض مع جهات سياسية واقتصادية وهو لا يزال يرتدي الزي العسكري، وعندما يحتل أحد الضباط موقعاً في الحياة المدنية كان يعمل على مساعدة زملائه من الجيش في ايجاد وظائف لهم معه في الخدمة نفسها.

ويجدر بنا الاشارة في هذا المجال الى أن الكنيست الاسرائيلي قد وافق على مشروع قرار قدمه العضو روبين أرزي نائب حزب مبام يقضي بوجوب مضي ١٠٠ يوم على الأقل على تسريح الضباط قبل دخولهم الحكومة أو ترشيح أنفسهم للكنيست، وذلك للحد من الانتقال المباشر من الجيش الى الحكومة(٥٧).

ويجدر بنا، أيضاً، في مجال تأكيد الدور الذي يقوم به كبار ضباط الجيش بعد تركهم الخدمة، أن نقدم بعض التفصيلات عن المهن والوظائف التي يشغلونها لكي نتمكن من ملاحظة مدى تأثيرهم على المجتمع وتحكمهم في الحياة المدنية. ويلخص الجدول الرقم ٤ وظائف كبار الضباط المسرحين حتى العام ١٩٧٣.

الجدول الرقم ٤

وظائف كبار الضباط المسرحين من الخدمة(٥٩)

(١) وظائف كبار الضباط المسرحين حتى ١٩٦٦		(٢) وظائف كبار الضباط حتى سنة ١٩٧٣	
مجال الوظيفة	النسبة	مجال الوظيفة	النسبة
السياسة	٤,٤ ٪	منصب سياسي منتخب وموظفون	
وزارة الدفاع	٥,٢ ٪	حزبيون	١٠,٦٦ ٪
وزارة الخارجية	٦,٩ ٪	النظام العسكري	٢٤,٠٠ ٪
وزارات حكومية أخرى	٢١,٧ ٪	وزراء خارجية وسفراء	٢,٦٦ ٪
شركات حكومية	١٢,٢ ٪	مراتب ادارية عليا في المؤسسات العامة	١٠,٦٦ ٪
بلديات ودوائر حكم محلي	٢,٦ ٪		
مؤسسات التعليم العالي	٥,٢ ٪	مراتب عليا في معاهد التعليم العالي	٨,٠٠ ٪
الشركات الخاصة	٢٢,٤ ٪	التعليم والأبحاث في ميدان	
أعمال مستقلة	١٢,٢ ٪	التعليم العالي	٨,٠٠ ٪
العودة الى الكيبوتس	٥,٢ ٪	مراتب ادارية في الصناعة	
مجالات أخرى	٢,٠ ٪	والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية	٢٢,٠٠ ٪
المجموع	١٠٠	المجموع	٩٩,٩٨

وفيما يلي بعض الملاحظات على الجدول الرقم ٤[٥٨]:

١ ــ يلاحظ التحويل من العمل في الوزارات الحكومية الى العمل في النظام العسكري، فمثلاً، كانت نسبة العاملين من الضباط في الوزارات الحكومية ٢١,٧ ٪ وفي الشركات الحكومية ١٢,٢ ٪ حتى سنة ١٩٦٦. ولكن، حتى سنة ١٩٧٣، كان الذين حصلوا على مراتب ادارية عليا في المؤسسات ١٠,٦٦ ٪، بينما في الوقت نفسه ارتفع عدد العاملين في وزارة الدفاع من ٥,٢ ٪ سنة ١٩٦٦ الى ٢٤ ٪ سنة ٧٣ للعاملين في النظام العسكري.

٢ ــ الزيادة الملحوظة في نسبة الضباط العاملين في المؤسسات التعليمية، فبينما كانت حتى سنة ١٩٦٦ تساوي ٥,٢ ٪ أصبحت في سنة ١٩٧٣ ــ ١٦ ٪.

٣ ــ بالنسبة للعاملين في الشركات الخاصة والأعمال المستقلة كانت نسبتهم في سنة ١٩٦٦ تساوي ٢٢,٤ ٪ + ١٢,٢ ٪ = ٢٤,٦ ٪ وبقيت تقريباً زهاء النسبة نفسها اذ أصبحت سنة ١٩٧٣ ٣٢ ٪ بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص.

٤ ــ بالنسبة للعاملين في الحقل السياسي والحزبي ارتفعت النسبة من ٤,٤ ٪ سنة ١٩٦٦ الى ١٠,٦٦٪ سنة ١٩٧٣، والتي تمثل الذين حصلوا على مناصب سياسية وحزبية.

أما اذا ما أردنا الدخول في تفاصيل أكثر بالنسبة للمناصب التي تولاها الضباط المسرحون في الحياة السياسية والخدمة الحكومية فاننا نجد في الكنيست الثامن ثمانية جنرالات، كما أن حكومة رابين التي تكونت سنة ١٩٧٤ ضمت اثنين من رؤساء الأركان السابقين هما رابين وبارليف، بالاضافة الى عدد من الضباط من خلفيات عسكرية مثل آلون وبيريس. وفيما يلي تفاصيل للمناصب التي شغلها بعض كبار الضباط في المناصب العليا في جهاز الخدمة الحكومية[٦٠]:

وزراء حكوميون سنة ١٩٦٨:

١ ــ ميجور جنرال موشي دايان ــ وزير الدفاع؛ ٢ ــ البريغادير جنرال يغئال آلون ــ وزير العمل؛ ٣ ــ البريغادير جنرال موشيه كارميل ــ وزير المواصلات والنقل؛ ٤ ــ اسرائيل غاليلي ــ وزير الأنباء.

وزراء الخارجية ــ سفراء:

١ ــ الميجور جنرال يتسحاق رابين ــ سفير في الولايات المتحدة؛ ٢ ــ البريغادير جنرال راميز ــ سفير في بريطانيا؛ ٣ ــ البريغادير جنرال أفيدار ــ سفير في الأرجنتين؛ ٤ ــ الكولونيل آشر بن ناتان ــ سفير في ألمانيا الغربية.

كما أن هناك تسعة من كبار ضباط الجيش شغلوا مناصب مدراء عامين في الوزارات المختلفة عام ١٩٦٧ وثمانية مدراء كبار وستة في الجامعة والحياة الاكاديمية. وفيما يلي تحديد لبعض المناصب التي تعتبر من الدرجة الثانية والتي حصل عليها بعض كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي بعد تسريحهم من الجيش عقب حرب ١٩٦٧[٦١].

١ ــ **في الوزارات**: الجنرال العاد بيلد، شغل منصب مدير في وزارة التعليم.

٢ ــ **في المؤسسات العامة**: الجنرال مئير عميت المدير السابق للمخابرات، عمل

مديراً للمجمع الصناعي العام (كور).

٣ ــ **في القطاع الخاص**: الجنرال داف تلكوفسكي رئيس الطيران السابق، رأس مؤسسة استثمارية تابعة لمصرف (ديسكونت).

٤ ــ **في الخدمات البلدية**: الجنرال يوسف نيفو، تولى منصب رئيس بلدية هرتسليا.

٥ ــ **في الوكالة اليهودية**: الجنرال أوزي نركيس، رأس ادارة الهجرة.

٦ ــ **في المناصب الدبلوماسية**: الجنرال يتسحاق رابين عين سفيراً في واشنطن.

٧ ــ **في الجامعة**: القسم الاداري: الجنرال عاموس حوريف، رئيس قسم البولتيكنيك في جامعة تل أبيب؛ قسم التدريس: الجنرال متنياهو بيلد، أستاذ الأدب العربي الحديث في جامعة تل أبيب.

٨ ــ **الصحافة والاذاعة**: الجنرال حاييم هرتسوغ رئيس المخابرات السابق، عين في منصب المعلق العسكري.

٩ ــ **في الموانىء**: الجنرال حاييم لاسكوف قائد طيران سابق، عين رئيس أقسام في الموانىء، ثم عين مكانه أهارون ديمنر أول قائد للطيران.

١٠ ــ **في المصانع**: الجنرال ميشعيا حينس مدير مصنع (حمات) لانتاج السيارات الكبيرة؛ الجنرال افرام دايفو مدير مصنع (تيتعوس).

من هذا السرد للمناصب التي تولاها كبار ضباط الجيش في الحياة المدنية، نلاحظ التنوع الواضح في هذه المناصب، اذ شملت جميع مرافق الحياة المدنية في اسرائيل من قطاع عام ووظائف حكومية إلى أعمال خاصة ووظائف في مشاريع خاصة إلى وظائف ذات طابع ثقافي مثل العمل في الجامعة أو من خلال الصحافة أو وزارة التعليم. وكان لهذا أثر كبير في صبغ المجتمع الاسرائيلي بالصبغة العسكرية، لأن هؤلاء الضباط عندما ينتقلون الى الحياة المدنية يكون من الصعب عليهم التخلص من الروح العسكرية التي ورثوها من الخدمة الطويلة في الجيش.

دور الجنود المسرحين

ما سبق كان عن دور كبار القادة والضباط المسرحين من الجيش في الخدمة المدنية والحياة السياسية؛ ولكن ماذا عن دور الجنود المسرحين، هل يمكن أن يكون لهم تأثير على المجتمع، وكيف؟

كتب تيدي برويس[٦٢] عن دور الجنود المسرحين، مبيناً أنهم يمارسون دوراً كبيراً في المجتمع وبشكل خاص في حركات الاحتجاج التي تجتاح المجتمع الاسرائيلي. وذلك ناتج عن احساس الجنود بالضيق وعدم الرضى، وقد خلق تباين خلفياتهم السياسية ــ رغم الاطار العسكري الذي جمعهم فترة الخدمة ــ عقبة على طريق قيامهم بدور فعال في المجتمع، ولكن وجود أي ضابط كبير يمكن أن يتزعم حركتهم ليشكلوا أشبه ما يكون بـ «مجلس جنود» سيكون له تأثير كبير في تنظيم وابراز دورهم، وان كان هذا الدور في البداية بسيطاً أو غير واضح، وتظهر أهميته عند انضمامهم الى قوة اجتماعية موجودة

في المجتمع.

ويرى برويس أن الجماعات السياسية بدأت تتنبه الى دور هذه الجماعات، وحاولت تجنيدها لخدمة أهدافها، وعملت على خلق صلات معها، والمحاولة البارزة في هذا المجال ما قام به آريئيل شارون بتزعم حركات الاحتجاج. وينبه برويس الى أهمية هذه القوة الجديدة في المسرح السياسي مستقبلاً، حيث أن هؤلاء الجنود سينخرطون في الحياة السياسية والمدنية وقد يشكلون أشخاصاً أو عمالاً مستاءين يمكن أن يكونوا حلفاء لعدد من الصقور المتطرفين من الزعماء الذين تركوا أحزابهم[٦٣].

وفي الختام نستطيع القول ان الجيش الاسرائيلي أصبح يشكل الوسيلة الأولى في اعداد القيادات السياسية في اسرائيل، اذ أنه من الطبيعي في مجتمع تسيطر مشكلة الأمن على عقول الناس فيه، كالمجتمع الاسرائيلي، أن تتجه أفضل العناصر في المجتمع الى الجيش. وقد شكلت هذه العناصر القيادات المنافسة للقيادات الوطنية القديمة؛ وبذلك ظهرت المهنة العسكرية كأنها الطريق الوحيد للوصول الى القيادات العليا في اسرائيل. والشخص الوحيد في القيادة السياسية الاسرائيلية الذي ينظر اليه على أنه استطاع تحطيم هذه الحلقة المغلقة ــ من ضرورة كون الخلفية العسكرية هي أساس الوصول للسلطة ــ هو بنحاس سابير. كما أن وجود عسكري سابق كيتسحاق رابين، في رئاسة الحكومة، يبرهن على دور الجيش الأساسي في تقديم القيادة العليا في اسرائيل.

أثر حرب أكتوبر على النخبة العسكرية

بعد حرب أكتوبر (تشرين أول)، اهتزت الثقة بالنخبة العسكرية، مما أفقدها الكثير من هيبتها، بعد أن كانت هذه المؤسسة العسكرية تعتبر عز اسرائيل وفخرها؛ وأول دليل على ذلك اهتزاز الثقة بشعبية موشي دايان «البطل القومي» لحرب الأيام الستة. وكذلك امتدت آثار هذه الهزة لتشمل معظم أفراد النخبة العسكرية بعد تبادل الاتهامات بالتقصير بين قادة المؤسسة العسكرية «صراع الجنرالات». وقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تعيين لجنة قضائية لتقصي الحقائق برئاسة القاضي أغرانات لتحديد المسؤولية عن التقصير في الحرب. هذا وقد جاء تقرير لجنة أغرانات ليكشف عن الخطأ في توزيع الصلاحيات بين النخبة الحاكمة السياسية والعسكرية، ويدعو الى تحديد المسؤولية بين الوظائف. وقد جاءت التوصية بما يلي: (أ) تحديد العلاقة المتبادلة بين الحكومة والجيش؛ (ب) تحديد طرق تعيين رئيس الأركان؛ (جـ) تحديد الجهة التي تصدر الأوامر لتنفيذ أعمال عسكرية مفاجئة؛ (د) اقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن من عدد صغير من الوزراء؛ (هـ) تخويل رئيس الحكومة اقامة فريق مقلص من الوزراء لا يزيد عددهم عن خمسة أعضاء (حكومة حرب) للبت في شؤون الحرب[٦٤].

ملاحظات على التغييرات في المؤسسة العسكرية[٦٥]

□ الاتجاه نحو وجود قيادات ذات تخصصات معينة داخل المؤسسات العسكرية، وذات مستوى تعليمي عال، مما سيساعد على وجود نخبة عسكرية أكثر تجانساً.

□ الاتجاه نحو احتلال المراكز العليا في القيادة العسكرية بواسطة الضباط الذين لم تكن لديهم خبرة طويلة في مرحلة ما قبل قيام اسرائيل، والكثير منهم خدم كمتطوع أو كمجرد جندي خلال حرب ١٩٤٨، وهم في الغالب يمثلون قيادات شابة.

□ أن معظم التغييرات الجديدة التي أعقبت حرب أكتوبر (تشرين أول) كانت تغيرات ذات طابع مؤقت، وكانت، في الغالب، تهدف الى حل مشكلات ظهرت فجأة كتعيين اللواء زئيفي رئيساً لشعبة العمليات، واللواء تال قائداً للجبهة الجنوبية، واللواء غونين قائداً لمنطقة شرم الشيخ.

□ أدى النقص الكبير في القيادات بعد الحرب ــ نتيجة تسريح عدد كبير من الضباط أو اتهام عدد آخر منهم بالمسؤولية عن التقصير ــ الى لجوء القيادة الاسرائيلية الى التفتيش عن «أبطال الأمس» من القادة واقناعهم بالعودة الى الجيش واقناع القادة القدامى الذين كان معظمهم على وشك الاعتزال، على البقاء في الخدمة، أمثال أدان ودان لنر وحوفي.

النخبة العسكرية واحتمالات قيام انقلاب عسكري

كانت وجهة النظر السائدة باستمرار في اسرائيل تقوم على استبعاد قيام انقلاب عسكري وذلك لعدة أسباب نورد منها:

١ ــ ان ضباط الجيش لا يؤلفون طبقة اجتماعية مختلفة أو جماعة ذات وجهة نظر موحدة، مما جعل آراء القادة العسكريين السياسية متباينة وتعكس الآراء السياسية القائمة في المجتمع.

٢ ــ ان أغلبية رجال الجيش من الاحتياط، ويتم تبديل الضباط الكبار بسرعة كبيرة بشكل يصعب معه تبلور نشوء طبقة عسكرية محترفة.

٣ ــ طبيعة الحياة السياسية في اسرائيل، والتي تتميز بوجود حزب قوي يملك أغلبية جماهيرية وتشريعية ووجود قوى ضاغطة لها وزنها مثل الهستدروت.

٤ ــ تداخل الجيش مع المجتمع من خلال النشاطات المختلفة التي يمارسها الجيش في مجال الحياة العامة، ومن خلال نظام الاحتياط المعمول به في اسرائيل.

٥ ــ قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على استيعاب من يترك الجيش وانتشار القادة العسكريين المتقاعدين في القطاعات المختلفة.

٦ ــ تطابق الأهداف السياسية بشكل عام بين الجيش والقيادة السياسية.

نستنتج مما سبق صعوبة قيام انقلاب عسكري؛ ولكن تطورات الأحداث بعد تشرين الأول (أكتوبر) فرضت وضعاً جديداً تمثل في زيادة تدخل الجيش في السياسة، وزيادة عدد العسكريين في السلطة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، مما سيؤدي بالتالي الى عسكرة السياسة الاسرائيلية بدون انقلاب عسكري. ويرى الدكتور أريك كوهين المحاضر في الجامعة العبرية في القدس[٦٦] أن الاعتقاد الذي ساد في الماضي بعدم امكان قيام انقلاب عسكري بسبب أن الجيش «جيش الشعب» وغير مسيّس ومتشبع بالمبادىء الديمقراطية، قد تغير بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر). ويضع الدكتور المذكور أسس احتمال قيام انقلاب عسكري وذلك في حالة «تعمق أزمة الارادة

القومية وتدهور النظام السياسي»، فيما لو حصلت كتلة على أكثرية ثابتة بعد انتخابات مكررة ومعادة، واذا ما تبين عدم امكانية قيام «اجماع قومي» حول المشكلات المصيرية التي يجب الوصول الى حسم بشأنها بطريق ديمقراطي، وقتها يمكن أن يقوم من صفوف الضباط الكبار أو ضباط الاحتياط شخص قوي يناشد زملاءه أن يضعوا حداً للعبة الديمقراطية ليس بدافع التطرف وانما بدافع الشعور بالمسؤولية والقلق العميق على صورة اسرائيل وأمنها.

مؤشرات على مستقبل النخبة الحاكمة

تعتبر عملية البحث في التوقعات السياسية عملية صعبة جداً، خاصة اذا ما تعلقت العملية بطبيعة ونوعية النخبة العسكرية المستقبلية في مجتمع كالمجتمع الاسرائيلي، حيث أن الظروف الاجتماعية والسياسية غير مستقرة وتتعرض لهزات مستمرة، وأن أية أزمة أمنية تجتاح هذا المجتمع ستقلب معظم التوقعات السياسية رأساً على عقب. ولذلك فان الباحث سيحاول وضع بعض المؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عن طبيعة مستقبل النخبة العسكرية في اسرائيل:

١ ــ اتجاه النخبة الحاكمة للابتعاد عن «جيل الآباء» والقيادات التقليدية القديمة. ويجمع الباحثون في القيادة العسكرية الاسرائيلية على أن هناك تحولاً في القيادة الاسرائيلية نحو بروز قيادات جديدة لم يكن لها دور تاريخي في قيام اسرائيل، مثل «جيل العمالقة» القديم.

٢ ــ هناك اتجاه لتزايد عدد أفراد «الصابرا» في النخبة العسكرية، ولكن الملاحظ أن معظم هؤلاء الأفراد، رغم انتمائه لجيل «الصابرا»، ينحدر من أصل شرق ــ أوروبي، وذلك نتيجة كون هذه الفئات كانت تعتبر قريبة من القيادة التقليدية، وفي الوقت نفسه هناك اتجاه لتزايد عدد اليهود الشرقيين بين أفراد النخبة العسكرية، ولكن هذا الاتجاه يسير بطيئاً.

٣ ــ الاتجاه نحو القيادة الجماعية ورفض دكتاتورية الفرد، خصوصاً بعد غياب القيادات الكارزمية التقليدية التي تميزت بتاريخ طويل من العمل في خدمة أهداف الحركة الصهيونية.

٤ ــ كان الاتجاه قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر) نحو ملء قمم مراكز القوى العسكرية بالقيادات الحزبية، باعتبارهم يمثلون القيادات السياسية الواعية والتي تربت على أيدي القيادات الكارزمية القديمة وعايشتها من خلال النضال الحزبي. ولكن هذه الموازين انقلبت بعد حرب تشرين الأول، اذ فرضت الحرب الاتجاه نحو قيادات من أصل عسكري باعتبارها الأكفأ لتخطي ذيول التقصير في الحرب.

٥ ــ الاتجاه نحو القيادات الإدارية الكفؤة ذات المهارات الفنية والتي تتميز بأنها أقل اعتماداً على الحماسة والخطابة، وأكثر واقعية في مجابهة الأحداث.

٦ ــ ازدياد ارتباط واعتماد النخبة العسكرية على الولايات المتحدة الأميركية، وزيادة تأثير يهود «الدياسبورا» على القيادة الاسرائيلية بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بحيث أصبحت القيادات الصهيونية في الخارج تتدخل في طبيعة التعيينات

داخل المجتمع الاسرائيلي، وتفرض شروطاً على نوعية القيادة الاسرائيلية. وذلك بسبب تزايد اعتماد اسرائيل على القوى الصهيونية خارج فلسطين واهتزاز مركز القيادة الاسرائيلية التي كانت عقب حرب ١٩٦٧ تفرض شروطها ووصايتها على القيادات الصهيونية في الخارج.

---

(١) Leonard Fein, *Politics in Israel*, Boston: Little, Brown and Co., 1967, p. 149.

(٢) Geraint Parry, *Political Elites*, New York: Praeger Publishers, 1970, p. 15.

(٣) لمزيد من وجهات النظر بشأن تعريف النخبة والانتقادات التي وجهت اليها يمكن الرجوع الى كل من بوتمور، **النخبة والمجتمع**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ ص ٦ ــ ٩، ص ١٢؛ Parry, *Op.cit.*, p. 30. نيسير الناشف، «النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٨، آب (أغسطس) ١٩٧٥، ص ١٢١ ــ ١٣٢؛ حامد ربيع، **من يحكم تل أبيب**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥ ص ٨٠.

(٤) أنظر بشأن تعريف المؤسسة العسكرية حاتم صادق، «العسكريون في المجتمع الاسرائيلي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، ص ٩٢ ــ ١١٠.

(٥) بوتمور، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٥.

(٦) Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel*, London: Frank Cass and Co. Ltd., 1969, p. 60.

(٧) Ben Halpern, «The Role of Military in Israel», in Johnson (Ed.), *The Role of Military in Uderdeveloped Countries*, Princeton: Princeton University Press, 1962, p. 341.

(٨) Allon Yigal, *The Making of Israel's Army*, London: Valentine Mitchell, 1970, p. 3.

(٩) جاء ذلك في المقدمة التي كتبها بن ـ غوريون لكتاب مصور صادر عن الجيش الاسرائيلي تحت عنوان:
Israel Defence Army, 1948——1958, (Tel—Aviv): Maarchot, Israel Defence Army Publishing House, n.d., pp. 1-10.

(١٠) Elizur, Yoval and Eliahu Salpeter, *Who Rules Israel*, New York: Harper and Row Publishers, 1975, p. 195.

(١١) مصدر الجدول: Perlmutter, *Op.cit.*, p. 64.

(١٢) *Ibid.*, p. 36.

(١٣) Thomas Branstcn, *David Ben-Gurion Memories*, Cleveland (Ohio): The World Publishing Co., 1970, p. 97.

(١٤) اياد القزاز، «الجيش والمجتمع في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٦٥.

(١٥) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 76.

(١٦) Allon, *Op.cit.*, p. 270.

(١٧) Branstcn, *Op.cit.*, p. 98.

(١٨) Eisenstadt, S.N., *Israel Society*, London: Wiedenfeld and Nicolson, 1967, p. 234.

(١٩) Alan Arian, *The Choosing People-Voting Behavior in Israel*, Cleveland: Western Reserve University, 1968, p. 20.

(٢٠) علي الدين هلال، **تكوين اسرائيل: دراسة في أصول المجتمع الصهيوني**، القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠، ص ١٣٨.

(٢١) أنيس القاسم، **التحدي الصهيوني ومواجهته**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ٥٧؛ الهيثم الايوبي، «خطر الابادة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤، تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ٤٠.

(٢٢) يشعياهو بن بورات وآخرون، **التقصير (المحداال)**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٢١٢.

(٢٣) انطوان الياس، «مشكلة اسرائيل بين أمثولة التاريخ وبرامج البقاء»، **شؤون فلسطينية**،

العدد ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، ص ١٩.

(٢٤) Hurewitz, J.C. «The Role of Military in Society and Government in Israel» in Fisher Sydney (Ed.), *The Military in Middle East*, Columbus (Ohio): Ohio State Press, 1963, p. 98.

(٢٥) أنظر شروط ومواصفات القيادة في Allon, *Op.cit.*, p. 250; Hurewitz, *Op.cit.*, p. 103.

(٢٦) «التفاوت الاجتماعي والطائفي والفقر (في اسرائيل)»، ملحق العدد ١٦ من نشرة **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٣، ص ٥٢٥ ــ ٥٢٦.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل بشأن تمثيل اللثات الاجتماعية، أنظر اياد القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٦. Elizur, *Op.cit.*, pp. 194-219.

(٢٨) مازن البنداك، **اسرائيل مجتمع عسكري**، بيروت: مطابع دار الكفاح، ١٩٧١ ص ٤٥ ــ ٤٦.

(٢٩) Allon, *Op.cit.*, p. 47.

(٣٠) القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٨.

(٣١) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

(٣٢) Bransten *Op.cit.*, p. 100.

(٣٣) Elizur, *Op.cit.*, p. 214.

(٣٤) محمد كموش، **صراع الجنرالات في اسرائيل**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ٤٦؛ «العسكريون في الحياة السياسة الاسرائيلية قبل وبعد حرب ٦ تشرين الأول»، **الارض**، العدد ٦، ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣.

(٣٥) Peter Medding, *Mapai in Israel*, Cambridge: Cambridge University Press, 1972, p. 214.

(٣٦) تهاني هلسة، **داڤيد بن ــ غوريون**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٢١٣؛ Lau N. Lavic, *Moshe Dayan*, Hartford: Hartmore House Inc., 1969, p. 118-9.

(٣٧) حبيب قهوجي، **الصحافة والمجتمع الاسرائيلي**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٦.

(٣٨) Lavic, *Op.cit.*, p. 119.

(٣٩) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 80.

(٤٠) Walter Laqueur, *The Road to War*, London: Cox Wyman, Ltd. 1970, pp. 172-3.

(٤١) مازن البنداك، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥، ٤٨.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع راجع: Perlmutter-*Op.cit.*, p. 71—75; مازن البنداك، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٤ ــ ٦٦. وأنظر أيضاً بشأن تطور الصناعات العسكرية الاسرائيلية: نيكيتا جالينا، **دولة اسرائيل**، القاهرة: دار الهلال، (بدون تاريخ)، ص ١٨٦؛ سمير جريس، «الصناعة العسكرية الاسرائيلية توسع نشاطها»، **في قضايا اسرائيلية**، العدد ١٥، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص ٤٧٨ ــ ٤٨٤.

(٤٣) أسعد عبد الرحمن، «العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ٦١.

(٤٤) عماد شقور، «عسكرة السياسة وتسيّس الجيش»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣، ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠، غير أنه بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، على ما أفرزته من انعكاسات على أصعدة عدة، أقر الكنيست سنة ١٩٧٥، بالاجماع وامتناع كتلة راكاح عن التصويت، قانوناً أساسياً جديداً للجيش الاسرائيلي وفق توصية وردت من «لجنة اغرانات»، وهي اللجنة المكلفة بالتحقيق في التقصير الاسرائيلي في تلك الحرب. وأكد القانون الجديد مبدأ خضوع الجيش للسلطة المدنية العليا، أي الحكومة، وأن يكون وزير الدفاع هو المسؤول عن الجيش وحلقة الوصل بين الجيش والحكومة، ويكون رئيس الأركان هو المستوى القيادي الأعلى في الجيش، ويخضع لسلطة الحكومة ويكون رئيسه فيها وزير الدفاع. ونص القانون على طريقة تعيين رئيس جديد للأركان على أن يتم التعيين من قبل الحكومة وبتوصية من وزير الدفاع. أنظر في هذا الشأن: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦،١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٥؛ و«قانون أساسي جديد للجيش الاسرائيلي»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ٥، ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٦١ ــ ١٦٢.

(٤٥) عندما طُلب الى أعضاء الكنيست أن يرتبوا القوى التالية حسب أهميتها السياسية في

المجتمع: الهستدروت، البيروقراطية الحاكمة، الكيبوتس، المثقفون، المجموعات العرقية، الجيش، أجمعت الغالبية على وضع الهستدروت في الأول، ثم الكيبوتس في المرتبة الثانية، وزادت قليلاً عن البيروقراطية الحاكمة التي جاءت في المرتبة الثالثة. وكان المثقفون والمجموعات العرقية تتنافس على المركز الرابع، وحصل الجيش على تأثير سياسي ضئيل ووضع في المرتبة الأخيرة. أنظر ذلك في:

Lester Seligman, *Leadership in New Nation*, New York: Prentice Hall Inc., 1964, p. 51.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن منصب رئيس الأركان راجع بنكو آدار، «الجيش والسياسة في اسرائيل»، ملحق العدد ١٦ من **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٤٩٦ ــ ٤٩٧؛ «The Hawkish Chief Staff», *Middle East International*, No. 39, September 1974, pp. 18-19; أحمد حمدي يوسف عفيفي، **جيش الدفاع الاسرائيلي**، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص ٨٢ ــ ٨٥؛ رئاسة الوزراء، المكتب التنفيذي لشؤون الاراضي المحتلة، **أربعة مرشحين لمنصب رئيس الأركان**، فرع المعلومات، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ملف رقم ٤٦٠، عمان، ١٩٧٤.

(٤٧) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, New Haven: Yale University Press, 1972, p. 215.

(٤٨) David Shaham, «A Crisis of Leadership», *New Outlook*, Vol. 17, No. 4 (150), May 1974, pp. 28-32.

(٤٩) الجدول مستخرج بتصرف من المصادر التالية: اياد القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٢؛ ملحق العدد ٨، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٣، «ندوة رؤساء أركان الجيش الاسرائيلي السبعة السابقين»، ص ٣٥٩؛ Elizur, *Op.cit.*, pp. 195-6.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن دور المخابرات، أنظر: يشعياهو بن بورات وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤، ٨٦، ٩١. وعن دور رئيس المخابرات في حرب ١٩٦٧، أنظر: Laqueur, *Op.cit.*, pp. 129-30. وعن دور المخابرات في حرب ١٩٧٣، أنظر ماهر عبد الحميد، **المفاجأة ــ دور المخابرات في حرب الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥.

(٥١) ابراهيم العابد، **سياسة اسرائيل الخارجية**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٩٩ ــ ١٠٠.

(٥٢) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٣) Michael Brecher, *Decisions in Israel Foreign Policy*, London: Oxford University Press, 1974, p. 232.

(٥٤) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

سنأخذ على سبيل المثال لتغيير القيادة، والانتقال الى الحياة المدنية «القيادة العليا سنة ١٩٦٧»، وسنحاول تتبع من بقي منهم في الخدمة. فمن بين ٢٢ ضابطاً شكلوا قيادة اسرائيل العسكرية العليا سنة ١٩٦٧، لم يبق منهم حتى سنة ١٩٧٢ سوى خمسة أشخاص في الخدمة، وأن ١٤، من أصل ١٨، من الذين خرجوا من الجيش انتقلوا الى العمل في الحياة المدنية، فمنهم ستة عملوا في الحكومة أو الخدمة العامة، وخمسة احتلوا مناصب في قطاع الاقتصاد، واثنان في مجال السياسة، وواحد أصبح مدرساً في الجامعة. أنظر Elizur, *Op.cit.*, p. 194.

(٥٥) أسعد رزوق، «الدور 'الاكسترا عسكري' للجنرالات المتقاعدين في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** العدد ١١، تموز (يوليو) ١٩٧٢، ص ٦٧.

(٥٦) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٧) **ملحق العدد ١٦ من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٥٢٥.

(٥٨) يجدر بنا ملاحظة مدى صعوبة المقارنة في هذا المجال بين القسم (١) والقسم (٢) من الجدول الرقم ٤، لأن قسمي هذا الجدول لم يستعملا الفئات نفسها من الوظائف، ولذلك قمت بمحاولة التقريب بين الوظائف المتشابهة وربطها للمقارنة بمثيلتها من الوظائف حتى تساعدنا في ملاحظة التغييرات التي حدثت.

(٥٩) مصدر القسم (١) من الجدول الرقم ٤

المتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٦٦: Perlmutter, *Op.cit.*, p.76; أما مصدر القسم (٢) من الجدول الرقم ٤ والمتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٧٣ فهو غير منشور عن سبرة خمسة وسبعين من كبار الضباط السابقين في الجيش الاسرائيلي من رتبة زعيم فما فوق، قدمه بن وور- راجع في هذا الشأن اياد القزاز، «التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، ص ١٠٤.

(٦٠) Perlmutter, *Op.cit.*, p.77.

ولكن هناك محاولات لاجراء تعديل على الجدول وبيان التغيرات التي حدثت على هذه المعلومات. أنظر بهذا الشأن أسعد رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨ ــ ٧٠.

(٦١) أنظر في هذا المجال محمد كعوش، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٧ ــ ٤٨؛ حبيب قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(٦٢) **دافار**، ٢٢/٣/١٩٧٤.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل أنظر «تصاعد حركة الاحتجاج وموجة العداء للزعامة السياسية في اسرائيل»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ١٩٨.

(٦٤) شوراند رابهوتاني، **التغييرات في النظرة الاسرائيلية نحو الصراع** (كتاب الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣)، ص ١٠٠، وورد تلخيص لهذا التقرير في سمير جريس، «اعادة تنظيم الجهاز العسكري بعد نشر تقرير اغرانات»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ١٢، ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٥٩.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل عن التغييرات التي حدثت في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) والتغيرات المتوقعة في مجال النخبة العسكرية، أنظر محمد كعوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ ــ ٧٠؛ **الأرض**، العدد ٦، كانون الأول ١٩٧٣، ص ٨ ــ ٩؛ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** العدد ٨، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ٢٢٨.

Dan Gilton, «Israel Leadership Called to Account», *Middle East International*, No. 32, February 1974, pp. 15-17.

(٦٦) **هآرتس**، ١٣/٣/١٩٧٤.

التنمية الوطنية ومحو الأمية

هاني منذس

يتزايد اليوم الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة «النامية». إلا أن الآراء تتباين بصدد مفهوم التنمية. ويعود ذلك إلى اختلاف المصالح ومواقع الصراع الاجتماعي والسياسي والفكري على النطاق المحلي والعالمي.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت م. ت. ف.، من خلال دائرة التربية والتعليم، تولي أهمية راهنة لحملة محو الأمية وتعليم الكبار (كجزء من التنمية الاجتماعية)، لذا من الضروري أن ترتكز هذه الحملة على أسس نظرية واجتماعية وسياسية وتربوية علمية متحررة من الذهنية التجريبية وآثار الثقافة الاستعمارية والرجعية تجاه قضايا التخلف والتنمية. خاصة اننا نتعامل مع واقع اجتماعي وسياسي فلسطيني له سماته المحددة ضمن إطار حركة تحرر وطني ما زالت تناضل بضراوة من أجل تحقيق أهدافها الوطنية وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه والسيطرة على موارده وتحقيق التنمية الوطنية المستقلة.

فالتنمية الاجتماعية، في إطار حركة تحرر وطني، هي جزء لا يتجزأ من عملية تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن حلها، بصورة جذرية، إلا عبر إنجاز الأهداف الوطنية وإقامة نظام اجتماعي ــ اقتصادي مستقل وخال من الاستغلال والقهر.

وفي عصرنا الراهن، يتوقف الكثير من التقدم والنجاح الذي يمكن أن تحرزه حركات التحرر الوطني على نوع ونمط المفاهيم الفكرية والاجتماعية والسياسية التي يتم اعتمادها كمرشد للنضال الجماهيري الشامل. وما دامت الثورة الفلسطينية إزاء نشاطات اجتماعية وتربوية معينة، فينبغي عليها أن تسترشد بالفكر الطليعي التقدمي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

كيف تتناول النظريات البرجوازية والرجعية مسألة التنمية، وما هو المفهوم التقدمي عنها؟

المفهوم الكمي عن التنمية

يشير معظم الاقتصاديين النظريين البرجوازيين إلى عملية التنمية وكأنها حدوث تطورات كمية، وبالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية. وذلك ضمن إطار مفهوم يعتبر باستمرار أن ثمة تطوراً متصاعداً «من حالة تخلفية أدنى إلى حالة أكثر تطوراً دون ربطها عضوياً بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني وبحركة القوانين الموضوعية وفعلها وبواقع التطور الجاري على النطاق الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية»(١).

فالمدارس البرجوازية، في معظمها، تعزل التنمية الاقتصادية (من خلال التعامل معها بشكل مؤشرات كمية) عن النواحي الاجتماعية والسياسية، وعن الاقتصاد نفسه كعلم.

وحين تنظر هذه المدارس إلى التخلف، فإنها تركز على مظاهره المختلفة (تدني مستوى الدخل الفردي، ارتفاع نسبة الأمية، سوء التغذية والخدمات الاجتماعية، الخ..) دون التوجه لتفسير أسباب التخلف وارتباطه بالسيطرة الامبريالية وتقسيم العمل الدولي.

فكتابات هذه المدارس تبتعد عن «تحديد العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، بين السيادة الوطنية وعملية التنمية الاقتصادية، واعطاء الانطباع بأن عملية التنمية يمكن أن تتحقق تحت أية ظروف سياسية واقتصادية». كما تبتعد عن إعطاء «أهمية أساسية لطبيعة النظام القائم وتركيب السلطة وتوازن القوى الطبقية والسياسية في هذا البلد النامي أو ذاك». فالفكر البرجوازي يحاول «إضفاء الطابع الفني البحت» على عملية التنمية الوطنية(٢)؛ وهو يركز على وصف القوى المنتجة دون أن يشير إلى أهمية تغيير علاقات الإنتاج وضرورته **لكي تتطور القوى المنتجة نفسها**. فهل يمكن لهيكل الاقتصاد الوطني المشوه التركيب والموروث عن السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة أن يقوم بعملية التنمية الوطنية دون تغيير عميق في أسسه وبنيته، وهو تغيير يبطل الأسس السياسية والعلاقات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية؟

بالنسبة للكاتب الاميركي الاستعماري روستو فإن المجتمع البشري يتطور من المرحلة التقليدية المتخلفة إلى مرحلة أعلى، حسب تراكم كمي في التطور الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى ما يسميه مرحلة «الاستهلاك الشعبي العالي». والبلد المتخلف لا يمكن أن يتطور، حسب أفكار روستو، دون وجود سيطرة أجنبية تدخل معها محفزات التغير والتطور، إضافة إلى مجرد رغبة المواطنين في التحديث والتقدم!(٣). فروستو ينكر وجود علاقات التبعية بين الدول الامبريالية والبلدان المتخلفة، وكذلك وجود قوانين موضوعية وصراعات اجتماعية ــ وطنية. وهو يحاول أن يغطي الأسباب الفعلية الكامنة وراء تخلف البلدان النامية، مصوراً التخلف كمرحلة متدنية «طبيعية» من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

التخلف الاقتصادي «كتطور خاص» ضمن إطار التبعية

يرى البروفسور توماس سنتش أن ما يسمى بالتخلف أو التأخر الاقتصادي ليس

هو وحده ما يميز الوضع الراهن للبلدان النامية. «فالتصنيفات القائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لا يمكن أن تكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تقسم بها البلدان المتخلفة». فهي تطمس الفوارق النوعية الجوهرية بالتشابهات والمقارنات الكمية. والنظريات التي تفسر التخلف ــ أو التأخر ــ بمختلف العقبات الداخلية التي تعترض التنمية هي «نظريات غير تاريخية»؛ لأنها تترك المسألة بدون حل. فلماذا لم تعمل نفس العوامل الكابحة دورها بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة حالياً؟

صحيح أن التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي يسير بفعل قوانينه الداخلية وحركته الذاتية من المجتمعات البدائية إلى الرأسمالية. ولكن ما أن تولد من الرأسمالية نظام البلدان المستعمرة (الكولونيالية) وانبثاق السوق العالمية، والاقتصاد العالمي؛ **وابتداء من هذه «اللحظة» لا يعود أمراً صحيحاً «أن نتفحص تطور البلدان وتقييمه باخذها منفردة على أساس العوامل الداخلية وحدها».**

لذا، فإن تفسير «التخلف الاقتصادي» على أنه مجرد عدم اللحاق بالآخرين «قد يكون تفسيراً صحيحاً ومقبولاً بالنسبة للماضي التاريخي الذي سبق نشوء الاقتصاد العالمي الراهن».

إن الوضع الاجتماعي ــ الاقتصادي للبلدان النامية ليس مجرد «تخلف اقتصادي». أو محض تلكؤ في مجرى التقدم، بل هو «ثمرة تطور خاص، وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل الأحرى ناشئ عنه».

ويلاحظ سنتش أن مقياس التطور الاقتصادي بالمعنى الكمي (الفرق بين مستويات تطور القوى المنتجة) قد «نما نمواً كبيراً منذ أن توطدت العلاقات العضوية بين البلدان الأكثر تطوراً والأقل تطوراً... بحيث أن ما طرأ على هذه البلدان لا يمكن أن يكون ناشئاً عن المستوى الفعلي الذي بلغه تطورها الاجتماعي ــ الاقتصادي الداخلي، بل إنه دخل في نزاع مع هذا التطور».

فحصة البلدان المتخلفة (تبعاً لحسابات س. ج. باتل) من الدخل العالمي عام ١٨٥٠ كان ٦٥٪ فأصبح ٢٢٪ فقط في العام ١٩٦٠.

فالنظام الكولونيالي الذي توطد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين «لم يكن إلا تجلياً خاصاً لامتداد نمط الإنتاج الرأسمالي على صعيد العالم كله، بعد أن ضاقت عليه حدوده القومية، تجلياً لشكل خاص من التقسيم العالمي للعمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي الوليد». فلم تكن الكولونيالية صراعاً «عرقياً» بين الشعوب والأمم، بل «عاقبة ظهور نظام اجتماعي معين وتطوره على نطاق العالم»[٤].

والتقييم الأخلاقي للكولونيالية القائم على وصف مظاهر نشوء الكولونيالة وتطورها وبداية انهيارها وتدهورها، انطلاقاً من مقولة دياكتيك العنف (العنف والعنف المضاد)، حسب ما يذهب إليه فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض»؛ هذا التقييم يصور العلاقة بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني بشكل صراع ينبعث من المشاعر الداخلية واللاوعي لمختلف التجمعات البشرية «العرقية». فالتركيز على الظاهرات السياسية

والخصائص الثانوية للسيطرة الكولونيالية من شأنه أن يطمس جوهر القوانين الملازمة للنظام الكولونيالي العالمي، ويمكن أن يصلح «أساساً» لأيديولوجية عنصرية شوفينية جديدة، كما أنه محبط للنضال من أجل إنجاز التحرر والاستقلال الاقتصادي الجذري، وخاصة حين يركز على أن الفلاحين (وليس البروليتاريا «المفسدة» و «المشوهة») هي القوة الثورية الحقيقية في بلدان العالم المتخلف، لكونهم ظلوا خارج العلاقات الرأسمالية التي خلقها الأجانب أو على هامشها. غير أن نقد الكولونيالية لا يمكن أن يكون علمياً وثورياً إذا اقتصر على السمات السلبية للنظام الكولونيالي وحدها. «فتقييم الظاهرات التاريخية ينبغي أن يتم تاريخياً... وبتقييم عقلاني»، أي ينبغي أن ننظر إلى الخواص السلبية والإيجابية — بما هي عليه في الواقع — «بوصفها الناتج الموضوعي للرأسمالية» في الغرب؛ وذلك في إطار تحليل مجمل الحركة الشاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالكولونيالية تجسيد خاص من تقسيم العمل العالمي، أدت إلى ولادة الرأسمالية ضمن حدود معينة، في البلدان التابعة وفي اطار علاقات التبعية ومما جعل البلدان المتخلفة تتأثر بالتغييرات التي طرأت وستطرأ على تقسيم العمل الرأسمالي العالمي. فالتطور الصناعي وما أحرزته الثورة العلمية للتكنولوجيا من تقدم، وانبثاق رأسمالية الدولة الاحتكارية وتطورها في أغلب البلدان الرأسمالية المتطورة (وتشجيعها لاستثمارات رأس المال الفردي في النطاق الوطني وضمانها)، وانتقال قيادة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من بريطانيا (وهي مستورد تقليدي للمواد الخام) إلى الولايات المتحدة (كبلد غني بمصادر المواد الخام وله زراعة متطورة وسوق داخلية واسعة) بعد الحرب العالمية الثانية، هذا التغير أتاح للبلدان الرأسمالية المتطورة «التخفيف من احتكارها للصناعات التحويلية» والتكنولوجيا (إلى حد ما)، مما أدى إلى حدوث تطور صناعي محدود عند البلدان المتخلفة، وهو تطور لا يضر بمصالح نظام التبعية الكولونيالي.

لذا، فإن البلدان النامية لا تعاني من واقع كونها تابعة لنمط خاص من التقسيم العالمي للعمل فحسب، بل «وتعاني، أيضاً، من المشاكل التي تمسك بخناق هذا التقسيم للعمل»، وتبعاً للتغييرات التي تطرأ عليه. وما دامت لم تتحرر بشكل جذري، من علاقات التبعية للامبريالية. **أما المحاولات النظرية الاستعمارية والأيديولوجية البرجوازية التي تسعى إلى تمويه طابع الصراع الرئيسي في عصرنا الراهن**، باعتباره الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، فتسعى إلى استبداله بطرح «مغلوط» يدعي وجود تناقض بين دول «الشمال» ودول «الجنوب»، أو ما يطلق عليه البلدان الغنية (الصناعية) والبلدان الفقيرة (المتخلفة). والمعنى الخفي لهذه التخريجة المشوهة هو تصوير الدول الاشتراكية التي لا علاقة لها بسياسة النهب والهيمنة الامبريالية على أنها «أمم غنية» ومسؤولة مع الدول الامبريالية عن شقاء وفقر «العالم الثالث». والمقصود من هذا التزوير طبعاً، نزع قسم من وزر الامبريالية ومسؤوليتها عن الوضع الراهن في البلدان النامية. ويستهدف هذا التزوير، أيضاً إخماد لهيب النضال الوطني التحرري، وتوجيه سخط شعوب «العالم الثالث» ضد «الأمم الغنية» بوجه عام وليس ضد المسؤول الحقيقي عن جميع مصائبها، أي الامبريالية.

ويتجاوب مبدأ «البلدان الغنية والفقيرة» مع الأهداف السياسية لمختلف فئات

البرجوازية في البلدان النامية، إضافة إلى القوى الرجعية والشوفينية المتعصبة، والليبراليين والبرجوازيين والعلماء المدافعين عن ديمومة سيطرة رأس المال في المجتمع والمستنكرين للشر (المطلق) والذين يردد بعضهم وجود «ميل فطري إلى الكسل» لدى الشعوب المتخلفة سواء بسبب المناخ أم «الطبيعة» الخاصة لدى هذه الشعوب. والهدف المشترك لكل هؤلاء، هو محاولة إقناع شعوب البلدان النامية «بضرورة اتباع الطريق الرأسمالي»[٥]، وتبرير الاستغلال الاستعماري بشكليه القديم والجديد، وتشويه أهداف ومبادىء التعاون بين دول المنظومة الاشتراكية، والبلدان النامية (من خلال تعميم نظرية المصلحة الخاصة البرجوازية).

ونحن نجد حتى بعض العلماء الاقتصاديين الليبراليين الشرفاء، أمثال السويدي غونار ميردال لا يوافقون على النظريات الاستعمارية المغرضة تجاه البلدان المتخلفة والفقيرة. فميردال يرى أنه «لا يمكن تجنب إثارة مسألة الفقر في المناطق المتخلفة في العالم إلا بلغة المشكلة السياسية». فالنظرية الاستعمارية هدفها «التلطيف من المسؤولية الأخلاقية والسياسية للسلطات الاستعمارية وللأمم المتطورة بوجه عام، عن فقر هذه المناطق وعدم تنميتها». وترمي النظريات الاستعمارية إلى «إثبات أن هذه الأحوال المؤسفة طبيعية لا تتغير، بحيث لم يكن بالإمكان صنع أي شيء بشأنها». وهكذا يتم تطوير سكان المناطق المتخلفة وكأنهم «مكونين بحيث يتصرفون خلافاً للأوروبيين». فأصحاب النظريات الاستعمارية عن التخلف يتحدثون عن الميل «الطبيعي» لسكان المناطق المتخلفة إلى البطالة وعدم الفعالية، ورفضهم المجازفة في مشروع جديد، أو البحث عن أعمال مأجورة (!)، الأمر الذي يعكس «نقصان طموحهم الاقتصادي المحدود وعقليتهم في الاعتماد على المعونة، وخلقهم اللامبالي، وإيثارهم حياة الفراغ». وثمة كتابات «نظرية» أخرى على هذا الغرار أكثر تصنعاً وادعاء «للعلمية»، حين تحاول أن تشير إلى أن السمات العقلية المذكورة أعلاه في البلدان المتخلفة «ناتجة عن مجموع نظام العلاقات الاجتماعية الذي تقويه التصرفات والمؤسسات وكذلك المحرمات الدينية والمحظورات الأخرى المتأصلة في المعتقدات الخرافية»، وهي تصور نظام العلاقات الاجتماعية القائم هذا كنظام سكوني. ولكن لا يمكن إخفاء الفرضية العنصرية الكامنة وراء تقديم مثل هذه التفسيرات؛ وهي أن تدني مستوى شعوب المناطق المتخلفة «يمكن تعليله بأنها عاشت منذ عصور سحيقة في مناخ غير ملائم». وقد أبرز أحياناً، بعض المنظرين الاقتصاديين الاستعماريين «أن سوء التغذية ومستويات العيش المتدنية بوجه عام تضعف المقاومة، وتؤثر بالتالي، في الإرادة وفي القدرة على العمل ولا سيما في الأعمال المجهدة».

ويرى ميردال أن مثل هذه الأفكار لتبرير «نظرية الفقر» في البلدان المتخلفة «تتفق بوضوح مع مصلحة سكان البلدان المتطورة الذين كانوا يريدون الحفاظ على تفوقهم وعلى مراكزهم المتميزة إزاء 'البلدان المتخلفة' و'سكانها الأصليين'. فوظيفة هذه الأفكار تبريرية دفاعية وهي تقدم تعليلاً مرضياً لعدم التنمية في ظل الأنظمة الاستعمارية»[٦].

طريق التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة

إن السؤال الرئيسي عن مصير التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد المتخلفة، هو أنه لماذا لم يتم هناك تقدم في البلدان الرأسمالية المتأخرة عن طريق التنمية الرأسمالية المألوف والذي حدث في الغرب الرأسمالي؟ يرى بول باران أن هناك «تواريخ للرأسمالية» يجمع بينها جميعاً تماثل عام من حيث الشكل. فالتنمية الرأسمالية لم تتطور في البلدان المتخلفة، ليس بسبب خصائص عنصرية أو مناخية لدى شعوب هذه البلدان كما تروج بعض أبواق الدعاية الرأسمالية، وانما تتحدد «بحكم طبيعة التطور» في البلدان الرأسمالية الغربية والتي تغلغلت سيطرتها في هذه البلدان.

فبينما أدى اقتحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة من «سرعة إنتاج بعض المتطلبات الأساسية لتطور نظام رأسمالي، عاق بقوة مساوية نضج المتطلبات الأخرى... وعلى الرغم من أن التوسع في تداول السلع، وافقار أعداد كبيرة من الفلاحين والحرفيين، والاتصال بالتكنيك الغربي، قد وفّر دفعاً قوياً لتطور الرأسمالية، فإن هذا التطور قد حرف عن مجراه العادي، لكن ثمار هذا الاستغلال «لم تكن لتزيد ثرواتها الانتاجية، بل كانت ترحل إلى الخارج أو تستخدم لتدعيم برجوازية طفيلية في الداخل. لقد عاشت هذه الشعوب في بؤس سحيق، بيد أنه لم يكن لديها أمل في غد أفضل. لقد عاشت في ظل الرأسمالية، بيد أنه لم يكن هناك تراكم لرأس المال. لقد فقدت وسائل معيشتها المتعارف عليها، فنونها وحرفها، بيد أنه لم تكن هناك صناعة حديثة توفر مكانها وسائل معيشة جديدة. لقد دفع بها إلى اتصال شامل بالعلم المتقدم في الغرب، بيد أنها ظلت في أشد حالات التأخر سواداً.

فالرأسمالية الغربية بتقويضها للنماذج القديمة للاقتصاد الزراعي في البلاد المتخلفة وبفرضها لتحولات في اتجاه إنتاج المحصولات القابلة للتصدير الخارجي «حطمت الاكتفاء الذاتي لمجتمعها الزراعي... ووسعت وعمقت بسرعة التداول السلعي». وباستيلائها على الأرض في هذه البلدان بعد احتلالها، واستخدامها لأغراض الزراعة الرأسمالية التي تلائمها وغيرها من المشروعات التي توسع سوقها وسيطرتها، وبتعريضها الحرف الريفية للمنافسة الساحقة من جانب صادراتها الصناعية المتطورة، فقد خلقت احتياطاً هائلاً من العمال المعدمين، وتطورت «علاقات الملكية والعلاقات القانونية التي تتوافق مع اقتصاديات السوق... والمؤسسات الإدارية اللازمة لفرض هذه العلاقات». وقد أرغمت هذه البلدان على «تحويل لجزء من فائضها الاقتصادي لتحسين أنظمة المواصلات فيها، وانشاء خطوط السكك الحديدية والموانىء والطرق، كنتاج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج إليها الاستثمار المربح لرأس المال»[١١]

ورأس المال الأجنبي في البلدان المتخلفة قام بتطوير القطاعات المنتجة للمواد الأولية أي للاقتصاد الزراعي وحيد المحصول واستخراج المواد الخام المعدنية. وبرز الاتجاه التصديري لهذين القطاعين. وكان توظيف رأس المال الأجنبي في هذين القطاعين يقوم على كثافة رأسمالية عادية ومتدنية ولا يتطلب غير عمل رخيص غير ماهر. وهكذا لم يكتف رأس المال الأجنبي بتشويه البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة بما قام به من توظيفات، بل انه غرس بنفس الوقت في حدود نشاطه، عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد كبح أو ضيق، في حقول معينة، نشوء وتطور رأس المال المحلي

«الوطني»، واحتل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، مثلما سيطر على أهم الموارد الكامنة ليضعها في خدمة نشاطه ويستغلها في عملية استدرار الربح». وبهذه الطريقة أضحى رأس المال الأجنبي مسؤولاً عن التفكك الاقتصادي والتشويهات القطاعية التي لحقت بالبنية الاقتصادية وأدت إلى ازدواج البنية الاقتصادية والاجتماعية، أي تعايش أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي «الحديث» والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية «الجديدة». **فالتحول الرأسمالي في البلدان المتخلفة كان يدفع من رأس المال الأجنبي، وهذا الأخير لم «يكن يعبأ خارج نطاق نشاطه، بتحويل الاقتصاد والمجتمع تحويلاً رأسمالياً بل كان يمنع بهيمنته تطور القوى المحلية (رأس المال الوطني)»**. وكان رأس المال الأجنبي يتحالف، لأسباب سياسية واقتصادية دفاعاً عن سيطرته، مع قيادة المجتمع التقليدي في البلاد المتخلفة ويعمل على حمايتها. وكما يشير أوسكار لانجة، فإن **القوى الرأسمالية العظمى ساندت «لأسباب سياسية» العناصر الاقطاعية في البلدان المتخلفة «كأداة للحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي»**.

واليوم مع تطور الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في البلدان الرأسمالية القائدة، كما يذكر لانجة، «يفقد رأسماليو تلك البلدان اهتماماتهم بالتوظيفات التنموية في البلدان الأقل تطوراً لأن مثل هذه التوظيفات تهدد بمنافسة موقعهم الاحتكاري القائم»[١٩٠].

فإمكانية تنمية البلدان المتخلفة باتباع طريق التطور الرأسمالي أمر غير متاح من الوجهتين التاريخية والاقتصادية. فالبلدان المتخلفة والتابعة غير متوفر لها اليوم «نفس مصادر التراكم البدائي لرأس المال التي كانت متاحة للبلاد التي تمر اليوم بمرحلة رأسمالية متقدمة». فالتنمية الاقتصادية في عصر الرأسمالية الاحتكارية والأمبريالية تواجه عقبات قليلة الصلة بالعقبات التي واجهتها منذ قرنين أو ثلاثة قرون مضت، وأن **ما هو ممكن في ظل ظروف تاريخية معينة غير واقعي في ظل ظروف أخرى»**. لأن القوى التي «صاغت مصير العالم المتخلف». كما يرى باران، مازال لها «تأثير قوي على الظروف السائدة في الوقت الحالي». صحيح أنه قد تبدلت أشكال وشدة هذا التأثير اليوم، لكن «مصدرها واتجاهها مازالا ثابتين دون تغيير». فالقوى الأمبريالية العالمية تتحكم حتى اليوم «في مصائر البلاد الرأسمالية المتخلفة» والسرعة وطبيعة العملية السياسية اللتان سيتم بهما التغلب على الأمبريالية ستحددان التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلاد في المستقبل[١٩١].

لذا، فإن التحرر السياسي والاقتصادي الجذريين هما شرط ضروري للتنمية والتقدم في البلدان النامية. فلا يمكن تحقيق «التنمية» و «النمو» «إلا من خلال نضال حازم ضد القوى المحافظة المنهارة ومن خلال تغيير في الهيكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمع متخلف كف عن التقدم. وما دام أي تنظيم اجتماعي، مهما تكن عدم ملاءمته، لا يختفي أبداً من تلقاء نفسه، وما دامت أية طبقة حاكمة، مهما تكن درجة طفيليتها لا تتخلى أبداً عن السلطة ما لم تجبر على ذلك نتيجة ضغط ساحق، فإن **التنمية والتقدم لا يمكن تحقيقهما إلا إذا ألقي في المعركة ضد قلاع النظام القديم بكل إمكانيات وطاقات الشعب الذي حرمه هذا النظام من حقوقه السياسية**

والاجتماعية والاقتصادية». وثمة فرق بين الاستقلال السياسي الجذري الذي تنتزعه الشعوب بنضالها، بقيادة قواها الثورية، وبين الاستقلال السياسي الشكلي الذي منحته الأمبريالية لبعض البلدان المتخلفة تلافياً لخطر اكتساح الحركات الشعبية الثورية لمواقع السيطرة والتبعية وبشكل جذري. فهناك فرق بين جوهر استمرار وظائف التبعية في البلدان التابعة! وبين حصولها على وضع «شرعي» قانوني «مستقل» إذ أن منح الاستقلال السياسي في أواخر الخمسينات وفي الستينات والسبعينات، وكما يشير باران، «لعدد من الأمم التابعة وتمكين بعض السياسيين المحليين من الوصول إلى المناصب الكبيرة، يعتبر جزءاً من نفس المحاولات الرامية إلى «رشوة» الشعوب في البلدان المتخلفة ولتحاشي ظهور الأمبريالية في مظهرها البالي... إن مثل هذا الاستقلال... لا يزيد عن كونه خداعاً ما دامت البلاد التي نعنيها تظل مرتبطة اقتصادياً بالبلاد الرأسمالية المتقدمة...»[١٢٠].

«فالأمبريالية تناهض أية تنمية حقيقية في البلدان الرأسمالية المتخلفة لانها تتناقض مع مصالحها الاحتكارية. وكما يذكر لانجة «أن الرأسماليين وهم يرون هذا النمو الكبير الذي حققته الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في الدول الرأسمالية، لم يجدوا ما يحفزهم على تنمية الاستثمار في الدول النامية، لأن أي استثمار في هذه البلاد سيهدد الوضع الاحتكاري المتين الذي يتمتع به الرأسماليون (الأمبرياليون)»... وهكذا تصبح اقتصاديات الدول المتخلفة ذات جانب واحد (تصدير المواد الخام وبعض المنتوجات الزراعية). كما أن «الأرباح التي حققتها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية لن يعاد استثمارها داخل البلد، وانما سترجع إلى الدول الرأسمالية التي صدرتها في أول الأمر... والمعروف أن الأرباح الرأسمالية لم تستخدم في الاستثمار الصناعي في الدول النامية على أي نطاق». بينما دلت التجارب على أن الاستثمار في الصناعة هو «العامل الحركي الرئيسي في خلق التنمية الاقتصادية الحديثة». وهكذا يتضح السبب الأساسي لعدم تمكن الدول النامية من سلوك الطريق التقليدي نفسه الذي سلكته الدول الرأسمالية الغربية في مضمار التنمية[١٢١].

ويلاحظ باران أن الأمبريالية «لا تقدم الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية إلا لتلك الأنظمة في البلدان المتخلفة التي تعارض التنمية الاقتصادية بجلاء، وتحتفظ في السلطة بحكومات كان لا بد أن تكتسحها الحركة الشعبية»[١٢٢].

وتسيطر الشركات المتعددة الجنسية على اقتصاد البلدان الرأسمالية المتخلفة، متحالفة مع الطبقات الاجتماعية التقليدية والرأسمالية التابعة والتي تتحمل مسؤولية الأمبريالية. أما ما يسمى تقديم «المعونة» والمساعدات الاقتصادية وغيرها من قبل الدول الأمبريالية إلى البلدان «النامية»، فكما يذكر ميردال أن أرقام المعونة الأميركية قد «حرفت تحريفاً جسيماً... فإن أقل من النصف بكثير، وربما أقل حتى من ثلث ما يسجل كمعونة في الإحصاءات الأميركية وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يمكن اعتباره بأمانة معونة حقيقية». وقد تم تصوير هذه المعونة للأميركيين وكأنها تتوافق مع أحسن مصالح الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاستراتيجية، ولكي يكون للولايات المتحدة «حلفاء في الحرب الباردة». وهذا مما يدل على «أن المعونة

كانت موجهة إلى أنظمة الحكم الرجعية تماماً والتي يمكن اعتبارها عادة أشد الانظمة مقاومة للشيوعية»[١٢٥].

وعليه، يتضح أن التغيير الذي تتجه إليه التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، لا ينبغي أن يقتصر، بشكل معزول، عن الجانب «الاقتصادي» الكمي من عملية التنمية، بل ينبغي إيلاء أهمية حاسمة للجانب النوعي التغييري الاجتماعي والسياسي الشامل، وفي مقدمته كما يذكر لانجة، «إزالة المصالح الثابتة الأجنبية والمحلية» التي تعارض «الدوافع أثانية تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية». كما لا بد من وجود تأييد شعبي واسع للخطة بحيث «يعتبر كل مواطن أن من واجبه الإسهام في إنجاح تنفيذها»[١٢٦].

ويؤكد شارل بتلهايم أنه لابد في بداية سياسة التنمية من «التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي من المتعذر، وأحياناً من المستحيل أن تؤدي إلى تقدم الاقتصاد. ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية، والعلاقات البشرية القديمة التي تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب، أي العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان». فهذه الهياكل القديمة بقيت «بفضل مساندة النفوذ الأجنبي لها» لكونها «عراقيل فعالة» في طريق التنمية الاقتصادية[١٢٧].

لقد كان «التطور الاقتصادي يعني دائماً، من الناحية التاريخية، تحولاً عميقاً في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وفي التنظيم السائد في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتطور الاقتصادي كانت تحركه دائماً طبقات وجماعات لها مصلحة في نظام اقتصادي واجتماعي جديد»[١٢٨].

التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني

إزاء هذا الفهم لعملية التنمية بمختلف أبعادها، كيف يمكننا أن نتعاطى مع خصائص التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني ضمن إطار حركة تحرره الوطنية، ولجهة الصلة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار؟

لقد أوضحنا أن الاستعمار القديم والجديد هو السبب الرئيسي للتأخر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية. فالسيطرة الاستعمارية لعبت دوراً كبيراً في المحافظة على أشكال تنظيمية وسياسية معينة؛ وفي حالات كثيرة قامت الدول الاستعمارية بخلق كيانات سياسية طفيلية (ضمن إطار سياسة التنافس والتجزئة الاستعمارية) لا تملك مقومات الوجود والاستمرار بدون الدعم الامبريالي على مختلف الأصعدة. وفي هذا السياق جاء قيام الدولة الصهيونية المغتصبة على أرض فلسطين، وكشكل خاص من أشكال السيطرة الامبريالية على فلسطين والمنطقة العربية. فقد تبنت وشجعت الدول الامبريالية، نظراً للأهمية الاستراتيجية لفلسطين في سياسة التنافس والسيطرة الامبريالية، المشروع الصهيوني، فأوجدت من خلال فرض الأمر الواقع بقوة العنف بؤرة للتوتر الدائم، ومكنت الصهيونية من القيام بدورها الاستيطاني والعدواني ضد الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية، للحيلولة دون التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية.

وقد قام الكيان الصهيوني بدوره في منع تطور التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني باستيلائه على أرضه وموارده الوطنية، وفي إعاقة تطور التنمية في عدد كبير من البلدان العربية وخاصة المحيطة بفلسطين. لذا، لايمكننا أن نعزل علاقة الوعي والنضال السياسي الوطني الجماهيري عن تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

ففي الوقت الذي يكافح فيه الشعب الفلسطيني للقضاء على هذا الشكل الخاص من أشكال السيطرة الامبريالية والمجسد في الكيان الصهيوني، فإنه يناضل من أجل حقه في تقرير المصير وانجاز تنميته الوطنية المستقلة في آن معاً. كما يساهم في الوقت نفسه في الدفاع عن حق الأمة العربية في التحرر من كافة أشكال السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية الوطنية المركزية في نضال الشعوب العربية لايمكن فصلها عن النضال التحرري السياسي الاجتماعي ــ الاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية. وأن أية تنمية عربية، وخاصة في البلدان المحيطة بفلسطين، لايمكن أن تحقق النجاح، مالم تضع في صلب استراتيجيتها حقيقة مواجهة الوجود الصهيوني الاستيطاني العنصري العدواني المغروس في هذه المنطقة.

كما أن نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف. ضد هذا العدو المشترك، هو في محتواه وصلبه قضية تنموية تعبر عن المصالح الحيوية الوطنية السياسية والاجتماعية ــ الاقتصادية للشعب الفلسطيني. فوجود الكيان الصهيوني ودوره التوسعي العدواني في فلسطين والمنطقة العربية قد أدى إلى إلحاق أفدح الأضرار بالمجتمع الفلسطيني وعلى فعالية القوى المنتجة للشعب الفلسطيني الذي يرزح نصفه تحت الاحتلال الصهيوني ونصفه الآخر شرد بشكل قسري. وأبرز العقبات التي تحول دون تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، هي الاحتلال الصهيوني ومصادرته لإمكاناتها ومواردها، وما نجم عن ذلك من ضعف وتفكك للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة الغاء الهوية الوطنية.

ففي التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في الدورة السادسة والثلاثين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية بخصوص «السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة» والذي أخذ في الاعتبار المعلومات الواردة حتى ٣٠ أيلول ١٩٨١، أبرز (هذا التقرير) الآثار الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية الضارة الناجمة عن الاحتلال، وأثر هذا الاحتلال على «عملية تنمية الدول والأراضي والشعوب العربية الواقعة تحت العدوان والاحتلال الإسرائيلي». وقد أدى الاحتلال إلى المزيد من تخلف الصناعة والزراعة في المناطق المحتلة، سواء على صعيد الإنتاج أو نمط التبادل التجاري والاستثمار ومعدلاتهما. فالمنتجات الزراعية وُجهت بحيث تقضي على المنتجات التي «تنافس منتجات اسرائيلية مماثلة وإدخال منتجات جديدة توفر المواد الخام للصناعات التجهيزية والتحويلية الإسرائيلية». أما التغييرات في الصناعة، فليس هناك أي دليل لجعل هذا القطاع «مساهماً دينامياً في عملية تنمية الأراضي المحتلة. ويبدو أن ٩١,٦٪ من الصناعات في الضفة الغربية استخدمت أقل من ٨ أشخاص مع وجود أقصى عدد في فئة

الصناعات التي تستخدم من شخصين إلى ثلاثة». وكذلك حال الصناعة إلى حد كبير في قطاع غزة[١٧].

ولقد كان من الطبيعي، بعد تمكن الصهيونية والامبريالية من تشريد الشعب الفلسطيني ومصادرة حقه في تقرير المصير فوق أرضه التاريخية، أن تتخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وما زال الشعب الفلسطيني يعاني من نظم التعليم التي فرضتها السيطرة الاستعمارية على الدول العربية، وهو يحتاج، اليوم، مع نهوض شخصيته الوطنية المستقلة، إلى إقامة نظام تعليم وطني فلسطيني تحرري شامل. إلا أن تحقيقه مرتبط بتطور النضال الوطني نحو تحقيق أهدافه. ومع هذا، فثمة حاجة ماسة إلى وضع أسس هذا النظام التعليمي على المستوى الوطني الشامل، ومحاولة ممارسته في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة، وكجزء من العملية التحررية الثورية. وبذلك وحده يمكن أن تتم الاستجابة الجماهيرية على أسس وطنية لمثل هذا النظام التعليمي الوطني وفي مواجهة النظم والقيود والقوى التي تعيق تطبيقه.

ولقد بادر الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها إلى تلمس ضرورة قيام نظام تعليم وطني رغم كافة العقبات. فتم إنشاء عدد من الجامعات الصغيرة في الأراضي المحتلة، وتهتم الآن م. ت. ف. في إنشاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة. كما تولي دائرة التربية والتعليم في المنظمة اهتماماً متزايداً بالقضايا التربوية ومحو الأمية وتعليم الكبار. ويجرى كذلك، سواء من خلال المبادرات المستقلة أو عبر جهود عدد من المؤسسات الفلسطينية، الاهتمام بالثقافة الشعبية وقضايا التراث، وكذلك إيلاء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وزناً متزايداً لما لها من آثار مباشرة على الممارسة السياسية والاجتماعية والتربوية.

إلا أن كل ذلك بات يحتاج إلى برمجة وتخطيط شامل لكي تتكامل عملية النضال الوطني التحرري على مختلف الأصعدة. سيما أن الإرث التعليمي الاستعماري عمل على تشويه الشخصية الوطنية الفلسطينية. وكما يلاحظ أن البنى والهياكل التعليمية التي وضعها الاستعمار في البلدان المتخلفة، هي عقيمة «وتبتلع الموارد النادرة ولا تفرز إلا نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً» ويرى ميردال وبالوغ وماند أن أنظمة التعليم في البلدان المتخلفة مصدر رئيسي لعدم المساواة الاجتماعية لكونها «الأداة الأقوى الهادفة إلى الحفاظ على التصورات والتطلعات والقيم التي ترتكز عليها جميعاً الطبقات الاجتماعية المؤثرة»، لأنها «تثبط الميل إلى الابتكار وتديم مشاكل العمل وغالباً ما تعظم هذه المشاكل». كما يرون أنها تؤدي، إذا ما استمرت دون تغيير تربوي ثوري، إلى «تبذير اجتماعي هائل». وأساس فشل أنظمة التعليم في البلاد الرأسمالية المتخلفة، أنها قائمة على قاعدة عدم المساواة الاجتماعية. رغم أن أنظمة التعليم القائمة تعلل الفئات المحرومة، دون جدوى «بأمل التدرج الاجتماعي عن طريق التعليم». كما أن هذه الأنظمة تشجع التعليم الأكاديمي المحض على حساب التعليم التقني. ولم تحاول المؤسسات الاقتصادية والإدارية القيام بجهود واضحة للحيلولة دون تفاقم آثار التبعية النابعة من هذه النظم التعليمية، بل إنها «زادتها سوءاً». وفي كثير من الأحيان، نجد أن

«أنظمة التعليم... إلى جانب وسائل الإعلام الحديثة ليست أكثر من استثمارات هائلة لترسيخ نمط استهلاك البلدان [الرأسمالية] المصنعة» بين الطبقات الاجتماعية الأكثر وفرة في البلدان المتخلفة[١٨].

الأسس الوطنية والعلمية لمحو الأمية:

ومن هناء فإن قيام النظام التعليمي الوطني الشامل للشعب الفلسطيني ينبغي أن يرتكز على أسس سياسية واجتماعية وتـربويـة ثوريـة، وتساهم في عمليـة التعبئة الجماهيرية وتحقيق أهداف التحرر الوطني.

ويتحمل المعنيون بتنمية التربية والتعليم لدى الشعب الفلسطيني مسؤولية علمية ووطنية، إذ تقع على عاتقهم مع القيادة السياسية في م. ت. ف. مهمة بلورة وتطوير نظام تعليم وطني متحرر من آثار النظم التعليمية الاستعمارية.

وتطوير التعليم الفلسطيني الأكاديمي والتقني والشعبي (محو الأمية وتعليم الكبار وتأهيلهم) بمقدار كونه عملاً ضرورياً من الناحية الاجتماعية، فإنه يتميز بضرورة وطنية لمحاربة سياسة التجهيل السياسية والثقافية المعادية وإبراز الشخصية الوطنية الثقافية للشعب الفلسطيني بما يمكنه من تعبئة طاقاته ورص صفوفه وتنظيمها من أجل التحرير والعودة وإقامة نظامـه الاجتماعي ــ الاقتصـادي والسياسي الخـالي من الاضطهـاد والاستغلال.

والأمية كمشكلة اجتماعية ناجمة عن تفاقم وتداخل سياسة الاضطهاد القومي والطبقي تطال أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة وصاحبة المصلحة الحيوية أكثر في النضال من أجل التحرير والعودة.

ومن هنا أهمية إيلاء حملة محو الأمية وتعليم الكبار ما تستحقه من جهود تربوية واجتماعية وسياسية تعبوية.

ويجب أن يتسع مفهوم الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، كجزء من التنمية الاجتماعية، ليشمل إرساء المفاهيم والأفكار والتقاليد الوطنية التحررية من أجل تحفيز النضال، وتعزيز النظم التي تؤكد على أهمية قيم العمل والتقدم الاجتماعي. كما ينبغي مناهضة التقاليد والقيم التي تدعو إلى الاستكانة للأمر الواقع ولا تحفز على العمل والنضال. لأنه كثيراً ما يكون العديد من هذه التقاليد والقيم «وليد عصور من التدهور الاقتصـادي والاجتماعي والسيـاسي التي تمرس بهـا المجتمع خـلال فترة أو أخرى من تاريخه»[١٩].

فلا يقتصر علاج الأمية على مجرد تعليم القراءة والكتـابة، بـل ينبغي إعداد المجتمع وإثارة وعيه «بضرورة التغيير حتى يقوم المناخ الاجتماعي الذي يجعل للتعليم وظيفة اجتماعية ويربـطه بالحيـاة وبمتطلبـاتها في مختلف المستـويات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية»[٢٠].

وعلاوة على ذلك، ينبغي الاهتمام بميول المتعلمين ومواهبهم والسعي إلى تأهيلهم مهنياً، وتطوير خبراتهم ووعيهم الاجتماعي والسياسي، ووضعهم في المكان المناسب

الذي يستطيعون فيه أن يعطوا مهنياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً بصورة أفضل.

فالاستثمار في الإنسان ومن أجل الإنسان هو هدف التنمية الاجتماعية التقدمية في مختلف المجالات.

ويلاحظ أن الحملات الناجحة لمحو الأمية، ارتبطت بعملية تغيير سياسي واجتماعي تحرري ثوري واستنهاض كافة طاقات المجتمع. كما جرى ربطها بقضايا المجتمع الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ففي حملة محو الامية في كوبا، على سبيل المثال، التي كان «السبب في ظهورها نظام التعليم الوطني القاصر، والافتقار إلى الحافز من أجل التعليم، والدوام المدرسي ذو المستوى المتدني»، نجد أنه تم محو أمية مليون من الاميين في سنة واحدة نتيجة تعبئة كافة طاقات المجتمع لإنجاز هذا الهدف. وبشكل خاص تم استنفار كافة المتعلمين لكي يمحو أمية غير المتعلمين. وتم ربط موضوعات التدريس بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية حيوية وراهنة. وكما صرح كاسترو عام ١٩٦١ في المؤتمر الوطني لتقييم حملة محو الأمية... «الثورة فقط هي التي تستطيع أن تغير هيكل التعليم كلية في البلاد لأنها غيرت أيضاً الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأنه لتناقض في القول أن نعتقد أن مستغلي الشعب ومضطهديه يهتمون بتعليمه»[١٧٠].

كما جرى في أثيوبيا في ظل الثورة، وهي البلد المتخلف، ربط موضوعات حملة محو الامية بتزويد العمال والفلاحين بالمهارات التقنية والسياسية والمعرفية اللازمة. فقد ناقشت الكتب المستخدمة «اقامة التعاونيات ومبادىء الثورة، وزراعة البن، ومواضيع زراعية عامة، وأسس الصحة الشخصية وسلامة البيئة»[١٧١]. وجرى تعبئة مختلف الطاقات الشعبية لإنجاح حملة محو الأمية من الطلاب وأساتذة الجامعات وأساتذة المدارس وموظفي الدولة وأعضاء المنظمات الجماهيرية وأفراد الجيش والشرطة.

ولا بد أن نؤكد على أهمية المحتوى السياسي لحملة محو الأمية: فوسائل الاتصال وأجهزته الحديثة غير متوفرة لدى كافة السكان: إذ يتطلب توفرها وجود بنى وهياكل اقتصادية واجتماعية متطورة. فمن هنا فإن وسائل الاتصال الاجتماعية والسياسية المباشرة (بالإضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة) هي أكثر فعالية في التأثير، لكونها تعتمد الحوار المباشر وتقوم على التنظيم الجماهيري. وهي تعتمد على وجود حركة ثورية تحررية وخط جماهيري، فالإعلام إذا نظرنا إليه كجزء من التوجه والعمل السياسي الجماهيري لا يعود قاصراً على توفر وانتشار الوسائل والأجهزة الحديثة للاتصال الجماهيري. فوضع مشكلة الأمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضوح أهداف الحملة على قاعدة عمل جماهيري مخطط ومنظم من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح الحملة.

فالإعلام لا يمكن أن يلعب دوره في حملة محو الأمية إلا إذا انطلق من قاعدة أن العنصر الحاسم في إنجاحها هم الناس الذين يقومون بتغيير وتنظيم أنفسهم في علاقات اجتماعية وسياسية وإنتاجية وثقافية جديدة.

وثمة أهمية استثنائية في ظل الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية التي

يعيشها الشعب الفلسطيني، لإبراز الحاجة إلى التخطيط الشامل وليس العكس، كما يتعين التوكيد على أهمية المحتوى السياسي للتخطيط التعليمي التربوي وضرورة التمييز بين الأهداف التخطيطية الوطنية لحملة محو الأمية وبين الأهداف والبرامج التنسيقية التنفيذية.

فالتخطيط، كما يشير بتلهايم، باعتباره نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هو أكبر بكثير من مجرد مجموعة من الأساليب التكنيكية، مهما تكن أهمية هذه الأساليب، فالتخطيط كنشاط يستهدف أساساً: تحديد أهداف واضحة ومنسقة وأولويات، وبعد ذلك يتم ترجمة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقي، وهناك هياكل أخرى «يترتب عليها ألا تتحول الخطط إلى واقع أبداً، أو يكون تأثير الخطط على الواقع محدوداً للغاية، وفي مثل هذه الحالات الأخيرة لا يكون هناك تخطيط حقيقي وانما برمجة»...[١٢١]. وعلينا أن نتجنب في حملة محو الأمية افتقاد التوجيه التخطيطي لدراسة الاحتياجات الاجتماعية والوطنية الفعلية المرتبطة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار وترتيبها حسب الأولويات ورسم سياسات مرحلية موزعة زمنياً وذلك لكي يكون بالإمكان تنسيق وبرمجة الجهود المختلفة الجماهيرية والاعلامية والإدارية والفنية من أجل إنجاح هذه الحملة.

---

(١) د. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٢٠ ــ ٢١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٢٠.

(٣) د. وروستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، بيروت: المكتبة الاهلية، ١٩٦٠، ص ٨، ١١.

(٤) توماس سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف، الجزء الثاني: قوانين التخلف وآليته الداخلية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٩ ــ ١١، ٢٠ ــ ٢١، ٢٤.

(٥) . ايفانوف، **حول نظرية البلدان الفنية والفقيرة**، دمشق: دار الجماهير العربية، ١٩٧٤، ص ٢٠ ــ ٢٢، ٢٥.

(٦) غونار ميردال، **نقد الفقر**، دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٠، ص ٩٣، ٩٩ ــ ١٠١.

(٧) بول باران، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(٨) سنتش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧ ــ ٥٠.

(٩) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٦ ــ ٦٧.

(١١) موريس دوب، **التنمية الاقتصادية والدول النامية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٢٦ ــ ٢٨.

(١٢) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(١٣) ميردال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦.

(١٤) اوسكار لانجة، **الاقتصاد السياسي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٢٤.

(١٥) شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٥٨ ــ ٥٩.

(١٦) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(١٧) **تقرير الأمين العام للجمعية العمومية للأمم المتحدة عن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة**، الدورة السادسة والثلاثون، ١٠/١١/١٩٨١، ص ١٦ ــ ١٨.

(١٨) د. جورج قرم، **التبعية الاقتصادية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠، ص ١٢٠ ــ ١٢٢.

(١٩) محمد زكي شافعي، **مدى ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**، الهيئة المركزية للتخطيط في المملكة العربية السعودية، ١٩٧٢، ص ٥.

(٢٠) هاشم أبو زيد، «المشروعات القطاعية ودورها في الربط بين برامج محو الأمية وخطط

التنمية الشاملة، في **محو الأمية وخطط التنمية الشاملة**، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار)، ١٩٨١، ص ٩١.

(٢١) ابيل بريتو موراليس (وزير التربية في كوبا)، «حملة محو الأمية في كوبا»، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد الاول، تشرين الثاني ١٩٨١، ص ١٢٩، ١٣٢، ١٣٩.

(٢٢) خوان هيرناندز منشاور، «تعليم الجماهير الاثيوبية وثبة أساسية لتحقيق التطور»، **القارات الثلاث** (الطبعة العربية)، العدد ٨١، ١٩٨٢، ص ٥٠ــ٥١.

(٢٣) بتلهايم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤ــ١٥.

النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان
عشية حرب حزيران ١٩٨٢

اعداد: نبيل بدران

ارتبط اسم منظمة التحرير في لبنان قبل حرب ١٩٨٢ بالعديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الملازمة للنشاط السياسي والعسكري، فأخذت تتوضح للمراقب الخارجي صيرورة شمولية العمل التعبوي والبنائي للشعب الفلسطيني في لبنان، كنموذج لعلاقة مؤسسات منظمة التحرير مع الشعب الفلسطيني عامة.

ويهدف البحث الحالي الى عرض جانب من هذا النشاط الاجتماعي وهو النشاط التربوي، وتحليل ظروف نشوئه، وتقويم مستوى تأثيره على الوضع الاجتماعي العام، وأخيراً تحليل مستوى الادراك الجماعي لمسار العملية التربوية. ولكن قبل الشروع في عملية العرض والتحليل، لا بد من تحديد المفهوم العام والخاص لتعبير «التربية» لتعليل منهجية البحث الحالي.

شاع في المدة الأخيرة التحديد التالي للتربية **عملية تنشئة الفرد وتطوير قيمه ومسلكه وكفاءاته للمساهمة في الجهد العام للارتقاء بالوضع الذاتي والجماعي.** وحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التربية عملية سلوكية واجتماعية غايتها القصوى الإنسان وخير المجتمع وخير الإنسانية جمعاء[١]. فلهذا لا تقف التربية عند حدود محددة، فإنها مستمرة طوال الحياة، بل هي جزء من الحياة الحديثة المتسارعة التطور. كما أن عملية التنشئة وتطوير كل من القيم والمسلك والكفاءات ترتبط جميعها بأهداف المجتمع وتصوره لمستقبله. وتتولى السلطة الاجتماعية ــ السياسية توجيه التربية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذا فمن المستحيل أن تكون عملية التربية غير هادفة.

ومن الناحية المنهجية تكون عملية التربية نظامية أو غير نظامية، مدرسية أو لا مدرسية. فكل وسائط توصيل المعرفة أو التأثير على مسلك الفرد هي جزء من عملية التربية ولكنها تختلف من ناحية الأسلوب. لذا سينحصر موضوع البحث الراهن بالتربية النظامية بشكليها المدرسي واللامدرسي، تاركاً جانباً، التربية غير النظامية.

أولاً: النشاطات التربوية

١ ــ رياض الأطفال: توضحت مبكراً ضرورة انشاء رياض الأطفال، لاستقبال الأطفال قبل سن الانتساب للمدرسة الابتدائية (عمر ست سنوات). فالنظام التربوي لوكالة الغوث لا يشمل مرحلة ماقبل المدرسة، انسجاماً مع الوضع السائد في الأقطار العربية المضيفة. فلقد نظرت وكالة الغوث الى هذا النشاط كجزء من النشاط الاجتماعي، وربطت فتح رياض الأطفال بورود مساعدات خاصة. وكانت مثل هذه المساعدات ترد في الماضي، الا أنها تلاشت في السنوات العشر الأخيرة، مما جعل وكالة الغوث تقلص عدد الرياض.

وبالمقابل، ارتفع مستوى الوعي التربوي لدى الشعب الفلسطيني عامة والأفراد خاصة، لضرورة انشاء رياض الأطفال، لأهمية هذه الرياض لتنشئة الطفل واعداده للحياة المدرسية. كما ازدادت أهمية هذه الرياض مع دخول المزيد من النساء المتزوجات حقلي العمل المأجور والنشاط العام.

قامت جمعية انعاش المخيم الفلسطيني بانشاء أول روضة، ثم تتالى انشاء الجمعيات والرياض، كما أخذ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومؤسسة الشؤون الاجتماعية يوليان اهتماماً خاصاً برياض الأطفال. وانعكس هذا الاهتمام أيضاً على القطاع الاجتماعي في التنظيمات السياسية، فأخذ يعطي أولية لإنشاء الرياض. وفي نيسان ١٩٨٢، بلغ عدد الرياض في لبنان ٤٤ روضة ضمت ٢٨٦٢ طفلاً، ويتولى أمرها ٢٦ مشرفة و١٣٣ مربية(٢).

وأولى قسم التخطيط التربوي في مركز التخطيط الفلسطيني منذ عام ١٩٧٣ اهتماماً خاصاً برياض الأطفال، فساهم في الدعوة لإنشاء رياض الأطفال، ونظم دورات تدريبية خلال الخدمة للمربيات، كما شجع عملية التنسيق بين الجمعيات المختلفة.

وبعد قرار المجلس الوطني الخامس عشر (نيسان ١٩٨١)، بدعم رياض الأطفال، وجعل مرحلة ماقبل المدرسة جزءاً من نظام تربوي فلسطيني، أخذت دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية هذه المسؤولية على عاتقها، فتولت دفع رواتب معلمات رياض الأطفال التابعة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. كما أخذت الدائرة تدرس أسلوب دعم الرياض العائدة الى المؤسسات المختلفة، وسبل الوصول الى تعميم الرياض كجزء من نظام تربوي. وأعطت الدائرة أهمية خاصة للخطوات المطلوبة لتعزيز رسالة معلمة الروضة ومهنتها، وذلك من خلال تثبيت الوظائف في مرحلة ماقبل المدرسة، وادخال سلم رواتب وأجور، وأخيراً العمل السريع على انشاء نظام لإعداد المعلمات خلال الخدمة، على أمل انشاء معهد لاعداد معلمات رياض الأطفال قبل الخدمة، في المستقبل.

ومن ضمن الاعداد لإنشاء مركز لتدريب معلمات رياض الأطفال، خلال الخدمة، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأعتماد المشروع المقدم من دائرة التربية، وقررت المشاركة في تكاليفه، فخصصت له لعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ مبلغ ١٢٠ ألف دولار. وكان من المتوقع افتتاح المركز في أول صيف ١٩٨٢، وتوليه مباشرة عدد من الدورات التدريبية.

٢ ــ المدارس الثانوية: كان التعليم الثانوي يمثل دوماً معضلة كبيرة لمجموع الفلسطينيين في لبنان، وبالتحديد للطبقة الكادحة، حيث أن نظام التعليم المطبق في وكالة الغوث لا يحتوي على المرحلة الثانوية العليا. وعموماً ينتقل الطالب بعد الشهادة المتوسطة الى المدارس الثانوية الرسمية. غير أن عدد هذه المدارس في لبنان محدود جداً، مما أفرز طغيان قطاع التعليم الثانوي الاهلي، الذي يفرض رسوماً مرتفعة. بحيث أن المساعدة المقدمة من وكالة الغوث وقدرها ٢٢٥ ل.ل. لا تكفي ثمن الكتب، ولا تمثل عشر الرسم السنوي المفروض.

وفي الماضي، نجحت المساعي بانشاء مدرسة ثانوية مجانية للذكور في ضاحية برج البراجنة قرب بيروت، وذلك كهبة من السعودية. وقدمت هذه المدرسة خدمات كبيرة للشعب الفلسطيني. كما ساعد انتشار المدارس الليلية، خصوصاً تلك التي كانت تعد لامتحانات التوجيهية المصرية، في توفير المجال للالتحاق بالتعليم الثانوي، مما قلص حتى أوائل السبعينات حجم مشكلة التعليم الثانوي للفلسطينيين. ولكن مع فرض الدولة اللبنانية لالزامية حصول اللبنانيين على شهادة الثانوية العامة اللبنانية للانتساب الى الجامعات، تقلص عدد المدارس الليلية المعدة لشهادات غير لبنانية. ثم تلاشت هذه الظاهرة مع استمرار الحرب الأهلية.

ومع ارتفاع الرسوم المدرسية واستمرار التوتر الامني، أخذت تظهر أزمة التعليم الثانوي في الوسط الفلسطيني. فانشئت أول مدرسة ثانوية بدعم مباشر من منظمة التحرير، في مخيم تل الزعتر في شباط ١٩٧٦، أي خلال حصار مخيم تل الزعتر. فمارست هذه المدرسة نشاطها لبضعة أشهر ثم توقفت مع اشتداد القصف واحتدام المعارك. ثم تلاشت هذه المدرسة مع سقوط المخيم.

الا أن مبدأ انشاء ثانويات فلسطينية تعزز لدى الرأي العام الفلسطيني، كما أن القيادة الفلسطينية اقتنعت بهذا المبدأ، كتعبير عن الالتزام الاجتماعي تجاه الجماهير، وكعامل في تعزيز صمودها، وأخيراً، وأساساً، كواجب نحو اعداد الأجيال الصاعدة. فتم انشاء أول مدرسة ثانوية تابعة لدائرة التربية في عام ١٩٧٧ في مدينة طرابلس. ثم تسارع انشاء المدارس الثانوية في بعلبك وثعلبايا وصيدا. ومن الجدير ذكره أن جميع هذه المدارس مختلطة. ويعطي الجدول الأول صورة تفصيلية عن عدد الطلاب في هذه المدارس.

وأما في منطقة صور، فلقد إرتؤي تأجيل انشاء مدرسة ثانوية واعتماد أسلوب دفع الرسوم المدرسية للطلاب. وهكذا بلغ مجموع الرسوم المدفوعة في منطقة صور في العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٢، نحو ٦٥٠ ألف ل.ل.

بالرغم من وجود ظواهر سلبية كانت تؤثر على مسيرة المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأهم هذه الظواهر كون كل من مدرسة ثعلبايا وصيدا ليليتين، فإن وجود هذه المدارس، ثبّت مبدأ ضرورة التزام منظمة التحرير بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفير التعليم الثانوي للشباب الفلسطيني، وخصوصاً توفير فرص متساوية للجنسين للارتقاء التعليمي والتخصص الجامعي لاحقاً. وعموماً، وان اتبعت المدارس الثانوية نهجاً تقليدياً، أي التركيز على التعليم الأكاديمي التلقيني، فإن وجودها

الجدول الأول

عدد الطلاب في المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام الدراسي ١٩٨١/ ١٩٨٢

المدرسة	ذكور	اناث	المجموع
طرابلس	١٥٧	١٤٨	٣٠٥
بعلبك	٩٦	٥٤	١٥٠
نعلبايا	٤٨	٢٧	٧٥
صيدا	٤٠٦	٣٣٨	٧٤٤
المجموع العام	٧٠٧	٥٦٨	١٢٧٤

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: احصاءات داخلية.

ونموها في مناخ حيوي متفاعل يطرح الاحتياجات والأهداف من التعليم الثانوي والتعليم عامة، فيضمن مثل هذا المناخ تطويراً نوعياً ملائماً لهذه المدارس الثانوية وغيرها.

٣ ــ التحضير للحملة الشاملة لمحو الأمية في لبنان: جاءت حرب حزيران ١٩٨٢، بينما كان التحضير لحملة محو الأمية على الساحة الفلسطينية في لبنان قائماً على قدم وساق. ففي اليوم نفسه الذي بدأت فيه الدورة التدريبية للقيادات الشعبية ٤ ــ ٩ حزيران (يونيو)، بدأ العدوان الصهيوني. وبقيت الدورة مستمرة حتى يوم الاثنين ٧ حزيران (يونيو)، ثم توقفت نتيجة اضطرار عدد كبير من المندوبين للعودة الى مناطقهم.

كانت هذه الدورة تهدف الى اعداد مندوبي المنظمات الجماهيرية في المناطق للاشتراك الفعال في مجالس المناطق والنشاطات المتعلقة بحملة محو الأمية، ولوعي ضرورة التنسيق بين حملة محو الأمية والنشاطات التنموية المختلفة. وهذه الدورة هي فاتحة سلسلة الدورات والندوات المرتبطة مباشرة بالاعداد لاعلان الحملة في ١٩٨٣/١/١:

١ ــ الحلقة الدراسية للقيادات الشعبية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٢ ــ حلقة انتاج المواد التعليمية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٣ ــ الدورة التدريبية للمشرفين التربويين تموز (يوليو) ١٩٨٢.

٤ ــ الدورات التدريبية المركزة لاعداد المنسقين (المعلمين) تموز (يوليو) ــ آب (أغسطس) ١٩٨٢. (٨ دورات).

.. الحلقات والندوات هي جزء من المشروع المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وكانت ٦. هات ودورات التدريب تمثل جانباً من الإعداد لبدء حملة محو الأمية، بينما كانت هناك مهمات أخرى مثل اعداد هيكلية الأجهزة الاشرافية والفنية والتنفيذية وفي الوقت المناسب، وكذلك اعداد وتنفيذ المواد التعليمية، وأخيراً توفير الصفوف

الجدول الثاني

فترات حملة محو الأمية في لبنان وعدد الدارسين حسب المراحل وعدد الصفوف والمنسقين والمشرفين التربويين

	الفترة	الدارسون حسب المراحل: الأساس	التكميل	المتابعة	المجموع	الصفوف	المنسقون (معلمون)	المشرفون التربويون
١	٨٢/١ ــ ٨٢/١٢	٨٠٠	٨٠٠		١٦٠٠	٨٠	٨٠	٤
٢	٨٢/١ ــ ٨٣/٧	٤٠٠٠	٥٨٥٠	٨٠٠	١٠٦٠٠	٥٣٠	٥٣٠	٢٦
٣	٨٣/٨ ــ ٨٤/٣	٤٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠	١٨٨٠٠	٩٤٠	٩٤٠	٤٥
٤	٨٤/٤ ــ ٨٤/١٠		٤٠٠٠	٩٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠	٦٥٠	٣٢
٥	٨٤/١١ ــ ٨٥/٥	٤٠٠٠	٤٣٧٠	٤٠٠٠	١٢٣٧٠	٦١٨	٦١٨	٣٠
٦	٨٥/٦ ــ ٨٥/١٢		٤٠٠٠	٤٣٧٠	٨٣٧٠	٤١٨	٤١٨	٢٠
٧	٨٦/١ ــ ٨٦/٧			٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٩
	الاجمال	١٢٨٠٠	٢٧٩٧٠	٢٧٩٧٠				

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: **مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الخطة التنفيذية في لبنان**، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٤.

والتجهيزات اللازمة.

وفي نطاق اعداد المواد التعليمية، أعطي اهتمام خاص باعداد مواد تترجم الخبرات الحديثة في تعليم الكبار، والتحرر تماماً من مناهج وأساليب التعليم المستقاة من التعليم الابتدائي.

كان لا بد من وضع خطة متعددة الجوانب، لأن الوصول الى تعليم ٢٨ ألف أمي وشبه أمي خلال خمس سنوات (الجدول الثاني)، يتطلب، على ضوء الأهداف المحددة، توفير امكانيات مادية وتعبوية مختلفة، يصعب تجنيدها دون التخطيط المتكامل والجيد، وخصوصاً أن هذه الأهداف انبثقت من مستوى الوعي لدور محو الأمية وتعليم الكبار في التطوير الاجتماعي، ومن التجارب المحلية والعالمية لأساليب مواجهة ظاهرة الأمية.

لقد برهنت النشاطات الجزئية والمحددة في نطاق محو الأمية عن فشل مثل هذا الاسلوب. وبالمقابل، أظهرت تجربة محو الأمية في مؤسسة صامد نجاح أسلوب المواجهة الشاملة، الذي يعطي أهمية ثقافية واجتماعية واقتصادية قصوى لعملية محو الامية وربطها باختياجات المجتمع والمؤسسة. وهذا ما استدعى اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ والتقويم.

شارك الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار مع دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة صامد في الاشراف على هذه التجربة ودعمها مادياً ومعنوياً. وخلال تنفيذ الحملة في مؤسسة صامد، تولدت قناعة بضرورة تنفيذ حملة شاملة على مستوى الساحة الفلسطينية في لبنان. وهكذا أصدرت اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً بانشاء لجنة عليا لمحو الأمية في لبنان (تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٨٠). كما أصدرت اللجنة التنفيذية، لاحقاً، قراراً بانشاء ادارة محو الأمية وتعليم الكبار في دائرة التربية والتعليم العالي.

وفي هذا المناخ الايجابي، أخذت اللجنة العليا تعد لمؤتمر وطني لمناقشة واقرار أسس الحملة الشاملة. ونتيجة الوضع الأمني في لبنان خلال ربيع عام ١٩٨١، تم تأجيل المؤتمر من حزيران (يونيو) ١٩٨١ الى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. على أن يعقد على شكل ندوة. وعقدت هذه الندوة في بيروت من ١٢ الى ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ باسم «الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية في لبنان». وشارك في الندوة مندوبون عن منظمات شعبية ومهنية فلسطينية، وكذلك مندوبون عن منظمات متخصصة عربية وعالمية، الى جانب عدد من المربين والاختصاصيين. وجاءت مداولات الندوة ونتائجها دعماً لمبدأ الحملة الشاملة لمحو الأمية. كما أكدت على وجود ارادة جماعية، تصر على انجاح مثل هذه الحملة.

وبعد ندوة بيروت، تحولت اللجنة العليا لمحو الأمية في لبنان الى المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار، على أن تلحق به مجالس اقليمية ومجالس محلية، تكون جميعها الهرم الاشرافي على مستوى الانتشار الفلسطيني. وعقد المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار اجتماعين، الأول في دمشق في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ والثاني في بيروت في أيار (مايو) ١٩٨٢، وأقر خلال هذين الاجتماعين مشروعي النظام الأساسي للحملة والنظام الداخلي للمجلس.

٤ ــ التعليم والتدريب المهني: يعود الاهتمام بالتدريب المهني، أو بالأحرى بالتأهيل المهني، الى أكثر من عشر سنوات خلت، كجزء من النشاط الاجتماعي مع المرأة. لكن تطور المهمات الانتاجية والاجتماعية والادارية، أبرز بدوره الحاجة لاعداد القوى العاملة بمستوياتها المختلفة لزيادة الانتاجية من جهة، وتطوير مستوى العمل من جهة أخرى.

قامت اللجنة العلمية بانشاء مدرسة مهنية عام ١٩٧٣، تخرج عمالاً مهرة في فروع الميكانيك والحدادة والالكترونيك. وتخرجت فعلاً من هذه المدرسة عدة أفواج من العمال المهرة.

وبعد تأمين التمويل عبر الاتفاقية الفنية بين منظمة التحرير الفلسطينية ومكتب العمل العربي، كان من المتوقع افتتاح مركز لإعداد التقنيين خلال عام ١٩٨٣، وهو مركز يهدف الى اعداد الكوادر الوسطى في الصناعة. والأهمية التربوية ــ الاجتماعية للمشروع، أنه يتيح المجال لعمال مهرة ومن أعمار مختلفة وفي حال استيفاء شروط الانتساب، لاكمال تخصصهم التقني.

كما أخذت مؤسسة صامد تعنى بدورها بالتدريب المهني، فانشات مركزاً تدريبياً لصناعة الثياب، وأخذت تدرس المهن والامكانيات لانشاء المزيد من مراكز التدريب خلال الخدمة. واضافة الى الحاجة الماسة لمستويات المهارة، كانت مؤسسة صامد تركز أيضاً على مبدأ حق العامل وواجبه في التطور المهني، وهكذا تبلور أسلوبان للنشاط:

□ أسلوب للتدريب خلال الخدمة، يأخذ شكل دورات متتالية توصل العامل الى مستوى عامل ماهر أو، لاحقاً، الى مستوى تقني، على أن يتم، بشكل متواز مع هذه الدورات،

تنظيم برامج المستوى التعليمي، التي تؤهل العامل للانتساب الى دورات مهنية أعلى.
□ أسلوب للتدريب قبل الخدمة، وبالتحديد للأجيال الصاعدة، وذلك لاعداد العمال نصف المهرة أو المهرة، ويكون هذا التدريب متوسط الامد وطويل الأمد.

ولقد تأكدت، عموماً، ضرورة تحديد أهداف واضحة لدورات التدريب المهني، واعداد برامج ومناهج مدروسة تترجم فعلياً الأهداف المرسومة. ولقد أخذت الاحتياجات الفعلية والنشاطات المختلفة، وكذلك أخذت تطلعات المتدربين لتأمين عمل ولضمان الترقي الوظيفي، تضغط جميعها بهذا الاتجاه. واجتاحت موجة المطالبات والتطلعات هذه برامج تأهيل المرأة، والدعوة الى تطوير البرامج التقليدية، وادخال برامج جديدة، وفتح باب الانتساب أمامها لعديد من الدورات والمهن الخاصة بالرجل. ولذا شهدت الفترة الأخيرة نقاشاً واسعاً حول الخطوات المطلوبة بهذا الخصوص. وجاءت الحرب الأخيرة ونتائجها لتؤكد ضرورة التوجه الكثيف نحو تأهيل المرأة للعمل.

٥ ــ **التعليم العالي**: بعد تعيين الدكتور ابراهيم أبو لغد عميداً للجامعة الفلسطينية المفتوحة، أخذ الاعداد لهذه الجامعة منحى جديداً، حيث بدأ العمل لتعيين كادر الجامعة وللترخيص لها من أحد الأقطار العربية، وفتح فروع في مناطق الشتات الفلسطيني. وكان من المحتمل أن يتلمس التجمع الفلسطيني في لبنان باكراً أثر هذه الجامعة. ومن المعروف أن أحد الاهداف الأساسية للجامعة هو تطوير كفاءة العاملين في المجالات المختلفة داخل القطاع العام الفلسطيني. وذلك بهدف بلورة رؤية واحدة وزيادة الفعالية والانتاجية.

٦ ــ **نشاطات تربوية أخرى**: قد تدخل التنمية الإدارية في نطاق التدريب المهني، ولكن حُرص على فصلهما من أجل ابراز الاهتمام الخاص بتنمية الكوادر في القطاعات المختلفة. وقد تولى المعهد الفلسطيني للتنمية الإدارية تنظيم دورات ادارية عامة ومتخصصة تصل الى الكوادر في القطاعات المختلفة. فالى جانب الأثر المباشر المرتقب في رفع الكفاءة الإدارية الفردية والجماعية، ساهم المعهد، أيضاً، في تنمية الوعي للتطوير الذاتي والتخصص العلمي والمهني. ولا ننسى، أخيراً، النشاطات الشبيبية المختلفة، والتي أن شهدت تعثرات مختلفة، إذا كانت تسعى جاهدة لايجاد الصيغة التربوية الملائمة؛ واستطاع بعض المنظمات الشبيبية تحديد المسار التربوي السليم، وبدأ يبني على أساسه الكادر الشبيبي.

ثانياً: المفاهيم المتبلورة من النشاطات التربوية المختلفة

تميز النشاط التربوي في الحقبة الأخيرة، بارتكازه على حلقات فكرية مزدوجة التمثيل، تخصصية وشعبية، وذلك لتحديد الأسس والمهمات التربوية المطلوبة. فالى جانب الوضوح التربوي المحقق عبر هذه الحلقات، فانها أيضاً ساهمت في توضيح المعطيات والأسس الاجتماعية. وسنعرض في مايلي المفاهيم التربوية والاجتماعية المختلفة الصادرة عن عدد من هذه الحلقات، وتحليل العلاقة فيما بينها، لاستشفاف مستوى الترابط والتكامل بين مجموع المفاهيم المعروضة:

□ خلال الندوة الأولى حول رياض الأطفال (بيروت: نيسان (أبريل) ١٩٨٢)[٣]، اتفق

المجتمعون من مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية على أن الأهداف العامة لرياض الأطفال الفلسطينية هي:

١. ــ مساعدة الطفل على النمو الصحيح الجسدي والعقلي والاجتماعي والنفسي والتنشئة الوطنية.

٢. ــ تنمية مهارات الطفل من خلال البيئة التي يعيش فيها.

٣. ــ مساعدة المرأة الأم بتوفير فرص العمل أمامها كي تساهم في الانتاج الى جانب الرجل».

ويتضح من هذه الأهداف العامة التركيز على العامل الاجتماعي كموجه لعملية التربية.

□ وبالرغم من الارتكاز الى أسس استراتيجية المواجهة الشاملة لمحو الأمية المعتمدة في الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، لبلورة أسس الحملة الفلسطينية، الا أن هذا الارتكاز جاء مثيراً لحوار معمق على مستوى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لحملة محو الأمية، وعلى مستوى الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية الفلسطينية. ومن هنا، فالأسس والأهداف المعتمدة هي مفاهيم وتطلعات جماعية تعبر عن مستوى الوعي وتحدد اتجاه ارادة العمل.

□ والأسس التي استندت اليها الحملة هي:

١. ــ اعتماد المفهوم الحضاري للأمية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحقيق مضامينه الوطنية الوظيفية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية.

٢. ــ اعتماد المواجهة الفلسطينية لمشكلة محو الأمية، بحيث يتم تنظيم حملة شاملة متكاملة مع جهود التنمية والنضال، للقضاء عليها.

٣. ــ اتخاذ القرار السياسي من أعلى المستويات تجسيداً للارادة الشعبية في سبيل تجنيد كامل الطاقات المعنوية والمادية كافة.

٤. ــ توجيه الجهود الشعبية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في الحملة.

٥. ــ تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي واللانظامي أساساً، تقوم عليه عملية تعليم الكبار ومنطلقاً لمتابعة التعليم المستمر.

٦. ــ سد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة لمواجهة جميع التحديات المستجدة التي تقف عائقاً دون ذلك.

٧. ــ الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة مشكلة الأمية واعتماد أساليب التخطيط أساساً لكل نشاط.

٨. ــ تأكيد أهمية المتابعة والتقويم المستمرين لكل المراحل والخطوات، بحيث يمكن تعزيز ما يتحقق من ايجابيات وتجنب ما يظهر من سلبيات.

٩. ــ اعتبار الحملة الشاملة لمحو الأمية تجربة رائدة ــ فلسطينياً ــ ذات بعد وطني قومي وحضاري، والعمل على توظيف ما أمكن من الطاقات العربية والدولية والصديقة والاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

١٠. ــ توظيف الحوافز المعنوية والاجتماعية والمادية في عملية المواجهة

الشاملة».

□ أما أهداف الحملة الشاملة لمحو الأمية فقد تحددت كما يلي:

«١ ــ تحقيق محو أمية (وشبه أمية) للأفراد على اختلاف فئاتهم العمرية في ضوء الامكانات المتاحة وايصالهم الى الحد الأدنى المطلوب بالنسبة الى:

«(أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.

«(ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

«(ج) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة وأساليب التفكير المعرفية المختلفة.

«٢ ــ تعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي، في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي والمجتمع الفلسطيني القائمة والمستقبلية»[٤].

«ومن الواجب تحديد الالتزامات الأساسية للجامعة الفلسطينية التي تستجيب لخبرات الشعب الفلسطيني، وللفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي القومي، وللفلسطينيين في اطار العالم المعاصر. وبهذا المعنى فان فلسفة الجامعة الفلسطينية المفتوحة لا بد أن تكون بالضرورة مستمدة من نطاق ثلاثة أطر: الفلسطيني والعربي والعالمي. وكل اطار من هذه الاطر يسهم في التوجه الأساسي للجامعة الفلسطينية المفتوحة.

«ويجب النظر الى الجامعة الفلسطينية باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي لا بد أن تخدم التجمع الفلسطيني كما هو موجود اليوم، وهو تجمع له مجموعة خاصة جداً من القيم والالتزامات وطموحات المستقبل.

«كما يجب تصور الجامعة الفلسطينية المفتوحة باعتبارها جامعة عربية فلسطينية. فبينما تستهدف تلبية حاجات الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، فانها، انطلاقاً من هويتها القومية الشاملة، لا بد من أن تكون بالقدر نفسه مؤسسة عربية للتعليم العالي...»[٥].

□ ومن وجهة أخرى، فقد أدى الحوار خلال الندوة الأولى حول التعليم والتأهيل المهني[٦] الى تبني بعض التوصيات. وتعود أهميتها الى المشاركين في الندوة من ممثلي مؤسسات تربوية واقتصادية واجتماعية، وما عبروا عنه من وعي تربوي واجتماعي، واحساس بضرورة الانطلاق في العمل التربوي من مفاهيم متكاملة وجديدة. وهذه التوصيات هي:

«(أ) اعداد لجنة تنسيق لبحث احتياجات الثورة الفلسطينية خصوصاً، والمجتمع الفلسطيني عموماً، لمختلف الخبرات والمهارات، والسعي لتأمينها في مدارس منتظمة، أو بالتعاون مع مؤسسات قائمة.

«(ب) اقتراح بتأليف لجنة خاصة تقوم بدراسة ميدانية تشمل:

«● القيام بعملية مسح ميداني يتم على إثرها تحديد الاحتياجات التدريبية من

حيث مجالات التدريب والاعداد البشري اللازم.

● القيام بعملية مسح أخرى تشمل المراكز التدريبية والتعليمية المتاحة والقائمة في المجال المهني، ومعرفة طاقاتها وقدراتها، وتحديد الاحتياجات الفعلية للتدريب والتعليم المهني في ضوء هاتين الدراستين.

□ وأدى كل من الحوار والاستقصاءات المختلفة في اطار دراسة الجدوى للجامعة الفلسطينية المفتوحة الى بلورة العديد من المفاهيم أيضاً وسنذكر بالتحديد المفاهيم الاجتماعية المبلورة، أما المفاهيم التربوية فلا حاجة لذكرها، كونها موضحة ضمنياً من خلال تعبير الجامعة المفتوحة، والذي يمثل أسلوباً متقدماً في توصيل المعرفة. وردت هذه المفاهيم الاجتماعية وبشكل واضح في فقرة «وقائع وقيم والتزامات» من دراسة الجدوى:

«(ج) ادخال برامج العمل اليدوي في المدارس الفلسطينية من المرحلة الأساسية صعوداً الى كل المراحل الأخرى».

يتبين لنا من مضمون مجموع هذه المفاهيم ومقارنتها ببعضها، أن التفكير التربوي الاجتماعي الفلسطيني:

(أ) يرتكز على ضرورة ربط المشاريع التربوية باحتياجات المجتمع الفلسطيني المناضل؛ فمع اعطاء أهداف واضحة للمشاريع التربوية، يسهل رفع تنفيذ كفاءة تنفيذ هذه المشاريع وتوضيح المخرجات.

(ب) ينشد الترابط بين النشاطات التربوية المختلفة، بحيث يظهر تدريجياً نظام تربوي يراعي احتياجات المجتمع من تنشئة اجتماعية واعداد ثقافي ومهني.

(ج) يصر على اعتماد سياسة واضحة لتعليم الكبار بما فيها محو الأمية، كحق للفرد بالتطور التعليمي والمهني، وكضرورة اجتماعية ــ اقتصادية لرفع مستوى الكفاءة الاجتماعية، وهكذا رفع مستوى التعبئة العامة لتحقيق الأهداف الوطنية.

(د) يؤكد على ضرورة اتباع المنهج العلمي (تخطيط ــ برمجة ــ تنفيذ ــ تقويم) لتنفيذ المشاريع والنشاطات التربوية المختلفة، بهدف تحقيق ترابطها مع احتياجات المجتمع، وبنائها التدريجي لنظام تربوي حديث، وانفتاحها على جميع الفئات العمرية. واتباع هذا المنهج أمر ضروري لانه يجعل كل استثمار تربوي محور بناء مستقبلي، وكذلك مجال تفكير وحوار لتطوير التفكير التربوي العام والخاص.

---

(١) **استراتيجية تطوير التربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٩، ص ٢٢٠.

(٢) مجدولين خلف (مراجعة)، **وضع رياض الاطفال الفلسطينية في لبنان**، نيسان ١٩٨٢، دراسة غير منشورة لدائرة التربية والتعليم العالي، م.ت.ف، جدول رقم ٨.

(٣) زينب الغنيمي «ندوة حول رياض الأطفال»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ١٧٢ ــ ١٧٤.

(٤) **مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الامية وتعليم الكبار (الخطة التنفيذية في لبنان)** دائرة التربية والتعليم العالي: منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٨٢، ص٢ ــ ٣.

(٥) **الجامعة الفلسطينية المفتوحة**، آذار (مارس) ١٩٨٢، المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم: منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٣٤ ــ ٣٥، النسخة الاصلية باللغة الانكليزية وصادرة عن منظمة اليونيسكو، أيلول (سبتمبر)

١٩٨٠.
(٦) سامي جربوع، (مراجعة) «الندوة الفلسطينية الاولى حول التعليم المهني والتقني في لبنان (١٦ أيار ١٩٨٢)»، صامد الاقتصادي، العدد ٣١ آب/ أغسطس) ١٩٨١، ص١٣٨ ــ ١٥٠.

مشكلات التعليم بين العرب في اسرائيل

هند أبو شرار

لا زال التعليم العربي في اسرائيل يعاني من مشاكل عديدة، رغم التطور الذي بلغه على الصعيد الكمي منذ قيام اسرائيل، بفعل تطبيق نظام التعليم الالزامي في المدارس الابتدائية. ففي سنة ١٩٤٩، أقرت اسرائيل قانون التعليم الالزامي الذي أكد على «أن تتكفل الدولة والسلطات المحلية معاً بتأمين تعليم ابتدائي مجاني الزامي مدته ثمانية أعوام، للاحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٥ ــ ١٣ عاماً. وتتحمل الدول في هذا المجال مسؤولية تأمين المدرسين لهذه المدارس، وتأهيلهم ودفع رواتبهم، وكذلك اقرار برامج التعليم في هذه المدارس، بينما تتحمل السلطات المحلية مسؤولية تأمين الأبنية اللازمة للمدارس ولوازمها من أثاث وغيره. اما أولياء أمور الطلاب فملزمون بارسال أبنائهم الى المدارس ما داموا في سن التعليم [الالزامي]، والذين يتقاعسون عن ذلك يقعون تحت طائلة العقاب، ويتحملون مصاريف ابنائهم الخاصة مثل تزويدهم بالكتب والقرطاسية وما شابه»[١].

وقد عدّل هذا القانون سنة ١٩٦٨، ومددت سنوات التعليم المجاني سنتين إضافيتين لمن هم في سن ١٤ ــ ١٥ سنة، اي الصفين التاسع والعاشر.

وقد أدى تطبيق هذا القانون في القطاع العربي، الى ارتفاع عدد الطلاب العرب في المدارس؛ ففي العام الدراسي ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ بلغ عددهم ١١,١٢٩ طالباً، وفي العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠، بلغ ٤٦,٢٥٤ طالباً، وفي العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ بلغ عددهم ١١٠,٥٣٧ طالباً، كما بلغ عددهم ١٧٧,٧٦٧ طالباً في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠. أما في الوسط اليهودي، فقد بلغ عدد الطلاب، وللاعوام نفسها على التوالي: ١٢٨,٠٥٣، ٥٢٢,٢٤٨، ٦٧٧,٦٤٩، ٩٦٧,٧٢٨ طالباً[٢].

وقد أدى هذا الارتفاع في عدد الطلاب الى تقليص حجم الأمية بين العرب، بفعل انهيار المؤسسات التعليمية بعد عام ١٩٤٨، إثر أحداث فلسطين، ولكن ذلك لم يؤد الى استقامة أوضاع التعليم العربي في اسرائيل بشكل تام؛ فمثلاً لم يتحقق حتى الآن زوال الأمية بشكل كامل بين العرب، رغم تقلصها، حسب ماتبينه الاحصاءات الاسرائيلية

الرسمية التي تظهر أن نسبتهم كانت في العام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١، ٤٩,٥٪؛ وفي العام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ بلغت النسبة ٣٦,١٪؛ وفي العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٩,٨٪[٣].

وعدا عن ظاهرة الأمية، فان التعليم العربي لا يزال يتخبط في مشاكل عدة يلزمها حلول حقيقية على مختلف الأصعدة. ولعل أولى هذه المشاكل وأبرزها هي:

أولاً ــ النقص في عدد المعلمين الأكفياء في المدارس العربية: فهنالك نقص واضح في عدد المؤهلين منهم منذ قيام اسرائيل. وقد بدأت هذه المشكلة في البروز منذ بداية الخمسينات، حيث قامت اسرائيل بتعيين العشرات من المعلمين العرب، غير المؤهلين للعمل في المدارس العربية، ووصلت نسبتهم في السنة الدراسية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ الى ٩٠٪ من مجموع المعلمين العاملين في المدارس العربية. [وان كان هنالك انخفاض بهذه النسبة في الفترة الحالية][٤].

وكانت السلطات العسكرية الاسرائيلية ولا زالت تتدخل في شؤون المعلمين العرب، سواء عند تعيينهم الذي كان يتم بعد فحص «ولاء المعلمين لاسرائيل»، دون النظر أحياناً كثيرة الى كفاءتهم العلمية؛ وحتى بعد تعيينهم، اذ كانت السلطات الاسرائيلية العسكرية تمارس ارهاباً على كل من تشك في نشاطه السياسي وآرائه وانتماءاته، وتدفع نحو فصله. وقد ذكر أحدهم «ان الدائرة العربية في وزارة المعارف والثقافة لا زالت تتبع سياسة تعسفية في تعيين المعلمين العرب وفصلهم، وان تعيينهم لا يتم الا بموافقة ضابط الأمن في وزارة المعارف»[٥]. كما أكدت ذلك مصادر أخرى، حينما قالت «إن نصف عدد المعلمين من الوسط العربي غير مؤهلين، وان قبول المدرسين لا يحدد بناءً على مقدرتهم العلمية، فعشرات المعلمين، ومنهم مدرسون مؤهلون وذوو خبرة في حقل التعليم، قد رفضوا أو فصلوا بسبب آرائهم السياسية، بينما قبل عشرات المعلمين في سلك التعليم على الرغم من النقص في امكاناتهم العلمية»[٦]. اضافة الى ذلك، فان المعلم العربي ليس آمناً على نفسه مما يقول داخل الفصل (الصف)، كما أنه مقيد بالمناهج الاسرائيلية المعدة خصيصاً للعرب، والتي لا تتناسب مع الطالب العربي. ففي سنة ١٩٥٨، أصدر مدير قسم التعليم العربي في وزارة المعارف والثقافة تعميماً الى جميع المدارس جاء فيه «لقد اكتشفنا وجود مدرسين يستخدمون كتباً مدرسية جلبت خصيصاً من الدول المجاورة، ان هذه الكتب ممنوعة ليس في المدارس فقط، ولكن حتى في البيوت، انكم مسؤولون [المعلمون] عن اخبار السلطات في أية حالة تشاهدون فيها استعمال مثل هذه الكتب»[٧].

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على المستوى التعليمي في القطاع العربي في اسرائيل، وأدت الى انخفاضه مقارنة مع القطاع اليهودي، خصوصاً وأن سياسة عزل المعلمين الاختصاصيين «المشكوك في أمرهم»، وتعيين معلمين غير أكفياء، لا زالت سارية حتى الآن[٨].

ثانياً ــ نقص المؤسسات التعليمية في القطاع العربي: فبالرغم من ارتفاع عدد هذه المؤسسات، الا أنه لا زال غير كاف، بالمقارنة مع ارتفاع عدد الطلاب. فقد ارتفع عدد المدارس من ١٤٦ مدرسة في العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ الى ٢٥٦ مدرسة في العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ووصلت في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ الى ٣٧٧ مدرسة. وفي الوسط

اليهودي وللاعوام نفسها، بلغ عددها ١٨٥٤، ٢٠٦٤ و ٢٠٠٥ مدرسة(٩).

اضافة الى ذلك، فان هذه المؤسسات لا زالت غير ملائمة من ناحية الابنية والتجهيزات، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تطور التعليم بين العرب. فإقامة الأبنية الجديدة للمدارس وتجهيزها وصيانتها، تقع على عاتق السلطات المحلية العربية، كما جاء في قانون التعليم الإلزامي، الا أن هذه المجالس التي تعاني من صعوبات مالية كثيرة، بسبب قلة المساعدات الحكومية لها، تواجه صعوبات كثيرة في تأمين الأبنية الملائمة. أضف الى ذلك، أن المجالس المحلية ذاتها غير موجودة في قرى عدة، مما يزيد من صعوبة الاهتمام ببناء المدارس في هذه القرى.

ويعترف بعض الأوساط الاسرائيلية، وحتى الرسمية منها بهذا الواقع، فوزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية، في معرض تبريرها لهذا التقصير تقول: «ان تقدم تعليم العرب قد عُرقل بسبب نقص الأبنية، ولمواجهة النقص، منحت وزارة المعارف والثقافة قروضاً الى السلطات المحلية لتمكينها من بناء المدارس، وقد حدث هذا في عدد من القرى، لكن الأمر في كثير من الاماكن الاخرى لا زال بعيداً عن حالة الرضا(١٠).

وقد اقترح كل من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحزب مبام، على الكنيست في العام ١٩٦٤، تعديل قانون التعليم الالزامي، بحيث تحول مسؤولية الاهتمام بالمدارس في الاماكن التي لا وجود فيها للمجالس المحلية، الى الدولة نفسها، الا أن الكنيست رفض الاقتراح، كما رفض أيضاً اقتراحاً يقضي بتخويل الحكومة صلاحية اقامة أبنية للمدارس، نيابة عن السلطات المحلية في حال طلبها ذلك(١١). وفي حالات كثيرة، تكون أبنية المدارس في القرى، عبارة عن بيوت قديمة، أو غرفاً مستأجرة وموزعة في أماكن متعددة داخل البلدة، وكأمثلة على النقص في أبنية المدارس وتجهيزاتها، نورد الأمثلة التالية:

□ مدرسة عرب الفريفات وتحتوي على تسعة صفوف مبنية من الخشب، وهي في وضع سيء للغاية، اذ أن المياه تنهمر بغزارة على الطلاب في الشتاء، وأما في الصيف فتتحول الغرف الى جحيم. وتضم الغرفة الواحدة التي تبلغ مساحتها ١٧ متراً مربعاً، نحو ٤٥ ــ ٤٠ طالباً، يجلس كل ٣ ــ ٤ طلاب على مقعد واحد(١٢).

□ مدرسة زلفة: وتضم نحو ٦٠٠ طالب، يتعلم العديد منهم في العراء ولمدة ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، بسبب عدم توفر الغرف الكافية، وتستعمل الغرفة الوحيدة كغرفة للمدير والمعلمين، وكمكتبة وكمخزن لوسائل الايضاح(١٣).

ويؤثر النقص في الأبنية المدرسية على زيادة كثافة الطلاب في الصفوف وفي المدارس، فقد بلغت كثافة الطلاب العرب في الغرفة الواحدة في سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٣٢,٣ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٣١,١ مقابل ٢٧,٥ و ٢٨,٨ في الوسط اليهودي. أما الكثافة في المدرسة الواحدة، فبلغت في سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٢٨١,٧ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٤٥٤,٥ طالباً، مقابل ٢٥٧,٨ و ٣٣١,٧ بين اليهود(١٤). ومن الجدير بالذكر أن القانون ينص على أن لا يتجاوز معدل طلاب الصف الواحد في جميع المدارس ٢٩,٩ طالباً، الأمر الذي طبق في المدارس اليهودية فقط(١٥).

ثالثاً ــ نقص المناهج والكتب المدرسية: ففي الخمسينات كانت المدارس العربية

في اسرائيل، تعاني من نقص كبير في هذا المجال، حيث لم يكن متوفراً في المدارس العربية المختلفة حتى كتاب تعليمي واحد يستحق الذكر، ولم تهتم وزارة المعارف باعداد كتب مدرسية في مستوى كتب المدارس اليهودية. فبالنسبة لبرنامج التعليم، فإن الكتب التي تدرس للطلاب العرب، يتوخى واضعوها حذراً شديداً لما قد يصل الى أذهان الطلبة العرب من بعض الجوانب المشرقة لماضي الأمة العربية وحاضرها. وهذه الكتب؛ إما أن تمر مروراً سريعاً عن هذه الملامح الجميلة، واما أن تفسرها بشكل مناف للواقع، فالفتوحات العربية تطلق عليها اسم «الغزوات»، والانتصارات التي حققها العرب تعيدها الى الظروف فقط، وانها تصور الحضارة العربية كحضارة مقتبسة ليس للعرب أي فضل فيها، «والهدف من هذه المناهج افقاد الطالب العربي ثقته بنفسه وبأمته»[١٦].

أما البرامج التقليدية للغة العربية، فكانت هنالك محاولات دؤوبة من جانب السلطات للتقليل من شأنها وتفضيل العبرية عليها، ويتضح ذلك من خلال التعليمات التي تتعلق بتدريس العربية، التي تتلخص في بند واحد هو «أهداف تدريس اللغة»، بينما نرى في المقابل التعليمات بالنسبة للعبرية أكثر تفصيلاً وتوضيحاً، حيث تتضمن ثلاثة بنود أساسية هي: «أهداف تدريس اللغة»، و«تحقيق الاهداف»، و«البرامج ومادة التدريس»[١٧].

ولم تكن المشاكل الآنفة الذكر غافلة عن السلطات الرسمية في اسرائيل، التي تدعي دائماً محاولة المساعدة، وتتحدث اعلامياً عن مستوى التعليم الجيد الذي بلغه العرب مقارنة مع الدول العربية الأخرى، الأمر الذي لا يمت الى الحقيقة بصلة، وخصوصاً اذا قورن بالوضع التعليمي بين الفلسطينيين في الخارج، أو في المناطق المحتلة. وقد قامت وزارة المعارف والثقافة بتعيين لجنة خاصة سنة ١٩٧٦، لبحث أوضاع التعليم العربي المتردية في اسرائيل، وبعد بحث دام سنتين تقريباً، قدمت اللجنة عرضاً وافياً لأوضاع التعليم العربي، وبعض التوصيات بشأن تطوره، وذكرت في تقريرها: «انه خلال سنوات كثيرة لم تبذل الامكانات والجهود الكافية فيما يتعلق بتوفير أبنية المدارس وتطويرها؛ وهناك نقص في غرف التدريس في القطاع العربي يصل الى حوالي ٤ ــ ٥ آلاف غرفة تدريس، وان اكتظاظ الصفوف في الوسط العربي يفوق ما هو قائم في الوسط اليهودي، أما غرف التدريس فتتوزع في أماكن مستأجرة ومتفرقة داخل القرى، وهنالك نقص كبير في المختبرات والمكتبات...». كذلك ذكرت اللجنة أن «نسبة الرسوب في الوسط العربي تثير القلق، كما ان كتب التدريس ليست في مستوى جيد... وتعاني من نقص شديد...، أما بالنسبة للتعليم المهني والزراعي فلا زال غير متطور مقارنة مع القطاع اليهودي. فمثلاً كان عدد المدارس المهنية في الوسط العربي ثلاث مدارس، بينما بلغ في الوسط اليهودي ٣١٨ مدرسة مهنية (حسب كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ١٩٧٦)، إضافة الى ذلك، ذُكر أن هنالك نقصاً في القوى البشرية المؤهلة للتعليم، حيث تصل نسبة المعلمين غير المؤهلين الى حوالي ٤٥ ٪، ويلاحظ النقص الشديد بين مدرسي العلوم الطبيعية والتكنولوجيا واللغة الانجليزية».

وقدمت اللجنة عدة توصيات، أهمها: مطالبة وزارة المعارف والثقافة بتمويل المدارس العربية، وتأليف هيئة مكونة من ممثلين عن وزارات التربية والثقافة والداخلية

والمالية تقوم بوضع مخطط لتطوير التعليم في الوسط العربي»[١٨]. بيد أن هذه التوصيات لم تنفذ، وعزا بعض المصادر الاسرائيلية هذا الاهمال الحكومي المتعمد الى الوضع السياسي، فقد جاء في دراسة أعدتها الدكتورة مينا تسيمح، حول التعليم في القطاع العربي، وقدمتها الى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، أن مواقف اسرائيل تجاه الأقلية العربية تعود الى المشاكل الآتية، حيث تخشى اسرائيل منح العرب فيها الحقوق المتساوية في جميع المجالات، ومنها القطاع التعليمي، بسبب الوضع السياسي[١٩].

وبسبب الأوضاع التعليمية السيئة هذه والآخذة بالاستفحال، قامت اللجنة القطرية العربية باتخاذ سلسلة من الاجراءات الاحتجاجية والتهديد بتصعيدها مالم يتم التوصل الى حلول فورية تضع حداً لهذه المشاكل. وحددت اللجنة القطرية في مؤتمر صحفي لها المشاكل الآنية التي لا زال التعليم العربي يعاني منها، والتي تعتبر استمراراً للمشكلات السابقة المذكورة، مستشهدة بما جاء في احدى الدراسات التي قام باعدادها كل من د. يوسف باشي، د. سورال كاهن، د. دانئيل دنيتش، المحاضرين في كلية التربية التابعة للجامعة العبرية في القدس، بناء على طلب وزارة المعارف والثقافة، حول الانجازات التعليمية للمدرسة العربية. ووفق هذه الدراسة، فان حوالي ٥٢٪ من المعلمين العرب لا زالوا غير مؤهلين، مقابل ٣٪ فقط في الوسط اليهودي، وقد كان ممكناً التغلب على هذا النقص الخطير في سلك المعلمين الاكفياء، وذلك باقامة المزيد من دور المعلمين، حيث أنه حتى سنة ١٩٧١، لم يكن هناك سوى دار واحدة للمعلمين العرب[٢٠].

ويؤكد الدكتور سامي مرعي، أحد أعضاء اللجنة القطرية العربية (المحاضر في جامعة حيفا) أن التقليصات المستمرة في موازنة وزارة المعارف تساهم في ابقاء هذه المشكلة بدون حل، حيث أن الميزانية المستحقة لدار المعلمين العرب في حيفا لا تتجاوز ٣٪ تقريباً من مجموع ميزانية تأهيل المعلمين في منطقة حيفا وحدها، وهذه الميزانية على ضآلتها لا تنفق كلها ويعاد قسم كبير منها الى وزارة المعارف! «ان عملية الاعداد هذه، تنعكس على المعلم وطريقة عمله، وهناك دراسات أكاديمية عديدة أشارت الى أنه نتيجة للأوضاع سالفة الذكر، فان التوجه الفكري التربوي للمعلم العربي ما يلبث أن ينسحق بعد ثلاث سنوات من ممارسة مهنة التعليم»[٢١].

ويصف الدكتور مرعي مناهج التعليم الموضوعة للطلبة العرب بأنها مفرغة ومقتصرة على عمليات نقل ميكانيكية تشوه نمو الطالب، وهي بحاجة الى تغيير جذري. ويستشهد بمنهاج اللغة العربية الذي يرمي الى تعليم الطلاب القدرة على الكتابة والتعلم فحسب، بينما يخلو من عناصر التراث الشعبي العربي[٢٢]. كما أن كتب القراءة العربية ليست موحدة في جميع المدارس العربية، انما هي كتب كثيرة ومتنوعة، وكل كتاب لمؤلف، وغالباً ما يكون المؤلف هذا مفتشاً في وزارة المعارف الذي يفرض كتابه على المدرسة أو المدارس الخاضعة لتفتيشه، اضافة الى كتب القواعد والبلاغة التي وضعت في الثلاثينات، دون تحديد أهداف تربوية لتعليم اللغة العربية تبرز شخصية التلميذ والقيم القومية والاجتماعية والدينية، وتاريخ الشعب العربي، كما حددت في

برامج تعليم اللغة العبرية في المدارس اليهودية[٢٣].

وتطرق أحد أعضاء اللجنة القطرية الى منهاج التاريخ الذي يُدرس في المدارس العربية، والذي لا زال غير واضح الملامح، اذ يركز على تاريخ العصر الحديث وتاريخ العرب، وتاريخ اليهود والحركة الصهيونية، بشكل متساو، من خلال تخصيص ساعات تدريس متساوية لكل منها، بينما يدرس تاريخ العرب في المدارس العبرية بشكل سطحي وعام[٢٤].

على أي حال، فقد انعكس الضعف في منهاج اللغة العربية وغيرها من المواد على المستوى التعليمي للطلاب العرب، ففي البحث الذي أجراه كل من الدكتور يوسف باشي ود. سورال كاهن ود. دانئيل دينتش ورد «أن حوالي ٦ ــ ٨ بالمئة من طلاب صفوف الرابع والسادس لا يجيدون قراءة اللغة العربية بشكل أوتوماتيكي»[٢٥].

كذلك تنتشر وتتسع ظاهرة التهرب من الدراسة بين أوساط التلاميذ العرب في المرحلة الابتدائية، رغم تنفيذ قانون التعليم الالزامي، «ففي العام ١٩٧٤ هجر مقاعد الدراسة الابتدائية في الوسط العربي نحو ثلث الطلاب». وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المتهربين من الدراسة في الوسط العربي، فان هذه القضية لا تحظى باهتمام مباشر من قبل المسؤولين مثلما هو الحال في الوسط اليهودي[٢٦].

لم تكن اللجنة العربية القطرية الجهة الوحيدة التي نبهت الى النتائج الخطيرة التي تترتب على سياسة الاهمال في أوضاع التعليم بين العرب، فقد أجرى مكتب الخدمات النفسية في الناصرة تحقيقاً خاصاً حول التعليم في مدارس الناصرة، يمكننا عرضه كنموذج لوضع بقية المدارس العربية، فقد تبين من البحث الذي يعكس الاهمال الاسرائيلي، ان أكثر من ألف طالب في الصفوف من الثاني وحتى التاسع «أميون». وان أكثر من ثلث طلاب تلك الصفوف يعانون من التخلف في التحصيل العلمي، وان نسبة الامية ترتفع من صف الى آخر، فقد بلغت في الصف الثاني ١٠ ٪ في معظم مدارس الناصرة، وارتفعت في الصف الخامس الى ١١ ٪، وفي السابع ١٢ ٪[٢٧].

وعلق مدير المركز مروان دويري، على هذه الحقائق بقوله: «ان هناك تراكماً في التخلف في التحصيل المدرسي لدى ٤٤ ٪ من طلاب الصفوف المذكورة في الناصرة» أي في الصفوف الابتدائية، وأنه على يقين من خطورة هذا الوضع، «ولقد أطلعنا الوزارة عليها مطالبين باستخدام الوسائل الوقائية وبعض طرق العلاج، الا أن الوزارة لم تقم بأي اجراء يدل على نيتها في تغيير الوضع، بل أقالت منذ سنة، المفتش المسؤول عن التعليم الخاص»[٢٨].

جميع هذه النواقص التي تم ذكرها في جهاز التعليم في الوسط العربي، والتي لها مؤثرات نفسية ــ اجتماعية سلبية على الطالب العربي تؤخر تطوره مقارنة مع الطالب اليهودي، وهي نتيجة سياسة واضحة، تتمثل في الاهمال الرسمي المتعمد. فالتعليم العربي بحاجة الى جملة اصلاحات، عبّرت عنها اللجنة القطرية العربية في مؤتمرها الذي عقد في الناصرة في أيار (مايو) ١٩٨٠، من خلال مطالبتها بوضع خطة لحل أزمة النقص في أبنية المدارس، وتحديد ميزانية فورية لبناء ٣٩٠ غرفة، وانشاء قسم خاص في وزارة المعارف والثقافة للاهتمام بقضايا التعليم الثانوي النظري والمهني، ثم فتح

أبواب الجامعات الاسرائيلية أمام الطلاب العرب لدراسة المواضيع التي يرغبون فيها، وايجاد صندوق خاص لمنح القروض والمساعدات لهم، والتخطيط لاقامة جامعة عربية. كذلك طالبت اللجنة باعادة النظر في مناهج التدريس الحالية، ووضع مناهج ملائمة، وتخصيص ساعات أكثر لتدريس اللغة العربية والأدب والتاريخ، واقامة معهد للأبحاث التي تتعلق بالمجتمع العربي. ثم فتح أبواب دور المعلمين أمام الخريجين الثانويين، وايجاد صندوق خاص لتقديم المنح والمساعدات للطلاب، وتخصيص الميزانيات الكافية لتنظيم دورات تأهيل للمعلمين، والكف عن أسلوب الفصل العشوائي بحقهم. وأخيراً طالبت اللجنة بتمكين المختصين العرب من أخذ دور قيادي في ادارة القسم العربي في وزارة المعارف والثقافة، وتطبيق المساواة في الخدمات والوظائف بين المدارس العربية واليهودية ومنح صلاحيات أوسع للسلطات العربية في تعاملها مع قضايا التعليم[٢٩].

التعليم الجامعي

ان المشاكل التي يعاني منها التعليم الابتدائي والثانوي العربي تنعكس حتماً على التعليم الجامعي في اسرائيل، خصوصاً على صعيد عدد الطلاب العرب في الجامعات والفروع التي يدرسون فيها. والمعروف أن القبول في الجامعات غير ممكن لغير حملة شهادة البغروت (الشهادة الثانوية الاسرائيلية الرسمية)، وأن نسبة النجاح في امتحان البغروت بين العرب قليلة، فقد كان عددهم في سنة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧، ٧٧ طالباً وفي سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٢١٢، وفي سنة ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٣٠٠. أما الطلبة اليهود، وللأعوام نفسها، فقد بلغت أعدادهم على التوالي: ٢,٩٨١، ١١,٠٤٣، ١٤,٠٠٠[٣٠]. ونتيجة لتدني هذه النسبة بين الطلبة العرب، بسبب الأوضاع التعليمية السيئة في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي كما عرضناها، فان ذلك يؤدي الى التحاق عدد قليل منهم في الدراسات الجامعية، ولكن يتركز اتجاه هؤلاء الطلاب في غالبيتهم الى الفروع العلمية. فقد شهدت السنوات الأخيرة تضاؤل ظاهرة تمركز الطلاب العرب في الفرع الأدبي، وانتشارهم أكثر فأكثر في الفروع الاجتماعية والعلمية؛ فقد ازداد عددهم بشكل ملحوظ في كليات الرياضيات والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء والحقوق والاقتصاد وعلم الاجتماع. وكانت الجامعة العبرية قد أجرت بحثاً في العام ١٩٧٠، جاء فيه أن حوالي نصف الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية يحاولون تغيير دراستهم الى الطب والهندسة وغيرها[٣١].

وقد علق المسؤولون في الدائرة العربية على هذا التحول نحو العلوم الاجتماعية الدقيقة «بأنه احدى النتائج النفسية البعيدة لحرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، حيث بدأ الشباب العربي المهزوزون نفسياً من جراء الهزيمة، يقولون ان العلم والتغيير العلمي الشامل للإنسان العربي يمثل الطريق الى الكرامة والتقدم والعزة»[٣٢]. الا أن هناك من يردّ توجه الطلبة العرب نحو الفروع العلمية الى العامل الاقتصادي، والى رغبة الطالب بامتلاك مهنة مستقبلية تعطيه وسائل قوة أكبر، والابتعاد عن الوظيفة الحكومية، وتمكن الشباب العربي بالتالي من تكوين نفسه اقتصادياً خلال فترة وجيزة من بدء حياته العملية[٣٣].

ومن ناحية ثانية، وبالنسبة لعدد الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية، فلا توجد احصاءات رسمية حديثة (حسب كتاب الاحصاء الرسمي)، لذا سنأتي على ذكر القديم منها، فقد بلغ عددهم ٥٤٥ طالباً في العام الدراسي ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، و٨٦٠ في العام الدراسي ١٩٧٠ ــ ١٩٧١، و٨٩٠ في ١٩٧١ ــ ١٩٧٢، و١٠٩٠ في العام الدراسي ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣، ثم في السنة التالية ١٥٠٠ طالب[٣٤]. وعموماً وصل عدد الخريجين العرب سنة ١٩٧٤ الى ١٨٠٠، مقابل ٩٤,٩٠٠ بين اليهود، يعملون في مجالات متعددة، ٥٠ ٪ في التدريس؛ ٢٠ ٪ في المحاماة؛ ٨ ٪ في الطب؛ ٧ ٪ في العلوم الاجتماعية؛ ٦ ٪ مهندسون[٣٥].

ويظهر أحد البحوث التي أعدها معهد شيلواح، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب أنه في أعوام الثمانينات، سينضم الى جمهور الأكاديميين العرب في اسرائيل ما بين ٢٥٠ ــ ٣٥٠ شخصاً كل عام. وحسب هذه الأرقام، فسيبلغ عدد الحائزين على اجازة جامعية أكثر من ٢,٥٠٠. اضافة الى حوالي ٣٠٠ طالب يدرسون في كليات بيت بيرل وهاري بيتشه، وعدة مئات يدرسون خارج البلاد، وبالأخص في دول الكتلة الشرقية[٣٦].

ونتيجة للتزايد الكمي السريع لتدفق الشباب العربي على الجامعات بجميع فروعها، أعد معهد شيلواح في جامعة تل أبيب، دراسة خاصة بهذا الشأن، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب، وتوصلت الدراسة الى الاستنتاج الرئيسي التالي: «سيزداد وبسرعة عدد الطلبة الجامعيين العرب بحيث يصل الى ثلاثة آلاف طالب سنة ١٩٨٠، وبالتالي سيكون على الحكومة استيعاب الخريجين في وظائف مناسبة، أو أن تواجه حركة مثقفين عرب يندمج في وجدانهم الغضب الاجتماعي بالغضب القومي، وبناء عليه، وللحد من تدفق الطلبة العرب على الجامعات، تبنّت الحكومة الاسرائيلية خطة لإقامة شعبة في وزارة المعارف والثقافة لتوجيه الطلاب العرب في المرحلة الثانوية نحو الدراسات المهنية»[٣٧].

مشكلات الطلبة العرب في المرحلة الجامعية

من أبرز المشكلات التمييز في القبول في الجامعات «فالحقد والكراهية اللذان تأصلا في نفوس اليهود بشكل عام ضد العرب، يؤثر بصورة شعورية أو لا شعورية على السلطات الجامعية أثناء عملية الاختيار، فتعمل على استبعاد العرب ما أمكن، كما أن بعض المعاهد والكليات تحرم العرب من دخولها»[٣٨]. فالتمييز هذا يفوق مثيله في العالم، فحتى الجامعات الأميركية التي مازالت حتى الآن تمارس التمييز ازاء الطلبة السود وغيرهم من الأقليات، بدأت تخصص لهم الآن ١٠ بالمئة من مقاعد الدراسة فيها ومن المنح الحكومية والجامعية[٣٩].

كما أن الوضع الاقتصادي يؤثر على قدرة الطلبة العرب للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، فهم يواجهون صعوبات كثيرة من أجل الحصول على مساعدات تمكنهم من تمويل دراستهم، نظراً للتمييز ضدهم عند اعطاء المنح والقروض والهبات الجامعية والحكومية، مقارنة مع الطلبة اليهود؛ ونتيجة لذلك يتوجه العديد من الطلبة العرب الى

دور المعلمين لأنها أقل تكلفة، ولأن الوظائف بعد انتهاء الدراسة فيها مضمونة[٤٠].

وأعلن مؤخراً تأليف لجنة من المغتربين العرب في أميركا وكندا (أحد أعضائها الدكتور خليل نخلة، من قرية الرامة في الجليل) لجمع التبرعات لتشجيع التعليم العالي بين الشباب العربي في الجامعات الاسرائيلية. وقام ممثل اللجنة، الدكتور أسامة دوماني، بزيارة اسرائيل من أجل انشاء لجنة محلية لمتابعة الاهتمام بالموضوع[٤١]. كما أن الطلبة العرب كانوا ولا زالوا يحصلون على بعض المساعدات لتمويل دراستهم الجامعية من المؤسسات الدينية العربية في اسرائيل. وهنالك قسم كبير من الطلبة العرب، يمارس أعمالاً مختلفة خلال الدراسة، ليتمكن من تغطية نفقاتها.

من جهة أخرى هنالك مشكلة التوتر المستمر في الجامعات بين الطلبة العرب واليهود، كنتيجة حتمية للصراع العربي— الاسرائيلي، ولسياسة اسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وكان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ولا زالوا، عنصراً فعالاً في الدفاع عن قضايا شعبهم، بالوسائل المتاحة لهم، الأمر الذي يعرضهم لتحرشات دائمة من جانب الطلاب اليهود، ومن المتطرفين خاصة. وقد ازداد هذا التوتر بعد حرب ١٩٦٧، اثر موجة النهوض الوطني العارمة التي شملت العرب في اسرائيل عامة والجامعيين خاصة، وذلك بفعل تماثلهم مع سكان المناطق المحتلة ومع نضال الشعب الفلسطيني.

وقد أدت هذه الصدامات بين الطلاب العرب واليهود في الجامعات الاسرائيلية الى اعتقالات واسعة بين صفوف الطلبة العرب بين فترة وأخرى، لمنعهم من القيام بأي نشاط سياسي. كما تنشط العديد من الجماعات اليمينية الاسرائيلية المتطرفة داخل الجامعات على غرار جماعة «اسرائيل لنا» ومجموعة «كاستل» اليمينية ضد الطلبة العرب، مطالبين بطردهم من الجامعات حتى بقوة السلاح.

وقد اشتدت الصدامات الدامية بين الطلاب العرب واليهود خصوصاً في الفترة الأخيرة «ففي السنوات الماضية، شهدت الجامعات شجارات بالأيدي والسلاسل الحديدية والهراوات، ومع مرور الزمن، ازداد خطر العنف في الجامعة. فلأول مرة تقريباً تستخدم السكاكين في أماكن سكن الطلبة»[٤٢]. وكان آخر هذه الصدامات، ما وقع في الجامعة العبرية، عندما هاجمت العناصر اليمينية المتطرفة، مساكن الطلبة العرب وذلك في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، مما أدى الى تعطل الدراسة في الجامعة، وهذا ما دفع رئيس الجامعة العبرية الى تأليف لجنة تحقيق للبحث في حوادث العنف، وأصدرت جملة توصيات تبنّتها ادارة الجامعة، أهمها دعوة ضباط الأمن للتواجد باعداد كافية في مساكن الطلبة وأماكن التوتر، ودعوتهم الى بذل جهودهم لمنع المتنازعين بالقوة[٤٣].

وتحمّل معظم وسائط الاعلام الاسرائيلية الطلاب العرب مسؤولية ما يحدث من صدامات على «أرضية التشدد القومي بينهم الذي يزداد كلما ازدادت ثقافتهم وتوفرت لهم فرص عمل وتطور أفضل، [مما يؤدي] الى جعل علاقتهم بدولة اسرائيل سيئة وفي أدنى المستويات»[٤٤]. ولكن، وبالرغم من توصيات لجنة التحقيق المذكورة القاضية بمضاعفة جهاز الأمن في الجامعات، ما زال الطلاب العرب هنالك، يتعرضون لمضايقات

وملاحقات بحجة أنهم يحملون ايديولوجيات مناهضة لاسرائيل[٤٥].

وهنالك مشكلة أخرى تواجه الطلبة العرب عند التحاقهم بالجامعات الاسرائيلية، وهي مشكلة اللغة، فالجامعات الاسرائيلية تعتمد اللغتين العبرية والانجليزية في دراستها، وهذا مايشكل، في البداية، صعوبة كبيرة للطالب العربي الذي درس هاتين اللغتين بشكل لا يمكنه معها استيعاب المحاضرات جيداً. اضافة الى الاختلاف في اسلوب التدريس المتبع في المدارس العربية عن الاسلوب المتبع في الجامعات[٤٦].

ومن ناحية ثانية فهنالك مشكلة السكن، التي تعتبر نموذجا لعدم الدمج بين العرب واليهود، فالطالب العربي يجد صعوبة كبيرة في العثور على سكن، اما بسبب التمييز المتبع في مساكن الطلبة في الجامعات واما بسبب رفض العديد من العائلات اليهودية تأجير بيوتها لطلبة عرب. وتبرز المشكلة بشكل خاص في منطقة تل أبيب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحل المشكلة، سواءً من قبل لجان الطلبة أو أحياناً من قبل ادارة الجامعة، فما زالت على حالها[٤٧].

وقد أدت المشكلات العديدة التي يتعرض لها الطلبة العرب في الجامعات الى المبادرة بتقديم مشروع حول انشاء جامعة عربية في الجليل، بمبادرة من جمعية تطوير الثقافة والتعليم في الوسط العربي التي أصدرت كراساً خاصاً حول المشروع، ملخصة فيه دور الجامعة المقترح في البنود التالية: «اغناء الوجود العربي من خلال التفاعل الفكري للمجتمع العربي في الشرق الأوسط من ناحية، ومع المجتمع اليهودي من ناحية ثانية؛ التعبير عن الوجود الحضاري العربي...؛ اجراء أبحاث ودراسات تمثل هذا الوجود؛ دراسة المجتمع العربي والسعي لتطويره...؛ اعداد كوادر ذات كفاءات عالية...؛ استقطاب الطاقات الأكاديمية العربية المبعثرة في اسرائيل والخارج...»[٤٨]. كما تم أيضاً انشاء هيئة ادارية للجامعة، وهيئة أكاديمية. واقترحت الجمعية اقامة أربع كليات في المرحلة الأولى: العلوم، الآداب، العلوم الاجتماعية، التمريض بالاضافة الى السنة التحضيرية، واقامة مكتبة علمية شاملة، ومعهد لدراسة التراث والثقافة العربية[٤٩].

الا أن طلب انشاء مثل هذه الجامعة جوبه بالرفض من قبل مجلس الثقافة العالي برئاسة وزير التربية والثقافة زفولون هامر، الذي إدعى أنه لا ضرورة لإقامة جامعات اضافية في اسرائيل، واعداً بحل بعض الاشكالات المتعلقة بانتقال الطلبة العرب من المدارس الثانوية الى الجامعات من جديد، واكتفى مجلس التعليم العالي بالطلب الى وزارة المعارف، العمل من أجل تطوير احدى دور المعلمين العربية لمنح الصفة الأكاديمية لخريجيها[٥٠].

ان مشكلات التعليم العديدة هي في حد ذاتها جزء غير منفصل عن المشاكل العديدة التي يواجهها العرب على مختلف الأصعدة، فمثلاً قضية المجالس المحلية العربية التي تعاني من أوضاعها السيئة من جراء المماطلات الاسرائيلية في تامين المستحقات المالية لها لتمويل المدارس بشكل خاص سنة بعد أخرى. مما حدا باللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية لاعلان الاضراب عدة مرات، مطالبة السلطات بتسديد العجز المالي الذي يشل عمل المجالس، ودفع الميزانيات العادية، وتمويل مناسب لاحتياجات التطوير، بما في ذلك المدارس[٥١]. كما أن هنالك مشكلة عدم تقديم

الخدمات الاجتماعية الكافية في القرى العربية، والتي تؤثر بدورها على أوضاع المدارس، ويبقى حلها مرتبطاً الى حد بعيد بموقف السلطة وسياستها ازاء العرب بشكل عام.

---

(١) أنظر: نص قانون التعليم الالزامي ٥٧٠٩ لسنة ١٩٤٩، «الوقائع الاسرائيلية»، كتاب القوانين ٢٦، ١٨/٩/١٩٤٩، ص ٣٩٩.

(٢) أنظر *Statistical Abstract of Israel* 1980, pp. 584-585.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٧٩.

(٤) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص ٣٤٩.

(٥) داني تابوري، **يديعوت أحرونوت**، ١٣/٩/١٩٧٩.

(٦) **دافار**، ٥/٩/١٩٧١.

(٧) د. صالح سرية، **تعليم العرب في اسرائيل**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف، ١٩٧٣، ص ١٢٤.

(٨) شالوم كوهين، **هاعولام هازيه**، ٥/٤/١٩٦٧.

(٩) *Statistical Abstract of Israel* 1980, p. 584.

(١٠) د. صالح سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(١١) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٣ ــ ٣٥٤.

(١٢) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) *Statistical Abstract of Israel* 1981, p. 623.

(١٥) سميح صباغ، **الاتحاد**، ٢٤/١٠/١٩٨٠.

(١٦) د. صالح سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠

(١٧) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٢.

(١٨) «استنتاجات لجنة المعارف والثقافة بشأن الطلاب العرب في المدارس العربية في البلاد»، **محاضر الكنيست**، ملحق الجلسات: ٢٨/٢/٢ ــ ١٩٧٧/٣/٢؛ ص ٢٧٦ ــ ٢٧٧.

(١٩) عمانويل روزن، **بمحانيه**، ٤/٢/١٩٨١.

(٢٠) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٢١) د. سامي مرعي، **الاتحاد**، ٢٣/٥/١٩٨٠.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) حسن بشارة، **الاتحاد**، ٢٣/٥/١٩٨٠.

(٢٤) بطرس دلة، **المصدر نفسه**.

(٢٥) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ١١/٨/١٩٨١.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ١٣/١١/١٩٨١.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ٢٣/٥/١٩٨١.

(٣٠) *Statistical Abstract of Israel* 1981, p. 629.

(٣١) *Statistical Abstract of Israel* 1971, p. 630.

(٣٢) **الاتحاد**، ١٠/١/١٩٧٥.

(٣٣) أمرون ليش، **العرب في اسرائيل**، القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨١، ص ١٨٢.

(٣٤) *Statistical Abstract. of Israel* 1977, p. 630.

(٣٥) رئيس الحكومة اسحق رابين رداً على استجواب في **محاضر الكنيست**، ١٥/١/١٩٧٥، ص ١٣٠٠.

(٣٦) أمرون ليش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٨٤.

(٣٨) شالوم كوهين، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) **الفجر**، ٢١/٣/١٩٨٢.

(٤٠) د. سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦.

(٤١) **هآرتس**، ٢٨/١٢/١٩٨٠.

(٤٢) **معاريف**، ٢٥/١٢/١٩٨١.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **يديعوت أحرونوت**، ٣١/١٤/١٩٨١.

(٤٥) **الشعب**، ٢٠/١/١٩٨٢.

(٤٦) بطرس أبو منه، **هيرالد تريبون**، ٢٥/٥/١٩٧٢.

(٤٧) ايلي ريخس، **العرب في اسرائيل**، ص ١٢٥.

(٤٨) **الفجر**، ٢/١٠/١٩٨١.

(٤٩) **المصدر نفسه**.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) **المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨١.

السياسة الإسرائيلية
إزاء المخيمات في جنوب لبنان

«إن كل شاب في سن السابعة عشر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هو طاقة [للفدائيين]» — هذا ما أعلنه رئيس الأركان الاسرائيلي رفائيل ايتان قبيل نشوب الحرب بثلاثة أسابيع تقريباً، في مقابلة معه (نشرت في يديعوت احرونوت، ١٤/٥/١٩٨٢). وانطلاقا من هذه الرؤيا، قام الجيش الاسرائيلي خلال احتلاله جنوب لبنان في حزيران (يونيو) الماضي، بتنفيذ عملية مخططة لتدمير المخيمات في المنطقة، بشرياً وعمرانياً فعلى الصعيد العمراني، أدى القصف الشديد على المخيمات من البر والبحر والجو، الى تدميرها بصورة كاملة تقريباً، وذلك قبل دخول القوات الاسرائيلية اليها. وبعد احتلالها نفذت اسرائيل عملية «تطهير» واسعة بين سكانها، فاعتقلت الآلاف من الرجال والشبان وحتى الاحداث ممن نجوا من الموت، وزجتهم في معسكرات الاعتقال، وبالأخص في معتقل انصار الكبير، بتهمة التعاون مع المنظمات الفدائية أو الانتماء اليها. وهكذا لم يبق من سكان المخيمات المدمرة سوى النساء والأطفال والعجز الذين لجأوا الى البساتين، أو الأبنية العامة والمهجورة، او الى أي مأوى آخر استطاعوا الوصول اليه، ومنهم من هرب باتجاه بيروت أو باتجاه الشمال بحثاً عن مأوى.

لقد كان هدف اسرائيل هو اقتلاع مخيمات اللاجئين من جنوب لبنان، ودفع سكانها نحو الرحيل عن المنطقة، بعيداً عن حدودها. وهذا ما يعترف به المسؤولون الاسرائيليون صراحة، عند سؤالهم عن المبرر الذي دفعهم الى تدمير المخيمات. فمثلاً، أعلن وزير الاقتصاد يعقوب مريدور، المسؤول من قبل الحكومة عن تقديم المساعدات للسكان المدنيين في جنوب لبنان، خلال اجتماعه مع أعضاء وحدة تقديم المساعدات المنبثقة عن الجيش الاسرائيلي، أن هدف اسرائيل يتمثل في دفع اللاجئين الفلسطينيين الى «الرحيل نحو الشرق، في اتجاه سوريا، وانه يجب تمكينهم من التوجه الى هناك، وعدم السماح لهم بالعودة» (انظر المقابلة مع المقدم — احتياط — دوف يرميا، يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢). إلا ان اسرائيل لم تستطع تحقيق هدفها هذا كاملاً. فرغم رحيل جزء من اللاجئين، فضل عدد كبير منهم البقاء في المنطقة، والعودة الى المخيمات بعد توقف القتال. وتقدر المصادر الاسرائيلية عددهم بنحو ٦٠ ألفاً موزعين على خمسة مخيمات هي: الرشيدية، البص، برج الشمالي، عين الحلوة والميه وميه. ويعيش هؤلاء في حالة فقر مروعة — حسب وصف وسائل الاعلام الاسرائيلية — بعد تدمير منازلهم وغياب أو فقدان الرجال بينهم. وحسب قول أحد المراسلين الاسرائيليين، «تحول هؤلاء الى لاجئين مرة أخرى خلال الحرب. فقبلها

كانوا يعيشون في بيوتهم، وحياتهم منظمة، ويعتمدون في معيشتهم على دخل الزوج والأولاد، سواء أولئك الذين كانوا يعملون في لبنان، أو الذين كانوا يرسلون أموالاً إلى عائلاتهم من الخارج. وقد تحطمت جميع آمالهم الآن، ولم يعد في استطاعتهم مواجهة المشاكل التي أفرزتها الحرب.

«ولقد خلقت عمليات القصف على مخيمات اللاجئين آلاف العائلات الفلسطينية دون بيوت ملائمة للسكن، وأحياناً كثيرة دون سقف. فالمدارس.. تهدمت دون أن تتوفر إمكانية لاعادة ترميمها. وفي عين الحلوة مثلاً، تهدمت جميع العيادات، سواء تلك التابعة للأونروا، أو العيادات التابعة للتنظيمات، وتضررت شبكات المياه والكهرباء بشكل لا يمكن إصلاحها.

«إن عائلات كثيرة تركت مخيمات اللاجئين، بعد أن أنذرها الجيش الاسرائيلي خلال المعارك. وقد وجدت بعد هدوء القتال أنها لا تملك بيتاً يمكنها العودة اليه. فبيوتها دمرت، والأثاث تحطم تحت الأنقاض. ولم تعد هناك مؤسسات تعليمية لابناء آلاف الاولاد. أما في العيادات اللبنانية فلا تتوفر رغبة قوية في معالجة المرضى الفلسطينيين» (تسفي بريئيل، هآرتس، ١٩٨٢/٧/٣٠).

وفي تقرير لمراسل اسرائيلي آخر حول أوضاع سكان المخيمات، ذكر أن «لاجئين كثيرين وجدوا مأوى لهم في الدكاكين في شوارع صيدا، حيث يعيشون هناك في ظروف لا إنسانية، من ناحية الاكتظاظ والشروط الصحية المعدومة، والاذلال من جراء العيش في الشارع. أما 'السعداء' بينهم، فقد بقوا في المخيمات، حيث يعيشون بين أنقاض البيوت، واستطاع آخرون اصلاح منازل تهدمت، وبينهم من يعيش في أكواخ. وحتى تلك العائلات التي وافقت على العيش في خيم، فانها تبدو غير راضية عن وضعها، إذ ان المطر يتسرب الى الداخل، ومساحة الخيمة ضيقة ولا تتسع للعائلات الكبيرة، إلى درجة أنه لا يمكن الابقاء داخلها إلا وقت النوم» (غابي زوهار، حوتام — ملحق عل همشمار، ١٢/١١/١٩٨٢).

ويعتبر تقرير النائب السابق آرييه (لوفا) اليعاف (وهو أحد زعماء حركة شلي، ومن أعضاء مجلس السلم اسرائيل — فلسطين)، حول وضع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان بعد الحرب، أبرز وثيقة اسرائيلية بهذا الشأن، تم وضعها حتى الآن. فقد طلب اليعاف بعد أيام معدودة من توقف القتال — حسب قوله — الى وزير الدفاع اريئيل شارون، السماح له للقيام بجولة في مناطق القتال، لتفحص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عن كثب. واستجاب شارون لطلبه، وسهل عليه المهمة بتعيين مرافقين له من الجيش الاسرائيلي. وزار اليعاف جميع المخيمات، وأطلع على أوضاع سكانها، كما اجتمع الى ضباط وحدة مساعدة المدنيين في الجيش الاسرائيلي. وفي ٢٢ حزيران (يونيو) قدم تقريراً مفصلاً الى وزير الدفاع، حول وضع المخيمات، يتضمن ثلاثة بنود: أولاً، تقييمه للوضع؛ ثانياً، طرق العمل الممكنة؛ ثالثاً، توصياته الخاصة بشأن العمل.

في البند الأول، تعرض اليعاف الى حجم الدمار في مخيمات اللاجئين الخمسة في الجنوب بقوله: ان مخيمي الرشيدية والبص قد تضررا بشكل كبير، بينما يعتبر الضرر في مخيم برج الشمالي قليلاً نسبياً. أما مخيم عين الحلوة فقد دمر كلياً، وأصيب مخيم الميه وميه باضرار متوسطة. أما بالنسبة لعدد اللاجئين، فيذكر التقرير أنه يصعب حصر عددهم بدقة لعدة أسباب أبرزها: أولاً، ان آلاف الرجال بينهم قيد الاعتقال لدى الجيش الاسرائيلي. ثانياً، ان عدد القتلى والمصابين غير معروف تماماً، ولكنه يصل بالتأكيد الى مئات كثيرة وربما إلى بضعة آلاف. ثالثاً، ان عدداً غير معروف قد لجأ الى بيوت قيد الانشاء، أو إلى أكواخ في المدن المجاورة وضواحيها. رابعاً، ان بضعة آلاف بينهم يعيشون في ظروف صعبة خارج المخيمات، أو في بساتين مجاورة ومبان عامة مكتظة بدرجة كبيرة. خامساً، ان عدداً من الرجال قد هرب نحو الشمال، وهم موجودون في بيروت. رغم ذلك يعتقد اليعاف ان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لا زالوا يعيشون في المخيمات أو تركوها بتراوح بين خمسين وماثة ألف شخص. ويذكر أيضاً ان وضع هؤلاء سيء للغاية، بحيث انه لم يبق في عدة مخيمات سوى النساء والأطفال والشيوخ، وهؤلاء يعيشون تحت تاثير الصدمة. «أما نظرة اللبنانيين تجاههم،

والتي كانت تتراوح في الماضي بين اللامبالاة والكراهية، فقد أصبحت تتسم الآن بالعداء المتأجج. فهؤلاء — أي اللبنانيون — يتهمونهم بأنهم سبب كل المصائب التي حلت بهم، ويروون قصصاً رهيبة حول معاملة الفلسطينيين لهم قبل الحرب. وليست لدى هؤلاء اللبنانيين أية رغبة أو استعداد للمساعدة ولو بشكل بسيط في إعادة ترميم المخيمات وتأهيل سكانها» (انظر نص التقرير في هآرتس، ١٧/٨/١٩٨٢).

ويذكر الياف في البند الثاني من تقريره أن هنالك ثلاث طرق للعمل أمام اسرائيل: أولاً، عدم التدخل وترك الامور تنتظم بنفسها دون بذل أي جهد، سواء كان ايجابياً أو سلبياً. وفي هذه الحالة سيعود عدد كبير من اللاجئين الى المخيمات، ويقومون بإصلاح ما يمكن اصلاحه، وسينشأ في المستقبل القريب مخيم جديد أسوأ وأكثر اكتظاظاً من سابقه. ثانياً، تدخل هيئات غير اسرائيلية، كالامم المتحدة أو الولايات المتحدة، ومساهمتها في إعادة ترميم المخيمات وبنائها بشكل مخطط. ثالثاً، تدخل مبرمج من قبل اسرائيل، حيث تعلن عن رغبتها في تنفيذ «مشروع اللاجئين الفلسطينيين» في لبنان، في المدة الزمنية التي ستبقى فيها في المنطقة. وأخيراً يوصي الياف باختيار الطريق الثالث، داعياً إلى إنشاء هيئة خاصة تقوم برضع خطة لترميم المخيمات، لان هنالك خطراً شديداً من إمكان العودة إلى الوضع السابق. «فعدم التدخل سيؤدي سريعاً الى العودة الى ذلك الوضع، حيث تتحول المخيمات الى أوكار للتذمر والعداء والاعمال السرية، وظهور الحركات السرية المسلحة، التي لا يمكن فرض أية رقابة عليها حتى في ظل حكومة لبنانية مستقرة». وإذا ما نجح مشروع اسرائيل في ترميمها، فانه «قد يطرح في المستقبل كنموذج لمشاريع مماثلة في أماكن أخرى، ويدفع ولو بشكل جزئي نحو ايجاد حلول طويلة الأمد للنزاع الاسرائيلي — العربي، الذي تشكل المشكلة الفلسطينية أساسه» (المصدر نفسه).

إلا أن اقتراح الياف هذا لم يلق آذاناً صاغية داخل الحكومة الاسرائيلية، التي فضلت اختيار الطريق الاول، أي عدم التدخل أبداً. وكما أعلن المقدم (احتياط) دوف يرميا، قائد وحدة المساعدات للسكان المدنيين في الجيش الاسرائيلي، فان التعليمات التي تلقاها كانت واضحة جداً، وتقضي بعدم التعامل مع الفلسطينيين، لان الاهتمام بوضعهم هو من مسؤولية هيئات دولية، وعلى رأسها الاونروا. «وأوضح لنا كذلك — والحديث ليرميا — أن حكومة لبنان تضع العراقيل أمام هذه الهيئات. [ولكن] لو أردنا تقديم المساعدة حقاً للفلسطينيين الذين بقوا دون سقف، لما احتجنا الى تصديق من الحكومة اللبنانية، إذ عندما قصفنا ودمرنا بيوتهم لم نطلب إذناً مسبقاً من هذه الحكومة» (في مقابلة معه في يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢).

والجدير بالذكر هنا أنه بعد بدء الحرب باسبوع تقريباً، قررت الحكومة الاسرائيلية تعيين وزير الاقتصاد يعقوب مريدور منسقاً للمساعدات الاسرائيلية الى سكان لبنان المتضررين نتيجة الحرب. وهكذا أصبح مريدور المسؤول الاسرائيلي الاول عن قضية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وسكانها. وأعلن منذ بداية عمله في هذا المجال، موقفه المبدئي تجاه القضية — وهو عملياً الموقف المعتمد لدى الحكومة بكامل أعضائها — بقوله، أنه يجب إزالة المخيمات بشكل كامل، وإعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين سيبقون في المنطقة — بعد دفع أغلبيتهم الى الرحيل بشتى الوسائل — في مجمعات سكنية تقام في ضواحي المدن والقرى في جنوب لبنان (من مقابلة مع مريدور في ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). وحاول مريدور دفع الاميركيين أولاً، ثم اللبنانيين، إلى تبني موقفه هذا. فاجتمع لهذا الخصوص مع المبعوث الاميركي جاك مكفرسون، الذي عينته الحكومة الاميركية مسؤولا عن تقديم المساعدات الى متضرري الحرب في لبنان، بعد وصوله الى اسرائيل في منتصف تموز (يوليو) الماضي، أي أيام الحصار الشديد على بيروت الغربية. وقدم اليه مريدور مشروعه حول إعادة تأهيل اللاجئين بقوله ان اسرائيل على استعداد للمشاركة في المشروع عبر تقديم الخبرة والتخطيط، وحتى مساعدة أية هيئة دولية تهتم بذلك، ودعاه الى التعاون في هذه المسألة بصفته رئيساً للهيئة الاميركية (I.E.D.). ويقول مريدور: «أوضحت

للمبعوث الأميركي أن رغبتنا تتمثل في إعادة إسكان اللاجئين من جديد، عن طريق فتح المخيمات [بقصد إزالتها]، وتأمين مساكن وخدمات إنسانية لهم» (المصدر نفسه). وأثار هذا الأمر اهتماما لدى مكفرسون، حسب قوله، حيث اقترح تأليف لجنة مشتركة لاسرائيل ولبنان والأمم المتحدة والولايات المتحدة، للاهتمام بالقضية، ولكن بعد أن تتضح الامور حول مصير بيروت الغربية. إلا ان حكومة لبنان في حينه، رفضت الاقتراح بعد عرضه عليها (المصدر نفسه).

وحاول مريدور التوصل الى تفاهم مع اللبنانيين حول الموضوع، فاجتمع حسب قوله، بوزير الاسكان السابق سليم الجاهل، عارضاً عليه إزالة المخيمات، وإقامة مساكن للاجئين قرب التجمعات السكنية الواقعة بين البحر والحدود السورية، «وهكذا يمكن تغيير وضعهم من لاجئين في هذا البلد إلى غير لاجئين». إلا ان الوزير اللبناني رفض العرض، كما رفض أية محاولة من جانب اسرائيل للتدخل في هذا الشأن، على اعتبار أنه «شأن لبناني داخلي»، كما تقول المصادر الاسرائيلية. وتضيف هذه أن الجاهل لم يهتم كثيراً بإخفاء موقفه المعادي للاجئين، بقوله أمام مريدور: «ان هؤلاء سيمنحون بطاقات خضراء، ومن لديه عمل بينهم سيبقى، ومن ليس لديه عمل، سنضعه في الشاحنات، ونبعده عن لبنان» (نيفا لنير، المصدر نفسه). وتضيف هذه المصادر أيضاً ان حديث الجاهل هذا بدا متطابقاً مع ما كان يسمعه الجنود الاسرائيليون من ضباط الكتائب، بأنه «من الضروري تنفيذ مجزرة صغيرة ضد الفلسطينيين من أجل إرهابهم ودفعهم إلى الهرب» (المصدر نفسه).

ويبدو أن موقف الحكومة اللبنانية، كما جاء على لسان الجاهل، لم يضايق اسرائيل، وانما جاء مطابقاً لسياستها إزاء المسألة، وهي سياسة عدم التدخل «لأن الأمر قد يفسر كتدخل في شؤون لبنان الداخلية». ولقد أثار هذا الموقف سخرية شديدة في وسائل الاعلام الاسرائيلية التي اعتبرت «أن حقيقة وجود اسرائيل في لبنان هي بمثابة تدخل في شؤونه. ومنذ متى كنا مطيعين لرغبات حكومة لبنان؟ وهل سنخرج من هناك بأمر منها، كما لا نهتم باللاجئين وفق تعليماتها؟» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢). وعلى أي حال، أدركت الحكومة الاسرائيلية أن هذه الذريعة لا يمكن أن تبرر سياستها بعدم التدخل، أمام الرأي العام المحلي والدولي. فبدأت باتهام الاونروا بالمسؤولية عن عدم ايجاد حل لمشكلة اللاجئين «فاسرائيل دمرت مخيماتهم حقا، ولكن الاونروا مسؤولة عن إعادة تأهيلهم» (عاموس ايلون، المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وأمام عجز الاونروا عن الاهتمام بأوضاع سكان المخيمات، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى «تليين» موقفها، خشية من الضرر الاعلامي الكبير الذي قد يلحق بها، خصوصاً وأن هذه المشكلة لا يمكن إخفاؤها في ظل المعاناة الشديدة التي يعيشها هؤلاء. إضافة إلى ذلك فإن هيئات اسرائيلية مختلفة، تحركت من أجل الضغط على الحكومة لتبديل موقفها، ودفعها إلى الاهتمام بالمسألة. فمثلاً، قامت مجموعة استقصاء مكونة من خمسة نواب في الكنيست (هم دان تيخون، ودرور زيفرمان، من ليكود، وعوزي برعام، ويائير تسيفن، ويحزقيئيل زكاي، من المعراخ) بجولة في المخيمات في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، للاطلاع على أوضاع سكانها، وبحث مسألة تأهيلهم. وأصدر هؤلاء النواب بياناً فيما بعد، دعوا فيه حكومة اسرائيل إلى التحرك وعدم الاعتماد على نشاط الاونروا فقط في هذا الموضوع، لأنه قد يستغل من قبل وسائل الاعلام العالمية، لاثارة الرأي العام الدولي، ودفعه الى توجيه إصبع الاتهام نحو اسرائيل (يديعوت احرونوت، ٧/١٠/١٩٨٢). ولدى اجتماعهم إلى الوزير مريدور فيما بعد، اعربوا هذا الى اتهام السلطات اللبنانية بأنها العامل المؤخر لأي عمل داخل المخيمات، ومعلناً أنه اتفق مع الاونروا منذ آب (أغسطس) الماضي، على الاستعداد لنصب الخيم للاجئين الذين ظلوا في المخيمات. غير أنه اتضح أن مسؤولي الاونروا لم يحصلوا على ترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية، إلا في مطلع تشرين الاول (اكتوبر). «فالحكومة اللبنانية لم تكن قد اتخذت قراراً فيما إذا كانت تريد تأهيل اللاجئين على الأراضي ذاتها، أو نقلهم إلى أمكنة أخرى. وبعد انتخاب أمين الجميل فقط، حصل مسؤولو

الاونروا على ضوء أخضر للبدء بالعمل داخل المخيمات» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢).

لقد ظهر التبدل الحقيقي في موقف اسرائيل خلال تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، بعدما أيقنت استحالة تحقيق هدفها المتمثل في ترحيل الفلسطينيين بصورة كاملة عن المنطقة، وأيقنت كذلك أنه لا يمكنها الاستمرار في تجاهل معاناتهم بصفتها المسؤولة عما حل بهم. وفي تاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٢، أعلن الوزير مريدور أمام الكنيست، وأمام لجنة الخارجية والأمن التابعة له، أن اسرائيل تؤيد إقامة مساكن صلبة لسكان المخيمات، حتى إذا كان هذا الأمر ضد رغبة السلطات اللبنانية، داعياً اللاجئين إلى القبول مؤقتاً بنصب الخيم، وواعداً بتخصيص مئة متر مربع الى جانب كل خيمة، من أجل البناء عليها (يديعوت أحرونوت، ٢٦/١٠/١٩٨٢). وتحدث مريدور عن السبب الذي دفعه إلى تغيير موقفه السابق، قائلاً: «لقد طرحت الموضوع أمام الحكومة، مشيراً إلى الخطر القائم في حقيقة وجود هذه المخيمات. وأعربت عن قلقي من أن تتحول هذه في المستقبل الى بؤرة النشاط المعادي لاسرائيل، حتى بعد تحقيق تسوية ما في لبنان. وأشرت الى الخطر المتوقع في المستقبل، والذي قد يدفعنا الى حرب «سلام الجليل» مرة أخرى». ولكن وزراء قالوا: لن نوافق أبداً على عملية ترميم، لأن الأفضلية للقرائنا نحن، وعلينا ألا نتورط، ولينفذ الآخرون هذا العمل. كان هذا موقفاً عاماً، لكنني شخصياً غيرت موقفي وجررت الحكومة كلها من ورائي». (من مقابلة مع مريدور، ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). ويضيف الوزير أنه «أعلن السماح للاجئين بالبناء الصلب على الرغم من معارضة اللبنانيين، «وقد سألني أعضاء لجان اللاجئين: ماذا سيحدث بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من الجنوب؟ فقلت لهم، إنني سأوصي الحكومة بوضع شرط في المفاوضات، يقضي بعدم هدم بيوت الفلسطينيين، التي بنيت خلال وجودنا في المنطقة. وتحدثت حول هذا الموضوع مع وزير الخارجية شامير ووزراء آخرين، ومع المدير العام لوزارة الخارجية [رئيس الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات مع لبنان ديفيد كمحي]، وجميعهم وافقوا على موقفي. وأفترض أيضاً أن الاميركيين لن يكون في وسعهم أي خيار سوى الموافقة على ذلك أيضاً.. إن مطلباً كهذا، أي عدم هدم البيوت التي ستبنى في المخيمات، ينبغي أن يشمله أي اتفاق [نتيجة المفاوضات]» (المصدر نفسه). ويبرر مريدور هذا التغير في موقفه قائلاً: انه إذا لم يمنح اللاجئون المساعدة المطلوبة لاعادة بناء أنفسهم، فان الطريق الوحيد الذي سيبقى أمامهم هو الارهاب، «ومن وجهة معينة هم الآن في الوضع نفسه الذي كنا نحن عليه قبل قيام الدولة. علينا أن نتأمل ونفكر عميقاً، كي لا نقفل أمام الطرف الآخر، خيارات للتوجه نحو الارهاب. فمن الناحية السياسة لدينا جواب هو الحكم الذاتي. [أما من الناحية الحياتية] فعليهم العودة إلى بيوتهم، والى الخيم، وسيتوجب عليهم أن يبدأوا من جديد. وجنوب لبنان لا يمكنه من الناحية الاقتصادية العيش بدونهم». ولاينسى مريدور أن يذكر أن هذا الحل، هو حل جزئي، أما الحل الشامل في نظره، فيتمثل في «اخراجهم من المخيمات، وتوزيعهم في كل مكان يمكن أن يستوعبهم» (المصدر نفسه).

وجاء قرار الحكومة الاسرائيلية حول السماح للاجئين بالبناء الصلب داخل المخيمات، حتى دون موافقة السلطة اللبنانية، بعدما رفض هؤلاء «مشروع نصب الخيم الذي بدأت الاونروا تنفيذه. فقد قرر سكان مخيمي عين الحلوة والوشيدية، معارضة نصب الخيم، ولو بالقوة، ومعارضة كل محاولة لفرض السكن عليهم في هذه الخيم. وتجسيداً لمعارضتهم هذه، قام هؤلاء بحرق العديد من الخيم التي نصبت في المخيمات (يديعوت احرونوت، ٥/١٠/١٩٨٢). وهكذا لم تجد اسرائيل منفذاً أمامها سوى الموافقة على البناء الصلب على قطع الأرض المخصصة للخيم، طالما أن مسألة الحل الشامل المتمثلة في إخراجهم من المخيمات، واستيعابهم في لبنان، غير واردة أو غير قابلة للتحقيق. ومن أجل الاستفادة مادياً من الفرصة المتاحة، نشطت اسرائيل في عرض مساكن جاهزة على اللاجئين، من صنع شركات اسرائيلية، وقامت بعرض نماذج منها أمام مبنى القيادة الاسرائيلية في صيدا. إلا ان الفلسطينيين رفضوا شراءها، بحجة عدم توفر المال لديهم، خصوصاً وأن أسعارها مرتفعة جداً (يتراوح سعر هذه المساكن

بين ٧٠٠٠ ــ ١٤٠٠٠ دولار، هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢). ولتشجيع اللاجئين على الشراء، اتفقت اسرائيل مع الاونروا على تقديم مساعدات مالية لهم، بحيث تدفع اسرائيل لكل عائلة الف ليرة لبنانية، وتدفع الاونروا أربعة آلاف، ويبقى ألفا ليرة يدفعها المشتري. إلا إن السكان رفضوا أيضاً هذا العرض، وفضلوا البدء ببناء بيوتهم بأنفسهم، أو ترميمها، بعد حصولهم على نحو ٢٠ كيساً من الاسمنت لكل عائلة، من الاونروا واسرائيل (مناحيم هوروفيتس، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٨). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن هنالك سببين أساسيين وراء رفض اللاجئين شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل: الأول هو مشكلة الاراضي في المخيمات التي تعود ملكيتها الى اللبنانيين، وهؤلاء يطالبون باستعادتها وعدم البناء عليها، «وإذا ما عاد آلاف اللاجئين من شمال لبنان الى المخيمات في الجنوب، وأطلق سراح آلاف المعتقلين من معسكر أنصار، ستحدث مشكلة خطيرة بالنسبة للأراضي المعدة للبناء داخل المخيمات. وعلينا أن نفترض أن إسرائيل لن تكون موجودة عندئذ في لبنان، ويصعب تقدير ما قد يحدث» (غابي زوهار، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦). وعلم في اسرائيل أيضاً «ان أصحاب الاراضي والأبنية في جنوب لبنان، بدأوا يهددون اللاجئين الفلسطينيين، الذين يقيمون على ممتلكاتهم، مطالبين إياهم باخلائها طوعاً قبل أن ينفذوا ضدهم أعمال عنف. والحديث يجري حول قطع من الأرض وميان استولى عليها الفلسطينيون قبل ٣٤ سنة عند قدومهم الى لبنان، او أبنية استولوا عليها أثناء جلائهم عن المخيمات المدمرة. وتوجه أصحاب هذه الممتلكات الى ممثل الاونروا في الجنوب، والى الوزير مريدور، الذي رد بأن الفلسطينيين في الجنوب يتمتعون بحماية كاملة من الجيش الاسرائيلي، طالما أنه موجود في المنطقة» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٢/٩).

والسبب الثاني الذي يردع الفلسطينيين عن شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل ــ حسب قول مصادرها ــ مرتبط بعدم تأكدهم من سياسة الحكومة اللبنانية تجاههم بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي. «فالسلطات اللبنانية تؤكد رغبتها في إبعاد جميع الغرباء الموجودين في شكل غير شرعي عن لبنان، وقد تقوم بعملية تطهير واسعة داخل المخيمات، وتحديد البناء داخلها. ويبدو في هذه اللحظة أن مصلحة الحكومة الاسرائيلية متطابقة مع مصلحة السلطة اللبنانية ــ في إخضاع الفلسطينيين، وحصرهم داخل اطار ضيق ومحدود. لذلك ينبغي الافتراض أن حكومة اسرائيل ستوافق بصمت (وربما تعطي أيضاً توجيهات واضحة...) حول تجميد [عدد] الفلسطينيين في جنوب لبنان» (غابي زوهار، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦).

ومهما يكن، يبدو أن اسرائيل مرتبكة حتى الآن في شأن سياستها الخاصة بهذه القضية. فهي من جهة تعلن أن بقاء مخيمات اللاجئين، وعودة سكانها الى حياتهم الطبيعية، يتعارضان مع مصلحتها الأمنية. وحسب اعتراف مريدور «فان حكومته تريد أن تراهم بعيداً عن حدودها، لان وجودهم سيتيح ولو بنسبة واحد بالمائة، عودة م.ت.ف. الى تنظيم نفسها من جديد داخل المخيمات. لهذا كان من الطبيعي إزالتها، وبناء مجمعات سكنية لسكانها قرب المدن الكبيرة، بحيث يستوعب كل مجمع ما بين ٣٠٠ ــ ٤٠٠ عائلة فلسطينية، يمكنها أن تجد هنالك فرص عمل، وتتخلص من الفقر والانحطاط، والسكن ثلاثة أجيال في مخيم واحد.. وعندها تصبح هذه العائلات أقل قبولاً بدعاوة م.ت.ف. ومحاولات جرها للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل» (ر.إ.إ.، العدد ١٠٢٧٢٥ ــ ١٩٨٢/١١/٨، ص ٢٣). ومن جهة أخرى، تحاول إسرائيل دفع اللاجئين إلى ترتيب أوضاعهم داخل المخيمات عن طريق بناء بيوتهم وترميمها، أو شراء مساكن جاهزة من شركاتها وبمساعدتها ويبدو أن الدافع الاساسي هو محاولة تفادي الضرر الاعلامي في وسائل الاعلام العالمية، ومحاولة تحسين مظهرها الذي تشوه جداً خلال الحرب، في نظر الرأي العام الدولي. فاسرائيل المسؤولة قانونيا عن وضع اللاجئين في الجنوب، حسب معاهدة جنيف، لا تستطيع تجاهل وضعهم، حتى وان كانت راغبة في ذلك، وبالأخص بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، وما يتهددهم من مجازر مماثلة قد تنفذ ضدهم في ظل الوجود الاسرائيلي.

ويبدو أن خوف الفلسطينيين في الجنوب من الكتائب وميليشيات حداد هو أكثر ما يقلقهم، الى جانب وضعهم المعيشي البائس. «فهم يشعرون

وكأنهم عاجزون أمام احتمال قيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضدهم، على غرار ما حدث في أيلول (سبتمبر) الماضي في صبرا وشاتيلا، (يديعوت أحرونوت، ٥/١/١٩٨٣). وهناك ما يبرر خوفهم هذا، فقد قدمت الى لجنة كاهان التي شكلتها اسرائيل للبحث في مجزرة المخيمات في بيروت، شهادة مكتوبة تفيد بأن عناصر مسيحية قامت بحرق عشرات البيوت الخاصة باللاجئين في مخيم الميه وميه قرب صيدا، قبل وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا بشهر تقريباً، وبالتحديد يوم ٧ آب (أغسطس) الماضي. وورد في هذه الشهادة أيضاً أن الكتائب زعموا أن الأمر حدث على أثر عمليات بحث عن السلاح في المنطقة، ومحاولة طعن أحد رجالهم. ويوم... وقوع الحادث خطف أيضاً أربعة أولاد من المخيم، وأفرج عنهم فيما بعد، إثر تدخل الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ٢٩/١١/١٩٨٢). ويبدو أن هذه الحادثة نفذها الكتائبيون في بلدة الميه وميه المجاورة للمخيم، الذين عادوا الى مزاولة نشاطهم بعد انسحاب م.ت.ف. من المنطقة نتيجة الحرب. «فالكتائب في البلدة عادوا يحملون السلاح، وأصبحوا أصحاب القوة والنفوذ. وقد الغوا جميع الحقائق التي فرضها الفلسطينيون [طردوا العائلات الفلسطينية التي كانت تقيم على أراض خاصة بسكان البلدة] واقتسموا الصلاحيات في البلدية بينهم وبين رجال سعد حداد». ويقول رئيس البلدية الدكتور سمعان أبو سبع [لمراسل إسرائيلي] انه ما من شك لديه في أن رجاله [من الكتائب] يتملكهم شعور قوي بالانتقام. كما انه لا يتردد عن القول بأن هذا الشعور قد يترجم إلى أفعال في المستقبل». (تسفي بريئيل، المصدر نفسه).

وتشير وسائل الاعلام الاسرائيلية باستمرار الى حالات الهلع المتواصلة التي تنتاب سكان المخيمات في جنوب لبنان، الذين لا يجدون سبيلاً أمامهم سوى اللجوء إلى طلب الحماية من العدو الاسرائيلي، عله يكون أرحم من الميليشيات المسيحية رغم ممارساته العدائية تجاههم، كما تمثلت في تدمير مخيماتهم، واعتقال رجالهم، وتشتيت عائلاتهم. وما يخشاه هؤلاء السكان هو المستقبل غير الواضح بالنسبة لهم، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية. فمن ناحية هم غير واثقين من حقيقة نوايا السلطة اللبنانية الرسمية تجاههم، ومن ناحية أخرى، يخشون فقدان أية حماية لهم، أمام ما تخططه ميليشيات الكتائب وسعد حداد، من مجازر على غرار ما فعلته في صبرا وشاتيلا. وقد علم مؤخراً في اسرائيل ان المبعوث الأميركي موريس درايبر يفاوض المسؤولين الاسرائيليين حول وضع حماية دولية للمخيمات، لضمان أمن سكانها بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة. إلا انه لم يعلن أي اتفاق بهذا الشأن حتى الآن.

حنه شاهين

الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للتربيـة والثقافـة والعلوم في م.ت.ف

عقد المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. دورته العاشرة في عمان، في الفترة ما بين ٢٨ ــ ٢٩/ تشرين الثاني ــ (نوفمبر) ١٩٨٢. وهي الدورة الأولى التي يعقدها المجلس بعد حرب حزيران الفلسطينية ــ الاسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أن المجلس كان قد عقد دورته التاسعة في بيروت في الفترة ما بين ٢ ــ ٣/ نيسان ــ أبريل ١٩٨٢. وبهذا جاء عقد الدورة الحالية بعد حوالي شهرين من الموعد المحدد لها، حيث درج المجلس على عقد دوراته كل ستة شهور.

بدأت الدورة أعمالها بجلسة افتتاحية حضرها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ياسر عرفات والملك حسين ورئيس وزرائه وعدد آخر من الشخصيات الأردنية، كما حضرها أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف هم: رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم د. أحمد صدقي الدجاني، ومسؤول شؤون التعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل د. حنا ناصر، ورئيس دائرة شؤون الوطن المحتل حامد أبو ستة، ورئيس دائرة الاعلام والثقافة ياسر عبد ربه، بالاضافة الى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد) وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية في عمان.

وقد ألقى الملك حسين كلمة ترحيبية أشاد فيها بثبات الشعب الفلسطيني في كفاحه، وبأقباله المتزايد على التعليم، ونديد باجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى. ثم تحدث الملك الأردني عن الغزو الاسرائيلي للبنان، شاجباً أهداف الغزو والجرائم التي ارتكبها الغزاة.

وألقى الأخ ياسر عرفات كلمة تحدث فيها عن «الملحمة الكبرى التي خاضها الشعبان الفلسطيني واللبناني في لبنان»، وشدد على الدور الذي يلعبه الشعب الفلسطيني في حفظ الثقافة ونشرها، «فهو ناقل وحامل للثقافة رغم الشتات الذي هو فيه». ونديد عرفات بالجرائم التي يرتكبها المحتلون الاسرائيليون في لبنان وفي الأرض الفلسطينية المحتلة ضد المؤسسات الثقافية والعلمية والتربوية، مؤكداً على أن «تراثنا سيبقى أبد الدهر لأنه موجود في قلب كل منا».

وبعد الافتتاح، بدأ المجلس النظر في الموضوعات المدرجة على جدول أعماله:

أولاً ــ التعليم العالي في الوطن المحتل

ناقش أعضاء المجلس عدداً من القضايا المتعلقة بالتعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل: التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد، برامج التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الأكاديمي للتعليم الجامعي، الامتحان الشامل لكليات المجتمع، الدور السياسي للجامعات ومعاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، وإجراءات

الحكم العسكري ضد الجامعات وبخاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ ووثيقة الالتزام وسبل مواجهتها.

كما توصل الى عدد من التوصيات المتعلقة بهذه القضايا:

١ ــ التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد: تضم معاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، في الوقت الحاضر حوالي ١٠,٠٠٠ طالباً وطالبة. ويشكل هذا العدد نسبة ٣٠ ــ ٤٠ ٪ من الطلاب الذين ينهون الدراسة الثانوية. ويجري العمل على استيعاب حوالي ٧٠ ــ ٨٠ ٪ من هؤلاء الطلاب، وفق الخطة المستقبلية المأمولة. الا أن زيادة الاستيعاب تتطلب التركيز على تخطيط التعليم العالي كيلا تتحول الايجابيات الى سلبيات. ولقد كان انشاء مجلس التعليم العالي في الوطن المحتل، وهو الجهاز المخول بالتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية، أفضل وسيلة لضمان التخطيط. وترتبط مشكلة الاستيعاب في التعليم العالي بمشكلة تعدد معاهد التعليم، وهي مرشحة للاستمرار بسبب زيادة الطلب على التعليم من ناحية، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية القائمة على تلبية هذه الحاجة من ناحية أخرى. ويمكن معالجة مشكلة التعدد، اذا ما أجبنا اجابة صحيحة على السؤال التالي: هل من الأفضل توسيع المؤسسات القائمة أم انشاء مؤسسات جديدة؟ وان كان البعض يرى في التعدد والتوزع الجغرافي لمعاهد التعليم العالي بعض الأبعاد الايجابية، الأمنية والسياسية والاقتصادية، مثل الحد من التأثيرات الأمنية لسياسات الحكم العسكري الاسرائيلي، والتخفيف من الأعباء الاقتصادية على الأهلين، وفتح المجالات أمام الفتاة الريفية لدخول الجامعة.

٢ ــ برامج التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية: إحدى السلبيات التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن المحتل هي نوعية البرامج، أي الأهداف التربوية من وراء برامج التعليم، حيث ينبغي دائماً بلورة الأهداف التي تحقق برامج تنمية تنطبق على واقع الاراضي المحتلة. وان كان انشاء الجامعات قد حدّ من هجرة الشباب من الوطن المحتل، فان عدم أخذ برامج التنمية الملائمة بعين الاعتبار، يحول هذه الهجرة المحدودة الى هجرة كاملة، نظراً لفقدان مجالات العمل بعد التخرج. ويمكن الاستعانة بنماذج للبلدان النامية في هذا المجال. الا أن البعض لا يرى امكانية تحقيق هذا الهدف في الاراضي المحتلة، لان السيرة الاقتصادية هناك تتعرض لتأثيرات الاحتلال. فاذا ما ربط التعليم بالوظيفة الاقتصادية فان من شأن هذا الربط أن ينفذ مخططات الاحتلال الاقتصادية. ويرى صاحب هذا الرأي أن ربط التعليم والتنمية الاقتصادية غير مطبق تماماً حتى في بلدان عربية مستقلة.

٣ ــ المستوى الاكاديمي للتعليم العالي: يمكن ارجاع السلبيات في مسيرة التعليم العالي في الوطن المحتل، ومنها تدني المستوى الاكاديمي للتعليم، الى حداثة العهد بهذا التعليم (٧ أو ٨ سنوات)، ولا يكفي أن تقبل جامعات الوطن المحتل في اتحاد الجامعات العربية حتى تضمن مستواها التعليمي؛ فهذا القبول لا يوفر الاعتبار الأكاديمي للمؤسسة التعليمية، ولا بد من تقويم هذه الجامعات من خلال أجهزة أو هيئات متخصصة غير متميزة وخارج نطاق الجامعات نفسها. وهو اسلوب متبع في الجامعات العربية والأجنبية. وهذه احدى مسؤوليات مجلس التعليم العالي في استقدام خبراء لتقويم الجامعات والبرامج.

٤ ــ الامتحان الشامل لكليات المجتمع: ناقش المجلس مشكلة الامتحان الشامل لكليات المجتمع في الضفة الغربية، وكيفية معالجة هذا الموضوع. وتناقضت الآراء التي حسمها الدكتور حنا ناصر حول أسباب التذمر، مذكراً بأن هناك امتحاناً عاماً في الأرض المحتلة هو امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. وان ما يتعرض له طلاب الثانوية ليس أقل مما يتعرض له طلاب كليات المجتمع.

٥ ــ الدور السياسي للجامعات: عملت الجامعات منذ بداية مسيرتها على تدعيم النضال الشعبي الفلسطيني في الوطن المحتل. وتنظر سلطات الاحتلال الى هذه الجامعات على أنها مراكز لتوليد الوعي الوطني في المناطق المحتلة، واحدى التعبيرات عن الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة. وموقف سلطات الاحتلال من الجامعات هو موقف سياسي في الأساس وليس موقفاً أكاديمياً. ولم تتوان الصحافة الاسرائيلية

عن نشر التقارير والمقالات التي تحرض على اغلاق الجامعات والصحف العربية، معتبرة اياها مراكز سياسية لـ م.ت.ف. تمول من قبلها. هذه النظرة للجامعات هي التي ترسم وتملي سياسة سلطات الحكم العسكري تجاهها.

٦ ـ إجراءات الحكم العسكري وسبل مواجهتها: تتعرض جامعات الوطن المحتل ومنذ سنوات، لسلسلة من الاجراءات التعسفية مثل الاغلاق، طرد الأساتذة والطلاب وابعادهم، منع تراخيص بناء جديدة وغيرها من الاجراءات. ولعل الامر العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ وما سمي بـ «وثيقة الالتزام» من أبرز التعبيرات عن سياسة الاحتلال تجاه الجامعات في الفترة الاخيرة.

الامر العسكري رقم ٨٥٤: فقد جاء كتعديل لقانون التربية والتعليم الاردني، في محاولة لإضفاء الشرعية على الحكم العسكري تجاه الجامعات. وينص هذا الامر على ضرورة الحصول على اذن ترخيص سنوي للجامعات، كما يفرض قيوداً على حركة الطلاب والأساتذة بين الضفة الغربية وغزة والقدس عن طريق الحصول على تصريح خاص للدراسة أو للعمل في جامعات الضفة الغربية..

ولا يقتصر تطبيق الأمر العسكري رقم ٨٥٤ على أساتذة الجامعات وطلبتها، بل يتعدى ذلك ليشمل المعلمين والطلاب في المدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية. اذ يتحتم على كل من يعمل في هذه المدارس الحصول على ترخيص، من حق السلطات أن تسحبه في أي وقت لدواعي الأمن، ومنها الاعتقال الاداري، وهي عملية روتينية في الأرض المحتلة قلّ من ينجو منها من الأساتذة أو الطلاب. كما ينص على ضرورة الاطلاع على مصادر تمويل الجامعات وميزانياتها. وقد أنشيء لهذا الغرض صندوق خاص يسمى صندوق الاستثمار وهو برئاسة رئيس الادارة المدنية وثمانية من أعضاء روابط القرى. ويسمح هذا الصندوق بادخال الأموال الى الجامعات والمعاهد العليا، ولكن لا يسمح بانفاق هذه الأموال الا بالقدر الذي يراه مجلس ادارة الصندوق. وبذلك يعطي هذا الاجراء لسلطات الاحتلال الحق في الاشراف على مشاريع صرف أموال الجامعات وطرقها. وتمكنت الجامعات من شل الأمر العسكري رقم ٨٥٤ وافشاله على الصعيد الميداني. فبعد صدور هذا الأمر بشهرين تقريباً، انعقد في بلغراد المؤتمر العام لليونسكو (تشرين الاول ـ أكتوبر ١٩٨٠)، وصدر عنه قرار يدين هذا الأمر العسكري. الا أن سلطات الاحتلال رفضت هذه الادانة، واستمرت في محاولات تطبيقه، واستمرت في المقابل المجابهة مع هذه السلطات لافشاله، مما أجبرها على تجميده. والمطلوب عدم الاكتفاء بهذه الخطوة، بل استمرار النضال في المحافل الدولية، وخاصة اليونسكو من أجل الغاء هذا الأمر العسكري نهائياً، حتى لا يظل سلاحاً يشهر في وجه الجامعات في الوطن المحتل.

وثيقة الالتزام: طلبت سلطات الاحتلال من الاساتذة الأجانب في الجامعات التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها؛ بالامتناع عن تأييد م.ت.ف. هذا نصها: «أقر أنا الموقع على هذه الوثيقة بأني أتعهد صراحة الا أقوم بأي عمل، وألا أساعد، بأي شكل، المنظمة التي يطلق عليها منظمة التحرير الفلسطينية أو أي منظمة ارهابية أخرى».

وبعد رفض الأساتذة التوقيع عليها أجرت السلطات تعديلاً على النص السابق حذفت بموجبه كلمة «ارهابية» وحلت محلها كلمة «معادية» مع الابقاء على اسم م.ت.ف. في سياق النص. الا أن الأساتذة ثبتوا على موقفهم في اعتبار هذه الوثيقة ابتزازاً سياسياً لا دخل له بالأمن، عدا عن كونها تمس حرياتهم الاكاديمية في الصميم. وعلى اثر موقف بعض المسؤولين الأميركيين المناهض للوثيقة، أجرت سلطات الحكم العسكري تعديلاً جديداً عليها، أبقى على روح الوثيقة ومضمونها، ودعت الى فتح باب الحوار مع الجامعات حول الأمر. الا أن المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في دورته الحالية شدد على ضرورة رفض الحوار بين الجامعات وسلطات الاحتلال حول «وثيقة الالتزام» أو «الأمر العسكري رقم ٨٥٤»، لأن مبدأ الحوار مهما كانت نتائجه يعطي للاحتلال حقاً شرعياً في تغيير القوانين في المناطق المحتلة. وان أي اتفاق مهما كانت ايجابياته بالنسبة للجامعات يعتبر سابقة خطيرة يمكن أن تنسحب على مؤسسات أخرى غير تعليمية.

سبل المواجهة: قامت لجنة من أساتذة جامعات الأرض المحتلة، وهي لجنة الاشراف على شؤون

الأساتذة المبعدين، بوضع اطار عام لخطة عمل للتحرك المستقبلي لمواجهة الهجمة الصهيونية على الجامعات في الوطن المحتل، وقد حددت الخطة الأطر التالية:

«البعد الأكاديمي، والذي ينطوي تحت لوائه التعليم العالي في الوطن المحتل، والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن أجل بلورة الأفكار وتنفيذ النشاطات الأكاديمية اللازمة نقترح أن تكون اهتمامات لجنة الاشراف في هذا المجال كما يلي:

(أ) تحضير مواد علمية تكون مساهمة مفيدة في الاعداد لمشروع الجامعة الفلسطينية المقترحة.

(ب) الشروع في نشاطات تتعلق بالترجمة والتعريب لكتب ومواد علمية وثقافية مختارة، وبذلك تكون قد ساهمت جامعات الأرض المحتلة بشكل فعّال بمشروع اتحاد الجامعات العربية فيما يتعلق بموضوع تعريب التعليم الجامعي.

(ج) القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لتوثيق العلاقة بين العلم والبحث من ناحية، وبين المجتمع والمواطنين من ناحية أخرى، ويمكن اعطاء الأولوية للدراسات والبحوث التي تتعلق بالأرض والأهل في داخل الأرض المحتلة وخارجها. وفي ذلك أيضاً مساندة لمراكز البحوث والدراسات في الجامعات الفلسطينية هناك ومساندة لمثلها لدى المنظمة خارج الأرض المحتلة. ولا يخفى على أحد جدوى البحث وأهميته حتى بالنسبة للأستاذ الجامعي نفسه ومردوده الأكاديمي في المحافظة على معارفه وتطويرها في نطاق البحث العلمي.

البعد الاعلامي، حيث أن هذا البعد يهدف الى خدمة القضية الفلسطينية بشكل عام، ويركز في الوقت الحالي على آثار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الأخيرة على مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، وتكون الأنشطة المنوطة به على المستويين العربي والعالمي، وتتركز هذه الأنشطة على ما يلي:

(أ) زيارات للجامعات المختلفة لشرح الأوضاع في جامعات الأرض المحتلة، وتعريف بالممارسات الصهيونية الأخيرة فيها، والعمل على تكوين لجان تضامن وصداقة مع الجامعات الفلسطينية.

(ب) استقطاب وتوفير أساتذة خاصة ممن يحملون هوية المواطنة ويعملون حالياً في جامعات عربية أو أجنبية، وذلك من أجل حثهم على العمل لمدة سنتين أو أكثر في جامعات الأرض المحتلة كجزء من الخدمة الوطنية.

(ج) وضع كتيبات اعلامية باللغتين العربية والانكليزية عن جامعات الوطن المحتل لتوزيعها على جهات عربية وأجنبية.

(د) الدعوة لعقد مؤتمر للأكاديميين الفلسطينيين.

(هـ) اعداد نشرات عن أخبار الجامعات في فترات دورية.

(و) تكثيف التنسيق والتعاون مع كافة الجهات والمؤسسات الوطنية في الداخل والخارج، ومنها:

— الحركات الطلابية.
— النقابات المختلفة.
— المنظمات والهيئات الدولية.
— السفارات والممثلين الرسميين.

وقبل صياغة التوصيات حول قضايا التعليم العالي في الوطن المحتل، تداول المجتمعون في عدد من الاقتراحات لمواجهة سياسة سلطات الاحتلال تجاه الجامعات، ومنها:

— تذليل العقبات أمام تمويل الجامعات، والبحث عن مصادر تمويل لا تخضع لرقابة سلطات الاحتلال.

— تأمين عدد كاف من منح الدراسات العليا لطلاب الأرض المحتلة، حتى يمكن الاستغناء عن مدرسي الخارج.

— دعوة أساتذة أجانب للتوجه الى الأرض المحتلة، للاطلاع على أوضاع الجامعات من جهة، وللاستفادة من زيارتهم في تقديم محاضرات علمية من جهة أخرى.

— بحث موضوع التوأمة بين الجامعات على غرار توأمة بلديات الداخل مع بلديات عربية وأجنبية.

— القيام بجهد اعلامي مكثف لفضح ممارسات سلطات الاحتلال عن طريق الاتصال بالجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمي، وتعميم تجربة «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت».

— ديمومة طرح الجريمة الثقافية التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الأساتذة المبعدين، بابقاء الأستاذ المبعد مسجلاً على جامعته، حتى ولو

مارس التعليم في أية جامعة أخرى.

ـ ممارسة جهد سياسي من قبل م.ت.ف، بالطلب الى الدول الصديقة، الضغط على سلطات الاحتلال من أجل حماية رعايا هذه الدول من الأساتذة الأجانب، ممن يعملون في الجامعات، من اجراءات الطرد والابعاد.

٧ ـ **التوصيات:** أوجز رئيس المجلس د. أحمد صدقي الدجاني ماتوصل اليه المجتمعون حول التعليم العالي في الوطن المحتل، بالتوصيات التالية:

(أ) يحيي المجلس النضال الذي برز في جامعاتنا في الأرض المحتلة، والذي شارك فيه الأساتذة والطلاب وادارة الجامعات.

(ب) سيتابع المجلس بشكل حاسم قضية الإبعاد والأساتذة المبعدين. وهو يدعو الى رفض التوقيع على مايسمى «وثيقة الالتزام». كما سيتابع عمله على كل الساحات الدولية، لتعرية العدو وممارساته.

(ج) يتطلع المجلس الى أن تتابع لجنة الاشراف على شؤون الأساتذة المبعدين أعمالها، لكي تضع برنامجاً يتضمن خطة عملها من حيث دعوة الأساتذة القادرين على العودة الى الوطن المحتل، ليحلوا محل الذين أبعدوا. وكذلك من حيث تشكيل لجان زيارات لكل الجامعات والمؤسسات العالمية والأكاديمية في العالم، لتوضيح الوضع الناجم في جامعاتنا، بسبب الهجمة الصهيونية الشرسة عليها.

(د) ضرورة حصر الأساتذة الجامعيين الفلسطينيين في الوطن العربي، في قوائم، وبيان مجالات عملهم، ومعرفة كيفية الاستفادة من امكانياتهم، وبخاصة أولئك الذين يفتقدون الى فرص العمل الجامعي.

(هـ) الاهتمام بمراكز البحوث في الوطن المحتل، وبنشر البحوث، علماً بأن جامعاتنا مازالت فتية.

(و) وبالنسبة لكليات المجتمع والامتحان الشامل، يترك المجلس الأمر للجنة المختصة باشراف الدكتور حنا ناصر كي تبلور رأياً محدداً في هذا الموضوع. كما يخولها البحث مع الجهات المعنية في الأردن بخصوص هذا الموضوع.

ثانياً ـ الثقافة وشؤونها

تداول المجلس في عدد من القضايا المتعلقة بالثقافة وشؤونها. وشغلت المجزرة الثقافية التي ارتكبها الغزاة الاسرائيليون ضد مركز الأبحاث في بيروت، وضد المؤسسات الثقافية الاخرى في لبنان عامة، قدراً مهماً من البحث والنقاش. وتمحورت حولها معظم القضايا الثقافية والفكرية التي تطرق اليها المجتمعون.

وتوصل المجلس الى عدد من التوصيات في حقل الثقافة أضيفت الى توصيات دوراته السابقة، وبخاصة الدورة التاسعة التي مثلت الثقافة موضوعها الرئيسي.

مركز الأبحاث: بعد الاستماع الى تقرير مندوب مركز الأبحاث حول تفاصيل مانَمّ في المركز على أيدي قوات الغزو الصهيوني، تداول المجتمعون في عدد من القضايا والاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

(أ) اعتبار الجريمة التي ارتكبها الغزاة بحق مركز الأبحاث، مذبحة ضد الثقافة لا تقل بشاعة وهمجية عن المذبحة الجسدية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

(ب) توجيه التحية لصمود مركز الأبحاث وعودته للحياة بعد أيام قليلة من الجريمة، وتقديم كل الدعم له، والدعوة لاستلهام تجربته من قبل المثقفين الفلسطينيين.

(ج) اعتبار مذبحة مركز الأبحاث حدثاً فكرياً يجب اعلانه بكل الوسائل المتاحة. وتكليف أحد أعضاء المجلس باعداد ورقة عمل للاعلام عن هذه الجريمة.

(د) التأكيد على دور مركز الأبحاث على الرغم من تغير دور الساحة اللبنانية بالنسبة للثورة الفلسطينية. والتأكيد كذلك على مركزية دوره على الرغم من أهمية دور مراكز البحث الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، أو أية مراكز فلسطينية أخرى.

(هـ) تشكيل لجنة دولية من قبل اليونسكو للتحقيق في مذبحة مركز الأبحاث والجرائم الثقافية الاخرى التي ارتكبها العدو الصهيوني في لبنان. وأحيل هذا الاقتراح الى مندوب م.ت.ف في اليونسكو لدراسة الفكرة بشمولية.

(و) الاحتفاظ بأكثر من نسخة من الوثائق

خارج مقر المركز الرئيسي.

(ز) تزويد الجامعات ومراكز البحث العلمي العالمية بنسخ من مطبوعات مركز الابحاث.

وضرورة اشتراكه في كل معارض الكتب العربية.

(ح) دعوة مركز الابحاث للتركيز في سياسته البحثية على واقع الشعب الفلسطيني.

جابر سليمان

استفتاء للرأي العام الأميركي
باشراف مؤسسة عربية

هناك حوالي ٨٠٪ من أفراد الشعب الاميركي يشعرون بأن للفلسطينيين الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهذه النتيجة تدل بوضوح على أن الرأي العام الاميركي بدأ يتحول بصورة دراماتيكية تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي. هذا ما أظهرته نتائج الاستفتاء الذي تبنته مؤسسة الدراسات العربية، والتي مركزها في مدينة بلمونت في ولاية ماساشوستس الاميركية. ويبدو أن الاميركيين على استعداد لتأييد سياسة أميركية متوازنة تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي، هذا بعكس ما تشير إليه تصريحات بعض الرسميين في الإدارة الاميركية، والإجراءات التي يتخذها الكونغرس الاميركي.

وللاعتقاد بأن مختلف استفتاءات الرأي العام الاميركي، التي أجريت في السنوات الماضية، كانت لا تتجاهل الموقف الفلسطيني فحسب، بل كثيراً ما حرفت أيضاً نتائج هذه الاستفتاءات من خلال طرح أسئلة غير موضوعية متعلقة بالمسائل الرئيسية، لذلك فإن مؤسسة الدراسات العربية قامت بتبني دراسة استفتائية عريضة للرأي العام الاميركي، متعلقة بالجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية.

وقد أجرت الاستفتاء مؤسسة «عمل المعلومات (Decision Making Information)»، وهي مؤسسة أميركية للأبحاث قامت باجراء مكالمات هاتفية في الفترة ما بين ٦ ــ ١١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٢ مع ١٠٢٠ مواطناً أميركياً تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة، ويمثلون قطاعاً عاماً من المجتمع الأميركي. ومن الممكن تعميم نتائج استفتاء هذه العينة على كل المجتمع الاميركي بمعدل ٣٪ للصواب والخطأ.

وقد أظهر الاستفتاء بشكل خاص ما يلي:

١ ــ واافق ٧٦٪ من المشاركين في الاستفتاء على أن للفلسطينيين الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة، عندما أخبروا بأن الولايات المتحدة أيدت في الماضي قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي ينص على اقامة دولتين في فلسطين أحداهما يهودية والأخرى عربية.

٢ ــ ٢٩٪ من المشاركين في الاستفتاء يعتقدون بأن اقامة تلك الدولة يشكل خطراً على الأمن الاسرائيلي.

٣ ــ إن التأييد لاسرائيل لا زال قوياً، حيث أن ٤٤٪ من المشاركين في الاستفتاء يفضلون مستوى عالياً من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل. وهناك فقط ٣٥٪ يؤيدون اتخاذ اجراءات تأديبية ضد اسرائيل نتيجة لغزو لبنان.

٤ ــ وجه السؤال التالي للمشاركين «لو عدنا لمدة سنة إلى الوراء فهل كنت متعاطفاً أكثر مع أسرائيل أو مع الفلسطينيين؟» فكانت الاجابة ٥٩٪ تعاطفوا مع اسرائيل بالمقارنة الى ٣٩٪

يتعاطفون معها الآن. بينما ١٣٪ تعاطفوا مع الفلسطينيين منذ سنة مضت و٢٣٪ يتعاطفون معهم الآن.

٥ ــ ٨٣٪ من المشاركين في الاستفتاء يؤيدون وجوب مشاركة الفلسطينيين في أي مباحثات للسلام.

٦ ــ بالنسبة الى رد الفعل للنقاط الرئيسية في مبادرة ريغان للسلام، فان ٧٢٪ وافقوا على أنه يجب أن يكون هناك تجميد في وضع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأرض العربية المحتلة، بينما وافق ٥٦٪ على أن اسرائيل يجب أن لا تضم الأراضي المحتلة.

٧ ــ ٦٩٪ من المشاركين وافقوا على أن اسرائيل خالفت قوانين تصدير السلاح الأميركي، التي تنص على تحديد استعمال هذا السلاح للقضايا الدفاعية.

ملاحظات عامة

● بشكل عام هناك تحول في الرأي العام الأميركي تجاه تأييد القضية العربية. ولذلك فانه اذا ما اتخذت اجراءات فعالة لتزويد الرأي العام الأميركي بمعلومات وحقائق عن القضية الفلسطينية فان هذا التغيير سيزداد باستمرار.

● وهناك اتجاهات في الرأي العام الأميركي تحبذ أن تساعد أميركا الفلسطينيين.

● وبالرغم من أن أغلب المعلومات التي لدى الأميركيين عن منظمة التحرير خاطئة ومأخوذة من المصادر الصهيونية، فان ٢٠٪ من أفراد الرأي العام يعتقدون بأن المنظمة يجب أن تشارك في أي مباحثات للسلام. وطبعاً يمكن بشن حملة اعلامية علمية وتزويد الأميركيين بمعلومات صحيحة توضح وجهة نظر المنظمة. وتزيل صورة الارهاب العالقة في أذهان الأميركيين، كسب قطاعات كبيرة من المجتمع الأميركي لتأييد الموقف الفلسطيني.

● ثم أن هناك خوفاً عاماً من الحرب ومن التورط الأميركي في الصراع في الشرق الأوسط. ومن الجائز أن وجود قوات المارينز في لبنان زاد هذا الخوف. ومن الجائز أيضاً أن تكون المناظر التي ينقلها التلفزيون الأميركي من لبنان بشكل عام ومن بيروت بشكل خاص، قد زادت اتجاه الخوف من الحرب والتورط الأميركي فيها.

● ان المساعدات الأميركية لاسرائيل هي حجر الزاوية في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية. ولكن عندما يتعارض التصرف الاسرائيلي مع المصلحة الأميركية فان هذه العلاقة تتعرض للاهتزاز.

● أظهرت الدراسة أن هناك تأييداً بين الأميركيين لتجميد المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة. ويجب التركيز على حقيقة مهمة وطرحها للرأي العام وهي أن المساعدات الأميركية لاسرائيل تستعمل لاقامة هذه المستوطنات، ومن الضروري قطعها.

● ان القوى الصهيونية والقوى المؤيدة لها تقوم باجراء استفتاءات للرأي العام الأميركي منذ عام ١٩٤٧. ولأول مرة تقوم مؤسسة شبه عربية باجراء مثل هذا الاستفتاء، وهذا يمثل أهمية لا يجب الاستهانة بها، وهي أن المجموعات العربية بدأت تتجه الى اتباع الأسلوب العلمي في تحليل الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

واشنطن ــ خليل فوطة

مراجعات

مصيدة بيروت

Alain de Chalvron, *Le Piége de Beyrouth*, Paris: Sycomore, 1982.

منذ الكلمة الأولى ينحاز ألان دوشالفرون للحق الفلسطيني. لكن دون ان يحيد عن ثوابت منهج الكتابة السياسية في الغرب المعاصر وتحديداً في فرنسا، اي الموضوعية التي لا تبيح لنفسها حق تجاوز حدود الوصف المحايد، والتفصيلية الدقيقة التي لا تصل الى حد الثرثرة، والمتابعة المثابرة للموضوع المعالج على المستوى التاريخي، لكن ايضاً، على مستوى المعرفة القريبة بالشخصيات البارزة للصراع وبالخلفيات المحلية والاولية له.

يريد ألان دوشالفرون في كتابه الصادر مؤخراً في باريس، أن يثبت رأياً في اجتياح لبنان الاخير من قبل القوات الاسرائيلية. ويقول الرأي، انه بعكس المزاعم الاسرائيلية، لم يكن الاجتياح الاسرائيلي للبنان، واحتلال اول عاصمة عربية، مجرد ردة فعل فورية على محاولة الاغتيال التي تعرض لها سفير اسرائيل في لندن؛ بل هي خطة سياسية مدروسة تهدف الى الدخول في المرحلة الثانية من مخطط كامب ديفيد، عن طريق إخضاع لبنان عسكرياً، وارهابه باحتلال اراضيه، من اجل دفعه على طريق توقيع معاهدة سلام ثانية بعد مصر في المنطقة العربية.

يقدم ألان دو شالفرون أكثر من حجة منطقية لهذا الرأي، ويبدأ بتعداد حججه عبر فصول الكتاب الستة والعشرين، منطلقاً من كون هذه الحرب ضرورة حتمية لانقاذ اسرائيل من مأزقين:

□ مأزق تورطها في بداية صيف ١٩٨١ باعتراف ضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية، إثر توقيع الطرفين لاتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١.

□ مأزق إعادة انتخاب الليكود في ظل تهديد جديد بغلبة للمعارضة تطيح بحكومة الثنائي المحارب بيغن ــ شارون.

بالنسبة للنقطة الأولى، يقول دوشالفرون إن الانتصار الذي حققه ياسر عرفات، بارغام اسرائيل على توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع طرف لا تعترف بوجوده، قد ازعج بيغن تحديداً، وترك صدى سيئاً في الأوساط السياسية الاسرائيلية. كانت اللهجة في الأوساط السياسية والعسكرية، كما في الصحافة، لهجة نقد حاد. وعلى المستوى العسكري البحت، كان المحللون مجبرين تماماً على الاعتراف بأن بنية منظمة التحرير لم تدمر... والمختص بالشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس» وهو المعلق المقروء جداً، لاحظ الواقع الذي «لا سابق له» وهو ان منظمة التحرير قد نجحت في التصدي للسجال».

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد أوضح المؤلف ان التخمينات الانتخابية لم تكن ابداً لصالح الليكود. وكان على بيغن ان يجد طريقة لاستعادة جمهوره المفقود، عبر إقناعه بأن «الليكود» وعلى رأسه مناحيم بيغن، يبقى خير مدافع عن أمن اسرائيل.. فقام بضرب المفاعل النووي العراقي، غير ان هذا لم يأت بالأمن لا لسكان المستوطنات الحدودية

ولا لسكان المدن في اسرائيل. وهكذا، كما يقول الكاتب، «كانت لدى مناحيم بيغن معاناة موجعة اخرى: الفلسطينيون»... وكانت لديه كما يبدو معاناة من الصواريخ السوفياتية التي نصبها السوريون في البقاع. ولقد كان الفلسطينيون في لبنان، وفي هذا البلد كانت ايضاً الصواريخ. ولقد أقسم بيغن ان يقتلع الاثنين. غير ان حرب الأيام العشرة على جنوب لبنان التي انتهت بابراز صورة «اسرائيل المتحطة» في العالم، وابراز الهشاشة الاسرائيلية امام الضغوط الأميركية التي قادت اسرائيل الى توقيع تعهد مع عدو لا تعترف بوجوده... «ان حرب الأيام العشرة هذه، بالنسبة لحكومة اسرائيل، انتهت الى فشل تام.ومناحيم بيغن، وكذلك اريئيل شارون ليسا من الرجال الذين يتساهلون في إذلال كهذا. وسيستخلصان من هذا الفشل العبر التالية:

«١ ــ ان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً امر على القدر نفسه من اهمية تصفيتها عسكرياً.

«٢ ــ من المستحيل تحقيق هذا الهدف بحملة قصف بسيطة: يجب التأهب لاجتياح بري للبنان، حتى بيروت.

«٣ ــ يجب التحضير بشكل افضل لهذا الأمر على المستوى الديبلوماسي، خصوصاً حيال الولايات المتحدة.

«٤ ــ البعد النفسي هو ايضاً مهم: فباستغلال منهج لحجة الارهاب، يمكن الوصول الى تمرير العملية باعتبارها عملاً من اجل السلامة العامة.

«هكذا ولدت لوحة 'عملية السلام للجليل'، وسينكب عليها اريئيل شارون ومناحم بيغن بلا كلل؛ وتجديداً بلا كلل في العمل على النقطة الرابعة»...

يؤكد شالفرون ان البعد النفسي في العملية ضد الفلسطينيين في لبنان، كان شديد الاهمية بالنسبة للثنائي المحارب؛ من اجل ذلك مضت سنة منذ قرارهما بتنفيذ الاجتياح (تموز ١٩٨١) وقبل ان ينفذاه فعلاً في حزيران ١٩٨٢. لقد احتاجت اسرائيل لحروب تمهيدية، تنهك لبنان وتنهك المقاومة الفلسطينية في لبنان وتجعلهم على المستوى المحلي والعربي والدولي مستحقين للعقاب الذي ستنزله اسرائيل بهما.

وإذ يعرض دوشالفرون لجميع انواع هذه الحروب: الدك المنتظم لجنوب لبنان؛ السيارات المفخخة؛ حروب السفارات؛ المطاردات الديبلوماسية، الاغتيالات السياسية او المجانية، تصفيات الحساب الطائفية او المذهبية، المعملة او الدولية، الجماعية او الفردية.. والمؤلف اذ يعرض لكافة اشكال هذه الحرب، فهو لا يرمي الى القول ان اسرائيل هي القدرة الكلية التي نظمت هذه المجازر.. غير انه يعتقد بأن اسرائيل كانت المستفيد الأول منها سواء ساهم القادة الاسرائيليون ام لم يساهموا في هذه العمليات، لانهم قد تحققوا، ومن دون ان يسيئهم الامر، بل بشيء من الغبطة البديهية، من الجو المشحون في بيروت. فمن اعتداء الى اعتداء، كبرت العلامة الفارقة للمدينة 'العاصمة العالمية للارهاب' و'قاعدة الارهاب الدولي' 'والغابة المرصودة لتصفية الحساب بين الارهابيين'. بشكل آلي ــ يتابع دوشالفرون ــ راحت الصحف تربط بين اسم بيروت، وبين اسوأ آفات هذا النصف الثاني من القرن العشرين: الارهاب. وكان التحليل الذي فرضته كبريات الصحف بسيطاً: بيروت = ارهاب. والحال ان م.ت.ف. = بيروت، إذن: الارهاب = الفلسطينيين. ولقد ناسب هذا التحليل تماماً التطلعات الاسرائيلية»...

هكذا يعتبر دوشالفرون، وهكذا يسوق الأدلة على ان عملية «سلامة الجليل» قد اعدت منذ تموز ١٩٨١، ويضيف اخيراً الى ادلته، دليلاً إضافياً هو تخلي منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤ بعد دخول ياسر عرفات الى مبنى الامم المتحدة، عن منهج الارهاب (اختطاف الطائرات). هذا التخلي الذي ازعج اسرائيل، كما ازعجتها سياسة منظمة التحرير التي اكسبتها تأييد مائة دولة بحيث زاد العدد عن عدد الدول المعترفة باسرائيل؛ وازعجها الوزن السياسي للمنظمة المركزية الفلسطينية في المجتمع الدولي، وتقبل هذا المجتمع، تدريجياً، لفكرة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع.

هذه الاسباب كلها، برأي دوشالفرون، تشكل المؤشر والدليل على ان اجتياح لبنان قد خطط له منذ تموز ١٩٨١. غير ان المؤلف يرى مع ذلك ان خروج المقاتل الفلسطيني من بيروت ليس خسارة حقيقية للمقاومة الفلسطينية، «لقد كان لبنان، وهذا قيل دائماً، موقعاً رائعاً لمنظمة التحرير، لأن بوسعها ان تتحرك فيه باستقلالية كاملة. غير ان هذا القول، هو في الوقت نفسه خاطىء وصحيح؛ فهو صحيح على الصعيد العسكري، لان اي بلد في العالم

لا يستطيع ان يتسامح مثل لبنان بانشاء جيش اجنبي حقيقي، وان يتحرك هذا الجيش، عملياً، بمطلق السيادة على جزء من اراضيه. وهذا الرأي خاطىء على الصعيد السياسي، لاننا غالباً ما ننسى وزن دمشق في بيروت؛ فسوريا تمارس في هذه المدينة، وعبر حماية جسدية حقيقية على منظمة التحرير.

لقد خططت اسرائيل.. والمقاتل الفلسطيني خرج من مصيدة بيروت التي اطبقت.. ولكن على من؟ لا يجيب دوشالفرون.. لانه مثل معظم الكتاب الاوروبيين، لا يدعي استشرافاً للآتي، انه ملتزم بنهج الموضوعية الأوروبية: الوصف المحايد والدقيق لوقائع الأمور، دون الوقوع في الثرثرة ودون ادعاء النبوة.

كاتيا سرور

النظام الزراعي في الزبيدات

د. سليم تماري، **التأثيرات الاجتماعية للريّ الحديث على مجتمع فلاحي فلسطيني في غور الأردن**، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٨٠ (نشر محدود).

تم اعداد هذا البحث الميداني عن قرية الزبيدات (شمال الغور الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة)، في الفترة ما بين شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ وشهر نيسان (أبريل) ١٩٨٠، بتمويل من جمعية العانونايت الاميركية التي اهتمت بدراسة نتائج مشروعها الزراعي (تحديث وسائل الري في القرية) على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وقامت جامعة بيرزيت بطباعة البحث باللغة الانكليزية بعدد من النسخ لا يتجاوز المئة نسخة، مرفقاً بصور فوتوغرافية وتوضيحية للقرية.

قام الدكتور سليم تماري (الأستاذ في جامعة بيرزيت) باجراء الجزء الأول من البحث، الذي يتعرض للنظام الزراعي في القرية. أما الأساتذة ريتا جقمان (الأستاذة أيضاً في الجامعة نفسها)، فقد قامت باجراء الجزء الثاني، الذي يتعرض للحالة الصحية في القرية. ونشرت ترجمة كاملة لهذا الجزء في العدد ١٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢ من **شؤون فلسطينية**. ولهذا فسيتم استعراض الجزء الأول، فقط من الدراسة.

يلخص الأستاذ تماري في مقدمة البحث هدفه العام منه، والذي يتحدد بمعالجة الكيفية التي استطاع بها مجتمع شبه فلاحي أن يتأقلم وسط حلقة من المستوطنات الاسرائيلية (المتقدمة تكنولوجيا) وما أدّت اليه سياسة الاستيطان من مصادرة أراضٍ ومياه وغيره، كان من نتائجها حدوث تغيرات واسعة على البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية في القرية. ..

أما عن الأهداف المباشرة، فيحددها بأنها:

أولاً ــ دراسة تأثير ادخال أسلوب الزراعة الحديثة (التقنّاف) على حياة الفلاحين.

ثانياً ــ ايجاد معلومات احصائية أساسية عن الظروف الاقتصادية ــ الاجتماعية في القرية لاستخدامها فيما بعد في مراقبة التغيرات الحاصلة داخل هذا المجتمع، أو في مجال مقارنتها بالقرى المجاورة في الغور الفلسطيني.

ثالثاً ــ وضع توصيات محددة في المجالات المختلفة على ضوء نتائج هذا البحث لاستخدامها في أي مشروع تطويري للقرية.

ولتحقيق هذه الاهداف، أجري احصاء شامل لعائلات القرية بالاعتماد على استبيان موجّه لمسؤول كل عائلة، هذا بالاضافة لاستخدام أسلوب المقابلة المفتوحة مع ثلاثة من ملاك الأرض الرئيسيين في المنطقة نفسها، ونقاش التفاصيل المالية عن الموسم الزراعي ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ مع اثنين من مزارعي القرية.

وفي مقدمة تاريخية لجوانب القضية الزراعية في الزبيدات، يقول الدكتور تماري أن اسم الزبيدات هو اسم لقبائل عرب الزبيدات القاطنين فيها الآن، وذوي الاصول شبه البدوية، حيث هاجروا من منطقة بئر السبع بعد حرب ١٩٤٨ الى غور الأردن ليعملوا كمحاصصين لملاك

أرض غائبين من طوباس ونابلس. وفي أوائل الستينات، منحتهم الحكومة الأردنية ٥٠٠ دونم في المنطقة الجنوبية لمرج نعجة، على أساس تحويلها، بعد فترة خمس سنوات، من الزراعة المتنالية الى أرض خاصة بهم.

ومع حرب ١٩٦٧، فقد اهالي الزبيدات هذا الحق بمجيء الاحتلال الاسرائيلي وهجرة ٨٠٠ من أبنائهم الى منطقة اربد، وكذلك مع بداية الحملة الواسعة من المصادرات، التي شملت ٢٦٠ دونماً من أراضي القرية، و٧ آلاف دونم من أراضي مرج نعجة والقرى المجاورة لها، مما هدد المئات من الفلاحين الذين اعتاشوا على نظام المحاصصة بفقدان الأراضي التي يحوزتهم.

أما نظام ملكية الأرض في الزبيدات، فيحتوي ثلاثة مظاهر رئيسية بالاضافة الى الملكية الخاصة للأرض: الحيازة بدون ملكية، نظام المحاصصة، والضمان. وكلها مظاهر مهمة شاركت في عدم استقرار علاقة الفلاح بالأرض. وفي معرض استعراضه لنظام المحاصصة، يعرف الأستاذ تماري هذا النظام بأنه نظام شبه اقطاعي، يقوم بين الفلاح ومالك الأرض على أساس تقديم المالك للمياه والأرض وقرض نقدي مسبق لشراء البذور والسماد وغيره، وفي المقابل يقدم الفلاح العمل، وجزءاً من رأس المال المودع في الأرض. وفي احصائية عن أراضي منطقة مرج نعجة والزبيدات التي يزرعها سكان الزبيدات، يتبين أن مساحة الأرض التي يحوزها الفلاح الواحد لا تزيد عن ٥,٢ دونم. وهذه المساحة أقل من الحد الادنى من المساحة الأرضية التي تكفي عائلة مكونة من ثمانية أشخاص والمقدرة بحوالي ١٠ دونم. هنا يضيف نظام المحاصصة الى أراضي الفلاح بضعة دونمات أخرى لتصل مجموع حيازات الفلاح الى ١٤,٢ دونماً. وهي بالتحديد ما تمنعه من الانتقال الى سوق العمل المأجور.

أما نظام ايجار الأرض مقابل مبلغ نقدي من المال، فهو نظام موجود ولكنه غير منتشر في القرية، ولا تزيد مساحة الأراضي المؤجرة عن ٤٧ دونماً.

ويستكمل الأستاذ تماري حديثه عن شخصيتين رئيسيتين في مجال العمل الزراعي في القرية، الأولى: ملاك الأرض الغائبين والمقيمين. والثانية: السماسرة والتجار. فيقول أن ظاهرة ملاك الأرض الغائبين قد ظهرت في الغور الشمالي مع بداية الخمسينات، حين أعلنت الحكومة الأردنية منحها مساحات واسعة من الاراضي الاميرية لكل من يستطيع زراعتها لثلاث سنوات متتالية، مما شجع عدداً كبيراً من تجار نابلس وطوباس على امتلاك هذه الأراضي، خصوصاً في ظل وجود عدد كبير من اللاجئين في مخيمات الغور الجنوبي ذوي الخبرة الواسعة في زراعة الأرض وغير المالكين لوسائل انتاج خاصة بهم.

ويضيف أن هذه العملية قد أثرت بشكل كبير على تطور الزراعة في الأغوار، فتم حفر مئات الآبار الارتوازية بمساعدة الحكومة الأردنية ووكالة غوث اللاجئين، وبدأت زراعة الحمضيات بالانتشار في الغور الجنوبي ضمن توفر الاحتياطي الضخم من العمالة المأجورة في المخيمات. أما في الغور الأوسط والشمالي، فقد استمر شكل المحاصصة كشكل غالب، ضمن وجود ثلاثة عوامل أثرت عليه في أراضي الاغوار ككل:

أولاً — انخفاض الطلب على أراضي الغور بعكس مناطق أخرى مثل جنين وطولكرم.

ثانياً — الظروف المناخية الصعبة التي جعلت استقرار عائلة فلاحية لفترة طويلة في أراضي الاغوار مسألة صعبة.

ثالثاً — اعتماد الفلاحين المحاصصين (وهم من اللاجئين) على ملاك الأرض في ايجاد سكن لهم، مما عزز من طول مدة المحاصصة والاستقرار الى خمس سنوات بالمعدل.

أما السماسرة والتجار، فتحدد دورهم في اقراض الفلاحين الصغار والمحاصصين مبالغ مالية سابقة للموسم الزراعي مقابل ٧٪ من ثمن الناتج «المسوّق» في الحسبة (وهم في العادة تجار الحسبة الكبار). هذا بالاضافة الى الفائدة المتفق عليها على القرض المالي نفسه. وفي حالات كثيرة يكون هؤلاء التجار والسماسرة هم أنفسهم ملاكي الأرض الكبار. ويلخص الأستاذ تماري وظائف هؤلاء السماسرة بأربع نقاط رئيسية:

□ يوفرون للفلاح حاجاته من البذور والكيماويات

والمبيدات، الخ..

- يوفرون له مبلغاً من المال في نهاية موسم الصيف حيث ينعدم الدخل الزراعي.
- يوفرون له صناديق لتسويق بضاعته.
- يتفاوضون مع تجار الحسبة (إن لم يكونوا هم أنفسهم) للحصول على أعلى سعر لبضائعهم.

وفي المقابل، فان السمسار هو المسؤول الوحيد عن تحديد أسعار المبيدات والبذور، وهو الوسيلة الوحيدة للتسويق. وفي حال عدم قدرة الفلاح على ايفاء ديونه، يحق للسمسار أخذ ما يعادل ديونه من ملكية الفلاح، أو تجديد الاتفاق معه لسنة جديدة تضاعف من ديونه السابقة.

وينتهي الأستاذ تماري من هذه القضية بالقول ان النتيجة العامة تكون، في العادة، مشاركة مالك الأرض والسمسار للفلاح في أرباحه السنوية، واعتماد الفلاح بشكل كامل على قروضهما، مما أدى في الزبيدات الى تزايد اهمال الفلاحين لاراضيهم، وتوجههم مع منتصف السبعينات الى سوق العمل المأجور المتاح في المستوطنات الاسرائيلية القريبة.

وفي نهاية هذا الجزء من البحث، يتحدث عن مشكلة مصادر المياه في القرية لاهميتها في التقديم لنقاش أسلوب الري الحديث وأثره على القرية. فيقول أن السياسة الاسرائيلية لم تتوقف عند مصادرة أراضي الزبيدات فقط، بل استكملته لتصل الى قانون يمنع حفر آبار ارتوازية جديدة في الأغوار، وتدمير ستة آبار ارتوازية ما بين أراضي المحروق والزبيدات (١٥ كم)، بحيث لم يبق لأهل الزبيدات الا بئر الزبيدات الذي تحدد انتاجه بـ ٢٠٠ ــ ٣٠٠ ألف متر مكعب في السنة، أي ما يكفي لريّ ٢١١ دونماً من أراضي القرية الزراعية. أما في المنطقة المحيطة بها، فتوجد سبعة آبار ارتوازية يملك ستة منها ملاكون كبار. واذا أضيف الى ذلك المشاكل المحيطة باسلوب الريّ القديم (القنوات المفتوحة)، والتي تؤدي الى فقدان كميات كبيرة من الماء بالتبخر والتسيُّب الأرضي، وبداءة التكنيك الزراعي، ومشكلة تملح أراضي الأغوار مع قلة الأمطار فيها، لوجدنا أن من النتائج الطبيعية لذلك، التوجه المتزايد للفلاحين للعمل المأجور وتركهم أراضيهم الزراعية.

الري الحديث يأتي للزبيدات

تحت هذا العنوان، يعالج الأستاذ تماري الفترة ما بعد عام ١٩٧٧ (سنة ادخال الري الحديث أراضي القرية)، وفيها جرت مجمل التغيرات التي شهدتها القرية، وتشمل أثر الري الحديث على الانتاجية والدورة الزراعية والعمل والتسويق والمداخيل النقدية.

ويبدأ هذا الجزء باستعراض مختصر لكيفية دخول أسلوب الري الحديث أراضي الزبيدات: فيقول أن هذا الاسلوب لم يكن غريباً على أهالي القرية، خصوصاً أولئك الذين عملوا كعمال زراعيين في أراضي المستوطنات الاسرائيلية المحيطة؛ بل ان الحاجة كانت ماسّة لهذا الاسلوب، في ظل ازدياد تملح تربة الزبيدات لدرجات خطيرة وانخفاض الانتاجية الارضية وندرة مصادر المياه ومشاكل توزيع الأسمدة.. الخ. الا أن المعيق الرئيسي، في رأيه، كان دائماً في عدم توفر رأس المال الكافي للشروع في مثل هذه العملية الضخمة.

وكان لتجربة بعض مزارعي القرية باستخدام هذا الاسلوب بمساعدة جمعية المانونايت عام ١٩٧٦ نتائج مذهلة على صعيد الانتاجية، حيث ضاعفت الانتاجية الى حوالي ثلاثة أو أربعة أضعاف الانتاجية القديمة. هذه التجربة شجعت القرية بكاملها على الاتفاق مع الجمعية على أساس مد شبكة المياه الرئيسية وتوابعها بتكلفة أساسية بلغت مليون ونصف المليون ليرة اسرائيلية (٩٠,٠٠٠ دولار باسعار ١٩٧٨)، ومشاركة الأهالي بما قيمته ٣٠٪ من التكاليف الرئيسية. ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلوب الري الحديث كان في الأصل منتشراً في معظم ملكيات الغور الشمالي والجنوبي الكبيرة، لتوفر رأس المال المطلوب، وبسبب من أن هذا الأسلوب هو غير اقتصادي للملكيات التي تقل مساحتها عن ٢٠ دونماً.

أما في مجال تقويم النتائج الرئيسية لاستخدام أسلوب الري الحديث في الزبيدات، فيجدد الأستاذ تماري النتائج التالية:

أولاً ــ تزايد في الانتاجية وصل حتى ٥ ــ ٨ أضعاف الانتاجية القديمة.

ثانياً ــ موسم مبكر يوفر امكانية التسويق

بأسعار عالية.

ثالثاً ــ وفر المدخول النقدي المتزايد للفلاحين شروطاً أفضل في مجال المفاوضة مع السماسرة والتجار.

رابعاً ــ أعطى تزايد معدل الإنتاجية قوة أكبر للمحاصيل في مفاوضته مع مالك الأرض.

خامساً ــ أدى «التفتاف» الى اعادة تنظيم عملية العمل الزراعي، في مجال اعفاء المزارعين من الأعمال الجسدية، وزيادة كثافة العمل الزراعي، وازدياد الطلب على العمل المأجور الموسمي، وازدياد الاعتماد على الآلة الزراعية في معظم المهام.

سادساً ــ أدى الى اعتماد الفلاح بالأساس على التكنولوجية الاسرائيلية، وبالتالي خضوعه لارتفاع أسعار البذور المحسّنة والآلات والمبيدات، الخ.. مما يعرضه لاعباء مالية جديدة.

سابعاً ــ تؤدي عملية مراكمة رأس المال الى ظهور انقسامات طبقية جديدة، فهي عملية غير متساوية، وتؤثر على الفلاحين المتوسطين تأثيراً مختلفاً عن تأثيرها على فلاحي الملكيات الصغيرة، وعلى المحاصصين وعلى المالكين ــ المزارعين. وهذا يقودنا الى توقع تغيرات اجتماعية واسعة.

ويفصل الدكتور تماري هذه النتائج، خاصة فيما يتعلق بالانتاجية، والمداخيل، واختلاف الدورة الزراعية، وشبكة التسويق. وعن الأخيرة، يحدد أنه أصبحت هناك أربعة مجالات رئيسية للتسويق: الأول، البيع لتجار الجملة والسماسرة (وقد تحدثنا عنها سابقاً)؛ الثاني، التصدير الى الأردن، ويستعرض هنا الصعوبات التي تواجه مزارعي الزبيبات من أجل استحضار «شهادات المنشأ» من ممثلي الأردن في الضفة الغربية، هذا بالاضافة الى اتخاذ الأردن اجراءات متعددة منها منع استيراد الناتج الفلسطيني الى السوق الأردني، الا بعد نزول الانتاج الأردني الى السوق وانخفاض أسعار المنتوجات الزراعية مما عرض الانتاج الفلسطيني لضربات متكررة على هذا الصعيد؛ الثالث، ضمان المحصول، وقد انتشر هذا الشكل بعد ادخال الأسلوب الحديث للري، ويستمد ضرورته من وجود عدد من المزارعين المحتاجين الى السيولة النقدية لدفع أجور العمال وغيرها من الاحتياجات قبل انتهاء الموسم الزراعي، ويقوم بعملية الضمان، تجار الجملة من نابلس على الأغلب؛ الرابع، البيع المباشر للجمهور، ويقوم بهذه العملية النساء والأطفال الذين يجلسون الى جانبي الطريق العام بالزبيبات ويبيعون المحصول للسيارات المارة في الطريق.

ويلخص الأستاذ تماري نتائج البحث باستعراض العوامل التي كانت تهدد الزراعة في منطقة الزبيبات وتؤثر في انتقال عدد كبير من الفلاحين الى العمل المأجور، وصولاً الى ادخال التكنيك الحديث وما أنتجه من تأثيرات مختلفة على زيادة الانتاجية والمدخول وتقسيم العمل، الخ.. مما رسخ من علاقة الفلاح بالأرض، ودفع مركزه الى الأمام بعلاقته بالسمسار والتاجر ومالك الأرض، وان لم تتغير هذه العلاقة بشكل بنيوي وجذري.

لا شك في أن هذه الدراسة تضيف عمقاً تحليلياً جديداً في مجال دراسة التغيرات الاقتصادية ــ الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني بعد الاحتلال. وتبرز أهميتها، بشكل خاص، في كونها دراسة تحليلية ميدانية شاملة لمجتمع فلاحي محدّد. فهي تطبيق خلّاق لمفاهيم نظرية طالما تم تناولها بمعزل عن الوقائع الحية الميدانية، وهي بذلك تضيف الجوانب الخاصة التي تميز تطور المجتمع الفلسطيني في ظل الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

واذا كان الوصول الى الشكل الخاص لتطور المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال، يحتاج الى عدد كبير من الدراسات الميدانية والنظرية متعددة الجوانب، فلا شك في أن هذه الدراسة هي نقطة انطلاق أساسية، واحدى أهم البدايات على هذا الطريق.

سمير عثمان

شهريات

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

اجتماعات عدن والحوار مع الأردن

عقدت القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية والأمناء العامون لفصائل الثورة في عدن، سلسلة اجتماعات برزت أهميتها في التأكيد على وحدة الصف الفلسطيني، وبالتالي التأكيد على أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة الدولة الوطنية المستقلة، وعلى استقلالية قرارها، والتصدي للمشاريع الاميركية والصهيونية، التي تعمل على تصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، والعودة، بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

جاءت هذه الاجتماعات بعد تأليف اللجنة العليا المشتركة الأردنية ــ الفلسطينية في عمان، بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩، برئاسة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومُضر بدران رئيس الوزراء الاردني، والتي كلفت بمتابعة الحوار، حول شكل الاتحاد الكونفدرالي بين الشعبين الفلسطيني والأردني في المستقبل، الى جانب، بحث العلاقات والتنسيق بين الطرفين. وستكون اللجنة بمثابة مرجع أعلى للجنتين، عسكرية واقتصادية تابعتين لها. وقد تشكلتا في عمان خلال الزيارة السابقة التي قام بها عرفات في تشرين الأول (نوفمبر) الماضي.

أما اجتماعات القيادة الفلسطينية في عدن فان أهميتها جاءت في نتيجتها، حيث أدت الى تضييق شق الخلاف بين الاطراف الفلسطينية، وهو الخلاف الذي برز بسبب الاتصالات الفلسطينية الاخيرة مع الأردن وما أثارته من تكهنات ومخاوف. فقد رأى بعض فصائل المقاومة أن مثل هذه الاتصالات سوف تؤدي الى تفويض الملك حسين بحق تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي سوف تسقط شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في هذا التمثيل. وذهب بعض هذا البعض الى حد الادعاء بأن المسار الجديد للعلاقات الفلسطينية ــ الأردنية سوف يقود الى التنازل عن مطلب اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

هذا، مع العلم بأن المجلس المركزي الفلسطيني الأخير، فوّض رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، بالتحرك على أساس توصياته ومقرراته التي رفضت تفويض أية دولة عربية بتمثيل الشعب الفلسطيني، وأكدت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد.

وفي الجو الذي رافق هذه التكهنات والمخاوف، أعادت القيادة الفلسطينية في عدن توضيح كافة المواضيع المختلف عليها. وتوصلت الى الاعلان عن بيان أكدت فيه منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الثابت من هذه القضايا، مجددة التزامها ببرنامجها السياسي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني وبكافة المقررات الأخرى للمجالس الوطنية السابقة.

اجتماعات عدن

حضر هذه الاجتماعات، التي عقدت في الثالث والرابع والخامس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، الى جانب ياسر عرفات، كل من الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، والامين العام لجبهة التحرير العربية عبد الرحيم أحمد، والامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية ملعت يعقوب، والامين العام لجبهة النضال الشعبي سمير غوشة، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ومن المسؤولين الآخرين. وبحث المجتمعون الموقفين العسكري والسياسي، واستعرضوا وضع علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية، ونشاط المنظمة في اطار العمل العربي المشترك. وفي مقدمتها تحركات اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن القمة العربية، والنشاطات السياسية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، لتعزيز وتطوير العلاقات الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني ونضال الأمة العربية، وذلك في اطار الامم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية والاشتراكية.

أما عن مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، الذي دار حوله، كما يبدو، نقاش واسع، فان «بيان عدن» الذي صدر في ختام الاجتماعات، لم يتطرق له مباشرة، وبالاسم، بل ألمح اليه تلميحاً كما يتضح من استعراض أهم فقرات هذا البيان. وفي البيان أعلن المجتمعون، أولاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تستمر في مواجهة المخططات والمشاريع الأميركية والصهيونية وعلى رأسها اتفاقيات كمب ديفيد والحكم الذاتي؛ لأنها تحاول تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني، خصوصاً وأنها لا تحمل في جوهرها أي قدر من الاستجابة لحقوق هذا الشعب الوطنية. وأكدوا، ثانياً، على تمتين الوحدة الوطنية في اتجاه وحدة الثورة الفلسطينية، في اطار منظمة التحرير ومؤسساتها، بالمشاركة الفعالة من جميع الفصائل والقوى الوطنية؛ وتعزيز صمود الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل ولبنان. ودعوا، أخيراً، الى تصعيد الكفاح المسلح، بوجه خاص داخل الأرض المحتلة «وخلف خطوط العدو»، اضافة الى تطوير القدرات العسكرية الفلسطينية في مواقعها الجديدة.

وفي نهايته أكد البيان على ضرورة متابعة تنفيذ ما أتفق عليه سابقاً، على جميع المستويات والمؤسسات القيادية، للخروج، في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بالمقررات والمواقف التي تتعلق بمسيرة ومستقبل الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، استناداً الى البرنامج السياسي للمنظمة والقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية السابقة (نداء الوطن، العدد ١١٩، ١٩٨٢/١٢/١١، ص ٥).

وفي السياق نفسه، جدد نايف حواتمة، بعض المواضيع المتفق عليها خلال المحادثات في اليمن على الشكل التالي:

□ العمل على ايجاد موقف موحد ضد مشروع ريغان، مع رفض تفويض الشعب الفلسطيني لأية دولة عربية، مشيراً، بهذا، الى رفض فكرة تفويض الأردن، والعمل، كذلك، على مواجهة الضغوط العربية بهذا الخصوص.

□ الاتفاق مع الأردن، على متابعة العلاقات الثنائية على قاعدة الكونفدرالية المشروطة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل أساسي.

□ التأكيد على رفض أية علاقة مع النظام المصري المرتبط باتفاقيات كمب ديفيد، وادانة اللقاءات والتصريحات الفلسطينية في مصر.

□ التأكيد على ضرورة تصحيح العلاقات مع سوريا وتطويرها لمواجهة الاعتداءات الأميركية الاسرائيلية، وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد السوفياتي.

□ الاتفاق على تقديم الدعم الممكن للقوى الوطنية اللبنانية، التي تقاتل ضد الاحتلال الاسرائيلي (السفير، ١٩٨٢/١٢/٦).

اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

أثمرت المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية تشكيل اللجنة العليا المشتركة، كما مرّ معنا؛ وشارك في اجتماعاتها الأولى التي عقدت في ١٩٨٢/١٢/١١، عن الجانب الأردني وزير الاعلام عدنان أبو عودة، ووزير الدولة لشؤون الأرض المحتلة حسن ابراهيم، ووزير الخارجية

مروان القاسم، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي سليمان، وعن الجانب الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية لـ ـ م.ت.ف: ياسر عبد ربه الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، وعبد الرحيم أحمد الامين العام لجبهة التحرير العربية، وحامد أبو ستة، وأحمد صدقي الدجاني، كذلك حضر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. وتقوم اللجنة، الى جانب بحثها للعلاقات بين الجانبين، بوضع استراتيجية مشتركة لهما. والجدير بالذكر، أنه ظهرت خلافات فلسطينية حول العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية، وتشكيل اللجنة العليا المشتركة. وبرزت في سياق هذه الخلافات مواقف حادة لبعض فصائل المقاومة، وذهب البعض بعيداً في عرض طبيعة هذه العلاقات والمحادثات، فجاءت تقديراتهم وتصوراتهم على عكس ما بيّن الاعضاء الفلسطينيون المشاركون في الاتصالات. فمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة، قدرت، في بيان صادر لها في دمشق، «أن محادثات عرفات ـ حسين، أدت الى تشكيل لجنة تتناقض ومصالح الشعب الفلسطيني». كما ادعت أن المحادثات الثنائية في عمان ستؤدي الى تدعيم موقف الملك حسين والهادف الى المشاركة في حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فانها تمهد الطريق أمام اقتراحات ريغان وغيرها من المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية» (النهار، ٣/١٢/١٩٨٢). وبدورها انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، تشكيل اللجنة المشتركة لانها، كما مضت هذه الجبهة الى القول، لم تشكل بقرار شرعي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو المجلس المركزي الفلسطيني، أو أية مؤسسة فلسطينية شرعية أخرى (السفير، ١٤/١٢/١٩٨٢). واعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، أن مشروع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني يختزل حقوق الشعب الفلسطيني «بالحكم الذاتي المرتبط بالنظام الأردني» (المصدر نفسه، ١٧/١٢/١٩٨٢). في حين أن الامين العام للجبهة الشعبية جورج حبش أوضح أن البرنامج السياسي الذي أقرته منظمة التحرير بالاجماع في عام ١٩٧٩، ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة، فوق جميع الاراضي الفلسطينية المحررة، لهذا فان مشروع الاتحاد الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني لا يمكن بحثه الا بعد قيام هذه الدولة (المصدر نفسه، ١٦/١٢/١٩٨٢).

في المقابل، أوضح ياسر عرفات مجدداً، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والعسكري والدبلوماسي. وردّ عرفات على كل الانتقادات، معتبراً أنها تتناقض ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي أشارت الى العلاقات المميزة الأردنية ـ الفلسطينية. وفي الاتجاه نفسه، أوضح الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية عضو اللجنة العليا المشتركة، ياسر عبد ربه، العوامل الموضوعية التي تفرض اقامة علاقات خاصة مع الأردن، وأكد أن منظمة التحرير ترسم خطوط هذه العلاقات على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما يخدم تعزيز دورها بين الشعب الفلسطيني خارج الوطن المحتل وداخله. واعتبر أن المنظمة تنطلق من مبدأ «أن المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، تفترض حرية العمل للحركة الوطنية الفلسطينية، في مواصلة المواجهة للعدو الصهيوني الامبريالي المشترك! وبعد معركة لبنان، فان دور منظمة التحرير في الأردن يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى»، وأن اقامة هذه العلاقات لن تتم الا بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي ستقوم على «أساس طوعي حر، وعلى قاعدة التكافؤ والديمقراطية» (نداء الوطن، مصدر سبق ذكره، ص٣). وبالنسبة لأعمال اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية العليا، صرح عبد ربه، بانها أكدت التزامها بقرارات مؤتمر قمة فاس، التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير، ممثله الشرعي الوحيد.

اجتماعات اللجنة التنفيذية، والمجلس العسكري الفلسطيني

انعكست ايجابيات «بيان عدن»، على مختلف اجتماعات منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي عقدت في تونس

برئاسة ياسر عرفات في ١٧/١٢/١٩٨٢. وكان أول الموضوعات الذي أدرج على جدول الأعمال، موضوع عقد المجلس الوطني الفلسطيني، وتأليف لجنة خاصة لتحديد موعد انعقاد المجلس ومكانه. وقد تشكلت هذه اللجنة فضمت، الى جانب عرفات، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، وعدداً آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية. وتم بالفعل في ٢٠/١٢/١٩٨٢، تحديد مكان الانعقاد في الجزائر في الرابع عشر من شهر شباط ــ فبراير ١٩٨٣.

وطرحت على جدول الأعمال مواضيع عديدة أخرى، فناقشت اللجنة التنفيذية، نتائج المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية، وأعمال اللجنة العليا المشتركة. وبهذا الخصوص، أصرّ عرفات، على توضيح فحوى مشروع التقارب الفلسطيني ــ الأردني، وانهاء التحفظات التي أثيرت لدى بعض الجهات الفلسطينية. وقدم الى جانب ذلك، تقريراً حول الموقف في الشرق الأوسط وتطور القضية الفلسطينية، والخطوات السياسية المقبلة. وتطرقت اللجنة الى اعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع القوات الفلسطينية في لبنان وسائر الدول العربية الأخرى. وتناولت أيضاً، نتائج مباحثات اللجنة السباعية العربية المنبثقة عن قمة فاس، في عرض مشروع السلام العربي على الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة. وأبدت المنظمة أسفها للموقف البريطاني الرافض لمشاركة ممثل المنظمة ضمن الوفد السباعي العربي، الذي كان مقرراً أن يزور لندن خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. واعتبرت أن هذا الموقف يتناقض ومواقف بقية أعضاء المجموعة الأوروبية. وبحثت اللجنة، أخيراً، في الأوضاع المعيشية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مخيمات بيروت وجنوب لبنان. وتطرقت الى الموقف العام في الأراضي العربية المحتلة. وألفت في نهاية الاجتماعات لجنة لمتابعة الحوار الفلسطيني ــ السوري، ولتقويم نتائج المساعي العربية المبذولة لتسوية الخلافات بين الجانبين (الدستور، ١٩/١٢/١٩٨٢).

من جهة أخرى، ترأس ياسر عرفات في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، دورة اجتماعات المجلس العسكري التي عقدت في صنعاء. وبحث المجلس وضع القوات الفلسطينية في البقاع والشمال، خصوصاً في ضوء الحشود العسكرية الاسرائيلية، والتهديدات الأميركية. وبحث المجلس أيضاً، الوضع داخل الأراضي العربية المحتلة، وتصعيد العمل الفدائي فيها. وتمّ استعراض الخطة التدريبية للقوات الفلسطينية المرابطة في مواقعها الجديدة بعد الخروج من بيروت، وتقويم حالة كل قوة على حدة، اضافة الى استعراض الأوضاع العسكرية لهذه القوات بشكل عام، وكيفية ربطها ادارياً، وتوفير شؤونها المتعلقة بالتجهيز والتسليح (الشرق الأوسط، ١١/١٢/١٩٨٢).

وأكد عرفات أمام المجلس، أن أي مشروع للسلام في الشرق الأوسط، لن يتم له النجاح، اذا لم يقر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في تقرير المصير والعودة، واقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

وفي هذا السياق، تبلورت الاجتماعات الفلسطينية الأخرى في اتجاه واحد، حيث دعت اللجنة المركزية لحركة «فتح»، التي عقدت اجتماعها في الكويت في ٦/١/١٩٨٣، الى تطوير العلاقات الفلسطينية ــ السورية، والفلسطينية ــ الأردنية، وغيرها من العلاقات مع الدول العربية. وبحثت اللجنة زيارة عرفات الى موسكو، ومسألة فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عربية ضد بريطانيا، بسبب رفضها استقبال الوفد السباعي العربي. الى جانب ذلك، درست اللجنة موضوع تصعيد العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة، كما بحثت في الموضوع المهم الآخر، وهو تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية (المصدر نفسه، ٨/١/١٩٨٣).

وركزت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من جهة أخرى، في اجتماعات لجنتها المركزية التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تصليب موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ووحدة الموقف الوطني الفلسطيني في مجابهة مشروع ريغان، كونه يشكل الخطر الأساسي على الثورة الفلسطينية. وطالبت الجبهة الثورة الفلسطينية والدول والقوى الوطنية العربية

باستخدام مقررات فاس كسلاح سياسي لتعطيل خطط الرجعية العربية، وأحباط المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي. ودعت الجبهة في بيانها الصادر عن هذا الاجتماع، الى التمسك باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس أكثر ديمقراطية. كما دعت، الى تصعيد أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخلف خطوطه في لبنان، والدول العربية الأخرى، والعمل على اعادة تجميع القوات الفلسطينية الموزعة على الدول العربية. وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية العربية والدولية، دعت الجبهة الى تطوير العلاقات الفلسطينية ـ العربية، وبالأخص الفلسطينية ـ السورية، وتعميق التحالف الفلسطيني مع الدول الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي خاصة.

الذكرى الخامسة عشرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

احتفلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسها. وبهذه المناسبة نظمت الجبهة مهرجاناً شعبياً في دمشق، بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٠، حضره ياسر عرفات الذي قدم من صنعاء بصورة مفاجئة للمشاركة في المهرجان، وحضره جورج حبش الأمين العام للجبهة، وعدد آخر من القادة الفلسطينيين، وممثل لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا. وألقى عرفات كلمة في المهرجان جدّد فيها القسم والعهد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأعلن «أن الثورة الفلسطينية ستستمر، رافعة الراية والبندقية، وسالكة طريق الكفاح المسلح الطريق الوحيد للعودة الى فلسطين». وشرح عرفات الوضع الفلسطيني الذي يواجه، بعد معركة بيروت، تحدياً حضارياً للأمة العربية، وطالب القادة الفلسطينيين والعرب بتحمل مسؤولياتهم التاريخية أمام هذا التحدي. ووجه نداءه للقادة العرب، للقيام بتحرك عربي سريع، لمواجهة التوسع الصهيوني الذي «لا يريد فلسطين أو لبنان فقط، وانما يريد احتلال الأراضي العربية كلها».

وبدوره أكد جورج حبش على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتحقيق التلاحم الحقيقي بين الثورة وجماهيرها العربية في سوريا ولبنان والأردن ومصر وباقي الدول العربية. واعتبر حبش أن معركة تحرير الاراضي العربية ليست معركة فلسطينية فحسب، بل هي معركة عربية مشتركة. كما أكد على استمرار حمل البندقية، واستمرار الكفاح المسلح، لمواجهة المخططات والمشاريع الاميركية والعربية الاستسلامية.

وجاء في كلمة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، أن حرب لبنان أعطت المقاومة الفلسطينية «صلابة في العقيدة، ووضوحاً في الرؤية، واستقامة في المسيرة»، واعتبر أن كل حديث عن التوافق بين المشروع العربي الصادر عن قمة فاس ومشروع الرئيس الاميركي ريغان، هو أمر مغلوط (المصدر نفسه).

مؤتمر المحافظة على التراث الفلسطيني

في تونس، نظمت «الجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته» مؤتمرها الأول الذي ضم عدداً من الشخصيات وممثلي المؤسسات الفلسطينية والعربية والأجنبية، وقد رعى ياسر عرفات، الى جانب السيدة وسيلة حرم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والسيد محمد المزالي رئيس وزراء تونس، حفل الافتتاح في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) المنصرم. وألقى القائد الفلسطيني كلمة في جلسة افتتاح المؤتمر تحدث فيها عن مكانة فلسطين الحضارية باعتبارها أرض الرسالات السماوية والحضارات، وثمّن عالياً تشكيل اللجنة، واعتبره علامة حضارية تضاف الى سجل فلسطين، وتأكيداً على أن الشعب الفلسطيني ليس وحده في العالم. كما تحدث في الجلسة محمد المزالي، والدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشجبت الكلمات قيام اسرائيل بنهب التراث الثقافي الفلسطيني.

الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية

احتفلت الثورة الفلسطينية بالذكرى الثامنة عشرة لانطلاقتها، ولأول مرة بعد خروج المقاتلين

من بيروت. واختلفت مظاهر الاحتفالات في هذا العام مع اختلاف المكان. الا أن التأكيد على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واستمرار الكفاح المسلح، استمر عنواناً لهذه الاحتفالات. ويصادف موعد الذكرى، بداية مرحلة جديدة من النضال الفلسطيني، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية برسم ملامحها، بانتظار تحديدها نهائياً في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) ١٩٨٣. وحدد ياسر عرفات، بمناسبة الذكرى، أهداف الثورة وهي الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، تكون القدس عاصمة لها، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتوجه لذلك برسالة من تونس، الى الأصدقاء والحلفاء وجميع اليهود داخل اسرائيل وخارجها، من «أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه مثل سائر الشعوب». وأكد عرفات في رسالته هذه، على دعم الشعب اللبناني، بكل الامكانيات، من أجل تحرير أراضيه، وطرد العدو الاسرائيلي منها. واعتبر أن بيروت هي المدينة الوحيدة التي تستحق لقب «عاصمة العرب». وفيما يخصّ التحرك العربي خلال الحرب، أبدى عرفات أسفه من موقف الدول العربية أثناء حصار القوات الاسرائيلية لبيروت، واتهم الولايات المتحدة الأميركية بطعن الثورة الفلسطينية بواسطة اسرائيل (النهار، ١٩٨٣/١/١). وأكد، أيضاً، أن الدولة الفلسطينية ستقوم مهما كانت الصعاب والعقبات، وستكون هذه الدولة «دولة التلاحم مع كل العرب، خاصة تلك الوحدة الخالدة مع [الشعب] الاردني» (الشرق الأوسط، ١٩٨٣/١/٢).

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه كان من المقرر اقامة احتفالات خاصة بهذه المناسبة في عدن، الا أنها تأجلت حداداً على ضحايا الزلزال الذي ضرب اليمن الشمالية.

وفي الجزائر، ترأس عرفات، احتفالاً لهذه المناسبة، تم خلاله التأكيد على اعادة تنظيم القوات الفلسطينية «لمواجهة الموقف الجديد لما بعد بيروت»، وتعزيز النضال السياسي والعسكري داخل الأراضي المحتلة، بدرجة تتوافق وما يتحقق من انتصارات دبلوماسية. وبهذا الخصوص، صرح نائب القائد العام لقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» أمام المقاتلين الفلسطينيين في لبنان بمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة، بأن الوجود العسكري الفلسطيني في شمال لبنان والبقاع لن يتعارض مع استقلال ووحدة وسيادة لبنان، بل ستقوم هذه القوات بمساندة الشرعية ضد العدو الصهيوني المشترك. وأكد خليل الوزير، «أن الكفاح المسلح سيبقى الشكل الأساسي للنضال الوطني الفلسطيني، حتى يتم تحقيق كامل أهداف ثورة الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، وحتى يسلم الاعداء بحق الفلسطينيين في بناء دولتهم الوطنية المستقلة» (السفير، ١٩٨٣/١/٣).

من جهة ثانية، تلقى عرفات رسائل تهنئة بهذه المناسبة، من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ورئيس وزراء تونس محمد المزالي، ووزير الخارجية التونسي الباجي قائد السبسي. وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، لعرفات، أن الشعب الفلسطيني سيتمكن بفضل ارادته، وتأييد الدول العربية له، من استعادة حريته وكرامته، واقامة دولته المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية «ممثله الشرعي الوحيد (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/١).

سمر مكاوي

هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية

احتلت السياسة الجديدة ــ القديمة التي تتبعها الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، بإشراف رئيسها يغئال كرمون، وممارستها القمعية ضد الجامعات والمحاضرين هناك، موقع الصدارة في أحداث الشهرين المنصرمين، حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذه السياسة، وآفاق تطورها وأبعادها، بعد أن شرعت الإدارة المدنية بتطبيق وثيقة كرمون التي أدت في النهاية الى وضع حد لعمله في الإدارة المدنية.

سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة يغئال كرمون، رئيس الإدارة المدنية بالوكالة في المناطق المحتلة، الذي عُين في منصبه هذا بعد استقالة رئيس الإدارة مناحيم ميلسون، مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يتبع حيال المناطق المحتلة، وانما تعود هذه السياسة الى الأيام الأولى التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ الى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع سكان المناطق المحتلة، مستحدثاً ما يسمى بأسلوب «العقاب الجماعي» أو عقاب «المدن والقرى». ولم يكن هذا الأسلوب النهج الوحيد الذي اتبعته سلطات الاحتلال الاسرائيلية. فقد اتبعت الى جانبه أسلوب الترغيب، في محاولة منها لاستمالة سكان المناطق المحتلة.

وبالاضافة الى هذا وذاك، كانت السلطات الاسرائيلية قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون الرقم ٢٨١، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، واجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص القانون على اعتبار: (١) إن المنظمة المعادية هي شخص أو مجموعة أشخاص يهدفون الى الاعتداء على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الإخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع استعمال السلاح بحجة الضرورة أو الاجبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أياً من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قدرها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سريانه: يسمى هذا الأمر، بالأمر المتعلق بمنع التدريب واجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (الرأي الأردنية، ١٩٨١/٩/٢٥).

وفي السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠، أصدر بنيامين بن ــ اليعيزر حاكم الضفة الغربية العسكري، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع

لنصوصه. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ أصدر رئيس الإدارة بالوكالة يفتال كرمون وثيقة استخدام الأجانب في الضفة الغربية، والتي عرفت باسم وثيقة كرمون (أنظر شؤون فلسطينية كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٣، العدد ١٣٤، ص ١٤٦).

الإدارة المدنية وممارستها: منذ تسلم اريئيل شارون منصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن وهو ينتهج سياسة كولونيالية في المناطق المحتلة. والذين يعرفون شارون جيداً ويعرفون ماضيه الأسود الملطخ بدماء الأبرياء والعزل، يدركون جيداً أنه لا يوجد أي جديد في هذه السياسة، طالما أن من يجلس في مكتب وزارة الدفاع الاسرائيلية هو اريئيل شارون بطل مذابح قبية وصبرا وشاتيلا.

وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤ على المشروع الذي تقدم به وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وجاء في بيان رئاسة الحكومة: «أن الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع المقبلة» (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٥). وتمخضت مساعي البحث عن رئيس للإدارة المدنية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون، وبالاضافة الى رتبته العسكرية شغل ميلسون منصب رئيس معهد الدراسات الأفرو-آسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة، وعمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة الضفة الغربية، ومستشاراً للجنرال داني ماط منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجو لتنفيذ المخطط الاسرائيلي للإدارة الذاتية. وبدأ ميلسون مهام عمله في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٢١).

وقبل أن يكمل مناحيم ميلسون السنة في منصبه الجديد، استقال مدعياً أن استقالته تعود الى موقف الحكومة الأولي من قضية تأليف لجنة تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا. لكن أوساطاً واسعة تعتقد أن السبب الحقيقي للاستقالة يعود الى فشله في منصب رئيس الإدارة المدنية، ولم يكن موضوع المجزرة أكثر من تبرير واهٍ. وبعد الموافقة على استقالة ميلسون، عين نائبه العقيد يفتال كرمون، وهو مستشرق متخصص في شؤون م.ت.ف، والأردن والقضية الفلسطينية، خلفاً له بالوكالة. الا أن كرمون هذا سرعان ما تورط في اجراءات وتصريحات دفعت بالسلطة الى تعيين رئيس آخر للإدارة.

سياسة كرمون: قسم رئيس الإدارة المدنية بالوكالة يفتال كرمون سكان الضفة الغربية من الناحية السياسية الى أربعة أقسام هي: (١) رؤساء البلديات المتطرفون. (٢) المعسكر الأردني. (٣) روابط القرى ورؤساء البلديات المعتدلون. (٤) مجموعة الموظفين الرسميين الذين يبلغ عددهم نحو ١٢ ألف موظف، منهم ٤٠٠ موظف كبير ورؤساء ٥٠ موظفاً كبيراً جداً.

بالنسبة للمجموعة الأولى يقول كرمون: «سنواصل صراعنا معها بصلابة، ولن نوقف ضغطنا على أفرادها حتى بعد عزلهم من مناصبهم».

أما المجموعة الثانية ــ المعسكر الأردني ــ فسعى كرمون الى تحييدها قدر الإمكان، وجذبها للارتباط بالإدارة المدنية. ولكنها، عقب رفضها التعاون معه، أصبحت في نظره ممنّ يستحق العقاب والمطاردة.

وبالنسبة لروابط القرى التي يحمل رجالها السلاح الاسرائيلي، يطالب كرمون بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لها.

كما سعى كرمون لإقامة جيش من موظفي الإدارة المدنية العرب، بغية إسناد دور سياسي لهم في المستقبل. واقترح اتباع أسلوب العقاب ضد الذين يعارضون سياسته، وأسلوب الثواب تجاه «الايجابيين» منهم، عبر زيادة رواتبهم، وتوسيع صلاحياتهم (هآرتس، ١٩٨٢/١١/١٨).

كان كرمون معنياً، بتسلم الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بعد أن شغل هذا المنصب بالوكالة نحو الشهرين، لكنه مع البدء بتطبيق سياسته (يعتبر كرمون المسؤول عن سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وهو القوة المحركة لروابط القرى) ونشره الوثيقة التي

عرفت باسم «وثيقة كرمون»، التي أدت الى عاصفة في اسرائيل والخارج، وبسبب الخلافات في وجهات النظر بينه وبين منسق شؤون المناطق المحتلة، أوصى الثاني بتعيين شلومو ايليا، وهو ضابط برتبة عقيد في جهاز الاستخبارات العسكرية، رئيساً للإدارة المدنية. ولم يوافق الرئيس الجديد على بقاء كرمون نائباً له، فقد جلب معه أحد أتباعه لتسلم المنصب. وعرض على كرمون العودة الى منصبه القديم، كمستشار للشؤون العربية. وكان قد شغل هذا المنصب مدة ست سنوات. لكن كرمون لا يميل للعودة الى ذلك المنصب، حيث يتطلع نحو الاستقالة من الإدارة المدنية، وربما من الجيش عامة (ر.أ.أ، العدد ٢٧٢٩، ١٩٨٢/١١/٣٠، ص ٤٨).

الجامعات واستراتيجية الإدارة المدنية

تطبيقاً لسياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة ضد المؤسسات الوطنية كافة، كانت الجامعات والمعاهد الأكاديمية الفلسطينية في مقدمة الاهداف التي طالتها عملية القمع والاضطهاد، لما لهذه المؤسسات من دور ريادي في قيادة مسيرة التصدي لسياسة الاحتلال. لهذا تجابه هذه المؤسسة بحملة مسعورة لتعطيل دورها، وتحويلها الى شكل دون مضمون.

ولا تنفصل مخططات السلطات الاسرائيلية تجاه العملية التعليمية في صفوف الشعب الفلسطيني، عن مجمل الاستراتيجية العامة لبناء الكيان الصهيوني، وضمان استمراريته على أنقاض الشعب الفلسطيني. ولعل أهم هدف تسعى اليه سلطات الاحتلال في موضوع التعليم، هو تحويل أبناء الشعب الفلسطيني في وطنهم الى جهلة تستطيع التحكم بواقعهم ومصيرهم واستخدامهم بما ينفق ومصلحة الاحتلال وأهدافه. ان مثل هذا الأمر يتم حسب التصور الصهيوني بالقضاء على الهوية العربية للشعب الفلسطيني بجوانبها الثقافية والسياسية، وقطع أواصر الصلة الفكرية والحضارية بين هذا الشعب وأمته العربية، من خلال تشويه التاريخ والتراث العربيين بشكل مدروس في المناهج التعليمية.

ومن الجهة الاخرى، تدرك الهيئات الوطنية العاملة في مجال التعليم العالي، أن دور الجامعات والمعاهد ينبغي أن ينصب على تثبيت صمود الشعب فوق ترابه الوطني، وقطع الطريق أمام محاولات التهجير القسري أو الاضطراري بسبب الظروف الصعبة التي يخلقها الاحتلال. ويمكن أن نلمس هنا الكثير من الحقائق النضالية التي أوجدتها الجامعات والمعاهد بوقوفها صامدة أمام ممارسات الإدارة المدنية، فقد تحولت الى معاقل للنضال الوطني بشكل جعل سلطات الاحتلال تنظر اليها كمصدر للتطرف، وكمراكز للعنف، وكبؤر للتحريض على الاحتلال. ووصلت هذه السلطات الى قناعة مفادها أنه أينما توجد مؤسسات تعليمية فلسطينية، هناك تظاهرات، وقذف حجارة، واشتباكات بالعصي، ورفع للاعلام الفلسطينية، وتنديد بالاحتلال. ومن أجل ايقاف هذا المد الوطني الذي قامت به الجامعات والمؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة، لجأت سلطات الاحتلال الى اصدار تعليمات وقوانين وأوامر ولوائح للتحكم بالعملية التعليمية، ولتضييق الخناق عليها.

القانون ٨٥٤، مضمونه وأهدافه

في السادس من تموز (يوليو) من العام ١٩٨٠، أصدر حاكم الضفة الغربية العسكري، بنيامين بن ـ اليعيزر، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع لنصوصه. ويشبه هذا القانون الأمر ٨١ الذي تم بموجبه اخضاع كل شؤون المواطنين في المناطق المحتلة لإشراف الحكم العسكري وتحكمه منذ الشهور الأولى للاحتلال.

يحلو لسلطات الاحتلال الادعاء بأن القانون ٨٥٤، هو تعديل للقانون الأردني الرقم ١٦، للعام ١٩٦٤، الذي كان ساري المفعول على الصعيد التربوي والتعليمي قبل الاحتلال، لكن القانون الاسرائيلي هو عملياً الغاء للقانون الاردني. ويتضمن القانون ٨٥٤ مايلي:

- تعديل قانون التربية والتعليم الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤.
- اشتراط الحصول على تصريح خطي من الحاكم العسكري للعمل، بالنسبة للمدرسين أو العاملين في جامعة بيرزيت أو غيرها من

المعاهد العربية العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ وضع الجامعات والمعاهد العالية العربية تحت سلطة ضابط التربية الاسرائيلي.

ومن خلال القراءة السريعة للقانون، يتضح أن تشريعه يناقض ما نصت عليه اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ الخاصة بالأراضي التي تقع تحت الاحتلال، والتي تنص على عدم جواز قيام السلطات المحتلة باجراء أية تغييرات على التشريع المعمول به من قبل في هذه الأراضي، باستثناء ما يتعلق بالأمن العسكري للقوات المحتلة، أو بهدف تطوير الأوضاع نحو الأفضل بشكل لا يخرج عن اطار القانون الدولي (هآرتس، ١٩٨٢/٥/٢).

اضافة الى هذا القانون الذي لا نظير له في أية جامعة من جامعات العالم، أصدرت السلطات الاسرائيلية عدداً من الاوامر والتعليمات الاخرى بهدف تكبيل الجامعات والمعاهد العليا في الأراضي المحتلة. وعلى سبيل المثال يشترط حصول الاستاذ أو العامل في الجامعة على تصريح خطي سنوياً، مما يلغي ديمومة التعليم الجامعي؛ في حين كان القانون الاردني يقضي بالحصول على الترخيص أو التصريح عند تأسيس الجامعة، ولمرة واحدة فقط.

ويذكر الدكتور نصير عاروري، الاستاذ في احدى الجامعات الاميركية، في دراسة له بعنوان «معركة الاكاديميين»، «أن في جامعة بيرزيت ٤٠ عضواً من أساتذة الجامعة لم يحصلوا على تصاريح عمل، ومن بينهم ٢٠ فلسطينياً، وهناك ٣٠ أستاذاً في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، و٢٠ أستاذاً في جامعة بيت لحم، لا تزال السلطات الاسرائيلية تماطل في منحهم تصاريح لمزاولة عملهم الاكاديمي» (الرأي العام الكويتية، ١٩٨١/٤/٩).

وثيقة كرمون والصراع حولها: أعلن منسق شؤون المناطق المحتلة رحابيا فاردي، عن موقف جديد لامتصاص ردود الفعل الاسرائيلية والعالمية الرافضة للإجراء الاسرائيلي، وذلك على خلفية الصراعات اللامتناهية داخل جهاز الإدارة المدنية والخلافات بين هذا الجهاز ووزارة الدفاع بشأن ما يتعلق بالسياسة المتبعة ازاء المواطنين العرب في المناطق المحتلة. وجاء هذا عبر بيان صدر يوم ١٩٨٢/١١/٢١، عن مكتب منسق النشاطات في المناطق المحتلة، أعلن أن الإدارة المدنية، بعد التأكد من أذون الاستخدام التي تعطى للموظفين الأجانب في الضفة الغربية وقطاع غزة، قررت ملاءمة هذه الأذونات مع المعمول بها في دول غربية معينة، ومع القوانين السارية المفعول في الضفة والقطاع (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٢). وتقرر اصدار النموذج الجديد بعد التشاور مع مستشار الحكومة القانوني، وتم توحيد النماذج لجميع أنواع العمال الأجانب. وهذا النموذج لا يشمل الشعهد من قبل طالب العمل، لكنه مشروط بطلبات يؤدي عدم تنفيذها الى الغاء اذن الاستخدام.

يحتوي طلب الحصول على اذن استخدام من قبل الإدارة المدنية على ما يلي:

● أسئلة تتناول التفاصيل الشخصية لطالب العمل، مثل العنوان ومكان العمل والبلد ورقم جواز السفر وغير ذلك.

● شروط الاذن، وتنص على اعطاء الاذن، شريطة احترام عدة شروط، منها أن الاذن يعطى لمدة سنة اعتباراً من اصداره، ولا يسري الا في نطاق الوظيفة ومكان العمل المذكورين فيه، وخلال فترة الاذن، يمنع الحاصل عليه من القيام بأي عمل يمس بالأمن والنظام العام؛ وضمن هذا أحكام القانون التي تمنع تقديم أية خدمات تنطوي على مساعدة أو تأييد لـ م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى. ويعتبر الاخلال بأي من هذه الشروط، سبباً لإلغاء الاذن (المصدر نفسه).

هذا الاعلان الاسرائيلي لا يعني أن السلطات الاسرائيلية صرفت النظر نهائياً عن الوثيقة، بل هي محاولة لامتصاص النقمة الداخلية والسخط العالمي عن طريق تعديلها من حيث الشكل فقط. وهذا ما أكدته أوساط الجامعات الفلسطينية مؤكدة أن المعركة التي تستهدف اسقاط الوثيقة لم تنته بعد، ولا بد من الاستمرار في المواجهة.

وجاء الموقف الموحد للجامعات الفلسطينية والحركة الطالبية، الذي رفض الشكل الجديد للوثيقة، رداً على محاولات سلطات الاحتلال المتكررة منذ أكثر من عام، للسيطرة على الدراسة الأكاديمية في الضفة والقطاع. كما جاءت الوثيقة، ومحاولات تلوينها واصرار الإدارة المدنية على

تطبيقها على مراحل، مؤشراً على أن تجميد القرار الرقم ٨٥٤ الخاص بتعهد المحاضرين الأجانب، ما هو في الواقع الا محاولة للتمويه.

لقد أبعدت سلطات الاحتلال نحو ٢٢ محاضراً، لرفضهم التوقيع على الوثيقة، وتسبب ترحيلهم بنقمة واسعة في الأوساط الدولية في أوروبا وأميركا، وطالبت هذه الاوساط الحكومة الاسرائيلية بوقف إجراءاتها ضد المؤسسات الاكاديمية ومحاضريها في المناطق المحتلة. وكانت النتيجة منتظرة، فقد أدعت السلطات الاسرائيلية أكثر من مرة أنها قامت بتعديل الوثيقة. أما المحاضرون في الجامعات الفلسطينية فقد كان ردهم واضحاً، وهو أن التعديل تعرض للشكل فقط، ولم يمس الجوهر، وأن المعركة قائمة حتى اسقاط الوثيقة نهائياً (أرشيف دار الجليل، عمان، الرقم ٦٣٠، ١٩٨٢/١٢/١١).

ورداً على هذه الاجراءات، وقع ٢٠٠ أستاذ ومحاضر في الجامعات الاسرائيلية على عريضة تدعو للكف عن طرد المحاضرين الاجانب، والتوقف عن ارغامهم على توقيع الوثيقة السياسية التي تلحق أكبر الضرر بحرية العمل الأكاديمي، ولا تفيد الامن الاسرائيلي في شيء. ومن الموقعين على العريضة عدد من كبار العلماء الحائزين على جائزة اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١). وفي ١٩٨٢/١١/٢٩، اجتمع ممثلو المحاضرين في جامعة بيرزيت والنجاح وبيت لحم في القدس الشرقية، وقرروا رفض الحل الوسط الذي طرحته وزارة الدفاع الاسرائيلية تجاه النماذج الجديدة لقبول المحاضرين الأجانب في الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٣٠). وفي ١٩٨٢/١٢/١ اجتمع عمداء وممثلو المحاضرين في جامعات الضفة الغربية، مع رئيس الإدارة المدنية بالوكالة، وتداولوا معه في الوثيقة بصيغتها الجديدة، وأعلن وفد الجامعات رفضه للوثيقة التي تصر على عدم الاتصال أو التعامل مع م.ت.ف. (الشعب، ١٩٨٢/١٢/٣).

واستمراراً منها في الاسلوب التعسفي، استدعت الإدارة المدنية يوم ١٩٨٢/١٢/٣، ستة من أساتذة جامعة بيت لحم الاجانب، وطلبت اليهم التوقيع على تصريح العمل الجديد. ووافق الأساتذة على التوقيع على ما جاء في القسم (أ) من نماذج تصريح العمل، غير أن السلطات رفضت هذا، وأبلغتهم أن عليهم الامتناع عن التعليم في الجامعة، وسمحت لهم بالبقاء كسياح فقط! وأخبرتهم أن هناك فرقاً بين اذن السياحة واذن العمل (القدس، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكر نقلاً عن أوساط أمنية اسرائيلية، أن التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. والذي يجري تطبيقه الآن على المحاضرين الاجانب في جامعات الضفة الغربية، كشرط لاستخدامهم، سيتوسع ويشمل رجال الدين المسيحيين. وقالت هذه الأوساط ان رجال الدين المسيحي الذين سيطالبون بالتوقيع في هذه المرحلة، هم مجموعة من رجال الدين الفرنسيين الذين يعملون كمحاضرين في مدارس الفرير في القدس الشرقية، وفي جامعة بيرزيت (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١).

وسعياً وراء ايجاد حل للمحافظة على مصلحة الطلاب، قدم رؤساء الجامعات في المناطق المحتلة اقتراح تسوية يقضي بتجنب ذكر اسم م.ت.ف. في نموذج التعهد، غير أن الإدارة المدنية رفضت الاقتراح. وكان النص المقترح من قبل رؤساء الجامعات هو تعهد «بعدم تأييد أية منظمة معادية»، بينما النص الذي تصر عليه الإدارة المدنية هو «الالتزام بعدم تأييد م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى».

وعقب حكمت المصري، رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس على الموضوع قائلاً: «لا أفهم هذا التعنت من جانب الإدارة المدنية، هل من الصعب قول انني أخطأت؟ خلال سنوات خلت لم يطلب من أحد التوقيع على مثل هذه الصيغة، وقد أدت الى ضجة في كل أنحاء العالم، فلماذا هذا التعنت؟ أليست لدى الإدارة المدنية الوسائل الكافية للتأكد فوراً من مواقف المحاضرين من م.ت.ف.، وماذا يغير هذا التعهد من الواقع؟» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية

مع اشتداد الهجمة الشرسة من قبل سلطات الاحتلال ضد سكان المناطق المحتلة، ارتفعت أصوات في اسرائيل تندد بهذه السياسة وتطالب بوضع حد لها. ولقد أدان بشدة عضو مركز

ادارة حركة شيلي الجنرال (احتياط) متتياهو بيليد مقتل التلميذ الفلسطيني بنابلس برصاص جنود الجيش الاسرائيلي، وقال بيليد في بيان صحفي: «لا أحد يؤمن اليوم في اسرائيل بالتبريرات لإطلاق النار في الهواء، أو اطلاق النار على الاقدام، فمن الواضح أن الموضوع هو سياسة موجهة للقمع تستهدف ضم الضفة الغربية لاسرائيل». وأضاف: «أن القتل الذي وقع في نابلس يستهدف كسر مقاومة سكان نابلس، لإقتحام المستوطنين مدينتهم، بغية إقامة مستوطنة على غرار كريات أربع. ان أيدي حكومة الليكود ملطخة كثيراً بالدم، دم جنود الجيش الاسرائيلي الذين قتلوا ويقتلون في لبنان، ودم الشبان الفلسطينيين في لبنان والاراضي المحتلة... ان الحكومة تريد إقامة أرض اسرائيل الكاملة، وهذه لا يمكنها اقامتها الا بالدم والنار، وعلى أنهار الدم وجبال الجثث. وفي حال لياقامها، فستكون دولة التمييز العنصري في الشرق الاوسط» (الفجر، ١٩/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن عضو الكنيست نوفيق طوبي، من كتلة حداش، قدم اقتراحاً عاجلاً لجدول أعمال الكنيست، لبحث ملابسات الأحداث التي وقعت في نابلس، وخصوصاً مقتل أحد الطلاب. وتضمن الاقتراح انتقاداً شديداً لاستخدام قوات الامن الاسرائيلي السلاح لتفريق المتظاهرين (المصدر نفسه).

كذلك بعثت حركة السلام ببرقية عاجلة الى رئيس الكنيست مناحيم سفيدور، طالبته فيها بالدعوة لإجراء نقاش عاجل في الكنيست حول تصرفات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقالت الحركة في برقيتها، ان استشهاد الشاب العربي في نابلس، ومنع التجول، يبرهنان من جديد أن التصرفات الشاذة التي تحدث عنها أعضاء الحركة أثناء خدمتهم في الاحتياط لا تقتصر على منطقة الخليل فقط، ولقد علم أثناء محاكمة الضباط والجنود، أن عدداً من كبار الضباط كانوا شركاء فعليين في اقتراف التصرفات الشاذة، ولم يقدموا للمحاكمة، بل أحيطوا برعاية مسؤوليهم. وفي ختام برقيتها تساءلت الحركة: هل هذه التصرفات الشاذة أصبحت عملاً عادياً يقوم به أفراد الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة؟ (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه ذاته علق عاموس ايلون على السياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة قائلاً: «مع كل يوم يمر، يبقى السؤال بشان السلطة السياسية والاجتماعية والثقافية في أرض ــ اسرائيل الكاملة، مطروحاً أكثر فأكثر. واليوم لا يوجد سؤال أكثر الحاحاً منه، على الرغم من قيامنا بارجاء النقاش حوله انتظاراً لما سيأتي به الغيب أو القدر، أو مراعاة لعوامل الخجل أو الخوف، أو نتيجة للكسل الفكري أو العمى السياسي أو فقدان الاحساس، لكن السؤال يبقى مطروحاً على الرغم من كل محاولاتنا انسيانه أو تأجيله. يبقى لأنه ينبع من قوة الاحصاءات، والواقع السياسي والبشري الذي يزداد فيه الاضطهاد والارهاب، ويبرر كل منهما الآخر، وتساءل «... هل سيكون مصيرنا كمصير روديسيا التي انهارت تحت الضغط؟ أو مثل جنوب افريقيا التي مازالت صامدة لتمتعها بموارد ضخمة تمكنها من البقاء معزولة، والصمود في هذه العزلة المستمرة؟» (عل همشمار، ١٠/١٢/١٩٨٢).

كما أجمعت الصحافة الاسرائيلية على أن مايجري في جامعات الضفة الغربية هو مذبحة أكاديمية تزامنت مع مذابح صبرا وشاتيلا، وان ماتتعرض له الجامعات يمثل حلقة من حلقات الأمر العسكري ٨٥٤، الذي تم تجميده لمدة عام واحد، وان مايجري الآن هو محاولة لتنفيذه خطوة خطوة.

المحاضرون الأجانب أكدوا رفضهم التوقيع على الوثيقة، حتى لو أدى ذلك الى طردهم، وقال الدكتور بيرهيث المتحدث باسمهم، انهم في حال ابعادهم سيعملون على فضح الممارسات ضد الحرية الأكاديمية. أما عن دور الطلبة، فقال: «يقع على عاتق الطلبة عبء مواصلة النضال لإسقاط هذه السياسة». أما الدكتور دينيس جونز، فقد قال «قلنا لهذه السلطات، جئنا للتدريس في جامعة بيرزيت كمؤسسة أكاديمية، بصفتنا الاكاديمية لا السياسية. وبغض النظر عن رأينا السياسي لا نوافق على التوقيع. فتأييدنا لـ ــ م.ت.ف. أو عدمه لا علاقة له بالمادة الأكاديمية التي نقوم بتدريسها».

كذلك أعلن الدكتور سرّي نسيبه، أمين سر نقابة العاملين في جامعة بيرزيت، في مهرجان طالبي حاشد: «اننا كأساتذة نرفض بدورنا أي التفاف على وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ونطالب باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». (أرشيف دار الجليل، العدد ٦٣٠، ١٩٨٢/١١/١١، ص ٥).

وكانت الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت قد عقدت مؤتمراً صحفياً في فندق «الأمبركان كولوني» في القدس، افتتحته ببيان ألقاه دكتور غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، ذكر فيه أنه في الثاني عشر من آب (أغسطس) الماضي، طلبت السلطات العسكرية الاسرائيلية من العاملين في الجامعات الفلسطينية التوقيع على الالتزام السياسي كشرط للحصول على اذن عمل. لكن الأساتذة والمحاضرين رفضوا ذلك لعدم قانونية الطلب، واعتبروه انتهاكاً صارخاً لحقهم في التمتع بالحرية الأكاديمية. وأكد برامكي أن من شأن هذا الاجراء اعاقة الدراسة، وأن اصرار السلطات على موقفها، معناه حرمان أكثر من ألفي طالب من مواصلة تحصيلهم العلمي، وطالب السلطات المعنية بوقف اجراءاتها (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، أعلنت اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت، عن تنظيم تظاهرة أمام مبنى جامعة بيرزيت، تضامناً مع المدرسين والطلبة فيها، وضد ما تقوم به سلطات الحكم العسكري من ممارسات ضدها. وجاء هذا عقب قيام سلطات الحكم العسكري، وقوات حرس الحدود، بمنع وفد اللجنة من زيارة الجامعة بهدف اللقاء مع طلابها ومدرسيها، وتقوم لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت حالياً بجمع التواقيع من مدرسي الجامعات الاسرائيلية وطلبتها، تدعو سلطات الحكم العسكري الى رفع يدها عن الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (الشعب، ١٩٨٢/١١/٢١). كما طالب أعضاء الكنيست اليعيزر غرانسوت، ومحمد وتد، ويئير صبّان (ميام)، نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، بالتدخل لتغيير سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، لإفساح المجال أمام حياة أكاديمية سليمة في هذه المناطق. وجاء هذا الطلب عقب طرد محاضرين آخرين من جامعات الضفة الغربية. ووصف أعضاء الكنيست سياسة اسرائيل في الضفة الغربية، بأنها وصمة عار في جبين دولة اسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٢/١١/٢٨).

ومن جهة أخرى علق أحدهم على الموضوع قائلاً «ان قضية الخلاف بين الإدارة المدنية والمحاضرين لا بد أن تطرح عدة تساؤلات: ما هو الهدف الأساسي الذي تسعى اليه الإدارة المدنية في الضفة الغربية برفعها قضية الوثيقة؟ وهل توقعت مسبقاً ترك المحاضرين الأجانب؟ وما مغزى التعديلات التي أدخلتها وزارة الدفاع عليها؟ ولماذا تأخرت كثيراً؟. ومهما حاول مناحيم ميلسون (رئيس الإدارة المدنية السابق)، ويفتال كرمون (مستشار الشؤون العربية في الإدارة المدنية) التملص، فان هدفهما واحد، وهو تلقين المحاضرين الأجانب درساً. لقد قاما بتلخيص معلومات الاستخبارات خلال عدة سنوات، وتوصلا الى استنتاج مفاده أنه قد آن الأوان لمحاسبة المحاضرين على مساعدتهم المباشرة أو غير المباشرة في عملية تحريض الطلاب، والهاب مشاعر العداء ضد اسرائيل.

«وفي المباحثات التي سبقت اقرار الوثيقة في صيغتها الاساسية، ساد الرأي القائل، انه في ظروف البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا، وبسبب حقيقة أن غالبية المحاضرين ــ اذا لم يكونوا جميعاً ــ وصلوا الى المناطق المحتلة كمتطوعين، لهذا ليس أمامهم سوى خيار الرضوخ لإملاءات الإدارة المدنية. لكن هذا التقويم مثله مثل التحليل ذاته الكامن وراء صيغة الوثيقة، كان مقبولاً طالما أن الذين يبحثونه من بين أفراد رجال الإدارة المدنية. ولكن عندما نشرت الوثيقة، اتضح زيف هذا الرأي».

واختتم الكاتب تعليقه قائلاً: «لقد حاولت وزارة الدفاع الالتفاف من وراء الإدارة المدنية لإبقاء الوضع على ما كان عليه. وقامت بهذا العمل بعد أن اتضح لها أن ميلسون لم يأخذ في اعتباراته معارضة المحاضرين الشديدة، والردود الغاضبة من جانب المؤسسات الأكاديمية في الداخل والخارج. لكن جهد اللحظة الأخيرة لتلطيف محتوى الوثيقة، فسر ــ كما كان متوقعاً ــ كمظهر ضعف، وكمؤشر للخلافات بين وزارة

الدفاع والإدارة المدنية. والنتيجة: عدم استعداد المحاضرين للتسوية». (يوسف تسوريئيل، معاريف، ٢/١٢/١٩٨٢).

أما يوسف ندفا، فقد علّق على الضجة العالمية التي أثارتها قضية المحاضرين، والازعاج الذي سببته لاسرائيل، متهماً حكومة المعراخ بكل هذا، لانها هي التي أرادت اظهار وجهها الليبرالي، وقيامها بما لم تقم به سلطات الاحتلال الأردني خلال التسع عشرة سنة التي سبقت العام ١٩٦٧، من خلال تجاهلها نفسية الإنسان العربي، وعدم قدرته، حسب زعمه، على التعاطي مع الديمقراطية بشكل صحيح. وقال: «لقد أرادوا بهذا أن يجلبوا لانفسهم البركة، فحصلوا على الشتائم، لأن سكان هذه المناطق غير مؤهلين للتعاطي مع مؤسسات التعليم العالي. وتحولت هذه المؤسسات الى بؤر للتحريض والعصيان. وكما هو معلوم فان قدرة المثقفين على تسميم الأفكار، تفوق عشرة أضعاف قدرة عامة الشعب».

واختتم ندفا تعليقه قائلاً لقد أدخلنا حصان طراودة الى أسوارنا في حالة ضعف، ومن الصعب اخراجه الآن. والحل الوحيد الذي بقي أمام الحكومة هو قرار باغلاق الجامعات دفعة واحدة والى الأبد، وعدم الخوف من الضجة التي ستثار في الغرب، لأن من الأفضل لنا مواجهة هذه الضجة اليوم على مواجهتها طوال أيام السنة». (معاريف، ٦/١٢/١٩٨٢).

أما يهوشع سوبول فقد علق على ظاهرة الانزلاق المستمر نحو الدكتاتورية في اسرائيل، قائلاً: «ان مظاهر التنكيل ضد حرية الفرد، وحرية التعبير عن الرأي، آخذة في الازدياد في جميع مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك داخل اسرائيل أيضاً. ان ارغام المحاضرين الأجانب العاملين في جامعات الضفة الغربية، والتهديد بطردهم في حال عدم توقيعهم على وثيقة كرمون، قد يؤديان الى اغلاق هذه الجامعات. كذلك فان فرض الاقامات الجبرية على محرري الصحف في المناطق المحتلة، وتشديد الرقابة على المواد الصحفية الجاهزة للنشر، مع اتلاف واحتجاز العديد منها كل يوم، حتى تلك المترجمة عن الصحف العبرية... كل هذه الأمور ليست سوى دلائل قاطعة على زوال الحرية والديمقراطية، والانزلاق باتجاه الدكتاتورية والكولونيالية الاسرائيلية. وهذا الوضع يزداد تدهوراً وسوءاً اليوم، بعد أن أصبح هذا الاتجاه نهجاً سياسياً لحكومة الليكود» (عل همشمار، ٣/١٢/١٩٨٢).

صلاح عبد الله

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية ــ العربية

حافظت العلاقات الفلسطينية ــ العربية على وتيرتها المعهودة التي انتظمت، بشكل عام، عقب خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ويبدو أن هذه العلاقات تتركز في عواصم محددة مثل القاهرة وعمان ودمشق وبيروت، في حين أن الاتصالات الفلسطينية ببقية العواصم العربية، في هذه الفترة، على أهميتها، لم تبلغ المستوى ذاته، ولم يتركز عليها الاهتمام ذاته الذي تركز على العواصم الاخرى. ويتمحور النشاط السياسي الفلسطيني، في المجال العربي، حول النقاط الساخنة التالية:

□ دور منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات التسوية المرتقبة، وطريقة المشاركة فيها.

□ التنسيق مع الاردن فيما يتعلق بالمبادرات السياسية العربية والدولية الخاصة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، وكيفية سحبه من منطقتي البقاع والشمال.

□ تذليل العقبات التي تعترض قيام تضامن عربي فعال حول منظمة التحرير الفلسطينية. وفي رأس هذه العقبات الخلافات السورية ــ الفلسطينية.

□ العمل على تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية ومنع أية محاولة لضرب المنظمة من الداخل أو لإضعافها أو لاحتوائها.

ويظهر أن صياغة سياسة عربية عامة من شأنها التوفيق بين هذه النقاط الخمس، مسألة دونها الكثير من المصاعب. ذلك لأن الوضع العربي الممزق، والحالة العربية المتنافرة، يجعلان منظمة التحرير الفلسطينية أسيرة الاستقطاب الاقليمي، ويخلقان لها حالة من الارباك في خياراتها السياسية. وعلى أية حال فالتقرير التالي، الذي يغطي الفترة ما بين ١١/١٢/١٩٨٢ و١٠/١١/١٩٨٣، قد يشير الى الاتجاه العام الذي ينظم العلاقات الفلسطينية ــ العربية.

أولاً: العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية: نقطة الأساس في العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية الراهنة، هي الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان. والواضح أن هناك تفاهماً مبدئياً بين السلطة اللبنانية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على معالجة هذا الامر. فقد صرح وزير الخارجية اللبناني الدكتور ايلي سالم خلال مؤتمر صحفي عقده في لندن بأن لبنان «اتفق مع منظمة التحرير الفلسطينية على سحب قواتها من لبنان... [وأن لبنان] منح المنظمة كل الفرص لممارسة تكتيك معين طوال عشر سنوات، ولقد فشل هذا التكتيك. وفي المحصلة تم تدمير المنظمة الى حد كبير، ولقد تعلم كلانا الدرس. وحالما نصل الى اتفاقات حول انسحاب كل القوات الاجنبية فان مسلحي المنظمة سوف

ينسحبون» (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

ودعا الرئيس سليم الحص، رئيس وزراء لبنان الأسبق، المسؤولين الفلسطينيين الى التجاوب مع كل مطلب للدولة اللبنانية لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي فقال: «الجميع متفقون على أن الوجودين العسكريين، السوري والفلسطيني في لبنان، فقدا أية صفة من صفات الشرعية، وذلك بعدما امتنع لبنان عن طلب التجديد لقوات الردع من جامعة الدول العربية، وبعدما فرضت تطورات الوضع المترتب على الاجتياح الاسرائيلي، تبدلاً مع المعطيات، أصبح معه اتفاق القاهرة غير ذي موضوع وغير ذي مفعول» (النهار، ١٤/١٢/١٩٨٢). والملاحظ، في هذا الصدد، ان اتفاقاً تفصيلياً بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يعلن حتى الآن، وربما كان ذلك بسبب عدم التوصل الى اتفاق محدد. الا أن الملاحظ، أيضاً، أن الجميع متفقون على ضرورة بدء محادثات ثنائية بهذا الخصوص، وعلى ضرورة التنسيق والتفاهم خصوصاً بعد أن أكدت القيادة الفلسطينية قرارها «بوضع الوجود الفلسطيني المسلح في الشمال والبقاع في تصرف المصلحة الوطنية اللبنانية لإزالة الاحتلال الاسرائيلي من البلاد» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفي هذا المجال، التقى موفدا الرئيس الجميل، السيد جان عبيد والعميد نبيل قريطم، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأخ ياسر عرفات في تونس، بحضور صلاح خلف «أبو اياد»، وفاروق القدومي «أبو اللطف». ونقل الموفدان إلى عرفات رسالة خطية من الرئيس الجميل، وتسلما منه رسالة جوابية. «وتضمنت رسالة الرئيس الجميل طلباً بموقف رسمي فلسطيني من موضوع الانسحابات المقترحة من البقاع والشمال، كما تضمنت رسالة عرفات الجوابية موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث المبدأ، على تسهيل مهمة الشرعية اللبنانية في ما يتعلق بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من لبنان، وضمان سيادة الشعب اللبناني على أراضيه» (السفير، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وصرح صلاح خلف تعليقاً على هذا اللقاء بقوله: «ان المقاومة الفلسطينية تضع موضوع الانسحاب في يد الشرعية اللبنانية. ولن تكون عائقاً في وجه استعادة وحدة لبنان وسيادته. واننا نكن للرئيس الجميل مكانة خاصة نظراً الى مواقفه اللبنانية والعربية» (المصدر نفسه). وتأكيداً لهذا الاتجاه، كرر السيد ياسر عرفات، في مقابلة صحفية القول: «ان الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان، هو ملك لإخواننا اللبنانيين... رئيساً وحكومة وشعباً، من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي» (المصدر نفسه، ٣٠/١٢/١٩٨٢). وفي مناسبة الذكرى الثامنة عشرة لإنطلاقة الثورة الفلسطينية، وجه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رسالة الى اللبنانيين، خاطبهم فيها بقوله: «ان السواعد الثورية (المقاتلون في البقاع والشمال) هي في تصرفكم حتى تصفية هذا الاحتلال البغيض، انها في تصرفكم حتى يستعيد لبنان استقراره وأمنه ووحدة أرضه وشعبه» (النهار، ١/١/١٩٨٣).

واللافت للانتباه أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ أي موقف رسمي، حتى الآن، بشأن المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية. وان كانت التصريحات الصحفية المتفرقة، للمسؤولين الفلسطينيين، تركز على دعم السلطة الشرعية اللبنانية من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي. فقد قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف، ان منظمة التحرير الفلسطينية «أبلغت الرئيس أمين الجميل أن في امكانه استخدام انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان كورقة في يده خلال المفاوضات مع اسرائيل» (السفير، ٤/١/١٩٨٣). لكن ياسر عرفات حذر من نتائج هذه المفاوضات بقوله: «أنصح اخواني اللبنانيين بأن يكونوا حذرين جداً، لأن العدو لا يريد السلام، ولا يريد سحب قواته، بل انه لا يسعى الا الى استمرار احتلاله لقسم كبير من الأراضي اللبنانية» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ازاء هذه الصورة المتقابلة للعلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية، حاول البعض أن يزج بمنظمة التحرير الفلسطينية في بعض المشكلات اللبنانية الداخلية مستغلين أحداث الاقتتال الداخلي الذي شهدته مدينة طرابلس. لكن أن بادر ياسر عرفات الى نفي وجود أية علاقة للمقاومة الفلسطينية بما يجري في مدينة طرابلس من أحداث. وقال انه «يبذل أقصى ما في

استطاعته من أجل وقف حمامات الدم بين أشقائنا اللبنانيين» (السفير، ١٣/١٢/١٩٨٢).

ومن جهته، أيضاً، نفى نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن يكون أي من المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا لبنان قد عاد الى الأراضي اللبنانية. ودعا الى «... بدء حوار مباشر بين م.ت.ف. والسلطة اللبنانية، بهدف تثبيت الحقوق المدنية للتجمعات الفلسطينية في لبنان» (المصدر نفسه، ٢١/١٢/١٩٨٢).

في الجانب الآخر من الصورة، انتقد الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية تصريحاً للسيد ياسر عرفات نسب اليه فيه قوله «أن منظمة التحرير الفلسطينية ستستمر في أعمالها العسكرية»، فقال فرنجية: «كنا ظننا أن الماضي أعطى درساً قاسياً للسيد عرفات بعد كل تصريح عنتري يصدر عنه. ولكن تبين أن دروس الماضي لم تنفع المستقبل. فهذا القول يعطي حجة ستستغلها اسرائيل لتغطية ما ستفعله في لبنان من أعمال اجرامية، وستستغل هذا التصريح بوسائلها الاعلامية الضخمة لتغطية أعمالها أمام الرأي العام العالمي» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ثانياً: العلاقات السورية ــ الفلسطينية: الكلام على الخلافات الفلسطينية ــ السورية بات، في الفترة الأخيرة، من العناوين العريضة والمبهمة في آن واحد. فمن الواضح أن هناك توتراً ما. وأن محاولة التقارب مع مصر، والتنسيق الأردني ــ الفلسطيني، هما من الموضوعات التي يدور عليها الخلاف السوري ــ الفلسطيني. لكن أياً من الطرفين لم ينقل هذا الخلاف الى المجال العلني. وبقيت التفاصيل رهن المحللين والمحللين، بحيث لا يمكن الاستناد، رسمياً، الى المصادر المتواترة. ومما لا شك فيه أن هناك اقراراً، من الجانب الفلسطيني على الأقل، بوجود خلافات، على الرغم من نفي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأنباء التي ترددت عن وجود خلافات بينه وبين سوريا، اذ اعتبر مثل تلك الأنباء «لا أساس لها من الصحة». وقال في اجتماع لاتحاد الصحافيين العرب في دمشق: «اذا ما كنت مسؤولاً شخصياً عن أي تدهور في العلاقات مع سوريا، فان ذلك يعادل القول انني خائن» (السفير، ١٢/١٢/١٩٨٢). لكن هذا التصريح يؤكد حقيقة وجود الخلافات، انما ينفي المسؤولية الفلسطينية في احداثها. ومن الجدير بالاشارة، أنه رغم الزيارات المتكررة التي يقوم بها ياسر عرفات لدمشق، فانه لم يلتق، حتى الآن، الرئيس الأسد، أو أياً من كبار المسؤولين في الحكومة السورية. وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد شكلت لجنة من ثمانية أعضاء هدفها بحث العلاقات السورية ــ الفلسطينية مع القيادة السورية. الا أن أية نتائج فعلية لم تظهر بعد. ولم تكتف منظمة التحرير الفلسطينية بهذه اللجنة فقط، فكان ان اجتمع السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة بوزير الخارجية السوري لهذه الغاية. «وتناولت المحادثات التوتر الذي نشأ بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد موافقة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة على البحث في اقامة علاقات خاصة مع الأردن» (النهار، ١٧/١٢/١٩٨٢). ولغاية نفسها، عقد اجتماع للبحث في «سبل تعزيز العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحضر الاجتماع عن الجانب السوري الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر، وعن الجانب الفلسطيني كل من خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني، ومحمد غنيم أبو ماهر عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، وفاروق القدومي» (السفير، ٢٩/١٢/١٩٨٢). والحال، ان أي شيء لم يرشح عن هذه الاجتماعات.

وقد أظلت الخلافات السورية ــ الفلسطينية بعض القوى الغربية، كما تحركت آثاراً داخل منظمة التحرير نفسها. مما حدا بالبعض الى التحرك في محاولة لتذليل العقبات بين القيادتين السورية والفلسطينية. فذكرت مجلة «المجلة» أن الملك المغربي «... اقترح دعوة كل من ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد الى عقد اجتماع بينهما، لتسوية العلاقات المتوترة واعادتها الى وضعها الطبيعي» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفيما تحدث بعض المصادر عن وساطة يقوم بها الرئيس اليمني علي ناصر محمد وجهت جمهورية اليمن الديمقراطية، ومنظمة الصاعقة، نداء الى الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإلى الالتحام بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا (المصدر نفسه). كذلك وصل

الرئيس اليمني الديمقراطي الى دمشق في مسعى لإزالة الاشكالات القائمة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد سبق بحث هذا الموضوع مع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات خلال زيارة الأخير لعدن، وذلك في حضور عدد من القادة الفلسطينيين بينهم الدكتور حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ومن جهته، اعترف نائب القائد العام للقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» بوجود خلافات في وجهات النظر بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن عدد من المسائل التكتيكية. وندد أبو جهاد بالذين «يريدون بذر الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير». وألمح الى «وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/٤).

ثالثاً: العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية: أسفرت المفاوضات الأردنية ـ الفلسطينية التي جرت في اطار اللجنة العليا الأردنية ـ الفلسطينية، عن اتفاق سياسي من أربعة بنود:

- **أساس التسوية:** يكون أساس التسوية المقترحة هو قرارات قمة فاس العربية.
- **أطراف التسوية:** ان أية تسوية مقبولة يجب أن تتضمن ثلاثة أطراف هي: سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- **اطار التسوية:** في هذا المجال، اتفق الطرفان على أن اطار التسوية يمكن أن يكون من خلال مجلس الامن الدولي، أو أن يتم ترتيب مؤتمر دولي كاطار لمفاوضات التسوية.
- **شكل التسوية:** وهذه النقطة استأثرت بالكثير من المعالجة والنقاش. واتفق على ضرورة تأليف وفد عربي موحد تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأليف وفود عربية منفصلة، بحيث يمكن أن يكون التنسيق بين وفدي المنظمة والأردن عضوياً الى درجة توحيدهما في وفد واحد (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢٧). مع التأكيد المستمر من المصادر الفلسطينية المعنية بالأمر، على أن المنظمة هي صاحبة الصلاحية في تسمية الأعضاء الفلسطينيين في حال تأليف أي وفد مشترك.

وبطبيعة الحال أثار هذا الاتفاق العديد من التكهنات والتخمينات، لدفى السيد ياسر عرفات «الأنباء التي ترددت عن التوصل الى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن يقضي بأن يمثل الملك حسين المنظمة في بعض النشاطات السياسية» (الحوادث، ١٩٨٣/١/٧).

وكان أبرز الموضوعات التي استأثرت بالاهتمام في اللقاءات الفلسطينية ـ الأردنية، موضوع زيارة الملك حسين لواشنطن، والمحادثات التي أجراها مع الرئيس ريغان. والجديد في هذه المحادثات هو اصرار العاهل الأردني على اشراك ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية في لجنة التفاوض المقترحة، أو على وجود أحد رؤساء بلديات الضفة الغربية ممن ترضى عنهم المنظمة في عداد الوفد. واشترط الملك حسين، قبل التحرك في اتجاه التسوية، أن يثبت الرئيس ريغان قدرته على الساحة اللبنانية. ذلك أن فشله في سحب اسرائيل من بلد يدعي ريغان أنه لا يدخل ضمن مطالبه التاريخية، ولم يسبق لجيشه أن شن حرباً ضده، هو الامتحان الأولي لإمكان الضغط الأميركي على اسرائيل. وعند حدود هذه النقطة ترك العاهل الأردني واشنطن ليلتقي ياسر عرفات ويخبره عن محادثاته مع الرئيس الأميركي. وهذا ما يفسر، الى حد ما، رحلة عرفات إلى موسكو، وجولة الملك حسين المرتقبة في بعض الدول العربية، «كما يفسر وصول فيليب حبيب الى المنطقة بعدما ألقى مناحيم بيغن برسائل الرئيس الأميركي في سلة المهملات وأعلن في الصحف أن سياسة اسرائيل في لبنان وفي غير لبنان تقررها الحكومة [الاسرائيلية] في القدس وليس الادارة [الأميركية] في البيت الأبيض» (المستقبل، ١٩٨٣/١/١٥).

وفي المحادثات الفلسطينية ـ الأردنية التي جرت عقب عودة الملك حسين من واشنطن، تم تناول مسألة تأليف وفد مشترك أردني ـ فلسطيني الى المباحثات المرتقبة حول الوضع في الشرق الأوسط. وطرح في أثناء هذه المحادثات أن الأعضاء الفلسطينيين في الوفد هم من الذين لا ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سوف يتم اختيارهم بموافقة المنظمة، وسوف يوافق الوفد المشترك على

التفاوض على قاعدة القرار ٢٤٢. وفي المقابل، ستعمل الولايات المتحدة الأميركية على الحصول من اسرائيل على قرار بتجميد عمليات الاستيطان في الاراضي المحتلة (النهار العربي والدولي، ١٩٨٢/١/١٧).

في هذه الأجواء، شن السيد نمر صالح (أبو صالح) وثلاث منظمات فلسطينية، حملة عنيفة على مقررات اللجنة العليا الفلسطينية ــ الأردنية، ووصفوها بأنها «تخدم مشروع التسوية الأميركي في المنطقة» (النهار، ١٩٨٢/١٢/١٧). والمنظمات الثلاث هي: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، والصاعقة. أما الدكتور جورج حبش فقال: «ان أي مشروع لاتحاد اردني ــ فلسطيني لا يمكن درسه الا بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٦).

على أي حال، يبدو أن أحد الخيارات الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في هذه المرحلة، هو تنسيق العلاقة مع الأردن، والتركيز على ضرورة ايصال هذا التنسيق الى مراحل عليا. وفي هذا المجال، انتقل ثلاثة من كبار المسؤولين في م.ت.ف. الى عمان للاقامة فيها. وهم: خليل الوزير وهاني الحسن وياسر عبد ربه» (النهار العربي والدولي، ١٩٨٢/١٢/١٣). وكان الأردن قد وافق على نقل أفراد كتيبة الـ١٧ من قوات «فتح» الى الأردن، وهي الكتيبة المتمركزة في اليمنين الشمالي والجنوبي. «كما سمح الأردن لمنظمة التحرير بنقل بعض نشاطات مؤسسة صامد الى عمان» (المصدر نفسه).

رابعاً: العلاقات المصرية ــ الفلسطينية: بدا واضحاً أن الخط البياني للعلاقات الفلسطينية ــ المصرية قد اعتراه بعض التباطؤ. فالزخم الذي رافق الكلام على زيارة وشيكة سيقوم بها ياسر عرفات للقاهرة تبدّد، حينما قالت مصادر مطلعة «ان ياسر عرفات صرف النظر عن فكرة زيارة القاهرة في الظروف الراهنة. أولاً لأنها لا تفيد، وثانياً لأنها تعقد العلاقات الفلسطينية الداخلية والعلاقات الفلسطينية ــ العربية» (السفير، ١٩٨٢/١٢/١٨).

وبطبيعة الحال، لم يتغير الموقف المصري العام ازاء منظمة التحرير الفلسطينية، وازاء التسوية السلمية لأوضاع الشرق الأوسط. فقد حذر وزير الخارجية المصري منظمة التحرير الفلسطينية من مغبة التأخير في ما يتعلق بالمبادرة التي طرحها الرئيس ريغان لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. واعتبر «أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في العيش في سلام، سيقود الى حوار أميركي ــ أوروبي مع المنظمة، وسيضع ذلك جميع الأطراف أمام مسؤولياتهم» (النهار، ١٩٨٢/١٢/١٢). لكن ياسر عرفات رفض دعوة مصر لاعتراف فلسطيني باسرائيل من جانب واحد، وقال: «ان اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل من جانب واحد يجعلني عارياً من أية أوراق» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٣٠). ودعا رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الى تنسيق عربي ــ مصري. كما أكد «استعداده للقيام بوساطة في هذا الشأن» (المصدر نفسه). وكانت مصر قد أوضحت موقفها من المفاوضات المرتقبة المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. فطالبت بضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذه المفاوضات. وقالت انها «ستقاطع المفاوضات ما لم يوافق الأردن وممثلون فلسطينيو الأراضي المحتلة على المشاركة فيها» (النهار، ١٩٨٢/١/٣). وصرح الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بأنه «يمكن للفلسطينيين أن يكونوا جزءاً من الوفد المصري أو الوفد الأردني... وأن ممثلي الفلسطينيين يمكن أن يكونوا من الضفة الغربية أو من غزة. كما يمكنهم أن يحصلوا على تفويض من منظمة التحرير الفلسطينية» (المصدر نفسه).

صقر أبو فخر

اسرائيل مصرّة
على تطبيع علاقاتها مع لبنان

أسفرت المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الاميركية حول جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان، عن الوصول الى جدول أعمال «غير ملزم» خلال الجولة السادسة منها، التي عقدت في كريات شمونة في ١٢/١/١٩٨٣. وجاء جدول الأعمال هذا على هيئة صيغة تركيبية من المطالب والمواقف اللبنانية والشروط الاسرائيلية، بادر الى وضعها الجانب الاميركي في المفاوضات. وقد أعلن عن صيغة الاتفاق حول جدول الأعمال المذكور، في أعقاب اجتماع عقده المبعوث الأميركي فيليب حبيب مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وسلمه خلاله رسالة من الرئيس الأميركي ريغان. وينص الاعلان الرسمي عن جدول الأعمال على ما يلي:

«لقد تمّ التوافق بين الفرقاء على أن جميع مواضيع جدول الأعمال التالية تبحث سوية، نظراً لما بينها من تداخل:

• ــ انهاء حالة الحرب.

• ــ ترتيبات أمنية.

• ــ اطار علاقات متبادلة بما فيها مسائل كالآتية: الاتصال، انهاء الحملات الدعائية المعادية، حركة البضائع والأشخاص، مواصلات، الخ...

□ برنامج الانسحابات الكاملة، ظروف الانسحاب الاسرائيلي في اطار انسحاب جميع القوات غير اللبنانية.

• ــ الضمانات المحتملة.

«ملاحظة: ان جدول الأعمال هذا تضمّن مواضيع مطروحة من كل من الوفدين اللبناني والاسرائيلي، وقد وافق جميع الفرقاء على معالجة هذه المواضيع بانفتاح، اتما بدون التزام بها مسبقاً بالنسبة لما قد تنتهي اليه المفاوضات. ويمكن لأي وفد إثارة أية مواضيع أخرى بالاضافة الى جدول الأعمال» (السفير، ١٤/١/١٩٨٣).

وقد تمّ التوصل الى جدول الأعمال هذا، بعد مصاعب وعراقيل عديدة وضعتها اسرائيل، محاولةً فرض شروط تعجيزية على لبنان، كإجراءات التطبيع، أو ترتيبات أمنية تحدُّ من السيادة اللبنانية الكاملة على المناطق التي تحتلها، خصوصاً في الجنوب، حيث تتطلّع الى مواصلة هيمنتها عليه. والجدير بالذكر أن المفاوضات كانت قد بدأت في ٢٨/١٢/١٩٨٢ في خلده، بعد تراجع اسرائيل عن شروطها التي حالت دون عقدها قبل هذا التاريخ، وأبرز تلك الشروط التي تطالب بها، اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وعلى المستوى الوزاري. واتخذت الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٢، قراراً يقضي بالموافقة على بدء المفاوضات في كريات شمونة في اسرائيل وخلده في لبنان، بحيث تعقد الجلسة الأولى في ٢٨/١٢/١٩٨٢ في خلده، وتليها الجلسة الثانية في ٣٠/١٢/١٩٨٢ في كريات شمونة، ثم تتلاحق

الجلسات التالية مداورة بين المكانين. كذلك قررت الحكومة تعيين لجنة وزارية مشرفة على المفاوضات، مؤلفة من رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزيري الخارجية والدفاع اسحاق شامير وارييل شارون، ونائبي رئيس الحكومة سمحه ارليخ ودافيد ليفي (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٧).

والحقيقة أن تراجع اسرائيل عن مطلبها بشأن اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، حدث قبل هذا التاريخ بأسبوع تقريباً، وبالتحديد في ١٩٨٢/١٢/١٩، عندما صادقت حكومتها على «وثيقة التوجيهات للمفاوضات» التي أنجزها وزير الدفاع شارون، من خلال اتصالاته السرية مع بعض الأوساط اللبنانية (دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ويلاحظ أن جميع المواقف والشروط الاسرائيلية التي قدمت خلال المفاوضات منذ جلستها الأولى وحتى الآن، انما كانت بروح هذه الوثيقة، التي يعتبرها المسؤولون الاسرائيليون الحد الأدنى المطلوب لتبرير جدوى الحرب في لبنان، وذلك بعدما تراجعوا عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة، على غرار المعاهدة مع مصر. فخلال الجلسة الأولى من المفاوضات التي عقدت في خلده بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨، قدّم الوفد الاسرائيلي مقترحاته لجدول الأعمال، كما وضعها شارون، وفق البنود الآتية:

أولاً، تطبيع العلاقات: أي انهاء حالة الحرب، وحدود مفتوحة ومكاتب ارتباط ووقف الدعاية المعادية، وعلاقات تجارية وسياحية، واتصالات.

ثانياً، ترتيبات أمنية: منع الأعمال العدائية ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية، اقامة محطات انذار اسرائيلية، تحديد طابع القوات التي ستعمل في جنوب لبنان، حرية الاستطلاع الجوي، قيود على ادخال الأسلحة الى الجنوب واقامة نظام رقابة فيه، وجود القوات الغربية.

ثالثاً، انسحاب القوات الغربية: جلاء م.ت.ف، ترتيب اعادة جميع الأسرى وجثث القتلى، انسحاب متزامن لسوريا واسرائيل (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢٩).

أصرت اسرائيل على مقترحاتها هذه، مع ابداء استعداد واحد يتمثل في الموافقة على تغيير شكلي يتمثل في حذف كلمة «تطبيع» من جدول الأعمال، والمحافظة على جميع مركباته تحت بند «العلاقات المتبادلة»، كما اتفق عليه أخيراً (دافار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وثيقة شارون: حاول شارون قبل بدء المفاوضات فرض صيغة «وثيقة المبادئ» التي توصّل اليها مع بعض الأوساط اللبنانية غير الرسمية، كي تكون اطاراً للمفاوضات الدائرة، على غرار المقدّمة في اتفاقات كامب ديفيد، الا أنه فشل في ذلك. وتعود بداية قصة هذه الوثيقة الى ما أعلنته مصادر موثوقة في القدس في ١٩٨٢/١٢/١٩، من أن اتفاقاً قد تحقق بين اسرائيل ولبنان نتيجة اتصالات سرية أجريت خلال الأسابيع الأخيرة، بين أوساط اسرائيلية على رأسها وزير الدفاع شارون، وأوساط لبنانية على رأسها «شخصية كبيرة مقربة من الرئيس اللبناني» (أعلن فيما بعد أنها تنتمي الى المخابرات اللبنانية). وأضافت تلك المصادر، أن قادة الكتائب هم الذين بدأوا تلك الاتصالات وأيدوها وشجعوها (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). أما الاتفاق الذي تحقق نتيجتها فهو بمثابة «تفاهم حول التوجيهات التي سيعمل بموجبها ممثلو الطرفين خلال المفاوضات حول تحقيق اتفاق بينهما. فالاتفاق أو التفاهم المذكور هو بمثابة اتفاق اطار شبيه بالمقدمة لاتفاقات كامب ديفيد. وبموجبه ينبغي التوصل الى اتفاقات أخرى مفصّلة... وهو يشمل عناصر مهمة مثل الغاء حالة الحرب، والتطبيع، والحدود المفتوحة، والتجارة والجمارك، وكذلك انشاء مكتب اسرائيلي في بيروت، اضافة الى بند خاص حول الترتيبات الأمنية في جنوب لبنان» (زئيف شيف، المصدر نفسه).

عرض شارون صيغة هذا الاتفاق ــ الوثيقة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، واصفاً اياها بأنها بمثابة ورقة عمل ووثيقة «مبادئ»، تشمل إرشادات حول تطبيع العلاقات، وترتيبات الأمن، وانسحاب القوات الاسرائيلية، والغاء حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان، وتثبيت مبدأ الحدود المفتوحة لانتقال الأشخاص والبضائع، بالاضافة الى الغاء الدعاوة المعادية بين البلدين، والغاء المقاطعة الاقتصادية بينهما. وأضاف شارون أنه من أجل تجسيد هذا الاتفاق، سيفتتح مكتب ارتباط اسرائيلي في

بيروت، يتولاه ممثلو وزارة الخارجية. ويستخدم هذا المكتب كمكان لقاء للجان مشتركة مع لبنان، للبحث في المشكلات العالقة بينه وبين اسرائيل. وزعم شارون أيضاً، أن تحقيق هذا الاتفاق لن يؤدي الى الاساءة لوضع لبنان الاقتصادي، لأن اللبنانيين يشغلون مناصب كبرى في دول الخليج والكويت، وليس هنالك غنى عنهم. كذلك فان الدول العربية مهتمة بالاقتصاد اللبناني وبالمركز الخاص للبنان. ويستنتج من ذلك، أنه لا يتوقع خطراً حقيقياً على لبنان نتيجة تحقيق الاتفاق المذكور معه، كعزله مثلاً عن الاقتصاد العربي، «واللبنانيون يلهمون ذلك جيداً».

أما بالنسبة للانجازات الامنية في هذا الاتفاق فقد ذكر شارون أن «المنطقة الامنية» ستكون على امتداد ٥٠ كم شمالي المطلة، «وأن لبنان لن يستخدم بعد اليوم كقاعدة لأعمال ارهابية ضد اسرائيل، ولن يسمح باقامة قواعد ومكاتب لمنظمات الارهاب في جميع أراضيه. كذلك لن تكون بعد الآن قوات عربية في لبنان، حتى قوات ردع عربية. وستوضع في المنطقة الامنية وسائل رقابة، كمحطات انذار، وتحديد لأنواع الاسلحة التي ستدخل اليها. وفي هذه المنطقة القريبة من حدودنا، ستوجد فقط قوات الجيش والشرطة اللبنانية، لا أية قوة دولية أو قوة متعددة الجنسيات» (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/٢٢).

وتفصيلاً لحديث شارون هذا، عرضت وسائل الاعلام الاسرائيلية النص الكامل لأهم البنود التي وردت في الوثيقة المذكورة على النحو التالي:

أولاً، التطبيع ــ ومعناه: الغاء حالة الحرب بين البلدين، وحدود مفتوحة لحركة الاشخاص والبضائع، وانشاء مكتب إرتباط اسرائيلي في منطقة بيروت، ومنع الدعاوة المعادية ضدّ الطرف الآخر، والغاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، واجراء مفاوضات حول تطوير علاقات تجارية ومواصلات واتصالات، الخ.. كذلك ستهتم لجنة الارتباط بمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي قد تقع بين البلدين في المستقبل «حتى تحقيق اتفاق سلام كامل بينهما».

ثانياً، أن لبنان لن يستخدم بعد كقاعدة لأعمال عدوانية ضد اسرائيل، وأية قواعد عدوانية لن تُنشأ على أرضه بعد الآن، وسيمنع نشاط تنظيمات معادية لاسرائيل. «وهذا يشمل، كما يبدو، مكتب م.ت.ف في بيروت أيضاً». ويستحدد منطقة على امتداد ٤٠ ــ ٤٥ كم في جنوب لبنان، كمنطقة أمنية لاسرائيل، تقام فيها ثلاث محطات انذار اسرائيلية «الفترة تحدد خلال المفاوضات». وفي هذه المنطقة تتمركز قوات الجيش والشرطة اللبنانية فقط. أما القوات المحلية (أي قوات سعد حداد) فتنضمّ الى اطار عسكري لبناني، وتكون احدى الجهات الاساسية التي تتحمل مسؤولية الأمن في المنطقة. كذلك تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق الاستطلاع الجوي في المنطقة، وتسيير دوريات بحرية لضمان أمنها. ويجري تحديد أنواع الأسلحة الثقيلة التي تدخل المنطقة التي ستوضع تحت اشراف مشترك اسرائيلي ــ لبناني، ويحظر على قوات أية دولة عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، دخول الاراضي اللبنانية.

ثالثاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وفيما يلي تفاصيله الأساسية: تكون قوات م.ت.ف هي الأولى التي تجلو عن لبنان، وفي المرحلة التالية تستعيد اسرائيل أسراها وجثث قتلاها لدى م.ت.ف وسوريا، وتتسلّم معلومات حول المفقودين من جنودها. وفي مرحلة لاحقة، على لبنان أن يتوصل الى اتفاق مع سوريا حول انسحاب متزامن للقوات الأجنبية، أي قوات سوريا واسرائيل. وأخيراً، فان الانسحاب ينفذ فقط بعد توقيع الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المذكورة سابقاً (يشعياهو بن ــ بوراث، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

والجدير بالذكر أن شارون كان قد عرض «اتفاق المبادئ» هذا على الحكومة في جلستها بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩، حيث أسهب في شرح بنوده، وما يحققه لاسرائيل من مكاسب. وقد لاقى شارون ــ لأول مرة منذ أشهر عديدة ــ ثناءاً حاراً من قبل الوزراء، بسبب الانجاز الذي حققه، حتى من جانب أولئك المعارضين له بصورة دائمة، وعلى رأسهم وزير الاتصالات موردخاي تسيبوري، ونائب رئيس الحكومة دافيد ليفي. وخلال تلك الجلسة، اقترح رئيس الحكومة المصادقة على وثيقة شارون، واستبدال القرار السابق الذي اتخذته الحكومة في ١٩٨٢/١١/٢٨، والذي اشترطت فيه اجراء

المفاوضات في القدس وبيروت، بحيث يتحدد مكان المفاوضات خلال اتصالات تجري بين حكومتي اسرائيل ولبنان (معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

الا أن فرح شارون بانجازه لم يدم طويلاً، اذ كان من المفترض أن تعقب التصديق الاسرائيلي الرسمي على الوثيقة، خطوة مماثلة من جانب الحكومة اللبنانية. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، حيث اتضح أن الوثيقة لا تتمتع بأي تأييد رسمي لبناني، بل أن رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان أعلن أنه ليس له علم بها. وهذا الوزان بالاستقالة بعدما سمع نصّها من المبعوث الأميركي فيليب حبيب، خلال اجتماعه به في كانون الأول (ديسمبر) الماضي (شلومو نكديمون، يديعوت احرونوت، ٢٤/١٢/١٩٨٢). وبدأ شارون يمارس ضغطاً على الحكومة اللبنانية لتقبل التوقيع على الوثيقة، كتهديده بتأجيل المفاوضات (هآرتس، ٢٦/١٢/١٩٨٢). الا أن محاولاته هذه لم تجد نفعاً، وأعلن في جلسة الحكومة في ٢٦/١٢/١٩٨٢، أي قبل بدء المفاوضات بيومين، ان لبنان تراجع عن استعداده لتوقيع الوثيقة المذكورة، متهماً المبعوث الاميركي موريس درايبر بأنه هو الذي شجّع اللبنانيين على عدم التوقيع عليها، «لأن موقف الولايات المتحدة، يتحدد حسب رغبتها في تحقيق تنازلات اسرائيلية في الضفة الغربية، حسب مشروع ريغان» (عل همشمار، ٢٧/١٢/١٩٨٢). وأثار اعلان شارون هذا استياءاً شديداً لدى بعض الوزراء، فمثلاً اتهمه تسيبوري بأن المشكلة الحالية مع لبنان سببها «الاعلان السابق لأوانه، والتسريب والمقابلات حول مضمون وثيقة المبادىء، الأمر الذي أربك لبنان»، وأضاف أنه ينبغي اشراك الاميركيين في الاتصالات، والتوقف عن مهاجمتهم. أما نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، فقد أعلن أن الشيء الوحيد الذي اتضح هو موافقة لبنان على جدول أعمال وليس على وثيقة مبادىء، والدليل على ذلك هو عدم استعداده (أي لبنان) للتوقيع عليها (المصدر نفسه).

ونتيجة لذلك، تحوّل مكسب شارون الى مهزلة حقيقية في وسائل الاعلام الاسرائيلية، التي سخرت من وزير الدفاع، ومن «التقدم» الذي أحرزه، معتبرة أن هنالك دوافع حقيقية وراء خطوته هذه، أبرزها ما يلي:

أولاً: أن شارون، والحكومة من ورائه، وصل الى طريق مسدود في حرب لبنان، «فبيغن تورط في سلسلة من الشروط غير الواقعية (المطالبة بمعاهدة سلام، المفاوضات في القدس وعلى مستوى وزاري وما شابه ذلك)، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب تطول، والدم الاسرائيلي يسفك يومياً. من جهة ثانية بدأت الحكومة الأميركية تهدد باتباع اجراءات صارمة ضد اسرائيل بسبب دورها في جمود المفاوضات. وفي موازاة ذلك يعاني شارون أيضاً من مشاكله الخاصة: ثقة بيغن المهتزة به، وعلاقاته المتوترة مع قيادة الجيش، وشكوك أغلبية الحكومة بجميع خطواته، وأخيراً النتائج المتوقعة للجنة التحقيق [لجنة كاهان]. فقرر أن يصطاد عصفورين بحجر واحد: أن ينقذ الحكومة من المستنقع الكبير في لبنان، وأن يستعيد مجده السابق. [لذلك] ضغط على حلفائه في الكتائب [اللبنانية] قائلاً: 'انظروا ماذا فعلنا من أجلكم، لقد حان الوقت لأن تردوا لنا الجميل'، كي يقوم هؤلاء بدورهم بالضغط على الرئيس. لقد طالبهم شارون بمنحه وثيقة تثبت جدوى أطول حروب اسرائيل» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وكما يقول النائب فيكتور شمطوف (مبام)، فان الحكومة غير تصديقها على هذه الوثيقة، انما «تبحث عن طريقة للنزول من على الشجرة العالية التي تسلقتها... فقد فهمت أخيراً أنه يجب عليها التراجع عن أهداف غير قابلة للتحقيق... أن لبنان سيكون البلد العربي الأخير الذي سيوقّع معاهدة سلام مع اسرائيل» (اسحاق شور، عل همشمار، ٢٣/١٢/١٩٨٢).

ثانياً، يهدف شارون بالذات من وراء هذه الوثيقة، الى تقليص دور الولايات المتحدة في المفاوضات مع لبنان. فالمصادر الاسرائيلية تقول أن الولايات المتحدة لم يكن لها علم بالمفاوضات السرية الدائرة بين شارون والأوساط اللبنانية، أو بالوثيقة التي تمخّضت عنها. وتضيف هذه أن بيغن وشارون قد فاجأ المبعوث الأميركي فيليب حبيب لأول مرة بهذه الوثيقة عند اجتماعهما به يوم ١٦/١٢/١٩٨٢، فرحب بها جداً. الا أن

حبيب بعد اجتماعه الى المسؤولين اللبنانيين بعد ذلك، وسماعه رأيهم في الوثيقة، خصوصاً رأي رئيس الحكومة الوزان، الذي هدد بالاستقالة في حال الضغط عليه للقبول بها، كما سبق وذكرنا، عاد الى اسرائيل ليطلب الى بيغن وشارون خلال اجتماعه بهما يوم ١٩/١٢/١٩٨٢، اعتبار الوثيقة ورقة عمل تصلح كجدول أعمال للمفاوضات ليس الا، الامر الذي أثار بيغن، فردّ عليه قائلاً أن اسرائيل تعتبر الوثيقة بمثابة اتفاق، «واذا كان هناك من تراجع عما اتفق عليه، فان اسرائيل أيضاً بامكانها التراجع عما التزمت به» (يوسف حاريف، معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

ويقول مصدر مطلع في اسرائيل ان شارون كان على عجلة من أمره للحصول على هذه الوثيقة بعد عودته من زيارة لهندوراس والولايات المتحدة في أوائل كانون الأول (ديسمبر) الماضي (حيث لم يستقبله أي مسؤول أميركي، ولم يُدعَ الى أي اجتماع رسمي في واشنطن، خلافاً لوزراء الدفاع السابقين في اسرائيل، الذين كانوا يحظون بدعوة كهذه حتى خلال زياراتهم الخاصة للولايات المتحدة)، وذلك بسبب ما وصله من أخبار تفيد بأن المبعوث الأميركي حبيب سيصل الى المنطقة حاملاً تعليمات واضحة من الرئيس ريغان، بعدم الموافقة على المماطلة في موضوع المفاوضات مع لبنان، وأن الولايات المتحدة لن تتراجع عن مواجهة اسرائيل في هذه المسألة (زئيف شيف، هآرتس، ١٩/١٢/١٩٨٢).

والحقيقة كما تقول الأوساط الاسرائيلية، أن الولايات المتحدة تتحفظ وتعترض منذ أشهر عديدة على «آراء شارون وغروره وتبجحه» (على همشمار، ٢٢/١٢/١٩٨٢)، الامر الذي حدا به الى البحث عن مخرج لتقليص أو تحييد الدور الأميركي في المفاوضات بين اسرائيل ولبنان. «ولكن لا توجد أية تفعلية لمباهاة شارون بانه لم يعد ثمة حاجة الى الأميركيين. فهم سيشاركون في المفاوضات، وبدونهم لا يمكن التوصل الى شيء. فأية قيمة يحمل التزام بيروت حول 'اعادة الاسرى' أو 'جلاء قوات م.ت.ف'، وكيف يمكن التفكير بأن الجيش السوري سينسحب من لبنان دون الحصول على ترتيبات أمنية موازية لتلك الترتيبات مع اسرائيل، وبدون أن يقوم الوسيط الأميركي بربط جميع أطراف الخيوط في المفاوضات مع بعضها» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

ثالثاً: الانفراد بلبنان وفرض «سلام واقعي» عليه، عبر استغلال العلاقات مع الكتائب. فشارون يستغل رغبة لبنان في اخراج القوات الغريبة عن أراضيه بأسرع ما يمكن، ليفرض عليه شروطه حول التطبيع و«الترتيبات الامنية» وما شابهها من أمور. والحقيقة أن اتصالات شارون ومحادثاته لم تكن مع شخصيات لبنانية رسمية، كما تعترف المصادر الاسرائيلية. «فهو لم يتفاوض مع وزير الدفاع اللبناني الذي يرفض لقاءه، ولم يلتق مع أي من الوزراء اللبنانيين، وانما تفاوض مع موظف لبناني كبير، عرّفه بانه مقرّب من الرئيس الجميّل، وتوصّل معه الى ما سماه 'باتفاق مكتوب'، ولكن الحكومة اللبنانية رفضت التوقيع عليه» (اسحاق شور، عل همشمار، ٢٣/١٢/١٩٨٢).

وكما يقول مصدر آخر فان «حكومة اسرائيل واثقة بقوة الاقلية المسيحية المارونية، وبانها هي التي ستنتصر في صراع القوى الداخلي في لبنان. وعملياً فان اسرائيل تشارك في هذا المرضوع أيضاً. وتتركز قوة الاقناع لديها، كما تستخدمها في المفاوضات، في التهديد بتمديد فترة احتلال الجيش الاسرائيلي لنحو ثلث الاراضي اللبنانية الى أجل غير مسمّى، اذا لم تستجب الحكومة اللبنانية لمطالبها. وينبغي عدم الاستخفاف بقوة هذا التهديد، ولكن كلما طال استخدامه، فانه قد يؤدي الى تقويض التأييد الأميركي لنا» (فولص، هآرتس، ٢١/١٢/١٩٨٢).

تقويم المفاوضات: مهما يكن فان أهمية «وثيقة المبادىء» التي أعلنها شارون، انما تكمن في كشف أهداف اسرائيل في لبنان، كما تعمل على تحقيقها عبر المفاوضات الدائرة حالياً. والسؤال المطروح، هل تعلق اسرائيل آمالاً حقيقية على تحقيق هذه الأهداف، وما هو البديل لديها في حال فشلها؟ وهنا لا بد من التمييز أيضاً بين وجهتي النظر الرسمية والعامة في اسرائيل. فعلى الصعيد الرسمي، يبدو أن الحكومة الاسرائيلية واثقة تماماً من امكان

الوصول الى أهدافها كاملة، كما جاءت في وثيقة شارون المذكورة سابقاً، وقد تعززت ثقتها هذه بعد الوصول الى الاتفاق على جدول الأعمال خلال الجلسة السادسة من المفاوضات، كما سبق وذكرنا. فالبحث في اطار العلاقات المتبادلة، كالاتصالات وانهاء الحملات الدعائية المعادية، وحركة البضائع والأشخاص، الخ.. سيؤدي في نظر المسؤولين الاسرائيليين الى تطبيع العلاقات بين البلدين، رغم عدم ذكر كلمة «التطبيع» بشكل صريح.

الا أن هذا التفاؤل يقابله حذر شديد لدى الرأي العام وفي وسائل الاعلام، ازاء تعليق آمال كبيرة على نتائج المفاوضات مع لبنان. فلبنان لا يمكنه التسليم بسلام واقعي كما تطالب به اسرائيل لأسباب ثلاثة: «أولاً إن تعلقه بالاقتصاد العربي كامل، وسيصعب على الرئيس الجميّل المخاطرة بهذا التعلق بواسطة علاقات تجارية وثيقة مع اسرائيل. ثانياً، ان سوريا تتمتع بنفوذ كبير في لبنان، سواء كان جيشها حاضراً أم لا. ويصعب التقدير أنها ستجلس مكتوفة، وتسمح بتحقيق سلام واقعي بين لبنان واسرائيل، وبأن تكون للجيش الاسرائيلي سيطرة حقيقية على جزء كبير من الأراضي اللبنانية. ثالثاً، يقوم في لبنان ائتلاف داخلي مركّب جداً، لا يمكنه الصمود أمام سلام من هذا النوع» (افتتاحية هآرتس، ١٩/١٢/١٩٨٢). ويلاحظ هنا أن وسائل الاعلام أكثر تنبهاً وأفضل تقريماً للوضع الداخلي في لبنان، حتى من المسؤولين أنفسهم. «فالرئيس الجميّل لا يعتمد فقط على تأييد الكتائب والطائفة المسيحية، اذا كان يبغي اتخاذ خطوة كبيرة كالسلام مع اسرائيل، من شأنها أن تشكل خطراً على علاقات لبنان مع العالم العربي، بل عليه، كذلك، أن يحصل على موافقة الدروز والشيعة والسنّة. وهذا يتطلب مناورات وجهوداً جبّارة في بلاد منقسمة... والسؤال هنا ما هو مجال المناورة لدى الرئيس الجميّل، والى أي حد يمكنه أن يتجرأ في دفع المفاوضات والاتفاق؟» (يهوشواع تدمور، دافار، ٢١/١٢/١٩٨٢).

كذلك يلاحظ أن بعض الاسرائيليين لا يؤمن بالسلام الحقيقي مع لبنان، حتى بعد توقيع اتفاق معه. وكما أعلن رئيس الكنيست مناحيم سفيدور (ليكود) فان لبنان غير قادر على الوفاء بالتزاماته، خصوصاً تلك التي سيتعهد بها لإسرائيل خلال المفاوضات (هآرتس، ٢٨/١٢/١٩٨٢). وسأل أحد الكتاب شارون: «هل توافق على السفر الى جبال الشوف أو الى طرابلس بعد توقيع اتفاق مع لبنان؟ هل توافق على السفر الى هناك حتى على حسابي الخاص» (أهرون جيفع، دافار، ٢٨/١٢/١٩٨٢).

أما السبب الآخر الذي يدفع الاسرائيليين الى عدم تعليق آمال كبيرة على المفاوضات مع لبنان، فيكمن في حقيقة الوجود السوري والفلسطيني في شمال لبنان. فهذا الوجود يمكن أن يؤثر على موقف اللبنانيين في المفاوضات مع اسرائيل. «وثمة تقديرات أميركية تقول أنه اذا وافق لبنان على ترتيبات أمنية لصالح اسرائيل، كما تطالب هذه كشرط لانسحابها الى الحدود الدولية، فان السوريين أيضاً قد يطالبون بشروط مماثلة لانسحابهم... كذلك ليس أكيداً أن الرئيس السوري على استعداد لسحب جميع قواته من لبنان، حتى اذا كانت حكومة بيروت على استعداد للموافقة على ترتيبات أمنية مع سوريا، في موازاة تلك التي ستوافق عليها مع اسرائيل» (فولص، هآرتس، ٣١/١٢/١٩٨٢).

وهناك من يقول ان الثمن الذي تطلبه سوريا مقابل انسحابها، لن يتمثل فقط في محطات انذار في البقاع، بل في الالتزام بعدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل. «وعلى أي حال، من الصعب التنبؤ في هذه المرحلة بأن تقوم سوريا، باعادة الأسرى الاسرائيليين بسهولة، وتتطوّع للاختفاء من لبنان، وتجلس مكتوفة بينما عقبتها الخلفية هي عملياً تحت السيطرة الاسرائيلية بفعل السلام الواقعي مع لبنان» (يوئيل ماركوس، المصدر نفسه، ٢٨/١٢/١٩٨٢).

ويلاحظ هنا أن الموقف السوري هو أكثر ما يزعج اسرائيل الآن، اذ يبدو أنه حجر العثرة الرئيسي أمام تحقيق أهدافها كاملة في المفاوضات. ولا يُستغرب أن يقوم الثلاثي بيغن ــ شارون ــ شامير بافتعال «ورات وهمية في المستقبل القريب، لتوجيه ضربة عسكرية الى القوات السورية، خصوصاً تلك الموجودة في البقاع، وذلك بهدف تذليل العقبة السورية في المفاوضات، ودفع مسارها في صالح اسرائيل.

ويبدو أن الحملة الاعلامية المسعورة مؤخراً في اسرائيل ضد نصب الصواريخ حتى في داخل الأراضي السورية، انما تصب في هذا الاتجاه. كذلك فان الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل قد يدفع الحكومة نحو القيام بخطوة كهذه، وذلك بهدف رفع أسهمها لدى الرأي العام، في حال صدور نتائج لجنة كاهان المكلفة بالتحقيق بمجزرة المخيمات، وتحميل المستوى السياسي، خصوصاً بيغن وشارون وشامير، قسطاً من المسؤولية.

الا أن خطوة كهذه، أي توجيه ضربة عسكرية الى الجيش السوري، قد تزيد أيضاً من اهتزاز ثقة الاسرائيليين بسياسة حكومتهم، خصوصاً اذا أدت الى سقوط عدد كبير من الضحايا، اضافة الى الضحايا التي تسقط يومياً نتيجة النشاط الفدائي المتواصل ضد قوات الاحتلال في لبنان. فالدعوة الاقوى لدى الرأي العام، وحتى بين بعض الأوساط داخل الحكومة، تتمثل في تقليص حجم التورط العسكري الاسرائيلي، عن طريق سحب القوات الاسرائيلية من الجبل، وحتى من الجنوب، وليس بزيادة التورط بواسطة المزيد من العمل العسكري، خصوصاً بعدما أثبت هذا العمل فشله في تحقيق جميع الأهداف السياسية منذ بداية الحرب في حزيران (يونيو) الماضي حتى الآن. وفي آخر استفتاء للرأي العام أجراه معهد بوري، ظهر أن ثلثي الذين سئلوا رأيهم يعتقدون استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان، أيدوا انسحاباً اسرائيلياً فورياً، معتبرين أن هذه الحرب لم تكن ذات جدوى (هآرتس، ٢٧/١٢/١٩٨٢). والرأي الشائع بين هؤلاء أن م.ت.ف لا زالت تعمل من لبنان، ولم تتشكل في لبنان حكومة قوية تحظى بدعم من اسرائيل، ولم يعد لمذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة أي ذكر، بل على العكس تدهورت العلاقات معها الى الحضيض. وأضيف الى مشروع البندقية مشروع آخر هو مشروع ريغان. وسقط ما يقارب ٥٠٠ جندي اسرائيلي، وكتعويض عليهم سنحصل على ورقة يلفها الغموض، موقعة من قبل حكومة ليست لها سلطة، (أهرون جيفع، دافار، ٢٨/١٢/١٩٨٢). هذا نموذج للهجة السائدة لدى الرأي العام الاسرائيلي وفي معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية التي لا تنقطع يومياً عن مهاجمة «استراتيجية الأهداف الكبيرة» في لبنان، التي وضعتها حكومة بيغن.

ح . ش

ملحق
لبلاغات الناطق العسكري
باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة

في العدد ١٣٢ ــ ١٣٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ــ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ من «شؤون فلسطينية»، نشرنا القسم الأول من هذه البلاغات، وهي البلاغات الصادرة في الفترة من ١٩٨٢/٦/٦ الى ١٩٨٢/٦/٢٥ والتي تحمل الأرقام المسلسلة من ١ الى ١٧١. وافتقدنا من بين بلاغات هذه الفترة تلك التي تحمل الأرقام ٩٧ و١٣٣ و١٤٠ و١٥٧، وظننا أنه وقع خطأ في الترقيم. ثم اتضح أن هذه البلاغات صدرت بالفعل بالارقام المذكورة أعلاه. ولذا ننشرها فيما يلي لاستكمال مجموعة البلاغات العسكرية عن حرب الشهور الثلاثة لعام ١٩٨٢:

بلاغ رقم ٩٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: قام طيران العدو في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم بمعاودة قصفه الجوي على منطقة خلدة والمرتفعات المجاورة لها، وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نيران غزيرة، وتمنعه من تحقيق اصاباته.

بلاغ رقم ١٣٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٧: قام العدو الصهيوني عند الساعة الواحدة و٥٠ دقيقة من صباح اليوم بالقصف المدفعي والصاروخي المركز على كل من مخيم برج البراجنة، والمطار، والرمل العالي؛ واستمر القصف حتى الساعة الثانية وثلاثين دقيقة. هذا وقد استأنف العدو القصف المتقطع على تلك المناطق في الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة.

بلاغ رقم ١٤٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٠: اصطدمت وحداتنا من القوات المشتركة المتمركزة في قواعدها خلب خطوط العدو مع قوات الغزو الصهيوني في الجنوب ليلة أمس الجمعة، وقد وقع الاشتباك الأول في منطقة الدامور حيث تمكنت قواتنا من مهاجمة دورية للعدو الاسرائيلي وقتل وجرح جميع أفرادها. في اليوم نفسه تمكنت قواتنا العاملة في منطقة البقاع الغربي من ايقاع دورية للعدو في احدى كمائنها، وقتلت وجرحت جميع أفراد الدورية.

كذلك استدرجت قواتنا العاملة في منطقة النبطية دورية ثالثة للعدو الى كمين مفخخ، ونتج عن ذلك قتل قائد الدورية وثلاثة جنود، وجرح باقي أفراد الدورية. هذا ولا زالت قواتنا تتصدى ببطولة لمحاولات العدو التغلغل في مناطق خارج محاور التقدم الاساسية لقواتنا.

بلاغ رقم ١٥٧ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢: قام الطيران الحربي المعادي في الساعة السادسة الا عشر دقائق من مساء اليوم بقصف كثيف للمناطق التالية: مار الياس، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الكولا، المطار، برج البراجنة، بئر حسن، الأوزاعي، وفي الوقت نفسه استمرت مدفعية العدو الصهيوني البحرية والبرية بقصف كل هذه المناطق والتي استهدف من خلالها المناطق والاحياء المدنية والمخيمات في بيروت، ولا زال القصف مستمراً حتى الآن.

محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم ١٩٨٢/٩/٢١ التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

(في بداية الجلسة[*] طلب رئيس الكنيست الى العضو توفيق طوبي أن يعتلي المنصة ويقدم مشروع قراره).

بيان توفيق طوبي

سيدي الرئيس، الكنيست المحترم،

انني أقترح مشروع قرار على جدول أعمال الكنيست يطالب حكومة بيغن ــ شارون، المسؤولة عن الجريمة النكراء التي تمثلت في ابادة شعب، والتي نفذت في بيروت ضد الشعب الفلسطيني، بالمثول أمام الكنيست، وبأن تقدم تقريراً مفصلاً عن أعمالها الاجرامية، التي نفذت ضد الشعب الفلسطيني في ظل احتلالها للاراضي اللبنانية.

(هنا حدثت ضجة عارمة في قاعة الكنيست وأمر رئيس الكنيست توفيق طوبي بالخروج من القاعة، بعد أن أعلن عن توقيف الجلسة لمدة خمس دقائق).

رئيس الكنيست

ننتقل الآن الى جدول الاعمال. ان البند الاول هو دخول بيروت الغربية ونتائجه الخطيرة. يطرح هذا المشروع أمام الكنيست، بتفضل العضو شمعون بيرس بالحديث.

بيان شمعون بيرس

سيدي الرئيس، السادة أعضاء الكنيست،

أنه ليس من السهل علينا، في هذه المرة، خلافاً لأية مرة سبقت، حيث تقف الأمة اليهودية، أمام ضميرها، وذلك ليس بسبب مايقوله الأجانب، وليس بسبب ماتكتبه الصحف، وانما بسبب القلق الصادر من أعماق تراثنا نحن. يسودنا شعور حزين، بأنه قد وضعت تحت كفل الباطون، التي غطت جثث الاطفال والنساء والشيوخ، هزيمة أدبية. وقد تحدث عن ذلك حاخاماتنا، فقالوا: «ان مذبحة وابادة المئات من النساء والأطفال الأبرياء في مخيمي شاتيلا وصبرا في بيروت، نفذها جزارون متعطشون للدماء، فقدوا كل أشكال الانسانية».

ان الأرض تهتز من تحت أقدامنا. وان أصوات الآلام والاستنكار تصدر من جميع الطبقات، وقد وقفنا صامتين، يا رئيس الحكومة ويا وزير الدفاع، وان صمتكما صارخ. لقد قال داڤيد بن ــ غوريون: ان مصير اسرائيل مرتبط بقوتها وعدالتها، وأعمالنا يجب أن يوجهها الصدق والعدل وليست القوة. وفي أيار ١٩٨١

* ترجم المحضر نقلا عن الاذاعة الاسرائيلية، البرنامج العبري العام، الساعة ١٦,٠٠، في ١٩٨٢/٩/٢٢، وعن معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣.

قال مناحيم بيغن: «أننا دولة يهودية ولنا تجاربنا، ولن نوافق بأي حال من الأحوال على أية محاولة للسوريين لتحويل المسيحيين في سني الثمانينات الى يهود أوروبا في سني الأربعينات». وأريد أن أعمل في أن يكون رئيس الحكومة قد خشي أن هذا الأمر لا ينطبق على اليهود فقط ولا على المسيحيين فقط، بل أيضاً على المسلمين. فالأطفال هم أطفال، سواء كانوا يهوداً أم عرباً أم لبنانيين، وأن دمهم هو دم مقدس، لا فرق بين الدين والجنس، فجميعهم بشر ودمهم جميعاً مقدس في أنظارنا.

أيها السادة، ان المسألة التي تقف أمامنا، حكومة ومعارضة وشعباً، هي مسألة اسرائيل أمام ذاتها، واسرائيل مع تاريخها، واسرائيل مع حقيقة حياتها: ان من يحاول أن يشوه هذه الحقيقة يخطىء في حق منطق اقامتها وعدالة طريقها، ان اسكات الأصوات لن ينفع.

سيدي الرئيس، انني لا أعتقد بانه يوجد في اسرائيل أو في خارجها، من يساعد بعلم أو بغير علم، مباشرة أو غير مباشرة، على تنفيذ هذا العمل الاجرامي، وحتى عندما ناتي للحكم على رئيس الحكومة والحكومة كلها، فانني لا أريد أن الصق بهم تهمة المتعمد، ولكنهم لا بد أن يكونوا مرتبطين بصورة من الصور بهذا العمل الاجرامي.

فباسم جميع ممثلي الشعب الاسرائيلي، أطالب باخراج الجيش الاسرائيلي من هذا الجدل، وبأن نترك أبناءنا الذين يخدمون فيه وشؤانهم، وبأن نترك هذه المؤسسة الكبيرة والمهمة، التي تقوم بتنفيذ الأوامر، والمحصنة من آلتهم المزرية، أن نتركها خارج هذا النقاش المؤلم. واذا ماوقعت أخطاء داخل الجيش يجب أن ندرسها بدقة. اننا على يقين، بان الجيش الاسرائيلي لم يساعد في اباحة هذه الدماء، ولكن ومع جميع هذه التحفظات، فانه لا يوجد بذلك ماهو بمثابة تخليف للأخطاء الثقيلة التي ارتكبتها الحكومة، والتي نجمت عن عجزها عن التنبؤ بما سيحدث، أو الأخطاء الخطيرة في التقديرات، وصم الآذان ازاء المنشورات والتحذيرات، والكبرياء الخطير، والعجز في تحمل نتائج المأساة المطروحة أمامنا الآن.

سيدي الرئيس، هناك أمور في هذه القضية، يجب تاليف لجنة قانونية للتحقيق فيها، ولكن توجد أمور أخرى أسوأ منها وأخطر، وهم يريدون تشويهها والتغطية عليها واخفاءها. وأول هذه الامور، هو دخول بيروت الغربية، لقد حذرنا علناً ومراراً وتكراراً، من أنه يجب علينا ألا ندخل هذه المدينة الكبيرة، الباكية على آثارها الدينية، والمحتجزة في علاقاتها الطائفية، والتي تعيش في أذكار الانتقام والثأر، وأن نتنازل عن المنجزات العسكرية، أن بيروت هي عاصمة دولة عربية تتداخل فيها مخيمات لاجئين، وسفارات أجنبية، وهي مصابة بالدمار والهلاك، ومرتبطة بجهود توازن معقد وخفي وغامض بالنسبة لنا. فمالنا وبيروت يارئيس الحكومة، فهل همنا هو الحصول على مستودعات الأسلحة؟ فحتى لو أخلينا هذه المستودعات، فمن يضمن عدم عودة أهلها وتعبئتها مرة أخرى بأسلحة أحدث وأهم؟ هل ينقصنا سلاح لي العالم؟ وهل سنحكم بيروت الى الأبد ولن نخرج منها؟ وهل يوجد ضمان بان السلطات المفروضة التي ستاتي بعدنا ستكون قادرة على منع ادخال أسلحة بديلة؟ وهل هذه هي العاصمة العربية الوحيدة التي يوجد فيها سلاح؟

من قرر ذلك؟ أنهما شخصان، رئيس الحكومة ووزير الدفاع، فاذا أردتم وانني أقول لكم ان صحيفة معاريف قالت ان دخول بيروت ناجم عن رغبة اسرائيل في منع خطر وقوع عنف وسفك دماء وفوضى عارمة. وقد صرح الجبابرة، بعد ذلك، بان هذا الهدف قد تحقق فعلاً. وهذا يعني أن الحكومة توقعت سلفاً وقوع العنف وسفك الدماء والفوضى وكذلك رؤية ماسيحدث. ولكن، بدلاً من تحقيق هذا الهدف، حدث ماحدث. انني أسأل رئيس الحكومة ووزير الدفاع: كيف سمحتم لانفسكم بأن تتنصلوا من مسؤولية ماحدث، وأنتم الذين أعلنتم سلفاً، أن جميع مفارق الطرق والمحاور والنقاط الرئيسية أصبحت بأيدي الجيش الاسرائيلي وتحت اشرافه؟ اذا كنتم توقعتم فعلاً ماسيحدث، ولم يكن بامكانكم منعه فان هذا الأمر يعد أخطر «تقصير». واذا كنتم تعرفون ماسيحدث ولم يكن بامكانكم منع وقوعه فانه من الخطر الجسيم جداً أن يسمح لكم باتخاذ قرارات أخرى بهذا الحجم والاهمية من المسؤولية.

ان هذا القرار المتسرع، اتخذ بعد اغتيال بشير الجميل: ألم تكن نحن المسؤولين عن انتخابه؟ هل نحن قادرون على تحمل نتائج اغتياله؟ لقد تم انتخاب الشيخ بشير الجميل بموجب القانون والنظام المعمول بهما في لبنان. وبما أننا كنا من وراء انتخابه كرئيس للبنان، فانني أتصور أن لنا ضلعاً في الأسباب التي أدت الى اغتياله، وفي الحملة الانتقامية التي تلت ذلك.

انني أسأل عضو الكنيست غيئولا كوهن: من يستطيع في لبنان أن يحقق في حادث الاغتيال أو المذبحة التي جاءت في أعقابه؟ ألم تعرفي بأنه توجد طريقة سهلة لالقاء تبعية الاغتيال على الفرصة السانحة الآن؟ لقد أقيم لبنان وما زال قائماً، فهناك جيش لبناني، وهناك امكان لاعادة القوة المتعددة الجنسيات. فمن أجل ماذا كان يجب أن نكلف جنودنا بمهمة دخول بيروت، وأن نحمل أنفسنا، بعلم أو بغير علم، مسؤولية لا نستطيع تحملها وتنفيذها، ومسؤولية ليست مسؤوليتنا؟

أن الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة،ووزير الدفاع ووزير الخارجية، في جنح الظلام، مع بشير الجميل كان خطأ فادحاً. أن شخصاً لا يستطيع أن يتكهن، يا سيد شارون، بما يفعلون في الليالي المظلمة. ولكن كان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن ما حدث في هذه الليالي المظلمة سيتسرب ويسمعه الناس جميعاً، وأنه لا يضيف شرفاً في صباح اليوم التالي لاسرائيل أو أمناً في المساء للبنان ولرئيسها المنتخب. أن الذي يسير مسرعاً على الطريق دون أن يتنبّه فانه يتدهور، ومصيره معروف.

وبعد أن تلقى الجيش الاسرائيلي أمراً بدخول بيروت الغربية، فانني أريد أن أسأل: سيدي رئيس الحكومة، وسيدي وزير الدفاع: لمن كانت هذه الفكرة القذرة التي كانت من وراء ارسال جنود الكتائب الى مخيمات اللاجئين للبحث عن [الفدائيين]؟ فهل يوجد لديك جواب يا شارون؟ ان كل انسان مهما كان غبياً، لا بد وأنه كان يعرف أن هذه الكتائب التي ثارت غضباً بعد اغتيال زعيمها، ستنفذ مجازر بين المواطنين الأبرياء؛ فهل هذه مفاجأة، أم أنها سابقة لم يكن بمقدورنا تصورها سلفاً؟ واذا كانت الحكومة قد وافقت مساء يوم الخميس، ١٩٨٢/٩/١٦، على دخول الكتائب للمخيمات، فاين كان اشرافكم؟ وأين كانت مراقبتكم؟ فمن سمح بذلك ليلة الخميس كلها، ويوم الجمعة وليلة السبت؟ انها فترة طويلة. هل يتوجب على مصوري التلفزيون كشف ذلك؟ انها فترة طويلة، ولم يحاول أي وزير أن يعرف ما يحدث، ولم يحاول أي وزير أن يتهم، ولم يحاول أي وزير أن يحقق، فما هي لعبة الأطفال هذه؟ فهل لكم أعين لا ترى، وآذان لا تسمع، ووزراء لا يفهمون؟ واذا كان ذلك كله لا يكفي، فقد جاء التقرير المتهرب والجبان والمتناقض الذي كان يقول مرة: نعرف، ومرة: لا نعرف، ومرة: وافقنا، ومرة: لم نوافق، وأنهم جاءوا من الشرق، ونحن من الجنوب، وأن قواتنا كانت في المطار. لقد أربكنا أنفسنا وأربكنا العالم كله بهذا التفسير الأعرج، وهو أننا طلبنا من الجيش اللبناني، أن يدخل المخيمات، ولم يكن لبنان هو الذي طلب منا. فماذا تتصورون، هل أنتم حكومة لبنان! وهل نحن مسؤولون عن بيروت وحكومتها وعاصمتها؟ فلماذا تصرفت الحكومة على هذا النحو؟ انني أعرف فقط جواباً واحداً وهو أن الحكومة أقامت بناية عالية من الورق وسرعان ما انهارت هذه البناية. ولقد أعلن مناحيم بيغن، خلال التظاهرة التي نظمها الليكود مؤخراً في تل أبيب أنه حتى نهاية العام الحالي سيبرم معاهدة سلام مع لبنان، فهل سيحل السلام مع لبنان عندما لا يكون هناك سلام في لبنان. لقد وعدنا بيغن بنهاية الارهاب الدولي بعد خروج [الفدائيين] من بيروت، وها هم خرجوا، فهل توقف الارهاب ضدنا في باريس وبروكسل؟ كما أوهمنا بيغن بتعميق الصداقات مع دول العالم، وها نحن نحطم الصداقات ونفقد الأصدقاء.

لقد أعلن شارون أن الأردن هو وطن الفلسطينيين. ووعد بخلق زعامة جديدة ومعتدلة في المناطق المحتلة. ان العالم يسأل فيما اذا كان الأردن هو وطن الفلسطينيين. ان العالم يقول ان المناطق المحتلة هي المكان الذي توجد فيه «الحقوق الشرعية» والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني، كما وقّعت يا مناحيم بيغن في كامب ديفيد؛ فهل خلقتم الزعامة المنشودة؟ ألم تعرفوا أن دوديين، أيضاً، يؤيد الموقف الفلسطيني —

المصري ــ الاردني؟

وبالنسبة للحكم الذاتي، يا بيغن، كيف ستجد المعادلات حول هذا الحكم؟ فهل ستستأنف المفاوضات مع مصر، التي لا تتراجع عن مطالبتها بوقف أعمال الاستيطان، وبخروجنا من لبنان؟ وهل تتنازل عن البنود التي أثارت الخلافات وشلّت المفاوضات؟

أيها السادة، ان حكومة تحترم نفسها، يجب أن تستقيل بعد كل الذي حدث. فوزير الخارجية البريطاني استقال بسبب قرار لا معنى له، فما بالكم بدخول بيروت الغربية وارسال الكتائب الى المخيمات؟ هناك شخصان أخذا على عاتقهما هذا القرار الاجرامي، ويجب عليهما أن يكونا أول من يستخلص النتائج ويستقيل. أن كل من وافق على دخول الكتائب الى مخيمات اللاجئين يجب أن يعاقب نفسه، ولو بسبب عدم تصوره سلفاً لما سيحدث.

سيدي الرئيس، لقد حذرنا سلفاً من هذه الامور. حذرنا من مغبة التدخل في شؤون لبنان الداخلية باستثناء سياسة الجدار الطيب. وحذرنا من دخول بيروت، بشكل عام، وبيروت الغربية بشكل خاص، ودعونا الى وقف القتال. وحذرنا من تصور أنه يمكن حل القضية الفلسطينية بطريقة أخرى غير الطريقة السياسية. وحذرنا من وقوع انشقاق مع الولايات المتحدة. ولكن حكومة بيغن المتغطرسة أصمّت آذانها عن سماع كل نصيحة وانتقاد وعن سماع كل من لا يتفق معك، يا بيغن، انك تذل الكنيست وتخون وظيفتك، وتخدم العدو! ألا تخجل من تصرفاتك هذه؟

لقد تبجح بيغن، بأن الحرب اللبنانية أزالت الكآبة التي نجمت عن حرب يوم الغفران، ولكنه بدّل تلك الكآبة بكآبة أخرى. انني لست على يقين بأنكم ستستقيلون. ولا من أجل هذا طالبنا بعقد جلسة خاصة للكنيست؛ لقد جئنا الى الكنيست، لكي ندعو الحكومة للخروج من بيروت، وتأليف لجنة تحقيق قانونية للتحقيق في الأحداث الخطيرة، فلربما توصلنا أخيراً الى المفاوضات. فالسلام ممكن مع العرب وليس بدون العرب. اننا نقول للشعب من على هذه المنصة: اذا ذهبت هذه الحكومة فان الشعب لن يتعرض لكارثة أخرى. ان ما نطالب به هو لجنة تحقيق قانونية، وليست وزارية، لاظهار الحقيقة كاملة غير منقوصة. والسلام عليكم.

خطاب شارون

ضجة في قاعة الكنيست. لم يقاطع خطاب رئيس المعارضة سوى مرة واحدة فقط. ولكن حدث عكس هذا عندما اعتلى وزير الدفاع اريئيل شارون منصة الخطابة لتقديم رد الحكومة على اقتراح المعارضة. فمنذ الكلمة الأولى التي تفوه بها شارون، قوطع بموجة عارمة من الهتافات من مقاعد المعارضة، وفي قاعة الضيوف، وخلع أعضاء حركة «السلام الآن» قمصانهم وأبقوا على الملابس الداخلية التي حملت حروفاً كبيرة تقول «بيكينا عاراً». وبدأ شارون خطابه قائلاً:

لم آت الى هنا لأشرح المأساة المفجعة، لأنها مأساة عالم من المشاعر الخفية؛ تلك المشاعر والأحاسيس ليست لنا وانما هي مشاعر وأحاسيس الذين نفذوا المذبحة، والذين آمل بأن ينالوا عقابهم. ان الأمر لم يكن تحت سيطرتنا. عندما تقرر ادخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين، قلنا لهم صراحة أنه يجب عليهم معالجة [الفدائيين] فقط، ولم نرسل الى هناك قوات اسرائيلية لأننا أردنا توفير حياة جنودنا، وأرسلنا آخرين لتنفيذ المهمة، ولكننا لم نفكر مطلقاً بأن رجال الكتائب سيفعلون الاسوأ جداً.

□ عضو الكنيست ميخائيل حريش (التجمع): ألم تكن مذنباً؟ فقط الآخرين مذنبون؟! انك جبان، فقد فشلت على طول الطريق. استقل!

□ شارون: لستم الوحيدين الذين تريدون استقالتي، فحتى الاميركيون يريدون استبدالي. ولكن يوجد فرق في السبب، فأنتم لا تريدون استبدالي أنا فقط، بل كل الحكومة لتجلسوا أنتم حول طاولة الحكومة. أما الاميركيون فيريدون استبدالي لأنهم يريدون تسليم القدس والخليل وبيت ايل والون موريه وأريئيل الى [منظمة التحرير الفلسطينية] وأنتم تشاركونهم بذلك. ومن أجل أن تصلوا الى الحكم بمساعدة الآخرين وتسلّموا أرض اسرائيل، فانكم مستعدون لذلك. انكم لن تنجحوا بذلك.

تقرير عسكري: وهنا تلا اريئيل شارون تقريراً عسكرياً حول ما جرى في مخيمات اللاجئين في بيروت، وكان التقرير جافاً، كما قال وتضمن ١٨ بنداً وهي:

١ ــ دخلت قوات الكتائب الى منطقة مخيم اللاجئين شاتيلا بين يومي ١٦ و١٧/٩/١٩٨٢. وتم ايقاف عمليتهم من قبل الجيش الاسرائيلي يوم الجمعة ١٧ أيلول ١٩٨٢ في ساعات الظهيرة. وبعد أن وصلت الشائعات عما يجري في المخيم، أخلوا المنطقة بصورة تامة في يوم السبت ١٨ أيلول ١٩٨٢ في ساعات ما قبل الظهر.

٢ ــ بعد اغتيال بشير الجميل، أتخذ قرار بأن يسيطر الجيش الاسرائيلي على نقاط رئيسية غربي بيروت، ونص الأمر على أن تسيطر القيادة الشمالية على نقاط رئيسية في غرب المدينة، وقد اتخذ القرار يوم ١٥ أيلول ١٩٨٢ في الدقيقة الثلاثين بعد منتصف الليل.

٣ ــ هذه العملية نفذت ابتداء من يوم الاربعاء ٨٢/٨/١٥ في الساعة الخامسة صباحاً، وانتهت يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ في ساعات الظهر من خلال التأكيد على عدم المساس بالسكان والممتلكات. وبالفعل لم يتضرر أحد.

٤ ــ جاء في الأمر الذي تلقته القيادة بالنسبة للسيطرة على غربي المدينة، ما يلي: «يمنع دخول مخيمات اللاجئين، أما عمليات التمشيط والتفتيش فستسند الى قوات الكتائب أو الجيش اللبناني».

٥ ــ يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥، وبعد اغتيال بشير الجميل، وفي الساعة الثالثة والنصف، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب، اشترك فيه رئيس الأركان، وقائد القيادة الشمالية، وبحث فيه العمل بالنسبة للأحداث ودخول الجيش الاسرائيلي غربي المدينة. وجرى الحديث مبدئياً حول دخول المخيمات.

٦ ــ يوم الأربعاء ٨٢/٩/١٥ وفي ساعات ما بعد الظهر، ورد ردّ سلبي تماماً من الجيش اللبناني بالنسبة لطلبنا دخول الجيش اللبناني الى مخيمات اللاجئين.

٧ ــ يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥، وفي ساعات المساء، اجتمع قائد القيادة مع قائد الكتائب والعقيد ميشيل عون، قائد قوة الجيش اللبناني التي عملت في بيروت، وألح قائد القيادة الشمالية بعد أن تسلم رداً سلبياً من الجيش اللبناني، في العمل على اقناع المستويات السياسية، بالموافقة على دخول الجيش اللبناني الى المخيمات.

٨ ــ وبعد دراسة، زعم الضابط [اللبناني] أن الأمر غير ممكن، بل قال أنه اجتمع برئيس الحكومة اللبنانية، وأن الاخير أبلغه أنه يجب عليه اطلاق النار على القوات الاسرائيلية التي دخلت بيروت الغربية، وهدده بتقديمه الى محكمة عسكرية.

٩ ــ يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، أيضاً، بعث الجيش اللبناني الينا برد سلبي حول احتمال دخوله المخيمات.

١٠ ــ يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، وفي ساعات الظهر، عقد اجتماع بين زعيم القيادة الشمالية، وقائد الكتائب لبحث مواضيع مختلفة. وفي اليوم نفسه في ساعات ما بعد الظهر، عقد اجتماع بين قائد الفرقة الاسرائيلية وممثل الكتائب لتنسيق دخول الكتائب مخيم شاتيلا.

١١ ــ كان الاتفاق أن تقوم قوة عسكرية بدخول شاتيلا نحو الجنوب الغربي، وتقوم بتطهير المخيم من [الفدائيين]، وتم التأكيد في اجتماع التنسيق على أن العملية هي ضد [الفدائيين]، ويجب عدم التعرض للمواطنين المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ.

١٢ ــ ليلة ١٦ ــ ١٩٨٢/٩/١٧، دخلت قوة من الكتائب مخيم شاتيلا، وبناء على طلبهم حصلوا على اضاءة ليلية من مدافع هاون ٨١ ملم وانارة من الطائرات، وهذه الاضاءة أوقفت فيما بعد.

١٣ ــ يوم ١٩٨٢/٩/١٧، حشد الكتائبيون قوة عسكرية شملت قوة مشاة، ودروعاً واسعافاً لمواصلة عملية التطهير في المخيمات.

١٤ ــ منع الجيش الاسرائيلي هذه القوة من الدخول لمواصلة العملية في المخيمات.

١٥ ــ يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، وفي ساعات ما قبل الظهر (أي نحو الساعة الحادية عشرة)، اجتمع قائد القيادة مع قائد الفرقة الاسرائيلية، وأعرب قائد الفرقة عن مخاوفه بالنسبة لطبيعة عملية الكتائب، ولم يكن معروفاً حتى ذلك الوقت ما يدور في مخيم شاتيلا. وأمر قائد القيادة بوقف عملية الكتائب فوراً، بواسطة ضابط الارتباط مع الكتائب الذي كان موجوداً في قيادة الفرقة الاسرائيلية.

١٦ ــ يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، وفي

الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب حضره رئيس الاركان الاسرائيلي، وقائد القيادة الشمالية، واتفق على مغادرة جميع الكتائبيين مخيم اللاجئين صباح يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، واتفق على عدم دخول قوة أخرى المخيم. وفي هذا الاجتماع أيضاً لم نعلم شيئاً عما كان يدور في مخيم شاتيلا.

١٧ ــ يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢ وفي ساعات المساء، تلقينا خبراً رسمياً من الجيش اللبناني، بعد جلسة للحكومة اللبنانية، يفيد بأن الجيش اللبناني لن يدخل المخيمات.

١٨ ــ يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢ وفي ساعات الصباح، خرجت قوات الكتائب من منطقة المخيمات. وعندها بدأت تصل أخبار الاحداث التي جرت في مخيم شاتيلا للاجئين؛ ونتيجة لذلك، أمر قائد القيادة بدخول القوات الاسرائيلية حي الفاكهاني. وفي يوم الأحد ١٩/٩/٨٢، قبل الظهر، دخلت القوات الاسرائيلية مخيم صبرا من أجل حمايته وطمأنة المواطنين الذين استقبلوا الجيش الاسرائيلي بالترحيب، كذلك أمر قائد القيادة بعدم دخول مخيم شاتيلا لعدم ربط الجيش الاسرائيلي بالأحداث التي وقعت فيه.

اتهامات شارون لبيرس بالنسبة لمذبحة تل الزعتر: بعد ذلك، كشف وزير الدفاع اريئيل شارون، أنه كان هنالك تدخل اسرائيلي معيّن في مذبحة تل الزعتر عام ١٩٧٦ عندما قام الكتائبيون بقتل حوالي سبعة آلاف رجل وامرأة وطفل. وقال شارون موجهاً كلامه الى بيرس: ان شمعون بيرس هاجم شيئاً حدث بدون علمنا، وأنا أريد أن أسأله: لقد حدثت في عهدك وبعلمك قضية أخرى، وفي لبنان أيضاً، وهي مذبحة تل الزعتر، فكيف لم يؤلمك ضميرك آنذاك؟ (وفي وسط الضجة العارمة من قبل أعضاء المعارضة، ألقى شارون بالقنبلة التالية) فقال: أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في يوم مذبحة تل الزعتر؟ لقد قتل آلاف الاشخاص وكنت أنت، يا بيرس، تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم.

عملية التصويت

بعد أن اختتم شارون خطابه، جرى التصويت على مشروع حزب التجمع الذي طالب ببحث أسباب دخول الجيش الاسرائيلي لبيروت. وفي الاقتراع رفض مشروع حزب التجمع بأغلبية ٤٧ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً. وكان عضو الكنيست درور زايخرمان، من الأحرار، وحيدا ذوفا من حيروت، غادرا القاعة قبل التصويت. أما الوزير يتسحاق بيرمان فقد اقترع الى جانب الحكومة.

المشروع الثاني

في نهاية استراحة دامت نحو ساعة، طرح للنقاش المشروع الثاني الذي قدمه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين من كتلة شينوي، فقد طلب تأليف لجنة رسمية برئاسة قاض للتحقيق في جميع الأحداث المتعلقة بقضية المجزرة. واقترح وزير العدل موشيه نسيم حذف هذا الموضوع من جدول أعمال الكنيست، وذلك ليس لأن الحكومة تريد التهرب، بل لأنها ستقرر خلال وقت قصير الطريقة التي ستدرس بها الموضوع كله، وذلك بموجب الصلاحيات القانونية الممنوحة لها.

كلمة مناحيم بيغن

بعد ذلك تحدث رئيس الحكومة مناحيم بيغن في الجلسة، فاتهم رئيس المعارضة شمعون بيرس بأنه حاول استغلال الكارثة لتحقيق أهداف سياسية وحزبية وطائفية، ووصفه بعدم الخجل. وأضاف بيغن يقول:

هناك حملة شعواء موجهة في هذه الايام ضد اسرائيل والجيش الاسرائيلي. لقد وقعت كارثة، وبالتأكيد فانها آلمت كل انسان. ولكن هل يجب أن يقال ان المتهم هو اليهودي الاسرائيلي او الضابط الاسرائيلي؟ وأريد أن أقول هنا: أنه لا يوجد أي متهم في اسرائيل ولا في الجيش الاسرائيلي، وأن ما حدث هو كارثة، وكوارث كهذه حدثت في اسرائيل نفسها.

وهنا قاطعه ألعيزر غرانوت (التجمع) فقال: ان أكبر كارثة هي أن تكون رئيس حكومة اسرائيل!

وفي أعقاب هتافات صاخبة طالبت باستقالة بيغن، قال رئيس الحكومة: انني لن أستقيل ولن يستقيل وزير الدفاع، وانما ستكون هناك انتخابات. وأضاف قائلاً: انني أعتبر هذا الاقتراح اقتراحاً لحجب الثقة عن الحكومة،

واستطرد قائلاً: انه لا يوجد في اسرائيل من لم يبك هذه المأساة، ولكنني أستطيع أن أقف أمام شعبي والشعوب الاخرى بهامة مرفوعة وأقول الحقيقة. لقد كان هدفنا من دخول بيروت هو انقاذ حياة الناس، لكن المأساة حدثت. وهذه هي الحقيقة.

التصويت

بعد ذلك، أجرى التصويت في الكنيست على مشروع القرار هذا، فتم رفضه بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل ٤٢ صوتاً للمعارضة. وفي عملية التصويت هذه انضم الوزير المستقيل يتسحاق بيرمان، وعضو الكنيست دروز زايغرمان الى جانب المعارضة.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني
قرية البصة

تأليف
يوسف حداد

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية

تأليف
قيس مراد قدري

Palestine Affairs

No. 135, February 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and elsewhere — $75

Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35); Elsewhere — $40

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الاخرى